



مرکز تحقیقات اسلامی

اصفهان

گامی



عمران
علیه السلام

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

مَعْنَى الْأَدَبِ

الجزء الأول - الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مغنی الادیب (مغنی)

نویسنده:

جمعی از پژوهشگران حوزه علمیه قم

ناشر چاپی:

نهادندی

ناشر دیجیتال:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

فهرست

٥	فهرست
٣٦	مغنى الاديب (مغنى)
٣٦	اشاره
٣٦	المجلد ١
٣٧	اشاره
٣٩	المقدمه
٤٣	الخطبه
٤٥	الباب الأول : فى تفسير المفردات و ذكر أحكامها
٤٥	اشاره
٤٥	حرف الهمزه
٤٥	الهمزه المفردة
٤٥	اشاره
٤٥	الأول : أن تكون حرفاً يُنادى به القريب
٤٦	الثانى : أن تكون للاستفهام
٤٩	فصل
٥١	تنبيه
٥١	(أ)
٥١	(أَجَلُ)
٥٢	(إِذُ)
٥٢	اشاره
٥٢	الوجه الأول : أن تكون اسماً للزمن الماضى
٥٣	الوجه الثانى : أن تكون اسماً للزمن المستقبل
٥٣	الوجه الثالث : أن تكون للتعليل
٥٤	الوجه الرابع : أن تكون للمفاجأه

- ٥٤ مسأله : تلمزم «إذ» الإضافة الى الجمل
- ٥٤ (إذا)
- ٥٤ اشاره
- ٥٤ الوجه الأول : أن تكون للمفاجأه
- ٥٧ الوجه الثاني : أن تكون لغير المفاجأه
- ٥٨ تنبيه : خروج «إذا» عن الظرفيه و الاستقبال و معنى الشرط
- ٦١ مسأله : فى ناصب «إذا» الشرطيه
- ٦٢ (إذ ما)
- ٦٢ (إذاً)
- ٦٢ اشاره
- ٦٣ المسأله الأولى : فى نوعها
- ٦٣ المسأله الثانيه : فى معناها
- ٦٤ المسأله الثالثه : فى لفظها عند الوقف عليها
- ٦٤ المسأله الرابعه : فى عملها
- ٦٤ تنبيه : فى وقوع «إذاً» بعد الواو أو الفاء
- ٦٥ (أل)
- ٦٥ اشاره
- ٦٥ أحدها : أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذى» و فروعه
- ٦٦ الثاني : أن تكون حرف تعريف
- ٦٧ الوجه الثالث : أن تكون زائده
- ٦٨ تنبيه
- ٦٩ مسأله : نيابه «أل» عن الضمير المضاف إليه
- ٦٩ (ألا)
- ٦٩ اشاره
- ٦٩ أحدها : التنبيه
- ٧٠ الثاني : التوبيخ والإنكار

٧٠ الثالث : التمني

٧٠ الرابع : الاستفهام عن النفي

٧٠ الخامس : العرض والتحضيض

٧٢ تنبيه

٧٣ (إلا)

٧٣ اشاره

٧٣ أحدها : أن تكون للاستثناء

٧٣ الثاني : أن تكون بمنزله «غير»

٧٤ مسألتان

٧٥ الثالث : أن تكون عاطفه

٧٥ الرابع : أن تكون زائده

٧٦ تنبيه

٧٦ (إلى)

٧٦ اشاره

٧٦ الأول : انتهاء الغايه

٧٦ الثاني : المعية

٧٧ الثالث : التبيين

٧٧ الرابع : مرادفه اللام

٧٧ الخامس : موافقه «في»

٧٧ السادس : الابتداء

٧٧ السابع : موافقه «عند»

٧٧ الثامن : التوكيد

٧٩ تنبيه

٧٩ (أم)

٧٩ اشاره

٧٩ أحدها : أن تكون متصله

- ٧٩ اشارة
- ٨٠ مسائل
- ٨٢ الوجه الثاني : أن تكون منقطعه
- ٨٢ اشارة
- ٨٣ تنبيه
- ٨٣ الوجه الثالث : أن تقع زائده
- ٨٤ الوجه الرابع : أن تكون للتعريف
- ٨٦ (أنا) - اشارة
- ٨٦ اشارة
- ٨٩ تنبيهان
- ٨٩ (إنا) - اشارة
- ٨٩ اشارة
- ٩١ تنبيه
- ٩١ (أن) - اشارة
- ٩١ اشارة
- ٩١ «أن» الاسمي
- ٩١ «أن» الحرفي
- ٩١ اشارة
- ٩١ أحدها : أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع
- ٩٤ تنبيه
- ٩٥ الوجه الثاني : أن تكون مخففة من الثقيله
- ٩٦ الوجه الثالث : أن تكون مفسره بمنزله «أى»
- ٩٧ مسأله
- ٩٧ الوجه الرابع : أن تكون زائده
- ٩٩ تنبيه
- ١٠٠ (إن) - اشارة

١٠٠ اشارة

١٠٠ أحدها : أن تكون شرطيه

١٠٠ الثانى : أن تكون نافية

١٠٢ الثالث : أن تكون مخففه من الثقيله

١٠٣ الرابع : أن تكون زائده

١٠٤ (أق) .

١٠٤ اشارة

١٠٤ أحدهما : أن تكون حرف توكيد

١٠٥ الثانى : أن تكون لغه فى «لعلّ»

١٠٥ (إن) .

١٠٥ اشارة

١٠٥ أحدهما : أن تكون حرف توكيد

١٠٧ الثانى : أن تكون حرف جواب بمعنى «نعم»

١٠٨ تنبيه

١٠٨ تنبيه

١٠٩ (أو) .

١٠٩ اشارة

١١٣ تنبيه

١١٣ (أى) .

١١٤ (إى) .

١١٤ (أيا) .

١١٥ (أيمى) .

١١٥ (أتى) .

١١٨ حرف الباء

١١٨ الباء المفرده

١١٨ اشارة

- أولها : الإلصاق ١١٨
- الثاني : التعديه ١١٨
- الثالث : الاستعانه ١١٩
- الرابع : السببته ١١٩
- الخامس : المصاحبه ١١٩
- السادس : الظرفيه ١٢٠
- السابع : البديل ١٢٠
- الثامن : المقابله ١٢٠
- التاسع : المجاوزه كَ «عَنْ» ١٢١
- العاشر : الاستعلاء ١٢١
- الحادى عشر : التبعض ١٢١
- الثانى عشر : القسم ١٢٢
- الثالث عشر : الغايه ١٢٢
- الرابع عشر : التوكيد ١٢٢
- اشاره ١٢٢
- أحدها : الفاعل ١٢٢
- الثانى : مما تزداد فيه الباء المفعول ١٢٣
- الثالث : المبتدأ ١٢٤
- تنبيه ١٢٥
- الرابع : الخبر ١٢٥
- الخامس : الحال المنفى عاملها ١٢٥
- السادس : التوكيد بالنفس والعين ١٢٦
- (بُلَى) ١٢٧
- (بُلَى) ١٢٨
- (بَيِّنْد) ١٢٩
- حرف التاء ١٣٠

التاء المفردة ١٣٠

حرف التاء ١٣٢

(تَمْ) ١٣٢

(تُمْ) ١٣٢

مسأله ١٣٤

حرف الجيم ١٣٤

(جَلُّ) ١٣٤

(جَيْر) ١٣٧

حرف الحاء ١٣٨

(حاشا) ١٣٨

اشاره ١٣٨

أحدها : أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً ١٣٨

الثاني : أن تكون تنزيهية ١٣٨

الثالث : أن تكون للاستثناء ١٣٩

(حَتَّى) ١٣٩

اشاره ١٣٩

أحدها : أن تكون حرفاً جارياً بمنزله «إلى» في المعنى و العمل ١٣٩

الثاني من أوجه «حتى» : أن تكون عاطفه بمنزله الواو في اللفظ و المعنى ١٤٣

تنبيه ١٤٤

الثالث من أوجه «حتى» : أن تكون حرف ابتداء ١٤٤

(حيث) ١٤٥

حرف الخاء ١٤٨

(خِلا) ١٤٨

اشاره ١٤٨

أحدهما : أن تكون حرفاً جارياً للمستثنى ١٤٨

والثاني : أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له ١٤٨

- ١٥٠ حرف الزاء
- ١٥٠ (زَب)
- ١٥٤ حرف السين
- ١٥٤ (السين المفردة)
- ١٥٤ (سَوْفَ)
- ١٥٥ (سواء)
- ١٥٥ اشاره
- ١٥٦ تنبيه
- ١٥٦ (سَي)
- ١٥٨ حرف العين
- ١٥٨ (عدا)
- ١٥٨ (عسى)
- ١٥٨ اشاره
- ١٦٠ تنبيه
- ١٦١ (عَل)
- ١٦٢ (عَل)
- ١٦٢ (على)
- ١٦٢ اشاره
- ١٦٢ أحدهما : أن تكون حرفاً
- ١٦٥ والثاني من وجهى على : أن تكون اسماً بمعنى «فوق»
- ١٦٦ (عن)
- ١٦٦ اشاره
- ١٦٦ أحدها : أن تكون حرفاً جارياً
- ١٦٨ الوجه الثانى : أن تكون حرفاً مصدرتياً
- ١٦٨ الثالث : أن تكون اسماً بمعنى «جانب»
- ١٦٩ (عند)

١٦٩ اشارة

١٦٩ تنبيهان

١٧١ (عَوْضُ)

١٧٢ حرف الغين

١٧٢ (غير)

١٧٥ حرف الفاء

١٧٥ الفاء المفردة

١٧٥ اشارة

١٧٥ أحدها : أن تكون عاطفه

١٧٦ الثانى من أوجه الفاء : أن تكون رابطه للجواب

١٧٨ تنبيه

١٧٨ الثالث : أن تكون زائده

١٧٨ مسأله

١٧٩ مسأله

١٧٩ مسأله

١٨٠ تنبيه

١٨٠ (فى)

١٨٣ حرف القاف

١٨٣ (قد)

١٨٣ اشارة

١٨٣ «قد» الحرفيه

١٨٣ اشارة

١٨٤ أحدها : التوقع

١٨٥ الثانى : تقريب الماضى من الحال

١٨٥ المعنى الثالث : التقليل

١٨٦ الرابع : التكثر

الخامس : التحقيق ----- ١٨٦

(قط) ----- ١٨٧

اشاره ----- ١٨٧

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى ----- ١٨٧

و الثانى : أن تكون بمعنى «حسب» ----- ١٨٧

و الثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى «يكنى» ----- ١٨٧

حرف الكاف ----- ١٨٨

الكاف المفردة ----- ١٨٨

اشاره ----- ١٨٨

أحدها : التشبيه ----- ١٨٨

و الثانى : التعليل ----- ١٨٨

الثالث : الاستعلاء ----- ١٨٨

تنبيه ----- ١٨٩

المعنى الرابع : المبادره ----- ١٨٩

الخامس : التوكيد ----- ١٨٩

و أما الكاف الاسميه الجاره : فمرادفه لـ «مثل» ----- ١٩٠

(كأَنَّ) ----- ١٩١

اشاره ----- ١٩١

أحدها : - و هو الغالب عليها و المتفق عليه - التشبيه ----- ١٩١

الثانى : الشك و الظن ----- ١٩١

الثالث : التحقيق ----- ١٩٢

المعنى الرابع : التقريب ----- ١٩٢

(كَأَيِّن) ----- ١٩٣

(كذا) ----- ١٩٤

اشاره ----- ١٩٤

أحدها : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما ----- ١٩٤

- الثانى : أن تكون كلمه واحده مركبه من كلمتين ١٩٥
- الثالث : أن تكون كلمه واحده مركبه مكنياً بها عن العدد ١٩٥
- (كلّ) ١٩٥
- اشاره ١٩٥
- فأما أوجهها باعتبار ما قبلها ١٩٦
- فأحدها : أن تكون نعتاً لنكره أو معرفه ١٩٦
- الثانى : أن تكون توكيداً لمعرفه ١٩٦
- الثالث : ألا تكون تابعه ، بل تاليه للعوامل ١٩٧
- أما أوجهها الثلاثه التى باعتبار ما بعدها ١٩٧
- فصل ١٩٨
- مسألتان ٢٠٠
- الأولى ٢٠٠
- الثانيه ٢٠١
- (كلّ) ٢٠٢
- (كلا وكلتا) ٢٠٤
- (كم) ٢٠٥
- (كى) ٢٠٧
- اشاره ٢٠٧
- أحدها : أن تكون اسماً مختصراً من «كيف» ٢٠٧
- الثانى : أن تكون بمنزله لام التعليل معنىً وعملاً ٢٠٧
- الثالث : أن تكون بمنزله «أن» المصدريه معنىً و عملاً ٢٠٨
- تنبيه ٢٠٨
- (كيف) ٢٠٩
- اشاره ٢٠٩
- أحدهما : أن تكون شرطاً ٢٠٩
- الثانى : - و هو الغالب فيها - أن تكون استفهاماً ٢٠٩

- ٢١٠ تنبيه
- ٢١٢ حرف اللام
- ٢١٢ اللام المفردة
- ٢١٢ اشاره
- ٢١٢ معانى اللام الجاره
- ٢١٢ اشاره
- ٢١٢ أحدها : الاستحقاق
- ٢١٣ الثانى : الاختصاص
- ٢١٣ الثالث : الملك
- ٢١٣ الرابع : التملك
- ٢١٣ الخامس : شبه التملك
- ٢١٣ السادس : التعليل
- ٢١٤ السابع : توشيد النفى
- ٢١٥ الثامن : موافقه «إلى»
- ٢١٥ التاسع : موافقه «على» فى الاستعلاء الحقيقى
- ٢١٥ العاشر : موافقه «فى»
- ٢١٦ الحادى عشر : أن تكون بمعنى «عند»
- ٢١٦ الثانى عشر : موافقه «بعد»
- ٢١٦ الثالث عشر : موافقه «مع»
- ٢١٦ الرابع عشر : موافقه «من»
- ٢١٦ الخامس عشر : التبليغ
- ٢١٦ السادس عشر : موافقه «عن»
- ٢١٨ السابع عشر : الصيروره
- ٢١٨ الثامن عشر : القسم و التعجب معاً
- ٢١٩ التاسع عشر : التعجب المجرد عن القسم
- ٢١٩ المتمم عشريين : التعديه

- ٢١٩ الحادى والعشرون : التوكيد
- ٢٢١ تنبيه
- ٢٢١ الثانى والعشرون : التبيين
- ٢٢٥ و أما اللام غير العامله فسبع
- ٢٢٥ إحداها : لام الابتداء
- ٢٢٥ اشاره
- ٢٢٨ مسأله
- ٢٢٨ تنبيه
- ٢٢٩ فصل
- ٢٣٠ القسم الثانى : اللام الزائده
- ٢٣٠ الثالث : لام الجواب
- ٢٣٠ الرابع : اللام الداخله على أداء شرط
- ٢٣١ الخامس : لام «أل»
- ٢٣١ السادس : اللام اللاحقه لأسماء الإشاره
- ٢٣١ السابع : لام التعجب غير الجاره
- ٢٣٢ (لا)
- ٢٣٢ اشاره
- ٢٣٢ الأول : أن تكون نافيه
- ٢٣٢ اشاره
- ٢٣٢ أحدها : أن تكون عامله عمل «إِنَّ»
- ٢٣٣ الثانى : أن تكون عامله عمل «ليس»
- ٢٣٣ اشاره
- ٢٣٤ تنبيه
- ٢٣٥ الوجه الثالث : أن تكون عاطفه
- ٢٣٦ الوجه الرابع : أن تكون جواباً مناقضاً لـ «نعم»
- ٢٣٦ الخامس : أن تكون على غير ذلك

- ٢٣٧ تنبيه
- ٢٣٨ تنبيه
- ٢٣٨ الثانى : من أوجه «لا» أن تكون موضوعه لطلب الترك
- ٢٣٩ الثالث : «لا» الزائده الداخلة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده
- ٢٤٠ (لات)
- ٢٤٢ (لعلّ)
- ٢٤٢ اشاره
- ٢٤٣ معانى «لعلّ»
- ٢٤٣ اشاره
- ٢٤٣ أحدها : التوقع
- ٢٤٣ الثانى : التعليل
- ٢٤٣ الثالث : الاستفهام
- ٢٤٥ (لكنّ)
- ٢٤٦ (لكنّ)
- ٢٤٧ (لم)
- ٢٤٨ (لما)
- ٢٤٨ اشاره
- ٢٤٨ أحدها : أن تختص بالمضارع فتجزمه
- ٢٥٠ الثانى من أوجه «لما» : أن تختص بالماضى
- ٢٥١ الثالث : أن تكون حرف استثناء
- ٢٥١ (لن)
- ٢٥٢ (لو)
- ٢٥٢ اشاره
- ٢٥٢ أحدها : «لو» المستعمله فى نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام)
- ٢٥٦ الثانى من أقسام «لو» : أن تكون حرف شرط فى المستقبل
- ٢٥٧ الثالث : أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزله «أن»

- ٢٥٨ الرابع : أن تكون للتمنى
- ٢٥٩ الخامس : أن يكون للعرض
- ٢٥٩ و هنا مسائل
- ٢٥٩ إحداها : أن «لو» خاصه بالفعل
- ٢٦٠ المسأله الثانيه : تقع «أن» بعدها كثيراً
- ٢٦١ المسأله الثالثه
- ٢٦١ المسأله الرابعه
- ٢٦٢ (لولا)
- ٢٦٢ اشاره
- ٢٦٢ أحدها : أن تدخل على جملتين
- ٢٦٤ الثاني : أن تكون للتحضيض و العرض
- ٢٦٤ الثالث : أن تكون للتوبيخ و التنديم
- ٢٦٤ الرابع : الاستفهام
- ٢٦٥ (لو ما)
- ٢٦٥ (ليت)
- ٢٦٦ (ليس)
- ٢٦٩ حرف الميم
- ٢٦٩ (ما)
- ٢٦٩ اشاره
- ٢٦٩ فأما أوجه الاسميه
- ٢٦٩ فأحدها : أن تكون معرفه
- ٢٧٠ الثاني : أن تكون نكره مجردة عن معنى الحرف
- ٢٧١ الثالث : أن تكون نكره مضمنه معنى الحرف
- ٢٧٢ فصل في (ماذا)
- ٢٧٤ و أما أوجه الحرفيه
- ٢٧٤ فأحدها : أن تكون نافية

- ٢٧٤ الثاني : أن تكون مصدرية
- ٢٧٥ الوجه الثالث : أن تكون زائده
- ٢٧٥ اشاره
- ٢٧٥ والكافه ثلاثه أنواع
- ٢٧٥ أحدها : الكافه عن عمل الرفع
- ٢٧٦ الثاني : الكافه عن عمل النصب والرفع
- ٢٧٧ الثالث : الكافه عن عمل الجر
- ٢٧٩ و غير الكافه نوعان
- ٢٨٣ (متى)
- ٢٨٤ (مُذ و مُنذ)
- ٢٨٥ (مع)
- ٢٨٧ (مَنْ)
- ٢٨٧ اشاره
- ٢٨٧ الأول : الشرطيه
- ٢٨٧ الثاني : الاستفهاميه
- ٢٨٨ الثالث : الموصوله
- ٢٨٨ الرابع : التكره الموصوفه
- ٢٨٨ تنبيهان
- ٢٩٠ (مِنْ)
- ٢٩٠ اشاره
- ٢٩٠ وجوه «مِنْ»
- ٢٩٠ أحدها : ابتداء الغايه
- ٢٩٠ الثاني : التبويض
- ٢٩٠ الثالث : بيان الجنس
- ٢٩١ الرابع : التعليل
- ٢٩١ الخامس : البديل

- ٢٩١ السادس : مرادفه «عن»
- ٢٩٢ السابع : مرادفه الباء
- ٢٩٢ الثامن : مرادفه «في»
- ٢٩٢ التاسع : موافقه «عند»
- ٢٩٢ العاشر : مرادفه «ربما»
- ٢٩٢ الحادى عشر : مرادفه «على»
- ٢٩٣ الثالث عشر : الغايه
- ٢٩٣ الرابع عشر : التنصيص على العموم
- ٢٩٣ الخامس عشر : توكيد العموم
- ٢٩٤ تنبيهات
- ٢٩٤ مسأله
- ٢٩٤ مسأله
- ٢٩٤ (مهما)
- ٢٩٤ اشاره
- ٢٩٧ معانى «مهما»
- ٢٩٧ اشاره
- ٢٩٧ أحدها : ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط
- ٢٩٧ الثانى : الزمان و الشرط
- ٢٩٧ الثالث : الاستفهام
- ٢٩٨ حرف النون
- ٢٩٨ النون المفرده
- ٢٩٨ اشاره
- ٢٩٨ أوجه النون
- ٢٩٨ أحدها : نون التأكيد
- ٢٩٩ الثانى : التنوين
- ٣٠٢ الثالث : نون الإناث

٣٠٣ الرابع : نون الوقايه

٣٠٣ (نعم)

٣٠٤ حرف الهاء

٣٠٤ الهاء المفرده

٣٠٧ (ها)

٣٠٧ اشاره

٣٠٧ أحدها : أن تكون اسماً لفعل

٣٠٧ و الثانى : أن تكون ضميراً للمؤنث

٣٠٧ و الثالث : أن تكون للتنبيه

٣٠٧ (هل)

٣١٢ (هو)

٣١٣ حرف الواو

٣١٣ الواو المفرده

٣١٣ اشاره

٣١٣ الأول : العاطفه

٣١٧ تنبيه

٣١٧ الثانى و الثالث من أقسام الواو : واوان يرتفع ما بعدهما

٣١٨ الرابع و الخامس : واوان ينتصب ما بعدهما

٣١٩ السادس والسابع : واوان ينجر ما بعدهما

٣٢٠ الثامن : الزائده

٣٢٠ التاسع : واو الثمانيه

٣٢١ العاشر : الواو الداخله على الجملة الموصوف بها

٣٢٢ الحادى عشر : واو ضمير الذكور

٣٢٢ الثانى عشر : واو علامه المذكورين

٣٢٣ الثالث عشر : واو الإنكار

٣٢٣ الرابع عشر : واو التذکر

- الخامس عشر : الواو المُبدله من همزه الاستفهام ٣٢٣
- (وا) ٣٢٤
- حرف الألف ٣٢٥
- حرف الياء ٣٢٨
- الياء المفردة ٣٢٨
- (يا) ٣٢٨
- مسرد الألفاظ ٣٣٠
- المجلد ٢ ٣٣٧
- اشاره ٣٣٧
- الباب الثاني : فى تفسير الجملة ، و ذكر أقسامها و أحكامها ٣٣٩
- شرح الجملة و بيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها ٣٣٩
- انقسام الجملة إلى اسميه وفعلية وظرفيه ٣٤٠
- تنبيه حول صدر الجملة ٣٤٠
- ما يجب على المسؤول أن يفصل فيه ٣٤١
- انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى ٣٤٢
- تنبيهان حول تفسير الكبرى و ما يحتملها و غيرها ٣٤٣
- انقسام الكبرى إلى ذات وجه ، و ذات وجهين ٣٤٤
- الجملة التى لامحل لها من الإعراب ٣٤٤
- اشاره ٣٤٤
- فالأولى : المستأنفه ٣٤٤
- اشاره ٣٤٤
- تنبيهات ٣٤٥
- الجملة الثانية : المعترضه بين شيئين ٣٤٧
- اشاره ٣٤٧
- مسأله حول اشتباه المعترضه بالحاليه ٣٤٩
- الجملة الثالثه : التفسيريه ٣٥٠

- ٣٥٠ اشارة
- ٣٥٣ مسأله حول من قال : للمفسره محل
- ٣٥٤ تنبيه حول أقسام الجمله المفسره
- ٣٥٤ الجمله الرابعه : المجاب بها القسم
- ٣٥٤ اشارة
- ٣٥٤ تنبيه حول ما يخفى من جواب القسم
- ٣٥٥ مسأله حول من قال : لاتقع جملته القسم خبيراً
- ٣٥٦ الجمله الخامسه : الواقعه جواباً لشرط غير جازم مطلقاً
- ٣٥٦ الجمله السادسه : الواقعه صلته لاسم أو حرف
- ٣٥٧ الجمله السابعه : التابعه لما لا محل له
- ٣٥٧ الجمل التي لها محل من الإعراب
- ٣٥٧ اشارة
- ٣٥٧ الجمله الأولى : الواقعه خبيراً
- ٣٥٧ الجمله الثانيه : الواقعه حالاً
- ٣٥٨ الجمله الثالثه : الواقعه مفعولاً
- ٣٥٨ اشارة
- ٣٥٨ باب الحكايه بالقول أو مرادفه
- ٣٥٨ اشارة
- ٣٥٩ تنبيهات
- ٣٦١ باب ظنّ و أعلم
- ٣٦١ باب التعليق
- ٣٦٣ تنبيه حول فائده الحكم على محل الجمله فى التعليق بالنصب
- ٣٦٣ الجمله الرابعه : المضاف إليها
- ٣٦٧ الجمله الخامسه : الواقعه بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم
- ٣٦٧ الجمله السادسه : التابعه لمفرد
- ٣٦٨ الجمله السابعه : التابعه لجمله لها محل

- ٣٦٩ تنبيه حول الجملتين : المستثناه والمسند إليها
- ٣٦٩ حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات
- ٣٧٣ الباب الثالث : فى ذكر أحكام ما يشبه الجملة
- ٣٧٣ اشاره
- ٣٧٣ ذكر حكمهما فى التعلق
- ٣٧٥ هل يتعلقان بالفعل ناقص؟
- ٣٧٥ هل يتعلقان بالفعل الجامد؟
- ٣٧٦ هل يتعلقان بأحرف المعانى؟
- ٣٧٧ ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر
- ٣٧٩ حكمهما بعد المعارف و النكرات
- ٣٨٠ حكم المرفوع بعدهما
- ٣٨١ تنبيه على أن الضمير لا يعود إلى متأخر لفظاً
- ٣٨١ ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف
- ٣٨٣ هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟
- ٣٨٤ كيفية تقديره باعتبار المعنى
- ٣٨٥ تعيين موضع التقدير
- ٣٨٦ تنبيه على خطأ من قدر فعلاً بعد «إذا» الفجائية و «أما»
- ٣٨٧ الباب الرابع : فى ذكر أحكام يكثر دورها
- ٣٨٧ اشاره
- ٣٨٧ ما يعرف به المبتدأ من الخبر
- ٣٨٧ اشاره
- ٣٨٧ إحداها : أن يكونا معرفتين ، تساوت رتبتهم
- ٣٨٧ الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للإبتداء بهما
- ٣٨٨ الثالثة : أن يكونا مختلفين تعريفاً و تنكيراً
- ٣٨٩ ما يعرف به الاسم من الخبر
- ٣٨٩ اشاره

- إحداها : أن يكونا معرفتين ----- ٣٨٩
- الحاله الثانيه : أن يكونا نكرتين ----- ٣٨٩
- الحاله الثالثه : أن يكونا مختلفين ----- ٣٩٠
- ما يعرف به الفاعل من المفعول ----- ٣٩٠
- اشاره ----- ٣٩٠
- فرعان حول ما يتعيين فيه الفاعل و المفعول ----- ٣٩١
- ما افترق فيه عطف البيان و البدل ----- ٣٩١
- اشاره ----- ٣٩١
- أحدها : أن العطف لا يكون مضمراً و لاتابعاً لمضمر ----- ٣٩١
- الثاني : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ----- ٣٩٢
- الثالث : أنه لا يكون جمله ----- ٣٩٢
- الرابع : أنه لا يكون تابعاً لجمله ----- ٣٩٣
- الخامس : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفاعل ----- ٣٩٣
- السادس : أنه لا يكون بلفظ الأول ----- ٣٩٣
- السابع : أنه ليس في نيه إحلاله محل الأول ----- ٣٩٤
- الثامن : أنه ليس في التقدير من جمله أخرى ----- ٣٩٤
- ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفه المشبهه ----- ٣٩٤
- اشاره ----- ٣٩٤
- أحدها : أنه يصاغ من المتعدى و القاصر ----- ٣٩٤
- الثاني : أنه يكون للأزمنه الثلاثه ----- ٣٩٥
- الثالث : أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته و سكناته ----- ٣٩٥
- الرابع : أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه ----- ٣٩٥
- الخامس : أن معموله يكون سببياً و أجنبياً ----- ٣٩٥
- السادس : أنه لا يخالف فعله في العمل ، و هي تخالفه ----- ٣٩٦
- الثامن : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل و إضافته إلى مضاف إلى ضميره ----- ٣٩٦
- التاسع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه ----- ٣٩٦

- العاشر : أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ٣٩٦
- الحادى عشر : أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ٣٩٦
- ما افترق فيه الحال و التمييز ، و ما اجتمعا فيه ٣٩٧
- اشاره ٣٩٧
- و أما أوجه الافتراق ٣٩٧
- فأحدها : أن الحال تكون جملة ٣٩٧
- و الثانى : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ٣٩٧
- و الثالث : أن الحال مبينه للهيئات ٣٩٨
- و الرابع : أن الحال تتعدد ٣٩٨
- و الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها ٣٩٨
- و السادس : أن حق الحال الاشتقاق و حق التمييز الجمود ٣٩٨
- و السابع : أن الحال تكون مؤكده لعاملها ٤٠٠
- أقسام الحال ٤٠٠
- إعراب أسماء الشرط و الاستفهام و نحوها ٤٠٢
- اشاره ٤٠٢
- تنبيه حول اختلافهم فى خبر اسم الشرط ٤٠٣
- مسوغات الابتداء بالنكره ٤٠٤
- اشاره ٤٠٤
- أحدها : «أن تكون موصوفه لفظاً أو تقديراً أو معنى» ٤٠٤
- و الثانى : أن تكون عامله ٤٠٤
- و الثالث : العطف ٤٠٤
- و الرابع : أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً ٤٠٥
- و الخامس : أن تكون عامه ٤٠٥
- و السادس : أن تكون مراداً بها الحقيقه من حيث هى ٤٠٥
- و السابع : أن تكون فى معنى الفعل ٤٠٥
- و الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخير للنكره من خوارق العاده ٤٠٦

- و التاسع : أن تقع بعد «إذا» الفجائية ٤٠٦
- و العاشر : أن تقع في أول جمله حالیه ٤٠٦
- أقسام العطف ٤٠٧
- اشاره ٤٠٧
- أحدها : العطف على اللفظ ٤٠٧
- و الثاني : العطف على المحل ٤٠٨
- و الثالث : العطف على التوهم ٤١٠
- تنبيه حول العطف على المعنى ٤١٢
- تنبيه حول «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً» ٤١٣
- عطف الخبر على الإنشاء و بالعكس ٤١٤
- عطف الاسمیه على الفعلیه و بالعكس ٤١٥
- العطف على معمولی عاملین ٤١٥
- المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً و رتبه ٤١٦
- اشاره ٤١٦
- أحدها : أن يكون الضمير مرفوعاً بـ «نعم أو بئس» ٤١٦
- الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ٤١٧
- الثالث : أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره ٤١٧
- الرابع : ضمير الشأن و القصة ٤١٧
- الخامس : أن يجر بـ «زَبَّ» مفسراً بتمييز ٤١٨
- السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له ٤١٨
- السابع : أن يكون متصلاً بفاعل مقدم ٤١٨
- شرح حال الضمير المسمى فصلاً و عماداً ٤١٩
- اشاره ٤١٩
- الأولى : في شروطه ٤١٩
- اشاره ٤١٩
- يشترط فيما قبله أمران ٤١٩

- ٤٢٠ و يشترط فيما بعده أمران
- ٤٢٠ و يشترط له في نفسه أمران
- ٤٢٠ المسأله الثانيه : في فائدته
- ٤٢١ المسأله الثالثه : في محله
- ٤٢١ المسأله الرابعه : فيما يحتمل من الأوجه
- ٤٢٢ روابط الجمله بما هي خبر عنه
- ٤٢٤ الأشياء التي تحتاج إلى الرابط
- ٤٢٤ اشاره
- ٤٢٤ تنبيه حول عدم احتياج بدل الكل إلى رابط
- ٤٢٨ الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافه
- ٤٣١ الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً
- ٤٣٤ الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر
- ٤٣٨ الباب الخامس : في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها
- ٤٣٨ اشاره
- ٤٣٨ الجهه الأولى : أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصنعه و لا يراعى المعنى
- ٤٤٠ الجهه الثانيه : أن يراعى المعرب معنى صحيحاً ، و لا ينظر في صحته في الصنعه
- ٤٤٠ الجهه الثالثه : أن يخزج على مالم يثبت في العربية
- ٤٤٠ الجهه الرابعه : أن يخزج على الأمور البعيده و الأوجه الضعيفه و يترك الوجه القريب و القوى
- ٤٤٢ الجهه الخامسه : أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهره
- ٤٤٢ اشاره
- ٤٤٢ باب المبتدأ
- ٤٤٢ مسأله يجوز في الاسم المفتتح به وجهان
- ٤٤٢ مسأله يجوز في المرفوع وجهان
- ٤٤٣ مسأله حول جواز الابتداء و الإخبار
- ٤٤٣ باب «كان» و ما جرى مجريها
- ٤٤٣ مسأله حول نقصان كان و تمامها و زيادتها

٤٤٤ مسأله حول نقصان عسى وتماهما

٤٤٤ مسأله تشاكل السابقه

٤٤٤ مسأله حول احتمال ما : الحجازيه و التميميه

٤٤٥ باب المنصوبات المتشابهه

٤٤٥ ما يحتمل المصدريه و المفعوليه

٤٤٥ ما يحتمل المصدريه و الظرفيه و الحاليه

٤٤٥ ما يحتمل المصدريه و الحاليه

٤٤٥ ما يحتمل المصدريه و الحاليه و المفعول لأجله

٤٤٦ ما يحتمل المفعول به و المفعول معه

٤٤٦ باب الاستثناء

٤٤٦ اشاره

٤٤٦ مسأله حول حاشا و عدا و خلا

٤٤٦ مسأله يجوز فيما بعد إلآ فى الجملة المنفيه ثلاثه أوجه

٤٤٧ ما يحتمل الحاليه و التمييز

٤٤٧ من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل و كونه من المفعول

٤٤٧ من الحال ما يحتمل باعتبار عامله و جهين

٤٤٧ من الحال ما يحتمل التعدد و التداخل

٤٤٨ باب إعراب الفعل

٤٤٨ مسأله

٤٤٨ مسأله

٤٤٨ باب الموصول

٤٤٨ مسأله

٤٤٩ مسأله

٤٥٠ باب التوابع

٤٥٠ مسأله

٤٥٠ مسأله

- باب حروف الجر ٤٥٠
- مسأله ٤٥٠
- مسأله ٤٥١
- الجهه السادسة : ألا يراعى الشروط المختلفه بحسب الأبواب ٤٥١
- اشاره ٤٥١
- النوع الأول : اشتراطهم الجمود لعطف البيان و الاشتقاق للنعت ٤٥١
- النوع الثانى : اشتراطهم التعريف لعطف البيان و لنعت المعرفه و التنكير ٤٥١
- النوع الثالث : اشتراطهم فى بعض ما التعريف شرطه تعريفاً خاصاً ٤٥٤
- النوع الرابع : اشتراط الإبهام فى بعض الألفاظ ٤٥٤
- النوع الخامس : اشتراطهم الإضمار فى بعض المعمولات و الإظهار فى بعض ٤٥٥
- النوع السادس : اشتراطهم المفرد فى بعض المعمولات و الجملة فى بعض ٤٥٦
- النوع السابع : اشتراط الجملة الفعلية فى بعض المواضع و الاسميه فى بعض ٤٥٦
- النوع الثامن : اشتراطهم فى بعض الجمل الخبريه و فى بعضها الإنشائيه ٤٥٨
- النوع التاسع : اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف و لبعضها ألا يوصف ٤٥٩
- النوع العاشر : تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر ٤٦٠
- النوع الحادى العشر : إجازتهم فى بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ ٤٦١
- النوع الثانى عشر : إيجابهم لبعض معمولات الفعل و شبهه أن يتقدم ٤٦١
- النوع الثالث عشر : منعهم من حذف بعض الكلمات و إيجابهم حذف بعضها ٤٦٢
- النوع الرابع عشر : تجويز هم فى الشعر ما لا يجوز فى النثر ٤٦٣
- النوع الخامس عشر : اشتراطهم وجود الرابط فى بعض المواضع و فقده فى بعض ٤٦٣
- النوع السادس عشر : اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافه ٤٦٤
- الجهه السابعه : أن يحمل كلاماً على شىء و يشهد استعمال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه ٤٦٤
- اشاره ٤٦٤
- تنبيه حول احتمال بعض المواضع أكثر من وجه ٤٦٥
- الجهه الثامنه : أن يحمل المعرب على شىء و فى ذلك الموضع ما يدفعه ٤٦٦
- الجهه التاسعه : ألا يتأمل عند وجود المشتبهات ٤٦٧

- ٤٦٨ الجبهه العاشره : أن يخرج على خلاف الظاهر لغير مقتضى
- ٤٦٩ خاتمه حول الحذف
- ٤٦٩ شروط الحذف
- ٤٦٩ اشاره
- ٤٦٩ أحدها : وجود دليل حالي
- ٤٧٠ تنبيهان
- ٤٧٢ الشرط الثاني : ألا يكون ما نحذفه كالجزم
- ٤٧٢ الثالث : ألا يكون مؤكداً
- ٤٧٣ الرابع : ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر
- ٤٧٣ الخامس : ألا يكون عاملاً ضعيفاً
- ٤٧٣ السادس : ألا يكون عوضاً عن شيء
- ٤٧٤ السابع و الثامن : ألا يؤدي حذفه إلى تهيئه العامل للعمل و قطعه عنه
- ٤٧٤ تنبيه حول مخالفه الشرطين السابع و الثامن من شروط الحذف
- ٤٧٥ بيان : أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف و ليس منه
- ٤٧٦ بيان : مكان المقدر
- ٤٧٧ تنبيه حول اجتماع شرطين لهما جواب واحد
- ٤٧٨ بيان : مقدار المقدر
- ٤٧٨ ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
- ٤٧٩ إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟
- ٤٨٠ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً و الباقي فاعلاً ...
- ٤٨٠ إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى
- ٤٨١ تنبيه حول أن الخلاف فيما سبق إنما يقع عند التردد
- ٤٨٢ ذكر أما كن من الحذف يتمرن بها المعرب
- ٤٨٢ حذف الاسم المضاف
- ٤٨٢ اشاره
- ٤٨٣ تنبيه إذا أمكن تقدير المضاف قبل أحد جزأين قدر قبل الثاني

- ٤٨٣ حذف المضاف إليه
- ٤٨٣ حذف اسمين مضافين
- ٤٨٤ حذف ثلاث متضائفات
- ٤٨٤ تنبيه حول تفسير : قاب قوسين
- ٤٨٤ حذف الموصول الاسمي
- ٤٨٥ حذف الصلة
- ٤٨٥ حذف الموصوف
- ٤٨٦ حذف الصفه
- ٤٨٦ حذف المعطوف عليه
- ٤٨٧ حذف المبديل منه
- ٤٨٧ حذف حرف العطف
- ٤٨٨ حذف «أن» الناصبه
- ٤٨٨ حذف نون التوكيد
- ٤٨٩ حذف نوني التثنيه و الجمع
- ٤٩٠ حذف التنوين
- ٤٩١ حذف «أل»
- ٤٩١ حذف لام الجواب
- ٤٩٢ حذف جمله القسم
- ٤٩٢ حذف جواب القسم
- ٤٩٣ حذف جمله الشرط
- ٤٩٣ حذف جمله جواب الشرط
- ٤٩٣ اشاره
- ٤٩٤ تنبيه حول ما يظن جواب شرط و ليس بجواب
- ٤٩٤ حذف الكلام بجملته
- ٤٩٥ حذف أكثر من جمله في غير ما ذكر
- ٤٩٥ اشاره

- ٤٩٥ تنبيه حول ما ينظر فيه النحوى و المفسر و البيانى من الحذف
- ٤٩٨ الباب السادس : فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها و هى كثيره
- ٥٠٤ الباب السابع : فى كيفية الإعراب
- ٥٠٤ اشاره
- ٥٠٧ فصل فيما يجب على المبتدئ فى صناعه الإعراب أن يحتترز منه
- ٥٠٨ تنبيه حول : «رويدك»
- ٥٠٩ تنبيه حول تغير الإعراب بتغير التركيب
- ٥١٠ الباب الثامن : فى ذكر امور كليه يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيه
- ٥١٠ اشاره
- ٥١٠ القاعده الأولى : قد يعطى الشىء حكم ما أشبهه فى معناه أو فى لفظه أو فيهما
- ٥١٠ اشاره
- ٥١٢ تنبيهان
- ٥١٥ القاعده الثانيه : أن الشىء يعطى حكم الشىء إذا جاوره
- ٥١٥ اشاره
- ٥١٦ تنبيه حول من أنكر الخفض على الجوار
- ٥١٧ القاعده الثالثه : قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه و يسمى ذلك تضيئاً
- ٥١٧ القاعده الرابعه : أنهم يغلبون على الشىء ما لغيره ، لتناسب بينهما ، أو اختلاط
- ٥١٨ القاعده الخامسه : أنهم يعبرون بالفعل عن أمور
- ٥١٩ القاعده السادسه : أنهم يعبرون عن الماضى و الآتى كما يعبرون عن الشىء الحاضر
- ٥١٩ القاعده السابعه : إن اللفظ قد يكون على تقدير و ذلك المقدر على تقدير آخر
- ٥٢٠ القاعده الثامنه : كثيراً ما يغتفر فى الثوائى ما لا يغتفر فى الأوائل
- ٥٢١ القاعده التاسعه : أنهم يتسعون فى الطرف و المجرور ما لا يتسعون فى غيرهما
- ٥٢٢ القاعده العاشره : من فنون كلامهم القلب
- ٥٢٢ القاعده الحاديه عشره : من مُلح كلامهم تقارُضُ اللفظين فى الأحكام
- ٥٢٦ المآخذ
- ٥٣٤ مسرد الموضوعات

سرشناسه: ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق.

عنوان قرارداد: مغنی الادیب

عنوان و نام پدیدآور: مغنی الادیب / مولف جمعی از اساتید مدرسان حوزه علمیه قم.

مشخصات نشر: قم: نهانندی، ۱۳۷۸.

مشخصات ظاهری: ۲ ج.

شابک: ۹۰۰ تومان ۹۶۴-۶۳۸۸-۱۸-۳

موضوع: زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره: PJ۶۱۵۱/الف ۲م ۶۰۱ ۱۳۷۸

رده بندی دیویی: ۴۹۲/۷

شماره کتابشناسی ملی: ۳۵۸۷۵۳۹

توضیح: کتاب «مغنی الادیب» تهیه گروهی از اساتید حوزه علمیه قم (مدرسه معصومیه سلام الله علیها) است که تلخیص و تهذیبی از کتاب «مغنی اللیب عن کتب الأعاریب»، اثر جمال الدین عبدالله بن یوسف بن احمد بن عبدالله بن هشام انصاری مصری (متوفی ۷۶۱ق) می باشد. به علت حجم زیاد کتاب و کثرت مثال های مطرح شده در بعضی مباحث و نیز وجود برخی اشعار منافی اخلاق سبب شد تا کتاب توسط برخی اساتید حوزه علمیه قم با نام «مغنی الادیب» تلخیص شود و بجای استناد به این اشعار، از اشعار قابل استنادی که در مدح یا رثاء اهل بیت علیهم السلام هستند و نیز به اشعاری که از مضامین بالایی برخوردار هستند استفاده شود و همچنین به روایاتی که ابن هشام ذکر کرده است روایات دیگری از نبی اکرم صلی الله علیه وآله و امامان معصومین علیهم السلام افزوده شد.

کتاب در دو جلد، مشتمل بر هشت باب، تنظیم شده است و مشتمل بر قواعد کلی نحو و تطبیق آن ها بر مثال هایی از آیات کریمه و اشعار عرب می باشد.

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى الهداه الميامين من آله الطاهرين.

أما بعد ، فإنّ كتاب «مغنى اللبيب عن كتب الأعراب» لـ «جمال الدين بن هشام الأنصاري» بسبب اشتماله على المطالب العلميه العاليه ، وشموله الواسع للمباحث المفصّله حول المفردات التي أخذت حصّةً كبيره من الكتاب ، وبسبب عرضه الفنّي للمطالب النحويّه بحيث يمكن القارئ من استنباط الأحكام النحويه صار محطّاً لأنظار المراكز العلميه فى العالم ، ومع مرور مئات من السنين على تأليفه فقد يمكن أن يدعى أنه قلماً وجد كتاب فى النحو بهذه المثابه والسعه والشمول.

ولذلك أخذ النحاه منه مباحث كثيره وتراهم أحياناً قد نقلوا نصّ عباراته فى كتبهم.

إن معرفه ابن هشام بلغه العرب ، وكيفيه استخدامه تراكيب المفردات أثار عجب كلّ من له أدنى معرفه بالأدب العربى ، فتراه عند ما يطرح المطالب العلميه يحفّها بذكر الشواهد المتعدّده من الآيات والروايات والأبيات والأمثال العربيه.

ويدلّ على إحاطته العلميه بالأدب العربى تتبعه فى الكتاب مقفلات مسائل الإعراب ، وإيضاحه معضلات يستشكلها الطلاب. ولأجل هذه الغزارة العلميه قال المؤرخ الشهير ابن خلدون فى حقه : «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيه يقال له : ابن هشام ، أنحى من سيويه».

كلّ هذه الخصال جعل المغنى متناً دراسياً فى الحوزات العلميه ، منذ سنوات

طويله يتحتم على كل طالب دراسته قبل الشروع في دروس الفقه والأصول.

ولكن جعله متناً دراسياً مع جميع محاسنه القيمه لا يخلو من نواقص أساسيه : منها : اشتماله على الأشعار المبتذله التي لا تلائم روح الزهد والتقوى السائدين في المراكز العلميه للشيعة.

ومما يلزم الالتفات إليه أنه لا ضروره للالتجاء إلى الأشعار المنافيه للأخلاق لإثبات حكم من الأحكام النحويه ، لأن المعيار العام في الاستدلال هي حججه الأشعار والكلمات والأمثال ، وتحصيل الأبيات المشتمله على مضامين راقيه مع كونها في نفس الأمر حجه ، وإن يطلب وقتاً واسعاً وجهداً جاهداً لكنّه ليس بمحال.

ومن الممكن أن ابن هشام لاعتقاده الخاص ، لم يكن ليجوز لنفسه أن يورد في كتابه الأشعار التي ذكرت في مدح أهل البيت (عليهم السلام) أو رثائهم ، ولهذا لاثرى في «المغنى» الأبيات التي نقلت في حقهم (عليهم السلام) إلا رقم قليل جداً لا يتجاوز الأصابع ، وأتياً نحن فاستشهدنا بتلك الأشعار وبكثير من المنظومات العاليه المضامين. والأمر المهم الذي ينبغي أن يراعى في رأينا هو أن لاتذكر أشعار المولدين - نعى بهم طبقه من الشعراء الذين لايجوز الاستناد إلى أشعارهم - ويلاحظ زمن إنشاء الشعر ومكانه وهي الخطوه الأساسيه في علم أصول النحو.

ومنها : عدم تناسب حجمه الكبير ، المده التي خصّصت لدراسته في الحوزات العلميه ، وذلك لأن الفتره التي خصّصت لدراسه المغنى ، تكفى لثلثه والكتاب على النظم الموجود يتدرس فيه من المغنى مباحث علميه كثيره التي لا يستغنى الطالب عن دراستها والتعرف عليها.

ومنها : تكثير الأمثله ، المملّ في بعض المباحث ، والخروج من المطلب في جملة من المسائل ، فقد تجنّبنا هذين الأمرين ، وحرّنا الكتاب عنهما ، وذكرنا من

المغنى ما هو المهم من المسائل.

وهذه النواقص هي التي دعنا إلى تلخيص الكتاب. وقد بذلت اللجنة قصارى جهدها وواصلت عملها المستمر حتى أنجزت تلخيص الكتاب ، والله الحمد.

والواجب علينا أن نته القارئ الكريم على مجموعه من النقاط الضرورية :

١- اللجنة سعت لتنظيم الكتاب بحيث يكون الباب الأول منه قابلاً للتدريس فى سنة دراسيه واحده وسائر الأبواب فى سنة أخرى.

٢- تابعنا فى عملنا ابن هشام فى ذكره للروايات ، فكما أنه استشهد بالروايات القابله للاستشهاد ، استشهدنا بها ، ولم نقتصر على الأحاديث النبويه المذكوره فى المغنى ، بل أضفنا إلى متن الكتاب الروايات الوارده عن الأئمه (عليهم السلام) ، التى تركها المصنّف بسبب اعتقاده الخاص ، وأوردنا أيضاً كثيراً من الروايات المرويّه عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ، التى لم يذكرها ابن هشام.

٣- إنّ اللجنة لم ترد إلحاق التعليقات العلميه المفصله بالكتاب ، وإن وجدت هناك تعليقه فإن الضروره - كالتناقض بين كلمات ابن هشام أو انفراده برأى يخالف آراء جميع النحاء - قد اقتضتها.

٤- نظّمت اللجنة الكلمات المبحوثه عنها فى المغنى على الترتيب الصحيح فى كلّ من حروف الكلم ، ولم يراع ذلك ابن هشام فى غير أولها.

٥- ذكرنا فى التعليقات ، العناوين المرتبطه بالأشعار ، وحاولنا أن نرجع الطالب مهما أمكن إلى «شرح شواهد المغنى» لـ «جلال الدين السيوطى» لكونه فى متناول أيدي جميع الطلاب ، وأحلنا الطالب فى بعض الموارد إلى كتاب «شرح أبيات مغنى اللبيب» لـ «عبدالقادر عمر البغدادى» إما وحده ، أو مع كتاب «شرح شواهد المغنى» لأسباب خاصّه ، فقد أرجعنا إليه مثلاً عند ذكر الشعر المرقّم ؛ ٨٦

ص: ٥

لأن شاعره - أبانواس - من طبقه المولدين ، ولذلك لم يذكر السيوطى شعره فى كتابه ، لعدم حجتيه ، فالتجأنا إلى «شرح أبيات مغنى اللبيب» للمزيد من التحقيق فيها.

وخلصه الكلام : أن وجود داع خاص ألزمتنا ذكر كتاب «شرح أبيات مغنى اللبيب» فى التعليقه.

٦- ما أوردناه من كلمات أميرالمؤمنين (عليه السلام) ، التى فى نهج البلاغه يطابق نسخه المرحوم فيض الإسلام ، لأنها فى متناول أيدي الطلاب. واستفدنا إلى جانب عناوين نهج البلاغه من الرموز (ح - ط - ك) التى تشير إلى «الحكم والخطب والكتب».

٧- ذكرنا فهارس جميع المصادر والمراجع التى اعتمدنا عليها فى التعاليق مع مشخصات الطبع ليتمكن الأساتذه والطلاب الكرام من المراجعته.

٨- الباب الأول من الكتاب بعد التدريس فى سنه دراسيه واحده بقم المقدسه وبعض الميدين ، وإرسال النظرات من جانب الأساتذه الأعزاء ، جدد فيه النظر وطبع طبعه منقحه مزیده.

وفى الختام : نرجو من جميع الأساتذه الكرام وأصحاب الرأى والفكر أن يرشدونا بأرائهم القيمه إذا وجدوا فيه نقصاً طغى به القلم ، أو نشأ من الخطأ والنسيان ، حتى يصحح فى الطبعات الآتیه إن شاء الله تعالى.

ويمكن أن ترسلونا باقتراحاتكم على العنوان التالى :

قم - المدرسه العلميه المعصوميه

«لجنه تأليف كتاب مغنى الأديب»

ص: ٦

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على إفضاله ، والصلاه والسلام على سيدنا محمّد وآله ، فإن أولى ما تقترحه القرائح ، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ، ويتضح به معنى حديث نبيّه المرسل والأئمه الاثنى عشر ، فإنهما الوسيله إلى السعاده الأبدية ، والذريعه إلى تحصيل المصالح الدينيه والدينيوه ، وأصل ذلك علم الإعراب الهادى إلى صوب الصواب .

ومن أجلّ ما صنّف فيه قدراً وأحسنه وقعاً وأعمه نفعاً ، كتاب «مغنى اللبيب عن كتب الأعراب» الذى تشدّ الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه ، لكنه مع ذلك كله لا يخلو من تطويل يوجب الملل وتكرار يعقب السأم وإيراد أشعار ينافيها العفاف ، وقد منّ الله تعالى علينا بتلخيصه وتهذيبه وتزيينه ببعض الشواهد الروائيه من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) و الأئمه الهداه (عليهم السلام) ، والأمثله الشعريه فى مدحهم وورثائهم ، فسّميناها بـ «مغنى الأديب» وهو منحصر فى ثمانيه أبواب :

الباب الأول : فى تفسير المفردات وذكر أحكامها .

ص : ٧

الباب الثاني : فى تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث : فى ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما.

الباب الرابع : فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس : فى ذكر الأوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس : فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع : فى كَيْفِيَّةِ الإعراب.

الباب الثامن : فى ذكر أمور كليه يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية.

الباب الأول : فى تفسير المفردات و ذكر أحكامها

إشاره

والمراد بالمفردات ، الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف .
وربما ذُكرت أسماء غير تلك وأفعال ، لمسييس الحاجه إلى شرحها .
وقد رُتبت على حروف المعجم ، ليسهل تناولها .

حرف الهمزه

الهمزه المفرده

إشاره

تأتى على وجهين :

الأول : أن تكون حرفاً يُنادى به القريب

كقول هند بنت أئاثه :

١- أفاطم فاصبرى فلقد أصابت**ريزيتك التهانم والنُّجودا (١)

ص : ٩

١- الطبقات الكبرى : ٢ / ٣٣١ .

ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط وأن الذى للقريب «يا» وهذا خرق لإجماعهم.

الثانى : أن تكون للاستفهام

وحقيقته طلب الفهم ، كقوله تعالى : (فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّا لَنَا أَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ) (الشعراء / ٤١).

وقد أجزى الوجهان فى قراءه الحرميين وحمزه : (أَمِنْ هُوَ قَانِتُ آتَاءِ الْيَلِّ) (الزمر / ٩).

وكون الهمزه فيه للنداء هو قول الفراء. ويبيده أنه ليس فى التنزيل نداء بغير «يا» ويقربه سلامته من دعوى المجاز ، إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ، ومن دعوى كثره الحذف ، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام : أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أى : المخاطب بقوله تعالى : (تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا) (الزمر / ٨) فحذف شيئا (١) : معادل الهمزه والخبر.

ولك أن تقول : لاجاه إلى تقدير معادل فى الآية ، لصحه تقدير الخبر بنحو (٢) : «كمن ليس كذلك» وقد قالوا فى قوله تعالى : (أَفَمَنْ هُوَ قَانِتٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) (الرعد / ٣٣) : إن التقدير : «كمن ليس كذلك» أو «لم يوحده» ويكون (وَجَعَلُوا اللَّهَ شُرَكَاءَ) (الرعد / ٣٣) ، معطوفاً على الخبر على التقدير الثانى.

والهمزه أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام :

الأول : جواز حذفها سواء تقدمت على «أم» كقول امرؤ القيس :

ص : ١٠

١- بل ثلاثه أشياء : الخبر ومعادل الهمزه وهو «أم» على ما صرح به ابن هشام فى بحثها ، ومعادل مدخول الهمزه وهو ما دخلت عليه «أم». فتأمل.

٢- قال الزمخشري : تقديره : أمن هو قانت كغيره. وذهب الزجاج إلى مثله. الكشاف : ٤ / ١١٦ ، معانى القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٤٧.

٢- تَرَوْحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ***وماذا عليكَ بأن تنتظر (١)

أم لم تتقدمها كقول الكميت في مدح أهل البيت :

٣- طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ***ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب؟ (٢)

والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى : (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ) (الشعراء / ٢٢) وقوله تعالى : (هَذَا رَبِّي) (الأنعام / ٧٤ - ٧٨) في المواضع الثلاثة (٣).

والمحققون على أنه خبر ، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل ، فيحكي كلامه ثم يكرّ عليه بالإبطال بالحجّه.

الثاني : أنها ترد لطلب التصوّر نحو قوله تعالى : (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبٍ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعِدُونَ) (الأنبياء / ١٠٩) ولطلب التصديق ، نحو قول حسان :

٤- أَيَذْهَبُ مَدْحِيوَالْمَحْبِينِ ضَائِعًا***وما المدح في ذات الإله بضائع (٤)

و «هل» مختصّه بطلب التصديق ، نحو : (هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ) (طه / ١٢٠).

وبقيته الأدوات مختصّه بطلب التصوّر ، نحو : (مَتَى نَصْرُ اللَّهِ) (البقره / ٢١٤)

ص: ١١

١- اللباب : ٣١٧.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٣٤.

٣- (وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السماوات والارض وليكون من الموقنين. فلما جنّ عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربّي فلما أفل قال لا أحبّ الافلين. فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربّي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربّي لأكوننّ من القوم الضّالّين. فلما رأى الشّمس بازغها قال هذا ربّي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إني برىء ممّا تشركون) (الأنعام / ٧٥ - ٧٨).

٤- الغدير : ٢ / ٥٨. وفي المصدر «ضايعاً وبضايع» والصحيح : ما أثبتناه ، للقاعده.

(مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا) (يس ٥٢).

الثالث : أنها تدخل على الإثبات كما تقدم ، وعلى النفي نحو قوله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) (العلق ١٤) وقول حسان في مدح أمير المؤمنين (عليه السلام) :

٥- أَلَسْتَ أَخَاهُ فِي الْهَدَىٰ وَوَصِيهِ * * * وَأَعْلَمُ فِهْرَ الْكِتَابِ وَبِالسَّنَنِ؟ (١)

ذكره بعضهم ، وهو منتقض بـ «أم» فإنها تشاركها في ذلك ، تقول : «أقام زيد أم لم يقم؟» (٢).

الرابع : تمام التصدير بدليلين :

أولهما : أنها لا تذكر بعد «أم» التي للإضراب كما يذكر غيرها ، نحو : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) (الرعد ١٦).

ثانيهما : أنها إذا كانت في جملة معطوفه بالواو أو بالفاء أو بـ «ثم» قدمت على العاطف ، نحو : (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (الأعراف ١٨٥) (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (يوسف ١٠٩) (أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) (يونس ٥١) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف ، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفه ، نحو قوله تعالى : (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ) (آل عمران ١٠١) (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) (التكوير ٢٤) والبيت المنسوب إلى الإمام

ص: ١٢

١- الغدير : ٢ / ٤٣ ، وفهر قبيله ، وهى أصل قريش وهو فھر بن غالب بن النضر بن كنانه وقريش كلهم ينسبون إليه - لسان العرب ، ماده فھر.

٢- قال الشمني : يمكن أن يقال : مراد ذلك البعض أنّ الهمزة تدخل على الإثبات وعلى النفي دون باقى الالفاظ الموضوعه للاستفهام فلا ترد عليه «أم» لأنها ليست موضوعه للاستفهام ، وإن كانت لا تفارقه فى الغالب. المنصف من الكلام : ٣٠.

على بن الحسين (عليهما السلام) :

٦- أتحرقنى بالنار يا غايه المنى***فأين رجائى ثم أين محبتي (١)

هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعه - أولهم الزمخشري - فزعموا أنّ الهمزه فى تلك المواضع فى محلّها الأصلي ، وأنّ العطف على جملة مقدّره بينها وبين العاطف ، فيقولون : التقدير فى «أفلم يسيروا ...» : أمكثوا فلم يسيروا فى الأرض؟ ويضعف قولهم ما فيه من التكلّف ، لدعوى حذف الجملة.

وقد جزم الزمخشري فى مواضع بما يقوله الجمهور ، منها : قوله فى (أفأمن أهيل القرى) (الأعراف / ٩٧) : إنّهُ عطف على (فأخذناهم بعتّه) (الأعراف / ٩٥).

فصل

قد تخرج الهمزه عن الاستفهام الحقيقى فتستعمل فى ثمانية معان :

الأول : التسويه ، وربّما توهم أن المراد بها الهمزه الواقعه بعد كلمه «سواء» بخصوصها ، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالى» ونحوه.

والضابط : أنّها الهمزه الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو قوله تعالى : (سواءٌ عليهم أَسْتَعْفَرْتَ لَهُمْ أم لم تَسْتَعْفِرْ لَهُمْ) (المنافقون / ٦) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «والله ما يبالى ابن أبى طالب أوقع على الموت أم وقع الموت عليه» (٢).

ص : ١٣

١- بحار الأنوار : ٤٦ / ٨١ .

٢- بحار الأنوار : ٧١ / ٢٦٣ .

الثانى : الإنكار الإبطالى ، وهذه تقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وأن مدّعيه كاذب ، نحو : (أَفَأَصِيْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ) (الإسراء ٤٠/).

ومنه : قول فاطمه الزهراء (عليها السلام) فى الاحتجاج على فذك : «أفى كتاب الله أن ترث أباك ولا أرث أبى؟» (١).

ومن جهه إفاده هذه الهمزه نفى ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا ، لأن نفى النفى يستلزم الإثبات ، ومنه : قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) (الزمر ٣٦/) أى : الله كاف عبده.

الثالث : الإنكار التوبيخى ، فيقتضى أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله ملوم ، نحو قوله تعالى : (أَفِكَأَ آلَهُ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ) (الصفات ٨٦/) وقول أبى طالب (عليه السلام) :

٧- أتبعون قتلاً للنبي محمد؟**خصصتم على شؤم بطول أثم (٢)

الرابع : التقرير ، ومعناه : حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه ، نحو : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّي إِلَهَيْنِ) (المائدة ١١٦/).

ويجب أن يليها الشىء الذى تُقرّره به ، تقول فى التقرير بالفعل : أضربت زيداً؟ وبالفاعل : أنت ضربت زيداً؟ وبالمفعول : أزيداً ضربت؟ كما يجب ذلك فى المستفهم عنه (٣).

وقوله تعالى : (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَتْنَا) (الأنبياء ٦٢/) محتمل لإرادته

ص: ١٤

١- بلاغات النساء : ١٤.

٢- ديوان شيخ الأباطح أبى طالب عليه السلام : ٣٥.

٣- ذهب جماعه إلى أن ذلك أحسن فيهما. راجع المنصف : ٣٥ وتحفه الغريب : ٣٦ وحاشيه الأمير : ١٧ وحاشيه الدسوقى : ١ / ١٥.

الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادته التقرير بأن يكونوا قد علموا.

الخامس : التهكم ، نحو : (أَصْلُوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَنْتَرِكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا) (هود / ٨٧).

السادس : الأمر ، نحو : (قُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ) (آل عمران / ٢٠) أى : أسلموا.

السابع : التعجب ، نحو : (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) (الفرقان / ٤٥).

الثامن : الاستبطاء ، نحو : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ) (الحديد / ١٦).

تنبيه

قد تقع الهمزة فعلاً وذلك أنهم يقولون : «وأى» بمعنى «وعيد» ومضارعه «يئى» بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسره ، والأمر منه «إه» بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت فى الوقف.

(٦)

حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع لم يذكره سيبويه ، وذكره غيره.

(أجل)

حرف جواب مثل : «نعم» فتكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر

ص : ١٥

و وعداً للطالب فتقع بعد نحو : «قام زيدٌ» و «أقام زيدٌ» و «اضرب زيداً».

(إذ)

أشاره

على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون اسماً للزمن الماضي

ولها أربعة استعمالات :

أحدها : أن تكون ظرفاً وهو الغالب ، نحو : (فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (التوبه / ٤٠).

الثانى : أن تكون مفعولاً به ، نحو : (وَإِذْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَابُ أَنْ تَقُولُوا سُبْحَانَ اللَّهِ كُلِّمًا مِمَّا قَالُوا مِنْ قَبْلُ وَأَنْ تَقُولُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) (الأعراف / ٨٦).

والغالب على المذكوره فى أوائل القصص فى التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير «أذكر» نحو : (وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ) (البقره / ٥٠).

وبعض المعربين يقول فى ذلك : إنه ظرف لـ «أذكر» محذوفاً.

وهذا وَهَم فاحش ، لاقتضاه حينئذ الأمر بالذكر فى ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

الثالث : أن تكون بدلاً من المفعول ، نحو : (وَإِذْ كُتِبَ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا) (مريم / ١٦) فى «إذ» بدل اشتمال من مريم.

الرابع : أن تكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه ، نحو : «يومئذ وحينئذ» أو غير صالح له ، نحو : (رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا) (آل عمران / ٨).

وزعم الجمهور أن «إذ» لا تقع إلا - ظرفاً أو مضافاً إليها ، وأنها فى نحو : (وَإِذْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَابُ أَنْ تَقُولُوا سُبْحَانَ اللَّهِ كُلِّمًا مِمَّا قَالُوا مِنْ قَبْلُ وَأَنْ تَقُولُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) (الأعراف / ٨٦) ظرف لمفعول محذوف ، أى : واذكروا نعمه الله عليكم إذ كنتم قليلاً ، وفى نحو : (إِذْ انْتَبَذَتْ) ظرف لمضاف إلى المفعول محذوف ،

ص: ١٦

أى : واذكر قصه مريم.

ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول فى (وَإِذْ كَرَّمَا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً) (آل عمران ١٠٣).

الوجه الثانى : أن تكون اسماً للزمن المستقبل

نحو : (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) (الزلزله ٤).

والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، ويجعلون الآيه من باب (وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ) (الكهف ٩٩) أى : من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزله ما قد وقع.

الوجه الثالث : أن تكون للتعليل

نحو : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) (الزخرف ٣٩) أى : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب ، لأجل ظلمكم فى الدنيا.

وهل هذه حرف بمنزلة لام العله أو ظرف والتعليل مستفاد من قوه الكلام لامن اللفظ ، فإنه إذا قيل : «ضربته إذ أساء» وأريد بـ «إذ» الوقت ، اقتضى ظاهر الحال أن الإساءه سبب الضرب؟ قولان.

ويرد على الثانى : أنه لو قيل : لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك فى العذاب ، لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمنى الفعلين ، وأن «إذ» لا تبدل من اليوم؛ لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفاً لـ «ينفع» ؛ لأنه لا يعمل فى ظرفين ولا لـ «مشاركون» ؛ لأن معمول خبر الأ-حرف الخمسه لا يتقدم عليها ولأن معمول الضيله لا يتقدم على الموصول ولأن اشتراكهم فى الآخره لا فى زمن ظلمهم.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم. قال أبوالفتح : راجعت أبا على مراراً فى قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) مستشكلاً إبدال «إذ» من «اليوم» فأخر ما تحصل منه : أن الدنيا والآخره متصلتان ، وأنهما فى حكم الله تعالى سواء فكأن «اليوم» ماض أو كأن «إذ» مستقبليه. انتهى.

وقيل : المعنى : إذ ثبت ظلمكم. وقيل : التقدير : بعد إذ ظلمتم. وعليهما أيضاً ف «إذ» بدل من «اليوم».

الوجه الرابع : أن تكون للمفاجأه

نصّ على ذلك سيوييه ، وهى الواقعة بعد «بيناً» أو «بينما» كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «وإنّ أهل الدنيا كركب بيناهم حلّوا ، إذ صاح بهم سائقهم فارتحلوا» (١) وقول الشاعر : (٢)

٧- فاستقدر الله خيراً وارضىنّ به***فبينما العسر إذا دارت مياسير

وهل هى ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأه أو حرف توكيد أى : زائد؟ أقوال. وعلى القول بالظرفيه فقال ابن جنى : عاملها الفعل الذى بعدها ، لأنها غير مضافه إليه ، وعامل «بيناً أو بينما» محذوف يفسّره الفعل المذكور ، وقال الشلوبين : «إذ» مضافه إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى «بيناً وبينما» لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فى ما قبله ، وإنما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام ، و «إذ» بدل منهما ، وقيل : العمل ما يلى «بين» بناء على أنها مكفوفه عن الإضافه إليه ، كما يعمل تالى اسم الشرط فيه ، وقيل : «بين» خبر لمحذوف ، وتقدير قولك : «بينما أنا قائم إذ جاء زيد» : بين أوقات قيامى مجيء زيد ، ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه ب «جاء زيد» ، وقيل : مبتدأ ، و «إذ» خبره ، والمعنى : حين أنا قائم حين جاء زيد.

مسأله : تلزم «إذ» الإضافة الى الجمل

تلزم «إذ» الإضافة إلى جملة إما اسميه أو فعليه فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى أو

ص: ١٨

١- نهج البلاغه : ٤٠٧ / ١٢٧٩.

٢- نسب إلى حريث بن جبلة وعثير (عتير) بن لبيد العذرى وابن كثير بن عذره بن سعد بن تميم. شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٤٤ - ٢٤٦ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢ / ١٦٨ - ١٧٥.

معنى فقط. وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: (إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) (التوبة / ٤٠).

وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبره له أنها أضيفت إلى المفرد ، كقول الاخطل :

٨- كانت منازل ألف عهدتهم*** إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخواناً (١)

«الألف» - بضم الهمزة - جمع «آلف» بالمد مثل : «كافر» و «كفار» ، و «نحن» و «ذاك» مبتدأ ان حذف خبراهما. فالتقدير : عهدتهم إخوانا إذ نحن متألفون ، إذ ذاك كائن ، ولا تكون «إذ» الثانية خبراً عن «نحن» ، لأنه زمان و «نحن» اسم عين ، بل هي ظرف للخبر المقدر ، و «إذ» الأولى ظرف ل «عهدتهم» ، و «دون» إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من «إخواناً» محذوفه ، أى : متصافين دون الناس ، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال؛ لتأخره ، ولا كونه اسم عين؛ لأن «دون» ظرف مكان لازمان (٢) ، والمشار إليه ب «ذاك» التجاور المفهوم من الكلام.

وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ، ويعوض منها التثنية ، وتكسر الذال (٣) ،

ص: ١٩

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٤٨.

٢- هذا مبنى على أنّ «دون» حال ، والظاهر من قوله : «أو لحال من إخواناً محذوفه أى : متصافين دون الناس» كونه متعلقاً بمقدر هو حال.

٣- قال المحقق الرضى رحمه الله : الحق أن «إذ» إذا حذف المضاف إليه منه وأبدل منه التثنية في غير نحو : «يومئذ» جاز فتحه أيضاً ، ومنه قوله تعالى حاكياً : «فعلتها إذأ وأنا من الضالين» (الشعراء / ٢٠) أى : فعلتها إذ ربييتنى ، إذ لا معنى للجزاء هنا كما قيل فى «إذأ» : إنها للجواب. شرح الكافية : ٢ / ١٠٦ ونقل عن خالد : «إذا» لغة هذيل ، وغيرهم يقولون : «إذ» لسان العرب : مادّه أذذ.

لالتقاء الساكنين ، نحو : (يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ) (الروم / ٤ و ٥).

وزعم الأَخفش أن «إذ» فى ذلك معربه لزوال افتقارها إلى الجملة وأن الكسره إعراب ، لأن اليوم مضاف إليها. ورد بأن بناءها لوضعها على حرفين وبأن الافتقار باق فى المعنى كالموصول الذى تحذف صلته لدليل وبأن العوض ينزل منزله المعوض عنه فكأن المضاف إليه مذكور.

(إذ)

إشاره

على وجهين :

الوجه الأول : أن تكون للمفاجأه

فتختصّ بالجمال الاسميّه ، ولا- تحتاج لجواب ، ولا تقع فى الابتداء ، ومعناها الحال باعتبار ما قبلها ، نحو : (فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (طه / ٢٠).

وهى حرف عند الأَخفش ، ويرجّحه قولهم : «خرجت فإذا إنَّ زيدا بالبَاب» بكسر «انّ» ؛ لأنّ «إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وظرف مكان عند المبرّد ، وظرف زمان عند الزّجاج. واختار الأوّل ابن مالك ، والثانى ابن عصفور ، والثالث الزمخشري ، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأه ، قال فى قوله تعالى : (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) (الروم / ٢٥) : إن التقدير : إذا دعاكم فاجأتم الخروج فى ذلك الوقت. ولا يعرف هذا لغيره ، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور فى نحو : «خرجت فإذا زيد جالس». أو المقدر فى نحو : «فإذا الأسد» أى : حاضر ، وإذا قدّرت أنها الخبر فعاملها «مستقر» أو «إستقر».

ولم يقع الخبر معها فى التنزيل إلا مصرحاً به ، نحو : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الأنبياء / ٩٧)

ص : ٢٠

وإذا قيل: «خرجت فإذا الأسد» صح كونها عندالمبرد خبراً، أي: فبالحضره الأسد، ولم يصح عندالزجاج؛ لأن الزمان لا يخبر به عن الجثه، ولا عندالأخفش، لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه، فإذا قلت: «فإذا القتال» صحت خبريتها عند غير الأخفش.

وتقول: «خرجت فإذا زيد جالس أو جالساً» فالرفع على الخبريه، و «إذا» نصب به، والنصب على الحاليه والخبر «إذا» إن قيل: بأنها مكان، وإلا فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدرها خبراً عن الجثه مع قولنا: إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف كأن تقدّر في نحو: «خرجت فإذا الأسد»: فإذا حضور الأسد.

الوجه الثاني: أن تكون لغير المفاجأه

و الغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمّنه معنى الشرط وتختصّ بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائيه، كقول الفرزدق في مدح الإمام على بن الحسين (عليهما السلام):

٩- إذا رآته قريش قال قائلها***إلى مكارم هذا ينتهى الكرم (١)

وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) (الروم / ٢٥).

ويكون الفعل بعدها ما ضيأ كثيراً كما تقدم وقال أميرالمؤمنين (عليه السلام): «إذا سألت فاسأل تفقّها ولا تسأل تعنتاً» (٢) ومضارعاً دون ذلك، كقول العباس بن مرداس في مدح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

١٠- ياخيّر مَنْ رَكِبَ المَطْيَى وَمَنْ مَشَى***فوق التراب إذا تعدّ الأنفس (٣)

ص: ٢١

١- شرح شواهد المغنى: ٢ / ٧٣٣.

٢- غرر الحكم: ١ / ٣٢٣ باب «إذا».

٣- لسان العرب: مادّه أذذ.

وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب :

١١- والنفس راعبه إذا رعبتها***وإذا ترد إلى قليل تقنع (١)

وإنما دخلت الشرطيه على الاسم فى نحو قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) (الانشقاق ١) وقول خزيمه بن ثابت :

١٢- إذا نحن بايعنا علياً فحسبنا***أبو حسن مما تخاف من الفتن (٢)

؛ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطه التفسير ، لامبتداً ، خلافاً للأخفش.

ولانعمل «إذا» الجزم (٣) إلا فى الضروره ، كقول أعشى همدان :

١٣- وإذا تصببك من الحوادث نكبه***فاصبر ، فكل مصيبه ستكشف (٤)

تنبيه : خروج «إذا» عن الظرفيه والاستقبال و معنى الشرط

قيل : قد تخرج عن كل من الظرفيه والاستقبال و معنى الشرط.

أما الأول ، فزعمه أبو الحسن فى قوله تعالى : (حتى إذا جاءوها) (الزمر ٧١) حيث قال : إن «إذا» جرّ ب «حتى».

وزعم أبو الفتح فى (إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبه خافضه

ص: ٢٢

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٦٢.

٢- أعيان الشيعة : ١ / ٤٤٤.

٣- لا- يقال : إنها عملت الجزم فى قوله تعالى : «والليل إذا يسر» مع خروجها من الشرطيه ، ففيها أولى لاقتضاء الشرطيه الجزم

أكثر من غيرها ، إذ يقال : إنها ليست فى الآيه جازمه ، وحذف اللام فى «يسر» ليس للجزم بل تحذف اكتفاء عنها بالكسره. قال

الزمخشري : وياء «يسر» تحذف فى الدرج اكتفاء عنها بالكسره. الكشاف : ٤ / ٧٤٦.

٤- اللباب : ٢٨.

رافعه ، إذا رُجَّت الأرض رَجًّا (الواقعه / ١ - ٤) فيمن نصب «خافضه رافعه» أن «إذا» الأولى مبتدأ والثانيه خبر والمنصوبين حالان ، وكذا جمله ليس ومعموليهما ، والمعنى : وقت وقوع الواقعه خافضه لقوم رافعه لآخرين هو وقت رج الأرض .

وأنكر الجمهور خروجها عن الظرفيه وقالوا : إن «حتى» فى الآيه الأولى حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها وأما «إذا وقعت الواقعه» فـ «إذا» الثانيه بدل من الأولى ، والأولى ظرف وجوابها محذوف ، لفهم المعنى ، وحسبانه طول الكلام ، وتقديره بعد «إذا» الثانيه ، أى : انقسمتم أقساماً وكنتم أزواجاً ثلاثه .

وأما الثاني : فعلى وجهين :

أحدهما : أن تجيء للماضى ، كقوله تعالى : (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ) (التوبه / ٩٢) .

والثانى : أن تجيء للحال ، وذلك بعد القسم ، كقوله تعالى : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (الليل / ١) قيل : لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم ؛ لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتى ؛ لأن قسم الله سبحانه قديم (١) . ولا لكون محذوف هو حال من «الليل» ؛ لأن الحال والاستقبال متناحيان ، وإذا بطل هذان

ص : ٢٣

١- الحكم بقدم كلام الله تعالى فى هذه العبارة وما بعدها مخالف لمذهب الإماميه قال الامام الصادق عليه السلام : «الكلام محدث ، كان الله عز وجل وليس بمتكلم ثم أحدث الكلام» بحار الأنوار : ٤ / ١٥٠ . راجع لتحقيق البحث نفس المصدر وكشف المراد : ٢٨٩ ومنهاج البراعه : ١٠ / ٢٦٣ .

الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما ، على أن المراد به الحال. انتهى.

والصحيح : أنه لا يصح التعليق بـ «أقسم» الإنشائي؛ لأنّ القديم لا- زمان له ، لا حال ولا غيره ، بل هو سابق على الزمان ، وأنه لا يمتنع التعليق بـ «كائناً» مع بقاء «إذا» على الاستقبال ، بدليل صحه مجيء الحال المقدره باتفاق ، كـ «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» أى : مقدراً الصيد به غداً ، كذا يقدرّون ، وأوضح منه أن يقال : مريداً به الصيد غداً ، كما فسّر «قمتم» فى (إذا قمتم إلى الصلاه) (المائده ٦/٦) بـ «أردتم».

وأما الثالث : فمثاله قوله تعالى : (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) (الشورى ٣٧/٣٧) فـ «إذا» فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطيه والجمله الاسميه جواباً ، لاقرنت بالفاء.

وقول بعضهم : إنه على إضمار الفاء ، مردود بأنها لا تحذف إلاّ ضروره.

وقول آخر : إنّ الضمير توكيد لا مبتدأ وإنّ ما بعده الجواب ، ظاهر التعسف.

وقول آخر : إنّ جوابها محذوف مدلول عليه بالجمله بعدها ، تكلف من غير ضروره.

ومن ذلك «إذا» التى بعد القسم ، نحو : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (الليل ١/١) ، إذ لو كانت شرطيه كان ما قبلها جواباً فى المعنى ، فيكون التقدير : إذا يغشى الليل أقسمت وهذا ممتنع؛ لوجهين : أحدهما : أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق ؛ لأنّ الإنشاء إيقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه. والثانى : أن الجواب خبرى ، فلا يدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتهما.

مسأله : فى ناصب «إذا» الشرطيه

فى ناصب «إذا» الشرطيه مذهبان :

أحدهما : أنه شرطها وهو قول المحققين ، فتكون بمنزله «متى وحيثما وأيان».

وقول أبى البقاء : إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، غير وارد؛ لأن «إذا» عند هؤلاء غير مضافه كما يقوله الجميع إذا جزمت.

والثانى : أنه ما فى جوابها من فعل أو شبهه ، وهو قول الأكثرين.

ويرد عليهم أمور :

أحدها : أن الشرط والجزاء عبارته عن جملتين تربط بينهما الأداة ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحده؛ لأن الظرف عندهم من جمله الجواب ، والمعمول داخل فى جمله عامله.

الثانى : أنه يلزمهم فى نحو : «إذا جئتنى اليوم أكرمتك غداً» أن يعمل «أكرمتك» فى ظرفين متضادين ، وذلك باطل عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه فى زمانين وقصداً ، إذ المراد وقوع الإكرام فى الغد لا فى اليوم.

فإن قلت : فما ناصب «اليوم» على القول الأول ، وكيف يعمل العامل الواحد فى ظرفى زمان؟ قلنا : لم يتضادا كما فى الوجه السابق ، وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر ، نحو : «آتيك يوم الجمعة سحر» وليس بدلاً؛ لجواز «سير عليه يوم الجمعة سحر» برفع الأول ونصب الثانى ، نص عليه سيبويه وأنشد الفرزدق :

ص: ٢٥

١٤- متى تردن يوماً سفار تجد بها***أديهم يرمى المستجيز المعورا (١)

ف «يوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من «متى» ؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط ولهذا يمتنع في «اليوم» في المثال أن يكون بدلاً من «إذا» ويمتنع أن يكون ظرفاً لـ «تجد» ؛ لئلا ينفصل «ترد» من معموله وهو «سفار» بالأجنبي فتعين أنه ظرف ثانٍ لـ «ترد».

الثالث : أن الجواب ورد مقروناً بـ «إذا» الفجائية ، نحو : (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) (الروم / ٢٥) وبالحرف الناسخ ، نحو : «إِذَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ فَإِنِّي أَكْرُمُكَ» وكلٌّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وورد أيضاً والصالح فيه للعمل صفة ، كقوله تعالى : (فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكِ يَوْمُئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ) (المدثر / ٨ و ٩) ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف.

(إِذَا مَا)

أداه شرط ، تجزم فعلين ، نحو قوله (٢) :

١٥- وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ***بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

وهي حرف عند سيبويه بمنزله «إن» الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي ، وعملها الجزم قليل لا ضروره؛ خلافاً لبعضهم.

(إِذَاً)

إشارة

فيها مسائل :

ص : ٢٦

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٨٥.

٢- لم يسم قائله. شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٦٧.

المسألة الأولى : فى نوعها

قال الجمهور : هى حرف. وقيل : اسم. والأصل فى «إِذَا أكرمَكَ» : إِذَا جئتني أكرمَكَ ، ثم حذفت الجملة ، وعوّض التنوين منها ، وأضمرت «أن» (١). وعلى القول الأول فالصحيح : أنها بسيطة ، لا مركبة من «إذ» و «أن» وعلى البساطة فالصحيح : أنها الناصبه ، لا «أن» مضمرة بعدها.

المسألة الثانية : فى معناها

قال سيبويه : معناها : الجواب و الجزاء. فقال الشلوبين : فى كل موضع. وقال أبو على الفارسى : فى الأكثر وقد تتمخض للجواب بدليل أنه يقال لك : أحببك ، فتقول : إِذَا أَطَنَكَ صادقاً ، إذ لا مجازاه هنا ضروره. انتهى كلامه.

والأكثر أن تكون جواباً لـ «إن» أو «لو» ظاهرتين أو مقدرتين.

فالأول : كقول كثير عزة :

١٦- لئن عادلى عبدالعزيز بمثلها***وأمكنى منها إذا لا أقيلها (٢)

وقوله تعالى : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ) (الإسراء / ١٠٠).

والثانى : كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، حين سمع رجلاً يقول : «اللَّهُمَّ آتِنِي مَا تَوْتِي عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ» : «إِذَا يُعْفَر جوادك وتُهراق مُهَجَّتكَ فى سبيل الله» (٣) وقال الله تبارك وتعالى : (ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وما كان معه مِنْ إله ، إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إله

ص : ٢٧

١- قال المحقق الرضى : والذى يلوح لى فى إذا ويغلب فى ظنى ، أن أصله إذ حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوّض منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة. شرح الكافية : ٢ / ٣٣٥.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٦٣.

٣- كنز العمال : ٤ / ح ١١٣٣٥.

بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ (المؤمنون ٩١).

المسألة الثالثة : فى لفظها عند الوقف عليها

و الصحيح : أن نونها تبدل ألفاً ، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب.

وقيل : يوقف بالنون ؛ لأنها كنون «لن وأن» روى عن المازنى والمبرد.

ويبنى على الخلاف فى الوقف عليها خلاف فى كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت فى المصاحف ، والمازنى والمبرد بالنون.

وعن الفراء : إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون ؛ للفرق بينها وبين «إذا» وتبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة : فى عملها

و هو نصب المضارع ، بشرط تصديرها ، واستقباله ، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو ب «لا» النافية ، يقال : آتيتك ، فتقول : «إذا أكرمك» ولو قلت : أنا إذا قلت : «أكرمك» بالرفع ؛ لفوات التصدير.

ولو قيل لك : أحبك فقلت : «إذا أظنك صادقاً» رفعت ؛ لأنه حال.

ولو قلت : إذا يا عبدالله قلت : «أكرمك» بالرفع ؛ للفصل بغير ما ذكرنا.

تنبيه : فى وقوع «إذا» بعد الواو أو الفاء

قال جماعة من النحويين : إذا وقعت «إذا» بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان ، نحو : (وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً) (الإسراء ٧٦) وقرئ شاذاً بالنصب (١).

والتحقيق أنه إذا قيل : «إن ترزنى أزرک وإذا أحسن إليك» فإن قدرت

ص : ٢٨

العطف على الجواب جزمت وبطل عمل «إذا»؛ لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب؛ لتقدم العاطف.

وقيل: يتعين النصب، إذ ما بعدها مستأنف؛ لأن المعطوف على الأول أول.

(أ)

أشاره

على ثلاثه أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» و فروعه

وهي الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول كقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «لعن الله الأمرين بالمعروف التاركين له، والناهين عن المنكر العاملين به» (١).

قيل: والصفات المشبّهة، وليس بشيء؛ لأن الصفه المشبّهة للثبوت فلا تُؤوّل بالفعل (٢)، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق.

وربما وصلت بظرف، أو بجمله اسميه، أو فعليه فعلها مضارع.

فالأوّل: كقوله (٣):

١٧- من لا يزال شاكراً على المَعَه**فَهوَ حَر بعيشه ذاتِ سعه

والثاني: كقوله (٤):

١٨- من القوم الرسولُ اللهُ منهم**لهم دانت رقابُ بنى معدّ

ص: ٢٩

١- نهج البلاغه: ط ١٢٩ / ٤٠١.

٢- صرّح بموصوليتها ابن هشام في شرح قطر الندى باب النكره والمعرفه / ١٠٢.

٣- لم يسمّ قائله، شرح شواهد المغنى: ١ / ١٦١.

٤- لم يسمّ قائله، شرح شواهد المغنى: ١ / ١٦١.

والثالث : كقول الفرزدق :

١٩- ما أنتِ بِالْحَكَمِ التُّرَضِيِّ حَكُومَتُهُ**ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجَدَل (١)

والجميع خاص بالشعر ، خلافاً للأخفش وابن مالك فى الأخير.

الثانى : أن تكون حرف تعريف

و هى نوعان : عهديه وجنسيه ، وكلّ منهما ثلاثه أقسام :

فالعهديه : إمّا أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً ، نحو : (فيها مصباح ، المصباح فى زُجاجة ، الزُجاجة كأنّها كوكبٌ دري) (النور / ٣٥) وعبره هذه : أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها أو معهوداً ذهتياً ، نحو : (إذ يُبايَعونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ) (الفتح / ١٨) أو معهوداً حضورياً ، نحو : (اليوم أكملتُ لكم دينكم) (المائدة / ٣).

والجنسيه : إمّا لاستغراق الأفراد ، وهى التى تخلفها «كلّ» حقيقه ، نحو : (إنّ الإنسان لَفى حُسرٍ إلاّ الذين آمنوا) (العصر / ٢ و ٣) أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وهى التى تخلفها «كلّ» مجازاً ، نحو : «زيد الرجل علماً» أى : الكامل فى هذه الصفه ، أو لتعريف الماهيه ، وهى التى لاتخلفها «كلّ» لا حقيقه ولا مجازاً ، نحو قوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) (الأنبياء / ٣٠) وقول الإمام الحسن المجتبى (عليه السلام) : «اللؤم ، أن لا تشكر النعمه» (٢).

وبعضهم يقول فى هذه : إنها لتعريف العهد ، فإنّ الأجناس أمورٌ معهوده فى الأذهان متميز بعضها عن بعض ، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

ص : ٣٠

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ١ / ٢٩٢.

٢- تحف العقول ، كلمات الامام المجتبى عليه السلام : ١٦٨.

والفرق بين المعرّف بـ «أل» هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق ، وذلك لأنّ ذا الألف واللام يدلّ على الماهية بقيد حضورها في الذهن ، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الماهية ، لا باعتبار قيد.

الوجه الثالث : أن تكون زائده

و هي نوعان : لازمه ، وغير لازمه.

فالأولى : كالتى فى الأسماء الموصولة على القول بأنّ تعريفها بالصله ، وكالواقعه فى الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كـ «اللآت والعزى» أو لارتجالها كـ «السّمؤال» أو لغلبتها على بعض من هي له فى الأصل كـ «البيت» للكعبه و «المدينه» لطّيبه (١). وهذه فى الأصل لتعريف العهد.

والثانيه نوعان : كثيره واقعه فى الفصيح ، وغيرها.

فالأولى : الداخله على علم منقول من مجرّد صالح لها مَلْمُوح أصله ، كـ «حارث وعيّاس» فتقول فيهما : «الحارث والعباس» ويتوقف هذا النوع على السّماع ، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك فى نحو : «محمّد وأحمد»؟.

والثانيه نوعان : واقعه فى الشعر ، وواقعه فى شدوذ من الثر.

فالأولى : كالداخله على قول الرشيد بن شهاب اليشكرى :

٢٠- رأيتك لَمّا أن عرفتَ وجوهنا***صددتَ وطبتَ النفسَ ياقيسَ عن عمرو (٢)

والثانيه : كالواقعه فى قولهم : «ادخلوا الأوّل الأوّل».

ص : ٣١

١- بسكون الياء.

٢- شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٢.

قال الكسائي في قول القائل (١):

٢١- فَإِنْ تَرْفَقِي يَا هِنْدُ فَالْرفقِ أَيْمَنُ *** وَإِنْ تَخْرَقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ

فَأَنْتِ طَلِاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ

ثَلَاثٌ ، وَمَنْ يَخْرُقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ

إن رفع «ثلاثاً» طلقت واحده؛ لأنه قال: «أنتِ طلاق» ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث. وإن نصبها طلقت ثلاثاً؛ لأن معناه: أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضه.

والصواب: أن كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحد، أمّا الرفع فلأن «أل» في الطلاق إمّا لاستغراق خصائص الأفراد وإمّا للعهد الذكرى، أى: وهذا الطلاق المذكور عزيمه ثلاث. ولا تكون لاستغراق الأفراد؛ لثلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص، كما يقال: «الحيوان إنسان» وذلك باطل؛ إذ ليس كل حيوان إنساناً ولا كل طلاق عزيمه ولا ثلاثاً.

فعلى العهديه يقع الثلاث، وعلى الجنسيه يقع واحده كما قال الكسائي، وأمّا النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذ يقتضى وقوع الطلاق الثلاث؛ إذ المعنى فأنت طالق ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمه، ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر فى «عزيمه» وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث؛ لأن المعنى: والطلاق عزيمه إذا كان ثلاثاً، وإمّا يقع ما نواه.

هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر (٢)، وأمّا الذى

ص: ٣٢

١- قال البغدادى: لم أقف على قائل هذه الأبيات. شرح أبيات مغنى اللبيب: ١ / ٣٢٤.

٢- قال الشيخ الطوسى: إذا طلقها ثلاثاً بلفظ واحد وقعت واحده عند أكثر أصحابنا، وفيهم من قال: لا يقع شيئاً انتهى ملخصاً. كتاب الخلاف، الطلاق: ٢ / ٤٤٠.

أرادَه هذا الشاعر المعين فهو الثلاث؛ لقوله بعدُ :

فبينى بها أن كنتِ غير رفيقه***ومالامرئ بعد الثلاث مقدّم

مسألة : نيابه «أل» عن الضمير المضاف إليه

أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين ، نيابه «أل» عن الضمير المضاف إليه. وخزّجوا على ذلك (وأما مَنْ خافَ مقامَ ربِّه وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) (النازعات / ٤٠ و ٤١) و «مررت برجل حسن الوجه» و «ضُرب زيدُ الظهرُ والبطن» إذا رفع «الوجه والظهر والبطن».

والمانعون يقدّرون هي المأوى له ، والوجه منه والظهر والبطن منه فى الأمثله وقيد ابن مالك الجواز بغير الصله.

وأجاز الزمخشري نيابتها عن الظاهر وأبو شامه عن ضمير الحاضر.

والمعروف من كلامهم إنّما هو التمثيل بضمير الغائب.

(ألا)

إشارة

على خمسة أوجه :

أحدها : التنبيه

فتدل على تحقق ما بعدها ، وتدخل على الجملتين ، كقوله تعالى : (ألا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء) (البقره / ١٣) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «ألا فما يصنع بالدينا مَنْ خُلِقَ لِلآخِرَةِ؟» (١) ويقول المعربون فيها :

ص: ٣٣

حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها.

الثانى : التوبيخ والإنكار

كقوله (١) :

٢٣- ألا ارعواء لمن ولت شبيته***وآذنت بمشيب بعده هرم

الثالث : التمنى

كقوله (٢) :

٢٤- ألا عُمُر ولى مستطاع رجوعه***فيرأب ما أثأت يد الغفلات

ولهذا نصب «يرأب» ؛ لأنه جواب تمنّ مقرون بالفاء.

الرابع : الاستفهام عن النفي

نحو : «ألا اصطبار؟»

وهذه الأقسام الثلاثة مختصه بالدخول على الجملة الاسمية ، وتعمل عمل «لا» التبرئة ، ولكن تختصّ التى للتمنى بأنها لاخبر لها لفظاً ولا-تقديرأ ، وبأنها لايجوز مراعاة محلها مع اسمها ، وأنها لايجوز إلغاؤها ولو تكررت ، أما الأول فلأنها بمعنى «أتمنى» و «أتمنى» لا خبر له . وأما الآخران فلأنها بمنزلة «ليت» وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه . وعلى هذا فيكون قوله فى البيت : «مستطاع رجوعه» مبتدأ وخبرأ على التقديم والتأخير ، والجملة صفة ثانية على اللفظ ، ولايكون «مستطاع» خبرأ أو نعتأ على المحل و «رجوعه» مرفوع به عليهما؛ لما بينا.

الخامس : العرض والتحضيض

(٣) ومعناهما طلب الشىء ولكن العرض

ص : ٣٤

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢١٢ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢ / ٩٢ ، لم يسمّ قائله.

٢- لم يسمّ قائله ، شرح شواهد المغنى : ١ / ٢١٣.

٣- ذهب جماعه من النحويين إلى أن الثاني والثالث والرابع من أوجه ألا- مركبه من الهمزه ولا-، والخامس أيضاً مركب عند بعض مع أن البحث فى البسائط والمفردات ، والقول بأنها صارت مفرده بعد التركيب فيه ما لا يخفى ، وأما الأول فقال الأكثرون : إنه بسيط ، وقيل : مركب. راجع لتحقيق البحث أوضح المسالك : ١ / ٢٩١ - ٢٩٤ والتصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٤ - ٢٤٦ وحاشيه الصبان : ٢ / ١٧ والنحو الوافى : ١ / ٦٤٢ و ٦٤٤.

طلب بلين والتحضيض طلب بحث.

وتختص «ألا» هذه بالفعل، نحو: (فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ) (الذاريات / ٢٦ و ٢٧). (أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ) (التوبة / ١٣).

(ألا) (١)

حرف تحضيض (٢)، مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض.

تنبيه

ليس من أمثله «ألا» التي في (إِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ) (النمل / ٣٠ و ٣١) بل هذه كلمتان: «أن» الناصبه و «لا» النافية، أو «أن» المفسره و «لا» الناهيه.

ص: ٣٥

١- ذكر ابن هشام في المغنى أدوات التحضيض إلا «هلا» ولعل سره أن «ألا» أصله «هلا» والبحث عن أحدهما يغنى عن الآخر، ويحتمل أنه اكتفى بذكر مثاله في مبحث ألا.

٢- ذكر جماعه لـ «ألا» معنى التوبيخ والتحضيض، والفرق بينهما: أن التوبيخ هو اللوم على ترك الفعل في الماضي والتحضيض هو الحض على الفعل والطلب له في المستقبل، ولم يذكر ابن هشام في المغنى لفظ «التوبيخ» هنا وذكره في «لولا» ولعل السرفيه أنه لم يرتضه ويحتمل أنه يعتقد أن «ألا» إذا دخلت على الماضي كانت توبيخاً على ترك الفعل في الماضي وتحضيضاً على فعل مثله في المستقبل وإذا دخلت على المستقبل كانت للحض على الفعل وعليه فلا يفارق «ألا» التوبيخية التحضيض، فالتعبير بالتحضيض دون التوبيخ لا يخلو من وجه. فافهم.

٣- (قالت يا أيها الملأ إني ألقى إلى كتاب كريم إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ألا تعلوا عليّ وأتوني مسلمين) (النمل / ٢٩ - ٣١).

على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون للاستثناء

نحو قوله تعالى : (فَشَرُّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) (البقره / ٢٤٩) وقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «وتقيهم طوارق الليل والنهار إلا- طارقاً يطرق بخير» (١) وانتصاب ما بعدها في المثالين ونحوهما بها على الصحيح ونحو : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (النساء / ٦٦) وارتفاع ما بعدها في هذه الآيه ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه و «إلا» حرف عطف عند الكوفيين ، وهي عندهم بمنزله «لا» العاطفه في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذاك منفى بعد إيجاب وهذا موجب بعد نفي.

الثاني : أن تكون بمنزله «غير»

فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكر : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (الأنبياء / ٢٢).

فلا يجوز في «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى ، إذ التقدير حينئذ : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وليس ذلك المراد ، ولا من جهة اللفظ ؛ لأن «آلهة» جمع منكر في الإثبات فلا عموم له ، فلا يصح الاستثناء منه ، فلو قلت : «قام رجال إلا زيدا» لم يصح اتفاقاً.

ولمّا لم يجر ذلك ، دلّ على أنّ الصّواب كون «إلا» وما بعدها صفة.

ومثال المعرف الشبيه بالمنكر : قول ذى الرّمه :

ص: ٣٦

٢٥- أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ *** قليل بها الأصواتُ إلا بُعْأُها (١)

فإن تعريف «الأصوات» تعريف الجنس.

ومثال شبه الجمع: قوله (٢):

٢٦- وكلّ أخ مفارقة أخوه *** لعمر أيبك إلا الفرقدان

مسألان

الأولى: أن الوصف بـ «إلا» وما بعدها على قسمين:

أحدهما: أن يطابق ما بعد «إلا» موصوفها في الأفراد أو غيره، فالوصف مخصّص، كالبيت المتقدم؛ إذ المعنى حينئذ: كل أخوين موصوفين بأنهما غير الفرقدين.

ثانيهما: أن يخالفه، فالوصف مؤكّد، نحو: «له عندي عشرة إلاّ درهم»؛ لأنّ المعنى عشرة موصوفه بأنها غير درهم، وكلّ عشرة فهي موصوفه بذلك. فالصفة هنا مؤكّده صالحة للإسقاط.

الثانية: تفارق «إلا» هذه «غيراً» من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: «جاءني إلاّ زيد» ويقال: «جاءني غيرُ زيد».

ثانيهما: أنه لا يوصف بها إلاّ حيث يصح الاستثناء، فيجوز «عندي درهم إلاّ دائق»؛ لأنه يجوز «إلاّ دائقاً» ويمتنع «إلاّ جيداً»؛ لأنه يمتنع «إلاّ جيداً» ويجوز

ص: ٣٧

١- شرح شواهد المغنى: ١ / ٢١٨.

٢- نسب إلى حضرمي بن عامر وعمرو بن معديكرب. شرح شواهد المغنى: ١ / ٢١٦.

«درهم غير جيد» قاله جماعات.

وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (الأنبياء/٢٢).

وشرط ابن الحاجب في وقوع «إلا» صفة ، تعذر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قوله (١) :

٢٧- وكلّ أخ مفارقُه أخوه***لعمر أبيك إلا الفرقدان

الثالث : أن تكون عاطفه

بمنزله الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ، ذكره الأَخفش والفراء وأبو عبيده. وجعلوا منه قوله تعالى : (لا يخافُ لَدَيَّ المرسلونَ إلا من ظلمَ ثمَّ بَدَلَ حُسناً بَعْدَ سُوءٍ) (النمل / ١٠ و ١١) أي : ولا من ظلم ، وتأوله الجمهور على الاستثناء المنقطع.

الرابع : أن تكون زائده

قاله الأصمعي وابن جني ، وحمل عليه ابن مالك قول الشاعر (٢) :

٢٨- أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله***وما صاحب الحاجات إلا مُعَدِّباً

وإنما المحفوظ «وما الدهر» ثم إن ثبتت روايته فتتخرج على أن «أرى» جواب لقسم مقدر ، وحذفت «لا» كحذفها في (تالله تفتنوا) (يوسف / ٨٥) ودل على ذلك الاستثناء المفرغ.

ص : ٣٨

١- تقدم برقم ٢٦.

٢- نُسب إلى بعض بني سعد. شرح شواهد المغنى : ١ / ٢١٩.

ليس من أقسام «إلا» التي في نحو: (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ) (التوبه / ٤٥) وإنما هذه كلمتان: «إن» الشرطيه و «لا» النافيه.

(إلى)

إشاره

حرف جر له ثمانية معان (١):

الأول: انتهاء الغايه

الزمانيه نحو: (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) (البقره / ١٨٧).

والمكانيه ، نحو قوله تعالى: (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) (الإسراء / ١).

وقول عبدالله بن الزبير الأسدي :

٢٩- إذا كنت لا تدرين ما الموت فانظري***إلى هاني بالسوق وابن عقيل (٢)

وإذا دلت قرينه على دخول ما بعدها ، نحو: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره» أو خروجه ، نحو: (ثم أتموا الصيام إلى الليل) عمل بها ، وإلا فقليل : يدخل إن كان من الجنس ، وقيل : يدخل مطلقاً ، وقيل : لا يدخل مطلقاً ، وهو الصحيح ؛ لأن الأكثر مع القرينه عدم الدخول ، فيجب الحمل عليه عند التردد.

الثاني: المعينه

وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر ، وبه قال الكوفيون وجماعه من البصريين في (مَيْنُ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) (آل عمران / ٥٢) ولا يجوز «إلى زيد مال»

ص: ٣٩

١- أضاف ابن هشام معنى آخر وهو مجيئها بمعنى الفاء العاطفه - مغني اللبيب ، حرف الفاء الأمر الثاني.

٢- أدب الطف : ١ / ١٤٣.

تريد مع زيد مال.

الثالث : التبيين

وهي المبيّنة لفاعليته مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجّب أو اسم تفضيل ، نحو قوله تعالى : (رَبِّ السَّجُنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ) (يوسف / ٣٣) وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «يا أباذر ما من شيء أبغض إلى الله من الدنيا» (١).

الرابع : مرادفه اللام

نحو : (والأمرُ إليك) (النمل / ٣٣) ؛ وقيل : لانتهاه الغايه ، أى : منته إليك.

الخامس : موافقه «فى»

ذكره جماعه فى قول النابغه الذبياني :

٣٠- فلا تتركنى بالوعيد كأننى*** إلى الناس مطلى به القارُ أجرب (٢)

وقال ابن عصفور : هو على تضمين «مطلى» معنى «مُبغَض» ، قال : ولو صح مجيء «إلى» بمعنى «فى» لجاز «زيد إلى الكوفه».

السادس : الابتداء

كقول ابن أحمر الباهلى :

٣١- تقولو قد عاليتُ بالكورِ فوقها***أيسقى فلا يروى إلى ابنُ أحمر (٣)

السابع : موافقه «عند»

وحمل عليه قوله تعالى : (ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ) (الحج / ٣٣).

الثامن : التوكيد

وهي الزائده ، أثبت ذلك الفراء ، مستدلاً بقراءه بعضهم فى (أفئدة من الناس تهوى إليهم) (إبراهيم / ٣٧) بفتح الواو.

- ١- تنبيه الخواطر : ٣٧٥.
- ٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٢٣.
- ٣- شرح أبيات مغنى اللبيب ٢ / ١٢٩.

وخرّجت على تضمين «تهوى» معنى «تميل» أو أنّ الأصل «تهوى» بالكسر ، فقلبت الكسره فتحه والياء ألفاً كما يقال في «رَضِي» : «رَضًا» قاله ابن مالك.

وفيه نظر؛ لأنّ شرط هذه اللغه تحرّك الياء في الأصل.

تنبيه

مذهب البصريين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أنّ أحرف الجزم والنصب كذلك.

وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤوّل تأويلاً يقبله اللفظ ، كما قيل في (وَلَا صَيِّبُنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) (طه / ٧١) : إنّ «في» ليست بمعنى «على» ولكن شبّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالّ في الشيء ، وإما على تضمين معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم «تهوى» في الآيه معنى «تميل» وإما على شذوذ إنابه كلمه عن أخرى ، وهذا الأخير هو محمل الباب كلّه عند الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً ، ومذهبهم أقلّ تعسفاً.

(أم)

اشاره

على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون متصله

اشاره

وهي منحصره في نوعين ، وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزه التسويه ، نحو : (سواء عَلَيْنَا أَجْرٌ غَنَا أم صَبْرْنَا) (إبراهيم / ٢١).

أو تتقدم عليها همزه يطلب بها وب «أم» التعيين ، نحو البيت المنسوب إلى الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) :

ص : ٤١

٣٢- فردى قليل لا أراه مُبلغى ***أللذاد أبكى أم لبعء مسافى (١)

وإنما سميت فى النوعين متصله ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادله؛ لمعادلتها للهمزه فى إفاده التسويه فى النوع الأول والاستفهام فى النوع الثانى.

ويفترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وثانيها : أن الواقعه بعد همزه التسويه لا- تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته (٢).

الثالث والرابع : أن الواقعه بعد همزه التسويه لا تقع إلا بين جملتين ، ولاتكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين كما تقدم ، و «أم» الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو : (أأنتم أشدُّ خلقاً أم السِّماء) (النازعات / ٢٧) وبين جملتين ليستافى تأويل المفردين ، نحو : (أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) (الواقعه / ٥٩).

مسائل

الأولى : أن «أم» المتصله التى تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين ؛

ص : ٤٢

١- الصحيفه السجديه الجامعه : ٧٨٦.

٢- المراد بالاستفهام على حقيقته هنا ما يحتاج إلى جواب سواء كان حقيقياً أم مجازياً ؛ لاستشهادهم بقوله تعالى : «أأنتم أشدُّ خلقاً أم السماء» (النازعات / ٢٧) وليس الانكار ، بمراد لما سيأتى من اختصاص الهمزه التى للإنكار بالمنقطعه. ومن قولنا : «ما يحتاج إلى جواب» يعرف الوجه فى التعبير بالاستفهام على حقيقته.

لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب : «زيد» أو قيل : «عمرو» ولا يقال : «لا» ولا «نعم».

الثانية : أن العطف بعد همزة التسويه بـ «أو» لم يجز قياساً ، والصواب : العطف بـ «أم» وبعد همزة الاستفهام جاز ، ويكون الجواب بـ «نعم» أو بـ «لا» وذلك أنه إذا قيل : «أزيد عندك أم عمرو؟» فالمعنى : أحدهما عندك؟ وإن أجبنا بالتعيين صح؛ لأنه جواب وزياده ، ويقال : «آلحسنُ أو الحسين (عليهما السلام) أفضل أم ابن الحنفيّة؟» فتعطف الأول بـ «أو» والثاني بـ «أم» ويجاب عندنا بقولك : أحدهما ، وعند الكيسانيه : بابن الحنفيه ، ولا يجوز أن تجيب بقولك : الحسن (عليه السلام) أو بقولك : الحسين (عليه السلام)؛ لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن (عليه السلام) وابن الحنفيه ولا من الحسين (عليه السلام) وابن الحنفيه ، وإنما جعل واحداً منهما لا بعينه قريباً لابن الحنفيه ، فكأنه قال : «أحدهما أفضل أم ابن الحنفيه؟».

الثالثة : أنه سمع حذف «أم» المتصله ومعطوفها ، نحو : (أَمَنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءَ اللَّيْلِ) (الزّمر ٩) تقديره : خير أم هذا الكافر؟ وفيه بحث كما مرّ.

وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها ، فقال في قوله تعالى : (أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ) (الزخرف / ٥١) : إنّ الوقف هنا ، وإنّ التقدير : أم تبصرون ، ثم يتبدأ «أنا خير».

وهذا باطل؛ إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه ، وإنّما المعطوف جملة «أنا خير».

ووجه المعادله بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل : أم تبصرون ، ثم أقيمت الاسميه مقام الفعلية والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له : أنت خير ، كانوا عنده بُصراء.

وأجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه «أم» فقال في (أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ)

(البقره ١٣٣/): يجوز كون «أم» متصله ، على أن الخطاب لليهود ، وحذف معادلها ، أى : أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء؟.

الوجه الثانى : أن تكون منقطعه

إشاره

وهى ثلاثه أنواع :

مسبقه بالخبر المحض ، نحو : (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتِرَاءَ) (السجده ٢/ و ٣).

ومسبقه بهمزه لغير استفهام ، نحو : (أَلَمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا) (الأعراف ١٩٥/) ؛ إذالهمزه فى ذلك للإنكار ، فهى بمنزله النفى ، والمتصله لاتقع بعده.

ومسبقه باستفهام بغير الهمزه ، نحو قوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) (الرعد ١٦/) وقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «وهل ينجينى منك اعترافى لك بقييح ما ارتكبت؟ أم أوجبت لى فى مقامى هذا سخطك؟» (١).

ومعنى «أم» المنقطعه الذى لا يفارقها : الإضراب ، ثم تاره له مجرداً ، وتاره تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً ، أو استفهاماً طلبياً.

فمن الأول : (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) (الرعد ١٦/). أما الأولى : فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام. وأما الثانيه : فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء.

ومن الثانى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ) (الطور ٣٩/) تقديره : بل أله البنات ولكم البنون؟ ، إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال.

ص: ٤٤

ومن الثالث قولهم : «إنها لإبل أم شاء؟» التقدير : بل أهي شاء؟

وقيل : إنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد ، نحو : (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ) (البقره / ١٠٨).

ولاتدخل «أم» المنقطعه على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ في «إنها لإبل أم شاء».

وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين ، فقال : لا- حاجه إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ «بل» وقدرها هنا بـ «بل» دون الهمزه ، واستدل بقول بعضهم : «إنَّ هناك لإبلاً أم شاء» بالنصب. فإن صحت روايته فالأولى أن يقدر لـ «شاء» ناصب ، أي : أم أرى شاء.

تنبيه

قد ترد «أم» محتمله للاتصال والانقطاع ، فمن ذلك قوله تعالى : (قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (البقره / ٨٠).

قال الزمخشري : يجوز في «أم» أن تكون معادله بمعنى أيّ الأمرين كائن ، على سبيل التقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعه.

الوجه الثالث : أن تقع زائده

ذكره أبو زيد ، وقال في قوله تعالى : (أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ) (الزخرف / ٥١ و ٥٢) : إن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير.

والزيادة ظاهره في قول ساعده بن جؤيئه :

٣٣- ياليت شعري ولا منجى من الهرم***أم هل على العيش بعدالشيء من ندم؟ (١)

الوجه الرابع : أن تكون للتعريف

نقلت عن طيبي وعن حمير ، كقول بجير بن غنمه الطائي :

٣٤- ذاك خليلي وذو يواصلي***يرمى ورائي بامسهم وامسلمه (٢)

وفي الحديث النبوي : «ليس من امبر امصيام في امسفر» (٣).

(أما)

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف استفتاح بمنزله «ألا» ، كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «أما لو أذن لهم في الكلام لأخبروكم أن خير الزاد التقوى» (٤).

وتكثر قبل القسم ، كقول حاتم الطائي :

٣٥- أماوالذي لا يعلم الغيب غيره***ويحيى العظام البيضوهى رميم (٥)

وقد تبدل همزتها هاءً أو عيناً قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها أو تحذف الألف مع ترك الإبدال.

ص: ٤٦

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ١٥٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ١٥٩.

٣- كنز العمال ٨ / ح ١٣٨٥٦.

٤- نهج البلاغه : ح ١١٤٧ / ١٢٥.

٥- وجواب القسم قوله بعد ذلك : لقد كنت أختار القرى طوى الحشا محاذره من أن يقال لثيم شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٠٧.

وإذا وقعت «انّ» بعد «أما» هذه كسرت كما تكسر بعد «ألا» الاستفتاحيه.

الثانى : أن تكون بمعنى «حقاً أو أحقاً» ، على خلاف فى ذلك سيأتى.

وهذه تفتح «انّ» بعدها كما تفتح بعد «حقاً».

وهى حرف عند ابن خروف ، وجعلها مع «أنّ» ومعمولها كلاماً تركب من حرف واسم كما قاله الفارسى فى «يا زيد».

وقال بعضهم : هى اسم بمعنى «حقاً». وقال آخرون : هى كلمتان : الهمزة للاستفهام ، و «ما» اسم بمعنى «شىء» وذلك الشىء حق ، فالمعنى : أحقاً ، وهذا هو الصواب. وموضع «ما» النصب على الظرفيه كما انتصب «حقاً» على ذلك فى نحو قوله (1) :

٣٦- أحقاً أنّ جيرتنا استقلّوا**فنى-تنا ونى-تهم فريق

وهو قول سيبويه ، و «أنّ» وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره وقال المبرّد : «حقاً» مصدرا «حقّ» محذوفاً و «أنّ» وصلتها فاعل.

وزاد الملقى لـ «أما» معنى ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عرض ، نحو : «أما تقوم ، أما تقعد».

وقد يدعى فى ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريرى وأن «ما» نافية.

ص : ٤٧

١- قال السيوطى : «هو مطلع للمفضل السكرى ...» وقال صاحب الحماسه البصريه : هو لعامر بن أسحم بن عدى الكندى ، شاعر جاهلى. وقد أنشده صاحب الحماسه البصريه بلفظ : «ألم تر أنّ جيرتنا استقلّوا فلا شاهد فيه». شرح شواهد المغنى : ١/١٧١ و ١٧٢.

أما وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

أما أنها شرط : فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو : (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ) (البقره ٢٦/ الآية ، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يعطف الخبر على مبتدأه ، ولو كانت زائده لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف ، تعين أنها فاء الجزاء.

وقد تحذف الفاء للضرورة (١) كقول الحارث بن خالد :

٣٧- فأما القتال لاقتال لديكم***ولكن سيرا في عراض المواكب (٢)

فإن قلت : فقد حذفت في قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (آل عمران ١٠٦).

قلنا : الأصل : فيقال لهم أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف ، وربّ شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً.

و أما التفصيل : فهو غالب حالها كما تقدّم في آيه البقره ، ومن ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «ألا وقد أمرني الله بقتال أهل البغي والنكث والفساد في الأرض فأما الناكثون فقد قاتلت ، وأما القاسطون فقد جاهدت ، وأما المارقه فقد دوّخت» (٣).

ص : ٤٨

١- صرح جماعة منهم ابن هشام وابن مالك بحذفها في غير الضروره ندورا. راجع أوضح المسالك والألفيه ، بحث «أما».

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ١/١٣٩ وشرح شواهد المغنى : ١/١٧٧.

٣- نهج البلاغه : ط ٢٣٤/٨١٠.

وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم.

فالأول نحو : (يا أيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ) (النساء/ ١٧٤ و ١٧٥) أى : وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا.

والثانى نحو : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) (آل عمران ٧). أى : وأما غيرهم فيؤمنون به ، ويدل على ذلك (يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) (١) (آل عمران ٧).

وقد تأتى لغير تفصيل أصلاً ، نحو قول الإمام الحسين بن على (عليهما السلام) : «أما بعد فيأنى لا أعلم أصحاباً أوفى ولا خيراً من أصحابى» (٢).

وأما التوكيد : فقال الزمخشري فى توضيحه : فائده «أما» فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محاله ذاهب وأنه بصدد (٣) الذهاب وأنه منه عظيمه ، قلت : «أما زيد فذاهب» ولذا قال سيبويه فى

ص : ٤٩

١- (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ - هُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) (آل عمران).

٢- الكامل فى التاريخ : ٤/٥٧.

٣- قال الصبان : هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر «ذاهب» حاشيه الصبان : ٤/٣٦.

تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب. انتهى.

ويفصل بين «أما» والفاء بواحد من أمور ستّة :

أحدها : المبتدأ كآيات السابقة.

الثاني : الخبر ، نحو : «أما في الدار فزيد».

الثالث : جملة الشرط ، نحو : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ) (الواقعه / ٨٨ و ٨٩) الآيات.

الرابع : اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب ، نحو : (وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (الضحى / ١٠ و ١١).

الخامس : اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : «أما زيدا فاضربه» ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ لأن «أما» نائبه عن الفعل ، فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل؛ وأما «ليس خَلَقَ اللهُ مثله» ففي «ليس» ضميرٌ شأن فاصلٌ في التقدير.

السادس : ظرف معمول لـ «أمّياً» لما فيها من معنى الفعل الّذى نابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو : «أما اليوم فإنّي ذاهب» ولا يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأن خبر «إنّ» لا يتقدم عليها فكذلك معموله ، هذا قول الجمهور وخالفهم المبرّد وابن درستويه والفاء ، فجعلوا العامل نفس الخبر.

فإن قلت : «أما اليوم فأنا جالس» احتمال كون العامل «أما» وكونه الخبر؛ لعدم المانع ، وإن قلت : «أما زيدا فإنّي ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأنّ «أمّياً» لا تنصب المفعول ومعمول خبر «إنّ» لا يتقدم عليها ، وأجاز ذلك المبرّد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر.

الأول : أنه سمع : «أما العبيد فذو عبيد» بالنصب «وأما قريشا فأنا أفضلها» وفيه دليل على أمور :

أحدها : أنه لا يلزم أن يقدر «مهما يكن من شيء» بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ؛ إذ التقدير هنا : مهما ذكرت.

الثاني : أن «أما» ليست العامله ، إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.

الثالث : أنه يجوز «أما زيدا فإني أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثاني : أنه ليس من أمثله «أما» التي في قوله تعالى : (أما ذا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) (النمل / ٨٤) بل هي كلمتان : «أم» المنقطعه و «ما» الاستفهاميه.

(إمّا)

أشاره

قد تفتح همزتها وقد تبدل ميمها الأولى ياءً. و «إمّا» عاطفه عند الأكثر ومرادهم «إمّا» الثانيه في نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فإنهم صنفان إمّا أخ لك في الدين ، وإمّا نظير لك في الخلق» (١).

وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفه كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ؛ لملازمتها غالباً الواو العاطفه.

ولاخلاف في أن «إمّا» الأولى غير عاطفه؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو : «قام إمّا زيد وإمّا عمرو» وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو «رأيت إمّا زيدا وإمّا عمراً» وبين المبدل منه وبدله ، نحو قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا

ص: ٥١

رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ (مريم ٧٥) فَإِنْ مَا بَعْدَ الْأُولَى بَدَلَ مِمَّا قَبْلَهَا.

و ل «إمّا» خمسہ معان :

أحدها : الشك ، نحو : «جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو» إذا لم تعلم الجائي منهما.

الثاني : الإبهام ، نحو : (وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ) (التوبه ١٠٦).

الثالث : التخيير ، نحو : (إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا) (الكهف ٨٦).

الرابع : الإباحه ، نحو : «تعلّم إمّا فقهاً وإمّا نحواً».

الخامس : التفصيل ، نحو : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (الإنسان ٣).

وهذه المعانى لـ «أو» كما سيأتى ، إلا أنّ «إمّا» بينى الكلام معها من أول الأمر على ما جرىء بها لأجله من شك وغيره ، ولذلك وجب تكرارها فى غير ندور ، و «أو» يفتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ، ولهذا لم تتكرر.

وقد يستغنى عن «إمّا» الثانيه بذكر ما يغنى عنها ، نحو : «إمّا أن تتكلّم بخير وإلا فاسكت».

وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله : (١)

٣٨- تلمّ بدار قد تقادم عهدها*** وإمّا بأموات ألمّ خيالها

ص : ٥٢

١- نسبه البغدادى إلى الفرزدق. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢ / ١٨ ، ونسبه السيوطى إلى ذى الرّمه باختلاف يسير فى الروايه.

شرح شواهد المغنى : ١ / ١٩٣.

أى : إِمَّا بدار. والفراء يقيسه ، فيجيز «زيد يقوم وإِما يقعد» كما يجوز «أو يقعد».

تنبيه

ليس من أقسام «إِما» التى فى قوله تعالى : (فِإِمَّا تَرِينَّ مِّنَ الْبَشْرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا) (مريم / ٢٦) ؛ بل هذه «إن» الشرطية و «ما» الزائده.

(أن)

اشاره

على وجهين : اسم وحرف.

«أن» الاسميه

والاسم على قسمين : ضمير المتكلم فى قول بعضهم : «أَنْ فَعَلْتُ» بسكون النون ، والأكثر على فتحها وصلًا وعلى إلتيان بالألف وقفًا.

وضمير المخاطب فى نحو : «أنت» على قول الجمهور : إن الضمير هو «أن» والتاء حرف خطاب.

«أن» الحرفيه

اشاره

والحرف على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع

وتقع فى موضعين :

الأول : فى الابتداء ، فتكون فى موضع رفع ، نحو : (وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) (النساء / ٢٥).

الثانى : بعد لفظ دال على معنى غير اليقين ، فتكون فى موضع رفع ، نحو : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ) (الحديد / ١٦) ونصب ، نحو قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

«إِنَّ مِنَ السَّرْفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اشْتَهَيْتَ» (١) وخفض ، نحو : (وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) (المنافقون ١٠/) ومحتمله لهما ، نحو : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) (الشعراء ٨٢/) أصله : فى أن يغفرلى .

واختلف فى محل «أن» وصلتها بعد حذف الجار ، فذهب الخليل والأكثرون إلى أنه نصب بالفعل المذكور وجوز سيويه خفضه بالجار المحذوف .

و «أن» هذه موصول حرفى ، وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعا كان كما مر ، أو ماضيا ، نحو : (لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسِيفَ بِنَا) (القصص ٨٢/) أو أمراً كحكايه سيويه : «كتبت إليه بأن قم» ، هذا هو الصحيح .

وقد اختلف من ذلك فى أمرين :

الأول : كون الموصول بالماضى والأمرهى الموصول بالمضارع ، والمخالف فى ذلك ابن طاهر ، زعم أنها غيرها بدليلين :

أحدهما : أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره ، كالسين و «سوف» .

ثانيهما : أنها لو كانت الناصبه لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد «إن» الشرطيه ، ولاقائل به .

والجواب عن الأول : أنه منتقضى بنون التوكيد؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد .

وعن الثانى : أنه إنما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد «إن» الشرطيه؛ لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال فى معناه ، فأثرت الجزم فى محلّه ، كما أنها لما أثرت

ص: ٥٤

التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه.

الأمر الثاني : كونها توصل بالأمر ، والمخالف في ذلك أبو حيان ، زعم أنها لا توصل به وأن كل شيء سمع من ذلك فـ «أن» فيه تفسيريه ، واستدل بدليلين :

أحدهما : أنهما إذا قُدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر.

الثاني : أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ، لا يصح «أعجبنى أن قُم» ولا «كرهتُ أن قُم» كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع.

والجواب عن الأول : أن فوات معنى الأمر في الموصول بالأمْر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصول بالماضي والمضارع عند التقدير المذكور.

وعن الثاني : أنه إنما امتنع ما ذكره؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لما ذكر ، ثم ينبغي له ألا يسلم مصدرية «كى» ؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما تقع مخفوضه بلام التعليل.

ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه : «كتبت إليه بأن قُم» وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة وهذا وهم فاحش؛ لأن حروف الجر - زائده كانت أو غير زائده - لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله.

تنبیه

ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيده أن بعضهم يجزم بـ «أن» ، نحو قول امرئ القيس :

٣٩- إذا ما عَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا***تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطُبُ (١)

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءه ابن مُحَيِّصِن : (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ) (البقره ٢٣٣/١) وزعم الكوفيون أنّ «أن» هذه هي المخففه من الثقيله شدّ اتصالها بالفعل ، والصواب : قول البصريين : إنها «أن» الناصبه أهملت حملاً على أختها «ما» المصدريه.

الوجه الثاني : أن تكون مخففه من الثقيله

فتقع بعد فعل اليقين (٢) أو ما نزل منزلته ، نحو قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِي) (المزمل ٢٠/١) وقول جرير :

٤٠- زعم الفرزدق أن سيقتل مريعاً***أبشُرُ بطول سلامه يا مريع (٣)

و «أن» هذه ثلاثيه الوضع وهي مصدرية أيضاً ، وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين ، زعموا أنها لا تعمل شيئاً ، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً وربما ثبت وهو مختص بالضرورة على الأصح ، وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز إفراده ، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران وقد اجتمعا في قوله (٤) :

ص: ٥٦

١- قال السيوطي «والبيت أورده المصنّف (ابن هشام) مستشهداً به على أن «أن» قد تجزم المضارع. وقد أنكر ذلك الفارسي وقال : الروايه «إلى أن يأتي الصيد» وكذا أورده وصاحب منتهى الطلب. وأورده ابن الأنباري في شرح المفضليات بلفظ : إلى ما يأتنا الصيد». شرح شواهد المغنى : ١/٩٣.

٢- جعل ابن هشام من موارد «أن» المخففه ، نحو قوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (يونس ١٠/١) مما ليس قبله فعل اليقين. شرح شذور الذهب : ٢٨٢ ، أوضح المسالك : ١/٢٦٦ ، شرح قطر الندى : ١٥٤.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/١٠٣.

٤- نسب لعمره بنت العجلان بن زهير ورواه صاحب منتهى الطلب «بأنك كنت الربيع المغيث» فلا شاهد فيه حينئذ. شرح شواهد المغنى : ١/١٠٦ - ١٠٨.

الوجه الثالث : أن تكون مفسره بمنزله «أى»

نحو : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْبِرْ لِلْفُلْكِ) (المؤمنون ٢٧) (وَنُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةَ) (الأعراف ٤٣) وتحتمل المصدريه بأن يقدر قبلها حرف الجر فتكون فى الأولى «أن» الثنائيه؛ لدخولها على الأمر ، وفى الثانية المخففه؛ لدخولها على الاسميه.

وعن الكوفيين : إنكار «أن» التفسيريه البته وهو متجه؛ لأنه إذا قيل : «كتبت إليه أن قم» لم يكن «قم» نفس «كتبت» (١) كما كان الذهب نفس العسجد فى قولك : هذا عسجد أى ذهب. ولهذا لوجئت بـ «أى» مكان «أن» فى المثال لم تجده مقبولاً فى الطبع.

ولها عند مثبتها شروط :

أحدها : أن تقع بين الجملتين كما تقدم.

الثانى : أن يكون فى الجمله السابقه معنى القول كما مر ، ومنه : (وانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا) (ص ٦) ؛ إذ ليس المراد بالانطلاق المشى ، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشى ، المشى المتعارف ، بل الاستمرار على الشىء.

الثالث : أن لا يكون فى الجمله السابقه أحرف القول إلا والقول مؤول

ص: ٥٧

١- هذا الكلام منبى على أن «قم» مفسر لـ «كتبت» وأما إذا قلنا : إنه مفسر للمفعول فلا يلزم محذور. قال المحقق الرضى : «أن» لا تفسر إلا مفعولاً مقدرًا ، نحو : «كتبت إليه أن قم» أى : كتبت إليه شيئاً هو «قم» وقد يفسر المفعول به الظاهر ، نحو : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ -٥) (المائدة ١١٧) وقوله اعبدوا الله تفسير للضمير فى «به» انتهى ملخصاً. شرح الكافيه : ٢/٣٨٥.

بغيره (١)، كما ذكر الزمخشري في قوله تعالى : (ما قلت لهُم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله) (المائدة / ١١٧) : أنه يجوز أن تكون مفسره لفعل القول على تأويله بالأمر ، أى : ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله (٢).

الرابع : ألا يدخل عليها جار ، فلو قلت : « كتبتُ إليه بأن افعل » كانت مصدرية.

مسألة

إذا ولى «أن» الصالحة للتفسير مضارع معه «لا» ، نحو : «أشرت إليه أن لاتفعل» جاز رفعه على تقدير «لا» نافية ، وجزمه على تقديرها ناهية ، وعليهما ف «أن» مفسّره ، ونصبه على تقدير «لا» نافية و «أن» مصدرية ، فإن فُقدت «لا» امتنع الجزم ، وجاز الرفع والنصب.

الوجه الرابع : أن تكون زائده

ولها أربعة مواضع :

أحدها - وهو الأكثر - أن تقع بعد «لما» التوقيتيه ، نحو : (ولما أن جاءت رُسُلنا لوطاً سيء بهم) (العنكبوت / ٣٣).

الثانى : أن تقع بين «لو» وفعل القسم ، مذكورا كقول المسيب :

٤٢- فأقسم أن لو التقينا وأنتم***لكان لكم يوم من الشرّ مظلم (٣)

ص : ٥٨

١- قال السيوطى : قلت : وهذا من الغرائب ، كونهم يشربون أن يكون فيها معنى القول فإذا جاء لفظه أوّلوه بما فيه معناه مع صريحه! الإتقان : ٢/٢٠٤.

٢- الكشاف : ١/٦٩٥.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/١٠٩.

أو متروكا كقوله (١):

٤٣- أما والله أن لو كنت حُرّاً**وما بالحرّ أنت ولا العتيق

الثالث: - وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقول مجمع بن هلال:

٤٤- عَبَأْتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلًا وَأَلَّهُ**كَأَنَّ قَبَسَ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ (٢)

في روايه من جرّ «قبس».

الرابع: بعد «إذا» كقول أوس بن حجر:

٤٥- فَأَمَهَلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ**مُعَاطَى يَدٍ مِنْ جَمِّهِ الْمَاءِ غَارِفٍ (٣)

وزعم الأَخْفَش أنها تزداد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما تجر «من» والباء الزائدتان الاسم، وجعل منه (وَمَالْنَا أَنْ لَا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ) (إبراهيم/١٢)، (وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُفَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (البقره/٢٤٦)، وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضَمَّن «مالنا» معنى «ما منعنا» وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل ألا تكون «لا» زائده، والصواب: قول بعضهم: إن الأصل: ومالنا في أن لا نفعل كذا، وإنما لم يجر للزائده أن تعمل؛ لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو «لو» و«كأن» وعلى الاسم وهو «قبس».

ص: ٥٩

١- لم يسم قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب: ١/١٥٧.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ - ٢/٢٠٣.

٣- شرح شواهد المغنى: ١/١١٤، شرح أبيات مغنى اللبيب: ١/١٦٤.

ذكر لـ «أن» معانٍ أربعة أخرى :

أحدها : الشرطية ، وإليه ذهب الكوفيون ويرجحها أمور :

الأول : توارد المفتوحه ، والمكسوره على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقري بالوجهين قوله تعالى : (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُشْرِكِينَ) (الزخرف / ٥).

الثاني : مجيء الفاء بعدها كثيراً كقول عباس بن مرداس :

٤٦- أبا خراشه أما أنتَ ذانفر***فإن قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ (١)

الثالث : عطفها على «إن» المكسوره في قوله (٢) :

٤٧- إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا***فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُّ

الروايه بكسر «ان» الأولى وفتح الثانيه ، فلو كانت المفتوحه مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة.

ثانيها : النفي ، قاله بعضهم في قوله تعالى : (وَلَا تَوْمَنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ) (آل عمران / ٧٣) وقيل : إن المعنى : ولا-تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا-لمن تبع دينكم ، وجملة القول اعتراض.

ثالثها : معنى «إذ» قاله بعضهم في قوله تعالى : (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ

ص: ٦٠

١- شرح شواهد المغنى : ١١٦ / ١.

٢- قال البغدادي : «البيت مع شهرته في كتب النحو وغيرها لم أظفر بقائله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ١ / ١٨٠.

مِنْهُمْ) (ق ٢/ (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا) (الممتحنه / ١) وقول الفرزدق :

٤٨- أَنْغَضَبُ أَنْ أَدْنَا قُيَيْبَهُ حُرَّتَانَا**جَهَاراً ، ولم تغضب لقتل ابن حازم (١)

والصواب : أنها في ذلك كله مصدرية ، وقبلها لام العله مقدره.

رابعها : أن تكون بمعنى «لثلا» ، قيل به في قوله تعالى : (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكَلِيمَاتِ الَّتِي أَنْزَلْنَا فِي الْكِتَابِ) (النساء / ١٧٦) وقول عمرو بن كلثوم :

٤٩- نزلتم منزل الأضياف منّا**فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا (٢)

والصواب : أنها مصدرية ، والأصل : كراهيه أن تضلوا ، ومخافه أن تشتمونا ، وهو قول البصريين.

(إن)

إشاره

ترد على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون شرطيه

نحو قوله تعالى : (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ) (الأنفال / ٣٨) وقول الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) : «إِنْ أُعْطِيَ لَمْ تَشْبُ عَطَاءُ كِ بَمَنْ» (٣).

الثاني : أن تكون نافية

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (الملك / ٢٠) (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا) (يونس / ٦٨) ومن ذلك :

ص : ٦١

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٨٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ١١٩.

٣- الصحيفه الكامله السجاديه ، الدعاء الخامس والأربعون : ٢٩٥.

وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ (النساء / ١٥٩) أى : وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمننَّ به ، فحذف المبتدأ ، وبقيت صفته ، وعلى الجملة الفعلية ، نحو : (إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى) (التوبة / ١٠٧).

وخرَجَ جماعه على «إِنْ» النافية قوله تعالى : (وَلَقَدْ مَكَّ-نَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّ-نَاكُمْ فِيهِ) (الأحقاف / ٢٤) أى : فى الذى ما مكناكم فيه ، وقيل : زائده ، ويؤيد الأول (مَكَّ-نَاهُمْ فى الأرضِ ما لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ) (الأنعام / ٦) وكأنه إنما عدل عن «ما» ، لثلا يتكرر فيثقل اللفظ ، وقيل : بل هى فى الآيه بمعنى «قد» وإِنَّ من ذلك : (فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى) (الأعلى / ٩).

وقيل فى هذه الآيه : إِنَّ التقدير : وإن لم تنفع ، مثل : (وَجَعَلَ لَكُمْ سِرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) (النحل / ٨١) أى : والبزْد ، وقيل : إنما قيل ذلك بعد أن عمَّهم بالتذكير ولزمتهم الحجة ، وقيل : ظاهره الشرط ومعناه : ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم ، كقولك : «عظ الظالمين إن سمعوا منك» ، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية فى قوله تعالى : (وَلَنْ نَزِلْنَا إِنْ أَمْسَرَ كُفُوهَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعِيدِهِ) (فاطر / ٤١) الأولى شرطية ، والثانية نافية ، جوابٌ للقسم الذى آذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوباً.

وإذا دخلت على الجملة الاسميَّة لم تعمل عند سيبويه والفراء ، وأجاز الكسائى والمبرد إعمالها عمل «ليس» ، وسمع من أهل العالیه : «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيهِ» و «إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ».

ومما يتخرج على الإهمال الذى هو لغه الأ-كثرين قول بعضهم : «إِنْ قَائِمٌ» وأصله : إِنْ أَنَا قَائِمٌ ، فحذفت همزه «أنا» اعتباراً ، وأدغمت نون «إِنْ» فى نونها ، وحذفت ألفها فى الوصل ، وسمع : «إِنْ قَائِمًا» على الإعمال.

وقول بعضهم : «نقلت حركه الهمزه إلى النون ثم أسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت» مردود؛ لأن المحذوف لعله كالثابت ، ولهذا تقول : «هذا قاص» بالكسر لا بالرفع؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين ، فهى مقدره الثبوت ، وحينئذ فيمتنع الإدغام؛ لأن الهمزه فاصله فى التقدير. ومثل هذا البحث فى قوله تعالى : (لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) (الكهف / ٣٨).

الثالث : أن تكون مخففه من الثقيله

وعن الكوفيين : إنكار ذلك كما سيأتى وتدخل على الجملتين فإن دخلت على الاسميه جاز إعمالها كقراءه الحرمين وأبى بكر (وإن كُ-لاً) (١) (هود / ١١١) ويكثر إعمالها ، نحو : (وإن كُلاً ذلكَ كما متاعُ الحياهِ الدنيا) (الزخرف / ٣٥).

وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبا ، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو : (وإن كانتَ لكبيره) (البقره / ١٤٣) ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً ، نحو : (وإن يكادُ الّذينَ كفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) (القلم / ٥١) ويقاس على النوعين اتفاقاً ، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عاتكه :

٥٠- شلتَ يمينك إن قتلتَ لمسلماً***حلتَ عليك عُقوبه المتعمد (٢)

ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش ، أجاز «إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت» ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم : «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» ولا يقاس عليه إجماعاً.

وحيث وجدت «إن» وبعدها اللام المفتوحه كما فى هذه الأمثله فاحكم

ص : ٦٣

١- تتمتها : «لم ليوفينهم» قرأها الحرمان بتخفيف «لما» وأبو بكر بتشديدها. راجع مجمع البيان.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٧١.

عليها بأن أصلها التشديد.

الرابع : أن تكون زائده

و أكثر ما زيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كقول عبيدالله بن الحرّ الجعفي في رثاء أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام) :

٥١- وما إن رأى الزّاؤون أفضل منهم***لدى الموت سادات وزهر قماقمه (١)

أو اسميه كقول فروه بن مسييك :

٥٢- فما إن طُبُّ-نا جُبِن ، ولكن***منايانا ودوله آخرينا (٢)

وفي هذه الحالة تكفّ عمل «ما» الحجازيه كما في البيت ، وأما قوله (٣) :

٥٣- بنى غدانه ما إن أنتم ذهباً***ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف

في روايه من نصب «ذهباً و صريفاً» فخرّج على أنها نافية مؤكده ل «ما».

وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران ، فزعم قُطْرُب أنها قد تكون بمعنى «قد» كما مر في (إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى) (الأعلى ٩/ وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى «إذ» وجعلوا منه : (وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (المائدة ٥٧/) (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) (الفتح ٢٧/) ونحوهما ممّا الفعل فيه محقق الوقوع. وأجاب الجمهور عن الأولى بأنها شرط جيء بها للتهييج والإلهاب ، كما تقول لابنك : «إن كنت ابني فلا تفعل كذا». وعن آيه المشيئه بوجوه :

منها : أنها تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل.

ومنها : أنّ أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك.

ص: ٦٤

١- أدب اللفظ : ١ / ٩٨.

٢- شرح شواهد المغنى ١ / ٨١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١ / ١٠٢.

٣- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى : ١ / ٨٤ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١ / ١٠٦.

ومنها: أن ذلك من كلام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا.

(أن)

إشاره

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف توكيد

تنصب الاسم وترفع الخبر كقول أم البنين فاطمه بنت حزام :

٥٤- ياليت شعري أكما أخبروا***بأن عباساً قطع الوتين؟ (١)

والأصح : أنها فرع عن «إن» المكسوره ، ومن هنا صحّ للزمخشري أن يدعى أن «أتما» بالفتح تفيد الحصر كـ «إنما». وقد اجتمعتا في قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) (الأنبياء / ١٠٨).

ودعوى أن الحصر هنا باطله؛ لاقترانها أنه لم يوح إليه غير التوحيد مردود؛ بأنه حصر مقيد؛ إذ الخطاب مع المشركين ، فالمعنى : ما أوحى إليّ في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك.

والأصح أيضاً : أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر ، فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه ، فتقدير (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً) (الحج / ٦٣) و «وعلمت أن كثير ما أسألك يسير في وجدك» (٢) : «ألم تر إنزال الله من السماء ماءً» و «وعلمت يسر كثير ما أسألك في وجدك»

ص: ٦٥

١- أدب الطف : ١ / ٧١.

٢- الصحيحه الكامله السجديه ، الدعاء الثالث عشر : ١٠٣.

ومنه : «واعلموا أن مجازكم على الصراط» (١) التقدير : واعلموا استقرار مجازكم على الصراط ، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من «إستقر أو مستقر».

وإن كان جامدا قدّر بالكون ، نحو : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ) (الأنعام / ١٥٣) تقديره : وكون هذا صراطى مستقيما فاتبعوه؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبه إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول : «هذا زيد» وإن شئت قلت : «هذا كائن زيدا» ومعناهما واحد.

وتخفف «أن» بالاتفاق ، فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم شرحه فى «أن» الخفيفه.

الثانى : أن تكون لغه فى «لعل»

كقول بعضهم : «أنت السوق أنك تشتري لنا شيئا».

(إن)

اشاره

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف توكيد

تنصب الاسم وترفع الخبر ، نحو قول كعب ابن زهير :

٥٥- إِنَّ الرَّسُولَ لَسَيْفٌ يُشْتَضَاءُ بِهِ**مُهَنْدٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ مَسْلُورٌ (٢)

قيل : وقد تنصبهما فى لغه ، كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ

ص : ٦٦

١- نهج البلاغه : ط ٨٢ / ١٩٢.

٢- شرح مختارات أشعار العرب : ١٠٥.

خريفاً» (١) وخرَج على أن القعر مصدر «قَعَزَت البئر» إذا بلغت قَعْرَهَا ، و «سبعين» ظرف ، أى : إن بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاماً.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» (٢) الأصل : إنه أى الشأن كما قال الأعشى :

٥٦- إن من لام فى بنى بنت حسا**ن ألمه وأعصه فى الخطوب (٣)

وإنما لم تجعل «من» اسمها؛ لأنها شرطية ، بدليل عملها الجزم ، والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريج الكسائى الحديث على زياده «من» فى اسم «إن» ياباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفه على الأصح ، والمعنى أيضاً ياباه ، لأنهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس.

وتخفف فتعمل قليلاً ، وتهمل كثيراً ، وعن الكوفيين : أنها لا- تخفف ، وأنه إذا قيل : «إن زيد لمنطلق» ف «إن» نافية ، واللام بمعنى «إلا» ، ويردّه أن منهم من يعملها مع التخفيف ، حكى سيويه : «إن عمراً لمنطلق» وقرأ الحرميان وأبو بكر (وإن ك-لاً) (٤) (هود / ١١١).

ص: ٦٧

١- أورده ابن هشام فى المغنى ولم نجده بهذا اللفظ فى مصادر الحديث.

٢- أورده ابن هشام فى المغنى بهذا اللفظ ، وما وجدناه فى مصادر الحديث : «إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً ، المصورون». صحيح مسلم : ٣/١٦٧٠.

٣- الإنصاف : ١ - ٢/١٨٠.

٤- تتمتها : «لما ليوفينهم» قرأها الحرميان بتخفيف «لما» وأبو بكر بتشديدها. راجع مجمع البيان.

خلافاً لأبى عبيده ، كقول ابن الزبير لمن قال له : لعن الله ناقه حملتني إليك : «إنّ وراكبها» أى : نعم ولعن راكبها.

وعن المبرد : أنه حمل على ذلك قراءه من قرأ : (إنّ هذان لساحران) (طه / ٦٣) واعترض بأمرين :

أحدهما : أنّ مجيء «إنّ» بمعنى «نعم» شاذ ، حتى قيل : إنه لم يثبت ، فكيف يصح حمل التنزيل عليه؟!

الثانى : أن اللام لا تدخل فى خبر المبتدأ ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائده ، وليست للابتداء ، أو بأنها داخله على مبتدأ محذوف ، أى : لهما ساحران ، أو بأنها دخلت بعد «إنّ» هذه لشبهها بـ «إنّ» المؤكده لفظاً كما قال المعلوط القريعى :

٥٧- وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ**على السنّ خيراً لا يزال يزيد (١)

فزاد «إنّ» بعد «ما» المصدرية؛ لشبهها فى اللفظ بـ «ما» النافية.

ويضعف الأول : أن زياده اللام فى الخبر خاصه بالشعر ، والثانى : أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين.

وقيل : اسم «إنّ» ضمير الشأن وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن الموضوع لتقويه الكلام لا يناسبه الحذف ، والمسموع من حذفه شاذ إلا فى باب «أنّ» المفتوحه إذا خففت ، فاستسهلوه؛ لوروده فى كلام بنى على التخفيف ، فحذف تبعاً لحذف النون ، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أن من يقول : «لُدْ ولم يكُ ووالله» ، يقول : «لُدُنْكَ ، ولم يكنه ، وبك لأفعلن»؟ ثم يرد إشكال دخول اللام.

ص: ٦٨

وقيل : «هذان» اسمها ، ثم اختلف ، فقيل : جاءت على لغة بلحارث بن كعب فى إجراء المثنى بالألف دائماً ، واختاره ابن مالك.

وقيل : «هذان» مبنى؛ لدلالته على الإشاره ، وإن قول الأكثرين : «هذين» جراً ونصباً ليس إعراباً أيضاً ، واختاره ابن الحاجب.

وقيل : لما اجتمعت ألف «هذا» وألف التثنيه فى التقدير قَدَّر بعضهم سقوط ألف التثنيه فلم تقبل ألف «هذا» التغيير.

تنبيه

تأتى «إنّ» فعلاً ماضياً مسنداً لجماعه المؤنث من الأين - وهو التعب - تقول : «النساء إنّ» أى : تعبن ، أو من «آن» بمعنى «قرب» أو مسنداً لغير هن على أنه من الأئين وعلى أنه مبنى للمفعول على لغة من قال فى «رُدَّ وَحُبَّ» : «رِدَّ وَحِبَّ» ، بالكسر تشبيهاً له بـ «قيل وبيع» والأصل مثلاً : «أنّ زيد يوم الخميس» ثم قيل : «إنّ يوم الخميس» أو فعل أمر للواحد من الأئين ، أو لجماعه الإناث من الأين أو من «آن» بمعنى «قرب» أو للواحدة مؤكداً بالنون من «وَأَى» بمعنى «وَعَيْد» ومركبه من «إن» النافيه و «أنا» كقول بعضهم : «إنّ قائم» وقد مضى شرحه.

تنبيه

فى الصحاح : الأين : الإعياء. قال أبو زيد : «لاينى منه فعل» وقد خولف فيه. انتهى ، فعلى قول أبى زيد يسقط بعض الأقسام.

حرف عطف ، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر :

أحدها : الشك ، نحو : (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) (المؤمنون / ١١٣).

الثاني : الإبهام ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى) (سبأ / ٢٤) وقول الشاعر (١) :

٥٨- نحن أو أنتم الألى ألقوا الحـ ***-قـ ، فبعداً للمبطلين وسحفاً

الثالث : التخيير ، وهى الواقعه بعد الطلب ، وقبل ما يمتنع فيه الجمع ، نحو : «تزوج هنداً أو أختها».

الرابع : الإباحه ، وهى الواقعه بعدالطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع ، نحو : «جالس العلماء أو الزهاد».

ومنه قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «أَعْدُ عَالِمًا أَوْ مَتَعَلِّمًا أَوْ مُسْتَمِعًا أَوْ مُحِبًّا لَا تَكُنِ الْخَامِسَ فَتَهْلِكُ» (٢) وإذا دخلت «لا» الناهيه امتنع فعل الجميع ، نحو : (وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَافُرًا) (الإنسان / ٢٤) ؛ إذالمعنى : لا تطع أحدهما ، فأيهما فعله فهو أحدهما ، وكذا حكم النهى الداخلى على التخيير ، وفاقاً للسيرافى.

وذكر ابن مالك أن أكثر ورود «أو» للإباحه فى التشبيه ، نحو : (فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) (البقره / ٧٤) والتقدير ، نحو : (فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى) (النجم / ٩) فلم يخصها بالمسبوقه بالطلب.

الخامس : الجمع المطلق كالواو ، قاله الكوفيون والأخفش والجرمى ، واحتجوا بقول أبى ذؤيب الهذلى :

ص : ٧٠

١- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى : ١/١٩٤.

٢- المحجّه البيضاء : ١/٢٤.

٥٩- وكان سيان أن لا يسرحوا نَعْمًا*** أو يسرحوه بها واغبرت السوح (١)

أى : وكان الشأن : ألا- يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان؛ لوجود القحط ، وإنما قدرنا «كان» شأنه؛ لئلا يلزم الإخبار عن النكره بالمعرفه ، وقول النابعه :

٦٠- قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا*** إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فحسبوه فألفوه كما ذكرت*** تسعاً وتسعين لم تنقص ولم ترد (٢)

ويقويه أنه روى «ونصفه».

السادس : الإضراب كـ «بل» فعن سيبويه : إجازته ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : «ما قام زيد أو ما قام عمرو» ، و «لا- يقيم زيد أو لا- يقيم عمرو» ، وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان ، تأتي للإضراب مطلقاً احتجاجاً (٣) بقراءه أبى السّم-ال : (أو كلّمّا عاهدوا عهداً نبذهُ فَرِيْقٌ مِنْهُمْ) (البقره /١٠٠) بسكون الواو.

السابع : التقسيم ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وإنّه لأبُدُّ للناس من أمير

ص: ٧١

١- روى البيت : وقال رائدهم سيان سيركم*** وأن تُقيموا به واغبرت السوح ولا- شاهد فيه على ذلك. راجع شرح شواهد المغنى : ١/١٩٨ و ١٩٩.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٢٠٠.

٣- احتجاج أدباء العامه بالقراءات التى لا تتداول بين الناس كقراءه «أو» فى الآيه مبنى على حجيتها ولكن الحق عدم حجيتها ولو نقلت من القراء السبعه ، فلا يستدل بها على حكم أدبى أو شرعى. والدليل على ذلك : أن كل واحد من القراءات يحتمل فيه الغلط والاشتباه ولم يرد دليل من العقل ولا من الشرع على وجوب اتباع قارئ منهم بالخصوص. راجع لتحقيق المطلب : البيان فى تفسير القرآن ، نظره فى القراءات.

ذكره ابن مالك في منظومته الصغرى وفي شرح الكبرى ، ثم عدل عنه في التسهيل وشرحه فقال : تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير ، وأمّا هذه الثلاثة فإنّ مع كل منها تفریقاً مصحوباً بغيره ، ومثّل بنحو : (إِنْ يَكُنْ غَتِيّاً أَوْ فَكِيْرًا) (النساء / ١٣٥) (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا) (البقره / ١٣٥) وغيره عدل عن العبارتين ، فعبر بالتفصيل (٢) ومثّل بقوله تعالى : (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى) (البقره / ١٣٥) (قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) (الذاريات / ٥٢) ؛ إذالمعنى : وقالت اليهود كونوا هوداً وقالت النصارى كونوا نصارى ، وقال بعضهم : ساحر ، وقال بعضهم : مجنون ، ف «أو» فيهما لتفصيل الإجمال في «قالوا».

الثامن : أن تكون بمعنى «إلا» في الاستثناء ، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن» كقول زياد الأعجم :

٦١- وكنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاهُ قَوْمٌ *** كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا (٣)

وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً) (البقره / ٢٣٦) فقدر «تفرضوا» منصوباً

ص : ٧٢

١- نهج البلاغه : ط ٤٠/١٢٥.

٢- وقع البحث عن الفرق بين التقسيم والتفصيل وكذلك بين التقسيم والتفريق ، أمّا الأولان فقال بعض مترادفهما والظاهر أن التقسيم ب «أو» تبيين أقسام الكلى والتفصيل بها تبيين ما تقدم من المجمل وتشريحه كلّما كان أم كلياً وأمّا الأخيران فقال الدماميني : أنا لم أتحقق إلى الآن الفرق بينهما. تحفه الغريب : ١٤٢ ، فافهم.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٢٠٥. قال البغدادي : روى القصيده التي هذا البيت منها بالإقواء وخو اختلاف القوافي بالرفع والجر. وسيبويه أنشد البيت الشاهد منها بالنصب ، لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله ، وتبعه من جاء بعده من النحويين. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢/٧١.

بِ «أن» مضمرة لامجزوماً بالعطف على «تمسوهن» لئلا يصير المعنى لاجنّاح عليكم فيما يتعلّق بمهور النساء إن طلقتموهن في مده انتفاء أحد هذين الأمرين ، مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل ، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمّى ، فكيف يصح نفى الجنّاح عند انتفاء أحد الأمرين؟

وأجاب ابن الحاجب بمنع كون المعنى : مده انتفاء أحدهما ، بل مده لم يكن واحد منهما ، وذلك بنفيهما جميعاً؛ لأنه نكره في سياق النفي الصريح بخلاف الأول ، فإنه لا ينفي إلا أحدهما.

وقيل : «أو» بمعنى الواو ، ويؤيده قول المفسرين : إنها نزلت في رجل أنصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض . وفيها قول آخر سيأتي.

التاسع : أن تكون بمعنى «إلى» وهي كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها ب «أن» مضمرة كقوله (1) :

٦٢- لأستسهلنّ الصعبَ أو أدرك المُنَى**فما انقادت الآمال إلا لصابرٍ

ومن قال في «أو تفرضوا» : إنه منصوب ، جوّز هذا المعنى فيه ، ويكون غايه لنفى الجنّاح ، لا لنفى المسيس.

العاشر : التقريب ، نحو : «ما أدري أسلّم أو ودّع» قاله الحريري وغيره.

الحادى عشر : الشرطيه ، نحو : «لأضربنّه عاش أو مات» أى : إن عاش بعد الضرب وإن مات ، ومثله : «لآتينك أعطينتى أو حرمتنى» قاله ابن الشجرى.

الثانى عشر : التبويض ، نحو : (وقالوا كُونُوا هُوداً أو نصارى) (البقره / ١٣٥) نقله ابن الشجرى عن بعض الكوفيين ، والذي يظهر أنه إنّما أراد معنى

ص: ٧٣

١- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ١/٢٠٦.

التفصيل السابق؛ فإن كل واحد مما قبل «أو» التفصيليه وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجل.

تنبيه

التحقيق : أن «أو» موضوعه لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى «بل» وإلى معنى الواو ، وأما بقيه المعانى فمستفاده من غيرها ، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معانى صيغه «إفْعَلُ» التخيير والإباحه ، ومثّلوا بنحو : «خذ من مالى درهماً أو ديناراً» و «جالس الحسن أو ابن سيرين» ثم ذكروا أن «أو» تفيدهما ، ومثّلوا بالمثالين المذكورين لذلك ، ومن البين فساد المعنى العاشر ، و «أو» فيه إنما هى للشك على زعمهم ، وإنما استفيد معنى التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع؛ إذ حصول ذلك - مع تباعد ما بين الوقتين - ممتنع أو مستبعد. وينبغى لمن قال : إنها تأتى للشرطيه ، أن يقول : «وللعطف» لأنه قدر مكانها «وإن». والحق أن الفعل الذى قبلها دال على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل وأن «أو» على بابها ، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف فى معنى الشرط.

(أى)

على وجهين :

حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف فى ذلك ، قال الإمام على ابن الحسين (عليهما السلام) : «وبكرمك ، أى ربّ أستفتح دعائى» (1) وقد تمدّ همزتها.

ص : ٧٤

وحرف تفسير ، تقول : «عندى عسجد أى : ذهب» وما بعدها عطف بيان على ما قبلها ، أو بدل ، لا عطف نسق ، خلافاً للكوفيين وصاحبي المستوفى والمفتاح؛ لأننا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ، كقولك : «أريق زفده أى : مات».

وإذا وقعت بعد «تقول» وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير ، نحو : «تقول : استكتمته الحديث أى : سأئته كتمان» يقال ذلك بضم التاء ، ولو جئت بـ «إذا» مكان «أى» فتحت التاء فقلت : «إذا سأئته» ؛ لأن «إذا» ظرف لـ «تقول».

(إى)

حرف جواب بمعنى «نعم» فيكون لتصديق المخبر ، ولإعلام المُستخبر ، ولوعد الطالب. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام ، نحو (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ فَعَلِ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ) (يونس / ٥٣) ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم. وإذا قيل : «إى والله» ثم أسقطت الواو ، جاز إسكان الياء وفتحها وحذفها وعلى الأول فيلتقى ساكنان على غير حدّهما.

(أيا)

حرف لنداء البعيد وفي الصحاح : أنه حرف لنداء القريب والبعيد ، وليس كذلك ، قال طالب بن أبى طالب :

٦٣- أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا**أعيدكما بالله أن تحدثا حربا (١)

وقد تبدل همزتها هاء ، فيقال : «هيا».

ص: ٧٥

المختص بالقسم اسم لا- حرف ، خلافاً للزجاج والرماني ، مفرد مشتق من الأيمن وهو البركه ، وهمزته وصل ، لا- جمع يمين وهمزته قطع ، خلافاً للكوفيين ، ويرده جواز كسر همزته ، وفتح ميمه ، ولا- يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو : «أفلس» وقولُ نُصيب :

٦٤- فقال فريق القوم لَمَّا نشدتهم**نعم ، وفريق : لَيْمُنُ اللهُ ما ندرى (٢)

فحذف ألفها في الدرج.

ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه ، خلافاً لابن درستويه في إجازة جرّه بحرف القسم ، ولابن مالك في جواز إضافته إلى «الكعبه» وكاف الضمير ، وجوّز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ ، أي : قسمي أيمن الله.

اسم يأتي على خمسه أوجه :

الأول : أن تكون للشرط ، نحو : (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (الإسراء / ١١٠).

الثاني : أن تكون للاستفهام ، نحو قوله تعالى : (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا)

ص : ٧٦

١- قد تحذف منه النون فيقال : أيم ، صرح به ابن منظور ، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام : «وأيم الله إنني لأظنّ بكم أن لو حَمَسَ الوغى واستحرّ الموت قد انفرجتم عن ابن أبي طالب انفراج الرأس». نهج البلاغه : ط ١١٣ / ٣٤.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٩٩.

(التوبه/١٢٤) وقول الكميت :

٦٥- بأى كتاب أم بأيه سنه***تري حبهم عاراً على وتحسب (١)

وقد تخفف كقول الفرزدق :

٦٦- تَنظَرْتُ نصرأوالسماكين أيهما***على من الغيث استهلت مواطره (٢)

الثالث : أن تكون موصوله ، نحو : (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) (مریم /٦٩) التقدير : لننزعن الذى هو أشد ، قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعه من البصريين ؛ لأنهم يرون أن «أياً» الموصوله معربه دائماً كالشرطيه والاستفهاميه ، قال الزجاج : ما تبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببناؤها إذا أضيفت؟.

وزعم هؤلاء أنها فى الآيه استفهاميه ، وأنها مبتدأ ، و «أشد» خبر ، ثم اختلفوا فى مفعول «نَنْزِعُ» فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد ، وقال يونس : هو الجمله ، وعُلقت «نزع» عن العمل كما فى (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (الكهف /١٢) وقال الكسائى والأخفش : كل شيعه ، و «من» زائده ، وجمله الاستفهام مستأنفه ، وذلك على قولهما فى جواز زياده «من» فى الإيجاب.

ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز «لأضربن الفاسق» بالرفع بتقدير : الذى يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زياده «من» فى الإيجاب ، وقول الشاعر (٣) :

ص : ٧٧

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٥.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٢٣٦.

٣- قال السيوطى : «هو رجل من غسان». شرح شواهد المغنى : ١/٢٣٦.

يُروى بضم «أى» وحروف الجر لا تعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار .

وجوز الزمخشري وجماعه كونها موصولة مع أن الضمه إعراب ، فقدروا متعلق النزاع «من كل شيعه» وكأنه قيل : «لننزعن بعض كل شيعه» ثم قدر أنه سئل : «من هذا البعض؟» فقيل : «هو الذى هو أشد» ، ثم حذف المبتدأ أن المكتنفان للموصول ، وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا «أيًا» الموصولة مبتدأ .

الرابع : أن تكون داله على معنى الكمال فتقع صفه للنكره ، نحو : «زيدٌ رجل أى رجل» أى : كامل فى صفات الرجال ، وحالاً للمعرفه كـ «مررت بعبده الله أى رجل» .

الخامس : أن تكون وصله إلى نداء ما فيه «أل» ، نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «يا أيها الناس أستم تعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا : بلى ، قال : فمن كنت مولاة فعلى مولاة» (١) .

ولا تكون «أى» غير مذكور معها مضاف إليه البته إلا فى النداء والحكاية ، يقال : جاءنى رجل ، فتقول : «أى يا هذا؟» وجاءنى رجلان ، فتقول : «أيان؟» وجاءنى رجال ، فتقول : «أيون؟» .

ص : ٧٨

حرف الباء

الباء المفردة

أشاره

حرف جر لأربعه عشر معنى :

أولها : الإلصاق

وهو حقيقى كَ «أمسكتُ بزید» إذا قبضتَ على شىء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب ونحوه ، ولو قلت : أمسكته ، احتمال ذلك وأن تكون منعته من التصرف ، ومجازى ، نحو : «مررت بزید» أى : ألصقت مرورى بمكان يقرب من زید.

الثانى : التعديه

وتسمى باء النقل أيضاً ، وهى المعاقبه للهمزه فى تصيير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر ، تقول فى «ذهب زید» : «ذهب زید ، وأذهبته» ومنه : (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) (البقره ١٧/) وقرئ فى الشواذ «أذهب الله نورهم» وهى بمعنى القراءه المشهوره.

وقول المبرّد والسهيلي : «إنّ بين التعديتين فرقاً ، وإنك إذا قلت : ذهبْتُ بزید ، كنت مصاحباً فى الذهاب» مردود بالآيه.

ولأن الهمزه والباء متعاقبتان لم يجز «أقمت بزید» وأما (تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ) (المؤمنون ٢٠/) فىمن ضم أوله وكسر ثالثه ، فخرج على زياده الباء ، أو على أنها

للمصاحبه ، فالظرف حال من الفاعل ، أى : مصاحبه للدهن ، أو المفعول ، أى : تنبت الثمر مصاحباً للدهن ، أو أن «أنبت» يأتى بمعنى «نبت» كقول زهير :

٦٨- رأيت ذوى الحاجاتِ حولَ بُيوتهم***قطيناً لهم حتى إذا أنبتَ البقلُ (١)

ومن ورودها مع المتعدى قوله تعالى : (دَفَعَ اللهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) (البقره ٢٥١) والأصل : دفع بعض الناس بعضاً.

الثالث : الاستعانه

و هى الداخلة على آله الفعل ، نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «لألف ضربه بالسيف أهون على من ميته على الفراش فى غير طاعه الله» (٢) وقول عبيدالله بن الحرّ الجعفى فى رثاء أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام) :

٦٩- تأسوا على نصر ابن بنت نبيهم***بأسيافهم آساد غيل ضراغمه (٣)

قيل : ومنه باء البسمله؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع : السبب

نحو قوله تعالى : (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ) (البقره ٥٤) وقول أبى طالب فى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٧٠- وأبيضُ يُستسقى الغمامُ بوجهه***ثمال اليتامى عصمه للأرامل (٤)

ومنه : «لقيت بزيد الأسد» أى : بسبب لقائى إياه.

الخامس : المصاحبه

نحو قوله تعالى : (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) (هود ٤٨) أى : معه ، وقول الزينب الصغرى سلام الله عليها خطاباً للمدينه :

ص : ٨٠

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣١٤.

٢- نهج البلاغه : ط ١٢٢ / ٣٨٠.

٣- أدب الطف : ١/٩٨.

٤- شرح شواهد المغنى : ١ / ٣٩٥.

٧١- خرجنا منك بالأهلين جمعاً***رجعنا لا رجال ولا بنينا (١)

وقد اختلف في الباء من قوله تعالى : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) (النصر ٣/) ف قيل : للمصاحبه ، والحمد مضاف إلى المفعول ، أى : فسبحه حامداً له ، أى : نزهه عما لا يليق به ، وأثبت له ما يليق به ، وقيل : للاستعانه ، والحمد مضاف إلى الفاعل ، أى : سبّحه بما حمّد به نفسه .

السادس : الظرفيه

نحو قوله تعالى : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) (القمر ٣٤/) وقول حسان :

٧٢- يُناديهم يومَ الغدير نبيهم***بخمّ وأسمع بالرسول مناديا (٢)

السابع : البدل

كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «أما والله لو ددّت أنّ لى بكم ألف فارس من بنى فراس بن غنم» (٣) وقول قريظ بن أنيف :

٧٣- فليت لى بهم قوماً إذا ركبوا***شئوا الإغاره فرساناً وركباناً (٤)

وانتصاب «الإغاره» على أنه مفعول لأجله.

الثامن : المقابله

و هى الداخلة على الأعواض ، نحو : «اشتريته بألف» ومنه : (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) (النحل ٣٢/) وإنما لم نقدرها باء السببيه كما قالت المعتزله وكما قال الجميع فى الحديث النبوى «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» (٥) ؛

ص : ٨١

١- أدب الطف : ١/٧٥ .

٢- الإرشاد : ٩٤ .

٣- نهج البلاغه : ط ٢٥/٨٩ .

٤- شرح شواهد المغنى : ١/٦٩ .

٥- أورده ابن هشام فى المغنى بهذا اللفظ والذى وجدناه ما قريبه ، نحو : «ما من أحد يدخل الجنة بعمله» ، كنز العمال : ٤/ح

لأن المُعطى بعوض قد يعطى مجاناً ، وأما المسبب فلا- يوجد بدون السبب ، وقد تبين أنه لا- تعارض بين الحديث والآية؛
لاختلاف محملي الباءين جمعاً بين الأدله.

التاسع : المجاوزة ك «عَنْ»

ف قيل : تختص بالسؤال ، نحو : (فاسأل به خبيراً) (الفرقان / ٥٩) ، بدليل (يسألون عن أنباءكم) (الأحزاب / ٢٠) وقيل : لا تختص به ، بدليل قوله تعالى : (يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم) (الحديد / ١٢).

وتأول البصريون (فاسأل به خبيراً) على أن الباء للسببية ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلاً ، وفيه بعد؛ لأنه لا يقتضى قولك : «سألت بسببه» أن المجرور هو المسؤول عنه.

العاشر : الاستعلاء

نحو قوله تعالى : (مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقِنطَارٍ) (آل عمران / ٧٥) الآيه؛ بدليل (هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا- كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ) (يوسف / ٦٤)

وقول راشد بن عبد ربّه :

٧٤- أَرَبُّ يَبُولِ الثَّعْلِبَانِ بِرَأْسِهِ؟*****

؛ بدليل تمامه :

.....*****لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ (١)

الحادى عشر : التبويض

أثبت ذلك الأصمعيّ والفارسيّ والقُتبيّ وابن مالك ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) (الإنسان / ٦)
قيل : ومنه : (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) (المائدة / ٦) والظاهر أن الباء فيهما

ص : ٨٢

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢/٣٠٢. وروى السيوطى «ذلّ» مكان «هان». شرح شواهد المغنى : ١/٣١٧.

للإصاق وقيل : هي في آية الضوء للاستعانه ، وإن في الكلام حذفاً وقلباً؛ فإنّ «مسح» يتعدى إلى المزال عنه بنفسه ، وإلى المزيل بالباء ، فالأصل : امسحوا رؤوسكم بالماء.

الثاني عشر : القسم

وهو أصل أحرفه ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فأقسم بالله يا بني أميه عما قليل لتعرفتها في أيدي غيركم وفي دار عدوكم» (١) ودخولها على الضمير ، نحو : «بك لأفعلن» واستعمالها في القسم الاستعطافي ، نحو : «بالله هل قام زيد؟» أي : أسألك بالله مستحلفاً.

الثالث عشر : الغايه

نحو : (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي) (يوسف / ١٠٠) أي : إلّي وقيل : ضمن «أحسن» معنى «لطف».

الرابع عشر : التوكيد

إشاره

وهي الزائده ، وزيادتها في سته مواضع :

أحدها : الفاعل

و زيادتها فيه واجبه ، وغالبه ، وضروره.

فالواجبه في نحو : «أحسنَ بزيد» في قول الجمهور : إن الأصل : أحسنَ زيد بمعنى «صارذا حُسن» ، ثم غيرت صيغته الخبر إلى الطلب ، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ ، وأما إذا قيل : بأنه أمر لفظاً ومعنى وأن فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء مُعدّيه مثلها في «أمرُ بزيد».

والغالبه في فاعل «كفى» ، نحو : (كفى بالله شهيداً) (الرعد / ٤٣) وقال الزجاج : دخلت لتضمن «كفى» معنى «إكتف» وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم : «أتقى الله امرؤً فعل خيراً يُثب عليه» أي : ليتق وليفعل؛ بدليل جزم «يُثب»

ص: ٨٣

ويوجبه قولهم : «كفى بهند» بترك التاء ، فإن احتجج بالفاصل فهو مجوز لا موجب؛ بدليل (وما تَشِقُّطُ مِنْ وَرَقِهِ) (الأنعام / ٥٩) فإن عَوْرَضَ بقولك : «أحسنُ بهند» فالتاء لا تلحق صيغ الأمر ، وإن كان معناها الخبر.

قالوا : ومن مجيء فاعل «كفى» هذه مجرداً من الباء قول سُحيم :

٧٥- عُمَيْرَةَ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا***كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً (١)

ووجه ذلك - على ما اخترناه - : أنه لم يستعمل «كفى» هنا بمعنى «إكتف» ولا تزداد الباء في فاعل «كفى» التي بمعنى «أجزأ وأغنى» ولا التي بمعنى «وقى» والأولى متعدية لواحد كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «كفاك أدباً لنفسك اجتنابُ ما تكرههُ من غيرك» (٢).

والثانية متعدية لا ثنين ، نحو (وكفى الله المؤمنين القتال) (الأحزاب / ٢٥).

والضرووره كقول قيس بن زهير :

٧٦- ألم يأتيك والانباء تسمى***بما لاقت لبون بنى زياد (٣)

وقال ابن الضائع : إن الباء متعلقه ب «تسمى» ، وإن فاعل «يأتى» مضمرة ، فالمسألة من باب الإعمال.

الثانى : مما تزداد فيه الباء المفعول

نحو قوله تعالى : (ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة) (البقره / ١٩٥) (وهزى إليك بجذع النخلة) (مريم / ٢٥) وقوله (٤) :

ص : ٨٤

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٢٥.

٢- نهج البلاغه : ح ٤٠٤/١٢٧٨.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٣٢٨.

٤- لم يسم قائله و «بنى جعده» منصوب على الاختصاص وروى بالرفع أيضاً. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢ / ٣٦٦.

الشاهد في الثانيه ، وأمّا الأولى فللاستعانه ، وقيل : ضمن « تلقوا » معنى « تفضوا » و « نرجو » معنى « نطمع » وقيل : المراد : لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكه بأيديكم ، فحذف المفعول به ، والباء للآله ، أو المراد بسبب أيديكم كما يقال : لا تُفسد أمرَك برأيك .

وكثرت زيادتها في مفعول « عرفت » ونحوه ، وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تعالى : (يُسقى بماء واحد) (الرعد / ٤) .

وقد زيدت في مفعول « كفى » المتعديه لواحد ، ومنه الحديث النبوى : « كفى بالمرء كذباً أن يُحدّث بكلّ ما سمع » (١) وقوله (٢) :

الثالث : المبتدأ

نحو قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : « كيف يا حداكن إذا نبحتها كلابُ الحوَاب » (٣) وقول العرب : « بحسبك درهم » ومنه عند سيبويه : (بأيكم المفتون) (القلم / ٦) وقال أبو الحسن : « بأيكم » متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن « المفتون » ، ثم اختلف ، فقيل : « المفتون » مصدر بمعنى « الفتنه » وقيل : الباء ظرفيه ، أى : فى أى طائفه منكم المفتون .

ص : ٨٥

١- صحيح مسلم : ١/١٠ ، المقدمه ، باب ٣ ، ح ٥ .

٢- هو لكعب بن مالك وقيل : لحسان بن ثابت وقيل : لبشير بن عبد الرحمن . شرح شواهد المغنى : ١/٣٣٧ .

٣- المستدرک على الصحيحين فى الحديث : ٣/١٢٠ .

من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم «ليس» بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءه بعضهم: (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُؤَلُّوا) (البقره / ١٧٧) بنصب «البر».

الرابع : الخبر

وهو ضربان : غير موجب فينقاس ، نحو قوله تعالى : (قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ) (الأنعام / ٦٦) وقول الإمام عليّ بن الحسين (عليهما السلام) : «وما أنا بأظلم من تاب إليك فعدت عليه» (١) وموجب فيتوقف على السماع ، وهو قول الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى : (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) (يونس / ٢٧) والأولى تعليق «بمثلها» باستقرار محذوف هو الخبر.

الخامس : الحال المنفى عاملها

كقول الفحيف :

٧٩- فما رَجَعْتُ بخائبه ركابٌ***حكيمُ بن المسيب مُنتَهَاها (٢)

وقوله (٣) :

٨٠- كائن دُعيتُ إلى بأساء داهمه***فما انبعثتُ بمزؤود ولا وَاكَلِ

ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبوحيان ، وخرَجَ البيتين على أن التقدير : بحاجه خائبه وبشخص مزؤود ، أى : مذعور ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم : «رأيت منه أسداً» وهذا التخريج ظاهر فى البيت الأول دون الثانى؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغه لم ينتف أصلها ولهذا قيل فى قوله تعالى :

ص: ٨٦

١- الصحيفه الكامله السجاديه ، الدعاء الثانى عشر : ٩٨.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣٩١ / ٢.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٣٤٠ وشرح أبيات مغنى اللبيب : ٢/٣٩٣. لم يسم قائله.

(وما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ) (فصلت / ٤٦) : إن «فعالاً» هنا ليس للمبالغة بل للنسب أى : وما ربك بذى ظلم؛ لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً. ولا يقال : «لقيت منه أسداً أو بحراً» أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة فى الوصف بالإقدام والكرم.

السادس : التوكيد بالنفس والعين

و جعل منه بعضهم قوله تعالى : (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) (البقره / ٢٢٨) ، وفيه نظر؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولاً بالمنفصل كـ «قمتم أنتم أنفسكم».

(بَجَلٍ)

على وجهين : حرف بمعنى «نعم» واسم وهى على قسمين : اسم فعل بمعنى «يكفى» واسم مرادف لـ «حسب» ويقال على الأول : «بجلنى» وهو نادر ، وعلى الثانى : «بجلى».

(بَلٍ)

حرف إضراب ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما إلا بطل ، نحو : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ، بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ) (الأنبياء / ٢٦) أى : بل هم عباد ، ونحو : (أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ) (المؤمنون / ٧٠) وإما الانتقال من غرض إلى آخر ، نحو قوله تعالى : (هَـٰذَا أَفْلَحٌ مِّنْ تَرَكَىٰ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا) (الأعلى / ١٤ - ١٦) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام) : «ما أنا انتجيتته بل الله انتجاه» (١) وهى فى ذلك كله حرف ابتداء لاعاطفه على الصحيح.

ص : ٨٧

وإن تلاها مفرد فهي عاطفه ، ثم إن تقدّمها أمر أو إيجاب كـ «اضرب زيدا بل عمراً» و «قام زيد بل عمرو» فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشئ وتثبت الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفى أو نهى فهي لتقرير ما قبلها على حالته ، وجعل ضده لما بعدها ، نحو : «ما قام زيد بل عمرو» و «لا يقيم زيد بل عمرو» وأجاز المبرد وعبدالوارث أن تكون ناقله معنى النفي والنهي إلى ما بعدها.

وتزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب (١) بعد الإيجاب كقوله (٢) :

٨١- وجهك البدر لابل الشمس لو لم***تقض للشمس كسفه أو أقول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي ، وليس بشيء ، لقول أبي الرميح الخزاعي :

٨٢- تبكى على آل النبي محمّد***وما أكثرت في الدمع لابل أقلت (٣)

(بَلَى)

بلى على ثلاثه أوجه : اسم لـ «دع» ومصدر بمعنى الترك ، واسم مرادف لـ «كيف» ، وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثانى ومرفوع على الثالث وفتحها بناء على الأول والثالث وإعراب على الثانى. وقد روى بالأوجه الثلاثه قول كعب بن مالك يصف السيوف :

ص: ٨٨

١- قال ابن هشام فى بحث «لا» العاطفه : فإذا قيل : «جاءنى زيد لابل عمرو» فالعاطف «بل» و «لا» ردّ قبلها. وهذا يقتضى أن لا تكون زائده ، فهو خلاف ظاهر كلامه هنا. فافهم.

٢- لم يسر قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٣ و ٤.

٣- أدب الطف : ٥٩ / ١.

وإذا قيل : «بله الزيدان أو المسلمان أو أحمد أو الهنديات» احتملت المصدرية واسم الفعل.

ومن الغريب أن في البخارى فى تفسير آلم السجده : يقول الله تعالى : (أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً من بله ما أطلعتم عليه) (٢) فاستعملت معربه مجروره ب «من» خارجه عن المعانى الثلاثه وفسرها بعضهم ب «غير» وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدّها فى ألفاظ الاستثناء.

(بلى)

حرف جواب تختص بالنفى وتفيد إبطاله ، سواء كان مجرداً ، نحو : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بلى وَرَبِّى) (التغابن / ٧) أم مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان ، نحو قول أم سلمه : قلت يا رسول الله أأنت من أهلك؟ (ف) قال : «بلى» (٣) أو توبيخياً ، نحو : (أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بلى) (الزخرف / ٨٠) أو تقريرياً ، نحو : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى) (الأعراف / ١٧٢) أجروا النفى مع التقرير مُجرى النفى المجرد فى ردّه ب «بلى» ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا : «نعم» لكفروا. ووجهه : أن «نعم» تصديق للمخبر بنفى أو إيجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء : لو قال : أليس لى عليك الف؟ فقال : «بلى» لزمته ،

ص : ٨٩

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٥٣.

٢- صحيح البخارى : ٦/١٤٥. والمروى فيه : «بله» وفى هامشه : أن فى بعض النسخ «من بله».

٣- تفسير فرات الكوفى : ١٢٤.

ولو قال : «نعم» لم تلزمه وقال آخرون : تلزمه فيهما ، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغه.

(بَيِّنَة)

ويقال : «مَيْدٌ» بالميم وهو اسم ملازم للإضافه إلى «أن» وصلتها ، وله معنيان :

أحدهما : «غير» إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً ، بل منصوباً ولا يقع صفه ولا استثناء متصلاً ، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصه ، ومنه الحديث النبوي : «نحن الآخرون ونحن السابقون يوم القيامة بيد أن كل أمه أوتيت الكتاب من قبلنا» (١).

الثاني : أن تكون بمعنى «من أجل» ومنه الحديث النبوي : «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنني من قريش واسترضعت من بني سعد بن بكر» (٢) وقال ابن مالك وغيره : إنها هنا بمعنى «غير» على حد قول النابغه الذي بياني :

٨٤- ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم***بهن فلول من قراع الكتائب (٣)

ص : ٩٠

١- مسند أحمد : ٢/٢٤٩.

٢- مناهل الصفا : ١٢.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٣٤٩.

محركه في أوائل الأسماء ، ومحركه في أواخرها ومحركه في أواخر الأفعال ، ومسكنه في أواخرها.

فالمحركه في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم ، وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى ، نحو قوله (١) :

٨٥- تالله لولا الله ما اهتدينا***وما تصدقنا وما صلينا

وربما قالوا : «تربى» و «ترب الكعبه» و «تالرحمن». قال الزمخشري في (وتالله لأكيدن أصنامكم) (الأنبياء / ٥٧) : إن الباء هي الأصل والتاء بدل من الواو المبدله منها وإن التاء فيها زياده معنى وهو التعجب كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه (٢).

ص : ٩١

١- هذا من رجز نسب إلى عبدالله بن رواحه وعامر بن أكوع ، وروى أيضاً : «اللهم لو لا أنت ...» و «والله لو لا أنت ...» وعليهما فلا شاهد فيه. راجع شرح شواهد المغنى : /٢٨٦ و ٢٨٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢/٢٥٠ - ٢٥٢ و ٦/٣٧ و ٣٨.

٢- الكشاف : ٣/١٢٢.

والمحرکه فی أواخرها حرف خطاب ، نحو : «أنت».

والمحرکه فی أواخر الأفعال ضمير ، نحو : «قمت».

والتاء الساكنه فی أواخر الأفعال حرف وضع علامه للتأنيث كَ «قامت» وربما وصلت هذه بـ «ثمَّ» و «ربَّ» والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

ص: ٩٢

(ثَمَّ)

(١)

اسم يشاربه إلى المكان البعيد ، نحو : (وَأَزَلْفُنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ) (الشعراء / ٦٤) هو ظرف لا يتصرف ، فلذلك غُلِّطَ من أعربه مفعولاً لـ «رأيت» في قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ) (الإنسان / ٢٠) ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب.

(ثُمَّ)

ويقال فيها : «فُمَّ» - كقولهم في «جدث» : «جدف» - حرف عطف يقتضى ثلاثه أمور : التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهله ، وفي كل منها خلاف.

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف ، وذلك بأن تقع

ص : ٩٣

١- وقد تلحقها التاء ، فيقال : «ثمّه» قال عمرو بن سالم في مدح الرسول صلى الله عليه واله وسلم : كُنْتَ لَنَا أَبًا وَكُنَّا وَلَدًا ثُمَّتْ أَسْلَمْنَا فَلَمْ نَنْزِعْ يَدًا الْغَدِيرِ : ٥ / ٢.

زائده ، فلا تكون عاطفه البته (١) ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ) (التوبه / ١١٨) وخَرَجَتْ على تقدير الجواب.

وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضاءها إياه ، تمسكاً بقوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) (الزمر / ٦) وقول أبي نواس :

٨٦- إِنَّ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ*** ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جُدُّهُ (٢)

والجواب عن الآيه من وجوه :

منها : أن العطف على محذوف ، أى : من نفس واحده ، أنشأها ثم جعل منها زوجها.

منها : أن العطف على «واحد» على تأويلها بالفعل ، أى : من نفس توحدت ، أى : انفردت ، ثم جعل منها زوجها.

منها : أن «ثم» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : «بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب» أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب.

والأولان أنفع من هذا الجواب؛ لأنهما يصححان الترتيب والمهله ، وهذا يصحح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخى بين الإخبارين ، ولكن الجواب الأخير أعم ؛

ص : ٩٤

١- قال الدمامينى : وحينئذٍ فالخلاف فى وقوعها زائده غير عاطفه لا- فى اقتضاءها التشريك مع كونها عاطفه ، فالعبارة غير محروره وفى ظاهرها تدافع ، تحفه الغريب : ٢٤٢.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٣٨.

لأنه يصح أن يجاب به عن البيت أيضاً (١).

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب والأب من قبل الابن.

وأما المهله فزعم الفراء أنها قد تتخلف ، بدليل قولك : «أعجبنى ما صنعتَ اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب» ؛ لأن «ثم» فى ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخى بين الإخبارين.

مسألة

أجرى الكوفيون «ثم» مجرى الفاء والواو ، فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط ، واستدلّ لهم بقراءة الحسن : (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) (النساء / ١٠٠) بنصب «يدرك» وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب ، فأجاز فى قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه» (٢) ثلاثه أوجه : الرفع بتقدير : ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الروايه ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهى ، والنصب قال : بإعطاء «ثم» حكم واو الجمع ، فتوهم تلميذه أبو زكريا النووى أن المراد : إعطاؤها حكمها فى إفاده معنى الجمع ، فقال :

ص: ٩٥

١- واعلم أنه لا- يصح الاحتجاج بكلام المولدين فى العربيه وعزاه السيوطى إلى الإجماع ، وأبو نواس من المولّدين فلا يصح التمسك بأشعاره كما قاله البغدادى فالأولى الاستشكال عليه بعدم الحجيه ، راجع الاقتراح : ٧٠ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٤٠.

٢- صحيح البخارى : ١/٦٩ ، فتح البارى : ١/٣٤٦ ، موسوعه أطراف الحديث النبوى الشريف حرف اللام نقلًا عن عدّه كتب.

لا يجوز النصب ؛ لأنه يقتضى أن المنهى عنه الجمع بينهما ، دون أفراد أحدهما ، وهذا لم يقله أحد ، بل البول منهى عنه ، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا ، انتهى. وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها فى النصب ، لا فى المعية أيضاً.

ص: ٩٦

حرف بمعنى : «نعم» حكاة الزجاج في كتاب الشجره واسم بمعنى : «عظيم» أو «يسير» أو «أجل».

فمن الأول قول حارث بن وعله :

٨٧- قومي هم قتلوا ، أميم ، أخي***وإذا رميتُ يُصيبني سهمي

فلئن عفوت لأعفونُ جلالاً***ولئن سَطوتُ لأوهنَ عظمي (١)

ومن الثاني : قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) في رثاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «وإنَّ المصابَ بك لجليلٌ وإنَّه قبلك وبعدك لجللٌ» (٢).

ومن الثالث قولهم : «فعلتُ كذا من جلكك».

ص: ٩٧

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٦٣.

٢- نهج البلاغه : ح ٢٨٤/١٢٢٨.

بالكسر على أصل التقاء الساكنين كَ «أَمْس» ، وبالفتح للتخفيف كَ «أَيْن» حرف جواب بمعنى : «نعم» لا- اسم بمعنى «حقاً» فتكون مصدراً ، ولا بمعنى : «أبداً» فتكون ظرفاً ، وإلا أعربت ودخلت عليها «أل».

(حاشا)

إشاره

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً

تقول : حاشيته ، بمعنى : «استثنيته».

ويدل على تصرفه قول الناغى الديقانى :

٨٨- ولا أرى فاعلاً فى الناس يُشبهه***ولا أحاشى من الأقوام من أحد (١)

الثانى : أن تكون تنزيهية

نحو (حاش لله) (يوسف / ٥١) وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينفيان الحرفيه ، ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى فى الآية : جانب يوسف المعصية لأجل الله تعالى ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى نحو قوله تعالى : (حاش لله ما هذا بشراً) (يوسف / ٣١) وقول أمير المؤمنين عليه السلام :

ص : ٩٩

«وحاش أن تلى للمسلمين بعدى صدرًا أو وردًا» (١) والصحيح : أنها اسم مرادف للبراءة بدليل قراءه أبي السمال : (٢) «حاشاً لله» بالتنوين كما يقال : «براءة لله من كذا» وإنما ترك التنوين فى قراءه الأكثر؛ لبناء «حاشا» ؛ لشبهها بـ «حاشا» الحرفيه.

الثالث : أن تكون للاستثناء

فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزله «إلا» لكنها تجرالمستثنى ، وذهب جماعه إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً ، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً؛ لتضمّنه معنى «إلا» وسمع : «اللهم اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع».

وفاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد إلى مصدر الفعل المتقدم عليها ، أو اسم فاعله ، أو البعض المفهوم من الاسم العام ، فإذا قيل : «قام القوم حاشا زيداً» ؛ فالمعنى : جانب هو أى : قيامهم ، أو القائم منهم ، أو بعضهم زيداً.

(حتى)

إشارة

حرف يأتى لأحد ثلاثة معان : انتهاء الغايه وهو الغالب ، والتعليل ، وبمعنى «إلا» فى الاستثناء وهذا أقلها وقل من يذكره ، وتستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون حرفاً جاراً بمنزله «إلى» فى المعنى والعمل

ولكنها تخالفها فى ثلاثة أمور :

الأول : أن لمخفوضه شرطين ، أحدهما عام ، وهو أن يكون ظاهراً لامضمراً ،

ص : ١٠٠

١- نهج البلاغه : ك ١٠٥٩ / ٦٥ .

٢- الكشاف : ٢ / ٤٦٥ .

كقوله (١) :

٨٩- فينا الرسول وفينا الحقُّ نتبعُهُ***حتَّى الممات ونصْرُ غيرِ مَحْدُود

خلافًا للكوفيين والمبرِّد ، فأما قوله (٢) :

٩٠- فلا والله لا يُلْفَى أناسٌ***فَتَى حتَّاك يابن أبي زياد

فضروره.

والشرط الثاني خاصّ بالمسبوق بذي أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخرًا ، نحو : «أكلت السمكه حتى رأسها» أو ملاقيًا لآخر جزء ، نحو : (سلامٌ هي حتَّى مَطَلَعِ الفَجْرِ) (القدر / ٥) ولا يجوز «سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها».

الثاني : أنها إذا لم تكن معها قرينه تقتضى دخول ما بعدها كما فى قوله :

٩١- ألقى الصَّحيفَه كى يُخَفِّفَ رَحْلَه***والزَّادَ حتَّى نعله ألقاها (٣)

أو عدم دخوله كما فى قوله (٤) :

٩٢- سقى الحياالأرض حتَّى أمكن عَزَيْت***لهم فلا زالَ عنها الخَيْرُ مَجْدُوداً

حمل على الدخول ويحكم فى مثل ذلك لما بعد «إلى» بعدم الدخول حملاً على الغالب فى البابين. هذا هو الصحيح خلافًا لبعضهم.

ص: ١٠١

١- ديوان حسان بن ثابت : ٢٤٢ ونسب إلى عبدالله بن حرب. راجع مناقب ابن شهر آشوب : ١/١٦٨.

٢- لم يسم قائله. شرح ابن عقيل : ٢/١١.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٣٧٠.

٤- شرح شواهد المغنى : ١/٣٧١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٩٩. لم يسم قائله.

الثالث : أن كلاً- منهما قد ينفرد بمحل لا- يصلح للآخر ، فمما انفردت به «إلى» : أنه يجوز كتبت إلى زيد كما جاء في قول أميرالمؤمنين عليه السلام : «فكتبت إليك كتابي مستظهاً به إن أنا بقيت لك أو فنيت» (١) ، وأنا إلى عمرو أي : هو غايتي كما جاء في الحديث النبوي : «أنا بك وإليك» (٢) ، و «سرت من البصره إلى الكوفه» ولا-يجوز «حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفه». أمّا الأولان فلائن «حتى» موضوعه لإفاده تقضى الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغايه و «إلى» ليست كذلك. وأمّا الثالث فلضعف «حتى» فى الغايه فلم يقابلوا بها ابتداء الغايه. ومما انفردت به «حتى» : أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها ، نحو : «سرت حتى أدخلها» وذلك بتقدير : «حتى أن أدخلها» ، و «أن» المضمرة والفعل فى تأويل مصدر مخفوض ب «حتى» ولا يجوز «سرت إلى أدخلها» ، وإنما قلنا : إن نصب بعد «حتى» ب «أن» مضمرة لا بنفس «حتى» كما يقول الكوفيون؛ لأن «حتى» قد ثبت أنّها تخفض الأسماء وما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال وكذا العكس.

ول «حتى» الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان : مرادفه «إلى» ، نحو قوله تعالى : (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (طه / ٩١) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «علّى مع القرآن والقرآن مع علّى لا- يفترقان حتّى يردا علّى الحوض» (٣) ومرادفه «كى» التعليليه ، نحو : (هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفُضُوا) (المنافقون / ٧) ويحتملها (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) (الحجرات / ٩).

ص: ١٠٢

١- نهج البلاغه : ك ٣١ / ٩٠٧.

٢- صحيح مسلم : ١/٥٣٥.

٣- تاريخ الخلفاء : ١٧٣.

ومرادفه «إلا» فى الاستثناء كقول المقنّع الكندى :

٩٣- ليس العطاء من الفضول سماحةً** حتى تجودَ وما لديك قليلٌ (١)

؛ لأن ما بعدها ليس غايه لما قبلها ولا مسبباً عنه.

ولا ينتصب الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان مستقبلاً ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب ، نحو : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (طه / ٩١) وإن كان بالنسبه إلى ما قبلها خاصه فالوجهان ، نحو : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصِرُ اللَّهَ) (البقره / ٢١٤) فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا- إذا كان حالاً ، ثم إن كانت حالته بالنسبه إلى زمن التكلم فالرفع واجب ، كقولك : «سرتُ حتى أدخلها» إذا قلت ذلك وأنت فى حاله الدخول ، وإن كانت حالته ليست حقيقه ، بل كانت محكيه ، رُفِعَ ، وجرى نصبه إذا لم تقدر الحكايه ، نحو : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (البقره / ٢١٤) فى قراءه نافع بالرفع بتقدير : حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا بثلاثه شروط :

أحدها : أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا.

الثانى : أن يكون مسبباً عما قبلها ، فلا يجوز «سرتُ حتى تطلع الشمس» ؛ لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.

الثالث : أن يكون فضله ، فلا يصح فى نحو : «سرى حتى أدخلها» ؛ لثلا يبقى

ص: ١٠٣

١- شرح شواهد المغنى : ٣٧٢ / ١.

المبتدأ بلا خبر ، ولا فى نحو : «كان سىرى حتى أدخلها» إن قدرت «كان» ناقصه ، فإن قدرتها تامه أو قلت : «سىرى أمس حتى أدخلها» جاز الرفع ، إلا إن علقت «أمس» بنفس السىر ، لا باستقرار محذوف.

الثانى من أوجه «حتى» : أن تكون عاطفه بمنزله الواو فى اللفظ و المعنى

إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثه أوجه :

الأول : أن لمعطوف «حتى» ثلاثه شروط :

أحدها : أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الخضراوى.

ثانيها : أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها كـ «قدم الحاج حتى المشاه» أو جزء من كل ، نحو : «أكلت السمكه حتى رأسها» أو كجزء ، نحو : «أعجبنى زيد حتى حديثه» ويمتنع أن تقول : «حتى ولده».

والذى يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع.

ثالثها : أن يكون غايه لما قبلها إما فى زياده أو نقص وقد اجتمعا فى قوله (1) :

٩٤- قَهْرناكم حتى الكُماه ، فأنتم**تَهابوننا حتى بَيْننا الأصاغرا

الفرق الثانى : أنها لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون بعضاً مما قبلها أو جزء أو كجزء منه ، كما قدمناه ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات.

الفرق الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض ، فرقاً بينها وبين الجاره ، فنقول : «مررتُ بالقوم حتى بزىد» ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه ، وقيده

ص: ١٠٤

١- شرح شواهد المغنى : ٣٧٣/١. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٠٧. لم يسم قائله.

ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف ، نحو قوله (١) :

٩٥- جُودُيْمَنَّاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى ***بَائِسٌ دَانَ بِالْإِسَاءِ دِينَا

وهو حسن.

تنبيه

العطف بـ «حتى» قليل ، وأهل الكوفة ينكرونه ، ويحملون نحو : «جاء القومُ حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك» على أن «حتى» فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

الثالث من أوجه «حتى» : أن تكون حرف ابتداء

أى : حرفاً تبتدأ بعده الجمل ، فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير :

٩٦- فما زالتِ القَتلى تَمْجُ دماءها***بدجله حتى ماء دجله أشكلُ (٢)

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقول حسان :

٩٧- يُعْشَوْنَ حَتَّى ما تَهْرُ كلابهم***لا يسألون عن السوادِ المُقبِلِ (٣)

وعلى الفعلية التي فعلها ماض ، نحو قوله تعالى : (حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا) (الأعراف / ٩٥) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «فلم أزل أنا وعلى في شيء واحد حتى افترقنا في صلب عبدالمطلب» (٤).

ص: ١٠٥

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٧٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١١٣. لم يسم قائله.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٣٧٧.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٣٧٨.

٤- مناقب ابن مغزلى : ٨٩.

ولامحلّ للجمله الواقعه بعد «حتى» الابتدائيه.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثه كقولك : «أكلت السمكه حتى رأسها» فلك أن تخفض على معنى «إلى» وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء ، وأوجب البصريون حينئذ أن تقول : مأكول؛ لأن في الرفع مع حذف الخبر تهيئه العامل للعمل مع قطعه عنه. وقد روى بالأوجه الثلاثه قوله (١) :

٩٨- عَمَّمْتَهُم بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ**فَكَنتَ مَالِكٌ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدٍ

وإذا قلت : «قام القوم حتى زيد قام» جاز الرفع والخفض دون النصب وكان لك في الرفع أوجه ، أحدها : الابتداء ، والثاني : العطف ، والثالث : إضمار الفعل ، والجمله التي بعده خبر على الأول ، ومؤكده على الثاني ، كما أنها كذلك مع الخفض ، وأما على الثالث فتكون الجمله مفسره.

(حيث)

حيث و طيئ تقول : «حوث» وفي الثاء فيهما : الضمّ تشبيهاً بالغايات؛ لأنّ الإضافه إلى الجمله كلا إضافه؛ لأنّ أثرها - وهو الجرّ - لا يظهر (٢) ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح ، للتخفيف.

ص: ١٠٦

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٣٢ ، لم يسمّ قائله.

٢- وفيه نظر ؛ لاقتضائه أنّ الإضافه إلى المفرد المبني كلا- إضافه ، وعامل المحقق الرضى قدس سره بعلمه اخرى وهى : أن المضاف إليه فى الحقيقه هو المصدر الذى تضمنته لانفس الجمله. راجع شرح الكافيه : ٢/١٠٣.

ومن العرب من يُعرب «حيث» ، وقراءه من قرأ (مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) (الأعراف / ١٨٢) بالكسر تحتملها وتحتمل لغه البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً ، قال الأخفش : وقد ترد للزمان ، والغالب كونها في محلّ نصب على الظرفية أو خفض ب «من» وقد تخفض غيرها كقول زهير بن أبي سلمى :

٩٩- فَشَدَّ وَلَمْ تُفْزَعِ بِيُوتٌ كَثِيرَةٌ**لدى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ (١)

وقد تقع مفعولاً به وفاقاً للفارسي ، وحمل عليه : (الله أعلم حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) (الأنعام / ١٢٤) ؛ إذ المعنى : أنه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه ، لا شيئاً في المكان. وناصبها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه ب «أعلم» لا ب «أعلم» نفسه؛ لأن أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به فإن أولته ب «عالم» جاز أن ينصبه في رأى بعضهم.

وتلزم «حيث» الإضافة إلى الجملة اسميه كانت أو فعلية وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «اللهم أدر الحقّ مع عليّ حيث دار» (٢) ومن ثمّ رُجِحَ النصب في نحو : «جلست حيث زيدا أراه». وندرت إضافتها إلى المفرد كقول فاطمه الزهراء (عليها السلام) في رثاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١٠٠- فَأَنْتَ وَاللَّهِ خَيْرُ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ**وأصدقُ النَّاسِ حَيْثُ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ (٣)

والكسائي يقيسه.

قال أبو الفتح في كتاب التمام : ومن أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها ، انتهى.

ص: ١٠٧

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٨٤ و ٣٨٥.

٢- التفسير الكبير : ١/ ٢٠٥.

٣- عوالم العلوم : ١١/ ٤٥٣.

و روى :

١٠١- أما ترى حيث سهيل طالعا***نجماً يضيء كالشهاب لامعاً (١)

بفتح الثاء من «حيث» وخفض «سهيل» و «حيث» بالضم و «سهيل» بالرفع ، أى : موجود ، فحذف الخبر.

وإذا اتصلت بها «ما» الكافه ضمّنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله (٢) :

١٠٢- حيثما تَشْتَقِم يقدّر لك اللّـ***هـ نَجاحاً فى غابر الأزمانِ

وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان.

ص: ١٠٨

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٩٠ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٥١ ، لم يسمّ قائله.

٢- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى : ١/٣١٩ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٥٣.

(خلا)

إشاره

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً جازاً للمستثنى

ثم قيل : موضعها نصب عن تمام الكلام ، وقيل : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعده أحرف الجر ، والصواب : الأول؛ لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء ، أى : لا توصل معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها فأشبهت فى عدم التعديه الحروف الزائده (١).

والثانى : أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له

و فاعلها على الحد المذكور فى فاعل «حاشا» والجمله مستأنفه أو حالیه ، على خلاف فى ذلك وتقول : «قاموا خلا زيدا» وإن شئت خفضت إلا فى نحو قول لبيد :

ص: ١٠٩

١- والقائل أن يقول : لانسلم أن معنى التعديه ما ذكره وإنما معناها جعل المجرور مفعولاً به لذلك الفعل ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور بل إيصاله إليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه عنه. قاله الدماميني فى تحفه الغريب : ٢٧١ ، فتأمل.

١٠٣- ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ***وكُلُّ نعيمٍ لا محاله زائلٌ (١)

وذلك لأن «ما» هذه مصدرية ، فدخولها يعين الفعلية وموضع «ما خلا» نصب فقال السيرافي : على الحال. وقيل : على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت ، فمعنى «قاموا ما خلا زيدا» على الأول : قاموا خالين زيدا ، وعلى الثاني : قاموا وقت خلوهم زيدا ، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضه وناصبه ثابت في «حاشا وعدا» ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب «غير» في «قاموا غير زيد».

ص: ١١٠

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٩٢ شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٥٤.

حرف جرّ خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم : إنه أُخبر عنه في قول ثابت بن قطنه :

١٠٤- إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن***عاراً عليك وربّ قتل عارٌ (١)

ممنوع ، بل «عار» خبر لمحذوف والجمله صفه للمجرور أو خبر له؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي. وليس معناه التقليل دائماً خلافاً للأكثرين ، ولا التكثر دائماً ، خلافاً لابن درستويه وجماعه ، بل ترد للتكثر كثيراً وللتقليل قليلاً.

فمن الأوّل قوله تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) (الحجر / ٢) وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «ياربّ كاسيه في الدنيا عاريه في الآخرة» (٢) فإن الآيه والحديث مسوقان للتخويف وهو لا يناسبه التقليل.

ص: ١١١

١- شرح شواهد المغنى : ١/٨٩.

٢- صحيح البخارى : ٢/٦٢.

ومن الثاني قوله (١) :

١٠٥- أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ***وذى وَلَدٌ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانِ

أراد عيسى وآدم على نبينا وآله وعليهما الصلاة والسلام.

وتنفرد «رب» من سائر حروف الجرّ بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ، ونعته إن كان ظاهراً ، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً ، وغلبه حذف معدّها ومضيه ، وإعمالها محذوفه بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد «بل» قليلاً ، وبدونهنّ أقل كقول ربيعه بن مقروم الضبي :

١٠٦- فَإِنْ أَهْلِكَ فذَى لَهَبٍ لَطَاءٌ***على يَكَاذُ يَلْتَهَبُ التَهَابَا (٢)

وقول كعب بن مالك :

١٠٧- وسائله تُسائل ما لقينا***ولو شَهِدَتْ أَرْتَنَا صَابِرِينَا (٣)

وقول رؤبه :

١٠٨- بل بِلْدِ ذِي صُعْدٍ وَآكَامٍ***تُخْشَى مَرَادِيهِ وَهَجَرَ ذَوَابٍ (٤)

رُبَّ وَقَوْلِ جَمِيلٍ :

١٠٩- رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ***كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ (٥)

ص: ١١٢

١- هو لرجل من أزد السراة وقيل : لعمر والجنبيّ. شرح شواهد المغنى : ١/٣٩٨ ، ونسبه البغدادي إلى الأول. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٧٤.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٦٦.

٣- السيرة النبوية : ٣/٢٦٧.

٤- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٨٩.

٥- شرح شواهد المغنى : ١/٣٦٥.

وبأنها زائده في الإعراب دون المعنى ، فمحل مجرورها في نحو : «رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ عِنْدِي» رفع على الابتدائية ، وفي نحو : «رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ» نصب على المفعوليه ، وفي نحو : «رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ» رفع أو نصب كما في قولك : «هذا لقيته» ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجز نحو : «مررت بزيد وعمراً» إلا قليلاً.

وإذا زيدت «ما» بعدها ، فالغالب أن تكفها عن العمل وأن تهيتها للدخول على الجمل الفعلية وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى كقول ابن عباس في علي (عليه السلام) :

«فلربما رأيتهُ يخرج حاسراً بيده السيف إلى الرجل الدّراع فيقتله» (١).

ومن إعمالها قول عدى بن الرعاء :

١١٠- رَبِّمَا ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ***بَيْنَ بُضْرَى وَطَعْنَهُ نَجْلَاءَ (٢)

ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دؤاد :

١١١- رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ***وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ (٣)

وقيل : لا تدخل المكفوفه على الاسميه أصلاً وإن «ما» في البيت نكره موصوفه و «الجمال» خبر ل «هو» محذوفاً والجملة صفه ل «ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الحجر / ٢).

وفي «رَبِّ» ستّ عشره لغه : ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد

ص: ١١٣

١- مناقب ابن مغازلي : ٧١.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٠٤.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٤٠٥.

والتخفيف والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنه أو محرّكه ومع التجرّد منها ، فهذه اثنتا عشره والضم والفتح مع إسكان الباء
وضمّ الحرفين مع التشديد والتخفيف.

ص: ١١٤

(السين المفردة)

حرف يختص بالمضارع ، ويُخَلِّصه للاستقبال كقول حسان :

١١٢- وقال سأعطى الرايه اليوم صارماً***كميماً محباً للإله موالياً (١)

ومعنى قول المعربين فيها : «حرف تنفيس» ، حرف توسيع ، وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره : «حرف استقبال».

(سَوْفَ)

مرادفه للسين أو أوسع منها ، على خلاف في ذلك ، وكأنَّ القائل بذلك نظر إلى أن كثره الحروف تدل على كثره المعنى ، وليس بمطرد ، ويقال فيها : «سَف» بحذف الوسط ، و «سَو» بحذف الأخير ، و «سَي» بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغه في التخفيف حكاها صاحب المحكم.

ص: ١١٥

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها ، نحو : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) (الضحى / ٥) وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى ، كقول زهير بن أبي سلمى :

١١٣- وما أدريوسوف إخال أدري***أقوم آل حصن أم نساء؟ (١)

(سواء)

إشاره

تكون بمعنى : «مستو» فتقصر مع الكسر ، نحو : (مَكَانًا سَوِيًّا) (طه / ٥٨) وقد تمدَّ مع الفتح ، نحو : «مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ» ، وبمعنى : الوسط ، وبمعنى : التام فتمدَّ فيهما مع الفتح ، نحو قوله تعالى : (فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ) (الصفات / ٥٥) وقولك : «هذا درهمٌ سواءٌ». وبمعنى : القصد فتقصر مع الكسر وهو أغرب معانيها كقول قيس بن الخطيم :

١١٤- فلاأصرفنَّ سوي حذيفه مدحتي***لفتي العشي وفارس الأحزاب (٢)

ذكره ابن الشجري ، وبمعنى : «مكان» أو «غير» على خلاف في ذلك ، فتمدَّ مع الفتح وتقصر مع الضمَّ ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع «غير» ، وهو عند الزجاجي وابن مالك ك «غير» في المعنى والتصرف ، فتقول : «جاءني سواك» بالرفع على الفاعليه ، و «رأيتُ سواك» بالنصب على المفعوليه و «ما جاءني أحد سواك» بالنصب والرفع وهو الأرجح ، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا في الضروره.

ص: ١١٦

١- شرح شواهد المغنى : ١/١٣٠.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٢٢٠.

يخبر بـ «سواء» التي بمعنى «مستو» عن الواحد ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فليكن أمر الناس عندك في الحق سواء» (١) وما فوقه ، نحو قول كعب بن مالك :

١١٥- ليسا سواء وشَّتِي بين أمرهما***حزب الإله وأهل الشرك والنصب (٢)

وقوله تعالى : (لَيْسُوا سَوَاءً) (آل عمران / ١١٣) ؛ لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، وقد أُجيز في قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) (البقره / ٦) كونها خبراً عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ ، وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث.

(سَي)

من «لا سَيِّمًا» اسم بمنزله «مثل» وزناً ومعنى ، وعينه في الأصل واو وتثنيته «سَيَّان» ، نحو قول أبو دهب الجمحي في مدح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١١٦- عَقَمَ النساء فلا يلدن شبيهه***إن النساء بمثله عَقُم

متهلل نعم بلا متباعده***سيان منه الوفر والعدم (٣)

وتستغنى حينئذ عن الإضافه كما استغنت عنها «مثل» في قوله (٤) :

ص: ١١٧

١- نهج البلاغه : ك ٥٩/١٠٤٣.

٢- السيره النبويه : ٣ / ١٧٠.

٣- مناقب ابن شهر آشوب : ١/١٦٨.

٤- قال السيوطي : هو لعبد الرحمن بن حسان وقيل : لكعب بن مالك. شرح شواهد المغنى : ١/١٧٨.

١١٧- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا***وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

واستغنوا بتثنيته عن تشبيه «سواء» فلم يقولوا: «سواءان» إلا شاذاً.

وتشديد يائه ودخول «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجب وذهب ثعلب إلى أنّ من استعمله على خلاف ذلك فهو مخطئ.

وذكر غيره أنّه قد يخفّف ، وقد تحذف الواو كقوله (١) :

١١٨- فِيهِ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَاسِيْمًا***عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

وهي عند الفارسي نصب على الحال ، فإذا قيل : «قاموا لاسيما زيد» فالنصب «قام» ، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ، ولوجب تكرار «لا» كما تقول : «رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد» وعند غيره هو اسم لـ «لا» التبرئة ، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب أيضاً إذا كان نكرة ، والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، و «ما» زائده بينهما ، والرفع على أنه خبر لمضمّر محذوف و «ما» موصوله أو نكرة موصوفة بالجمله.

ويضعفه في نحو : «ولا سيما زيد» حذف العائد المرفوع مع عدم الطول ، وإطلاق «ما» على من يعقل ، وعلى الوجهين ففتح «سي» إعراب؛ لأنه مضاف ، والنصب على التمييز و «ما» كافه عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها في «لا رجل» وأما انتصاب المعرفة نحو : «ولا سيما زيدا» فمنعه الجمهور ، وقال ابن الدهان : لا أعرف له وجهاً. ووجه بعضهم بأن «ما» كافه وأن «لا سيما» نزلت منزله «إلا» في الاستثناء ، ورُدّ بأن المستثنى مخرج ، وما بعدها داخل من باب أولى ، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها ، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً.

ص: ١١٨

١- لم يسم قائله شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٢١٩.

(عدا)

مثل «خلا»، فيما ذكرناه من القسمين ، وفي حكمها مع «ما» والخلاف في ذلك.

(عسى)

اشاره

فعل معناه التَّرجي في المحبوب والإشفاق في المكروه ، نحو قوله تعالى : (فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ) (النساء / ٩٩) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) وقت الشورى : «عسى أن تروا هذا الأمر من بعد هذا اليوم تُتضى فيه السيوف وتخان فيه العهود» (١).

وتستعمل على أوجه :

أحدها : أن يقال : «عسى زيد أن يقوم» واختلف في إعرابه على أقوال :

الأول : - وهو قول الجمهور - أنه مثل «كان زيد يقوم» واستشكل بأن الخبر

ص : ١١٩

فى تأويل المصدر ، والمخبر عنه ذات ، ولا يكون الحدث عين الذات ، وأجيب بأنه من باب «زيد عدل» أو على تقدير مضاف :
إما قبل الاسم ، أى : عسى أمر زيد القيام ، أو قبل الخبر أى : عسى زيد صاحب القيام .

الثانى : أنها فعل متعد بمنزله «قارب» معنًى وعملاً أو قاصر بمنزله «قرب من أن يفعل» وحذف الجار توسعاً ، وهذا مذهب سيبويه
والمبرد .

الثالث : أنها فعل قاصر بمنزله «قرب» ، و «أن» والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين . ويردّه أنه حينئذ يكون بدلاً
لازماً تتوقف عليه فائده الكلام ، وليس هذا شأن البدل .

الرابع : أنها فعل ناقص و «أن» والفعل بدل اشتمال وأن هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءه حمزه :
(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ) (آل عمران / ١٧٨) . بالخطاب ، واختاره ابن مالك .

الاستعمال الثانى : أن تسند إلى «أن» والفعل ، فتكون فعلاً تاماً ، وقال ابن مالك : عندى أنها ناقصه أبداً ، ولكن سددت «أن»
وصلتها فى هذه الحالة مسدّ الجزأين .

الثالث والرابع والخامس : أن يأتى بعدها المضارع المجرد أو المقرون بالسين أو الاسم المفرد . والأول قليل كقول هدبه بن
خشرم :

١١٩- عسى الكرب الذى أمسيت فيه***يكون وراءه فرج قريب (١)

والثالث : أقل كقوله (٢) :

ص : ١٢٠

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٤٣ .

٢- لم يسم قائله ، شرح شواهد المغنى : ١/٤٤٥ .

١٢٠- أكثرت في العذل ملحاً دائماً*** لا تكثرن إنى عسيت صائماً

كذا قالوا ، والصواب : أنه مما حذف فيه الخبر ، أى : أكون صائماً ؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي .

والثاني : نادرٌ جداً كقول قسام بن رواح :

١٢١- عسى طيئ من طيئ بعد هذه***ستطفي غلات الكلى والجوانح (١)

و «عسى» فيهنّ فعل ناقص بلا إشكال .

السادس : أن يقال : «عساي ، وعساك ، وعساه» وهو قليل ، وفيه ثلاثه مذاهب :

أحدها : أنها أجريت مجرى «لعل» في نصب الاسم ورفع الخبر ، قاله سيبويه .

الثاني : أنها باقية على عملها ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، قاله الأخفش ، ويرده أن إنابه ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل ، نحو : «ما أنا كأنت» .

الثالث : أنها باقية على عملها ولكن قلب الكلام ، فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس ، قاله المبرد والفارسي ومدّعاهما أن الإعراب قلب والمعنى بحاله .

السابع : «عسى زيد قائم» حكاة ثعلب ، ويتخرج هذا على أنها ناقصه ، وأن اسمها ضمير الشأن ، والجمله الاسميّه الخبر .

تنبيه

إذا قيل : «زيدٌ عسى أن يقوم» احتمال نقصان «عسى» على تقدير تحمّلها

ص : ١٢١

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٤٥ .

الضمير ، وتامها على تقدير خلوها منه ، ونظير هذا المثال : قول أمير المؤمنين عليه السلام : «فإن المدبر عسى أن تزلّ به إحدى قائمته» (١) وإذا قلت : عسى أن يقوم زيد» احتمل الوجهين أيضاً ، ولكن يكون الإضمار في «يقوم» لا في «عسى» اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا «زيداً» فيحتمل الإضمار في «عسى» على إعمال الثاني. ونظيره : قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وما عسى أن يكون بقاء من له يوم لا يعدوه» (٢) وإذا قلت : «عسى أن يضرب زيدٌ عمراً» فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى» لثلا يلزم الفصل بين صله «أن» ومعمولها وهو «عمراً» بالأجنبي وهو «زيد» ونظيره : قوله تعالى : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً) (الإسراء/ ٧٩).

(عَل)

اسمٌ بمعنى «فوق» والتزموا فيه أمرين :

أحدهما : استعماله مجروراً بـ «من» والثاني : استعماله غير مضاف ، فلا يقال : «أخذتُه من عل السطح» كما يقال : «من علوه» وأما قوله (٣) :

١٢٢- يَارَبِّ يَوْم لى لَا أَظَلُّهُ**أَرْمَضُ من تحتُ وَأضحى من عُلُهُ

فالهاء للسكت؛ بدليل أنه مبني ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً.

ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقيه نفسه لافوقيه مطلقه ، والمعنى : أنه تُصيّبه الرّمضاء من تحته وحرّ الشّمس من فوقه.

ص: ١٢٢

١- نهج البلاغه : ط ٩٩/٢٩٥.

٢- نهج البلاغه : ط ٢٩٢ / ٩٨.

٣- نسب إلى أبي الهجنجل وأبي ثروان. شرح شواهد المغنى : ١/٤٤٨. ونسبه البغدادي إلى الأول ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٣٥٦.

ومثله : قول حسان :

١٢٣- شهدتُ بإذن الله أن محمداً***رسول الذي فوق السماوات من علِّ (١)

ومتى أريد به النكره كان معرباً كقول امرئ القيس :

١٢٤- مَكْرٌ مَقْبَلٌ مَدْبَرٌ مَعَاً***كَجُلُودِ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ (٢)

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحطَّ من مكان ما عال ، لامن علو مخصوص.

(عَلِّ)

بلام مشدده مفتوحه أو مكسوره

لغه في «لعلّ» ، نحو قول الأضبط بن قريع :

١٢٥- لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عِلِّكَ أَنْ***تَرَكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (٣)

(علي)

إشاره

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً

ولها تسعه معان :

أحدها : الاستعلاء، إما على المجرور وهو الغالب ، نحو : (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) (المؤمنون / ٢٢) أو على ما يقرب منه ، نحو قوله تعالى : (أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى) (طه/١٠) وقول عبيدالله بن الحرّ الجعفي في رثاء الإمام الحسين (عليه السلام)

ص: ١٢٣

١- ديوان حسان بن ثابت : ٣٠٥.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٥١.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٤٥٣.

١٢٦- وقفتُ على أجدائهم ومحالهم***فكأد الحشى ينقض والعين ساجمه (١)

وقد يكون الاستعلاء معنوياً ، نحو قوله تعالى : (وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ) (الشعراء /١٤) وقول زينب الكبرى «يا محمداه ، يا محمداه ، صلّى عليك ملائكة السماء ، هذا الحسين بالعراء» (٢).

الثانى : المصاحبه ك «مع» ، نحو : (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ) (البقره /١٧٧).

الثالث : المجاوزه ك «عن» كقول القحيف بن خمير العقبلى :

١٢٧- إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ***لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجِبْنِي رِضَاهَا (٣)

أى : عنى ، ويحتمل أن «رضى» ضُمنَ معنى «عطف».

الرابع : التعليل كاللام ، نحو : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) (البقره /١٨٥) أى : لهدايتة إياكم.

الخامس : الظرفيه ك «فى» ، نحو : (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ) (القصص /١٥).

السادس : موافقه «من» ، نحو : (الَّذِينَ إِذَا كُنَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) (المطففين /٢).

السابع : موافقه الباء ، نحو : (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ) (الأعراف / ١٠٥).

ص: ١٢٤

١- أدب الطف : ١/٩٨.

٢- تاريخ الطبرى : ٥/٤٥٨.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٤١٦.

الثامن : أن تكون زائده للتعويض أو لغيره.

فالأول كقوله (١) :

١٢٨- إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ*** إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أى : من يتكل عليه ، فحذف «عليه» وزاد «على» قبل الموصول تعويضاً له ، قاله ابن جنّي ، وقيل : المراد : إن لم يجد يوماً شيئاً ، ثم ابتداءً مستفهماً فقال : على من يتكل؟ وكذا قيل فى قوله (٢) :

١٢٩- وَلَا يَأْتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ*** إِلَّا أَخْوِثَقَهُ فَاَنْظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ

إن الأصل فانظر لنفسك ثم ابتداءً الاستفهام. وابن جنّي يقول فى ذلك أيضاً : إن الأصل : فانظر من تتق به؛ فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضاً. وقيل : بل تمّ الكلام عند قوله : «فانظر» ثم ابتداءً مستفهماً فقال : بمن تتق؟

والثانى كقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «من حلف على يمين» (٣) والأصل : حلف يميناً ، قاله ابن مالك (٤). وفيه نظر؛ لأن اليمين مجاز عما يتعلق بها (٥).

التاسع : أن تكون للاستدراك والاضراب ، كقول أبى خراش :

١٣٠- فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته*** بجانب قوسى ما بقيت على الأرض

ص: ١٢٥

١- لم يسم قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٢٤٥.

٢- قال السيوطى : ورأيت فى المؤلف والمختلف للآمدى : عزوا ذلك إلى سالم بن وابصه ، شرح شواهد المغنى : ١/٤٢٠.

٣- سنن الترمذى رقم : ١٥٦٩ - ١٥٧٠.

٤- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٢٤٨.

٥- تحفه الغريب : ٢٩٠.

على أنها تعفو الكلوم ، وإنما

نوكل بالأدنى ، وإن جل ما يمضى (١)

أى : على أن العاده نسيان المصائب البعيده العهد.

وتعلق «على» هذه بما قبلها عند من قال به ، كتعلق «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ، أو هي خبر لمبتدأ محذوف ، أى : والتحقيقُ على كذا ، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال : ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جىء بما هو التحقيق فيها.

والثانى من وجهى على : أن تكون اسماً بمعنى «فوق»

و ذلك إذا دخلت عليها «من» كقوله (٢) :

١٣١- عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا *** تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَيْدَاءِ مَجْهَلٍ

وزاد الألفش موضعاً آخر وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، نحو : (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) (الأحزاب / ٣٧) ؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل فى غير باب «ظنَّ وفقدَ وعدمٍ» ، لا يقال : «ضربتني» ولا «فرحت بي».

وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً فى نحو هذه الآية لصحَّ حلول «فوق» محلها ، ولأنها لو لزم اسميتها لما ذُكر ، لزم الحكم باسميه «إلى» فى نحو : (فَصُرُّهُنَّ إِلَيْكَ) (البقره / ٢٦٠) (وَاضْمُمُ إِلَيْكَ) (القصص / ٣٢).

ص: ١٢٦

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٢١.

٢- نُسبَ إِلَى مَزَاحِمِ بْنِ عَمْرٍو الْعَقِيلِي وَمَزَاحِمِ بْنِ الْحَارِثِ. شرح شواهد المغنى : ١/٤٢٦ ونسبه البغدادي إلى الأول. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٢٦٧.

وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في «سقياً لك» وإما على حذف مضاف ، أى : أمسك على نفسك ، واطمئن إلى نفسك.

(عن)

أشاره

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون حرفاً جارياً

و جميع ما ذكر لها عشره معان :

أحدها : المجاوزه ، كقول الإمام الحسين (عليه السلام) : «يا هذا كفّ عن الغيبه فإنها إدام كلاب أهل النار» (١) وقول الكميت :

١٣٢- وغاب نبى الله عنهم وفقده***على الناس رزء ما هناك مجلّل (٢)

وقولك : «رميت السهم عن القوس». وذكر لها فى هذا المثل معنى غير هذا ، وسيأتى.

الثانى : البدل ، نحو : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) (البقره ٤٨) وفى الحديث النبوى : «فصومى عن أمك» (٣).

الثالث : الاستعلاء ، نحو : (فَأِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ) (محمد ٣٨).

الرابع : التعليل ، نحو : (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا - عَنْ مَوْعِدِهِ) (التوبه ١١٤) (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ)

(هود/٥٣) ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركى» ، أى : ما نتركها صادرين عن قولك ، وهو رأى

ص : ١٢٧

١- تحف العقول : ١٧٦.

٢- الغدير : ٢/١٩٢.

٣- صحيح مسلم : ٢/٨٠٤.

الخامس : مرادفه «بعد» ، كقوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لِيُضِيَ بَحْنٌ نَادِمِينَ) (المؤمنون / ٤٠) (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) (النساء / ٤٦) بدليل أنّ في مكان آخر (مِنْ بَعِيدٍ مَوَاضِعِهِ) (المائدة / ٤١). وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وكانك عن قليل قد صيرت كأحدهم فأصلح مَثَواك ولا تبغ آخرتك بدنياك» (١).

السادس : الظرفية كقول الأعشى :

١٣٣- وآس سراة القوم حيث لقيتهم**ولا تك عن حمل الرباعه وانيا (٢)

الرباعه : نجوم الحماله ، قيل : لأن «ونى» لا يتعدى إلا ب «فى» بدليل (ولانّيا فى ذكري) (طه / ٤٢) والظاهر أن معنى «ونى عن كذا» : جاوزه ولم يدخل فيه ، و «ونى فيه» : دخل فيه وفتر.

السابع : مرادفه «من» ، نحو : (أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا) (الأحقاف / ١٦) بدليل : (فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) (المائدة / ٢٧) (ربنا تقبل منا) (البقره / ١٢٧).

الثامن : مرادفه الباء ، نحو : (وما ينطق عن الهوى) (النجم / ٣) والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوى.

التاسع : الاستعانه ، قاله ابن مالك ، ومثله ب «رَمِيْتُ عن القوس» ؛ لأنهم يقولون أيضاً : رميت بالقوس.

العاشر : أن تكون زائده للتعويض من أخرى محذوفه ، كقول زيد بن رزين :

ص: ١٢٨

١- نهج البلاغه : ك ٣١ / ٩١٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٣٤.

١٣٤- أَتَجَزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا***فَهَلَّا التِي عَنْ بَيْنِ جَنبِيكَ تَدْفَعُ (١)

قال ابن جنى : أراد : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذفت «عن» من أول الموصول ، وزيدت بعده.

الوجه الثاني : أن تكون حرفاً مصدرياً

و ذلك أن بنى تميم يقولون فى نحو : «أعجبنى أن تفعل» : عن تفعل ، وكذا يفعلون فى «أن» المشدده ، فيقولون : أشهد عن محمداً رسول الله ، وتسمى عنعنه تميم.

الثالث : أن تكون اسماً بمعنى «جانب»

و ذلك يتعين فى ثلاثه مواضع :

أحدها : أن يدخل عليها «من» وهو كثير كقول قطرى بن الفجاءه :

١٣٥- فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيئَةً***مَنْ عَنِ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي (٢)

و «من» الداخلة على «عن» زائده عند ابن مالك ، ولابتداء الغايه عند غيره ، قالوا : فإذا قيل : «قعدت عن يمينه» فالمعنى : فى جانب يمينه ، وذلك محتمل للملاصقه ولخلافها ، فإن جئت ب «من» تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحيه.

الثانى : أن يدخل عليها «على» ، وذلك نادر ، والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله (٢٣٧) :

١٣٦- على عن يميني مرّت الطير سنحاً***وكيف سُنوح واليمين قَطِيعُ (٣)

الثالث : أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، قاله الأخفش ، وذلك كقول امرئ القيس :

ص : ١٢٩

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٣٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٣٨.

٣- لم يسم قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٣١٤.

١٣٧- دَعَّ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حَجْرَاتِهِ***ولكن حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ (١)

وذلك لثلا يؤدي إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وقد تقدم الجواب عن هذا.

(عند)

اشاره

اسم للحضور الحسي ، نحو : (فَلَمَّا رَأَاهُ مُسِيئًا تَقَرَّرًا عِنْدَهُ) (النمل / ٤٠) والمعنوي ، نحو : (قَالَ الْهَدْيُ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ) (النمل / ٤٠) وللقرب كذلك ، نحو قوله تعالى : (عِنْدَ سِدْرِهِ الْمُنتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى) (النجم/ ١٤ و ١٥) ونحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) في ذكر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «وأكرم لديك نُزْلَهُ وَشَرَفَ عِنْدَكَ مَنَزَلَتَهُ» (٢).

وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها ، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجروره بـ «من».

تبيينان

الأول : قولنا : «عند» اسم للحضور ، موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب : اسم لمكان الحضور ، فإنها ظرف لا مصدر. وتأتي أيضاً لزمانه كقول الكميت في مدح آل البيت :

١٣٨- لَاهُم مَفَارِيحٌ عِنْدَ نَوْبَتِهِمْ***ولا مَجَازِيْعٌ إِنْ هُمْ نُكِبُوا (٣)

الثاني : تعاقب «عند» كلمتان :

ص : ١٣٠

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٤٤٠.

٢- نهج البلاغه : ط ١٠٥/٣١٥.

٣- شرح الهاشميات : ٦٢.

«لدى» مطلقاً كقوله تعالى : (وَأُنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاشِفِينَ) (غافر / ١٨) و «لدى» إذا كان المحل ، محل ابتداء غايه كقول أبى طالب (عليه السلام) فى مدح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١٣٩- أنت السعيد من السعود تَكْنَفْتِكِ الْأَسْعَدُ*** من لدى آدم لم يزل فىنا وصى مرشد(١)

وقد اجتمعنا فى قوله تعالى : (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) (الكهف / ٦٥).

ويفتقرن من وجه ثان ، وهو أن «لدى» لا- تكون إلا- فضله ، بخلافهما ، بدليل : (وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ) (المؤمنون / ٦٢) (وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ) (ق / ٤). وثالث ، وهو أن جرّها بـ «من» أكثر من نصبها ، حتى أنها لم تجى فى التنزيل منصوبه ، وجرُّ «عند» كثير ، وجرُّ «لدى» ممتنع. ورابع ، وهو أنها معربان وهى مبنيّه فى لغه الأ- كثيرين. وخامس ، وهو أنها قد تضاف للجمله كقوله :

١٤٠- لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وَفَاقَكُمْ*** فَلَائِكَ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ(٢)

وسادس ، وهو أنها قد لا- تضاف ، وذلك أنهم حكوا فى «غدوه» الواقعه بعدها الجرّ بالإضافه ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار «كان» تامه.

ثم اعلم أن «عند» أمكن من «لدى» من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعانى كقول أمير المؤمنين عليه السلام :

ص : ١٣١

١- توحيد الصدوق : ١٥٨.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٨٣٦. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/٢٨٦. لم يسم قائله.

«وعندى السيف الذى أعضضته بجدك وخالك وأخيك فى مقام واحد» (١) و «فاسألونى فإن عندى علم الأولين والآخرين» (٢). ويمتنع ذلك فى «لدى» ذكره ابن الشجرى فى أماليه ومبرمان فى حواشيه.

الثانى : أنك تقول : «عندى مال» وإن كان غائباً ، ولا تقول : «لدى مال» إلا إذا كان حاضراً.

(عَوْضُ)

ظرفٌ لاستغراق المستقبل مثل «أبداً» ، إلا أنه مختص بالنفى ، وهو معرب إن أضيف ، كقولهم : «لا أفعلهُ عوضَ العائضين» مبنى إن لم يضاف ، وبنائه إما على الضم كـ «قبلُ» أو على الكسر كـ «أمس» أو على الفتح كـ «أين».

ص : ١٣٢

١- نهج البلاغه : ك ١٠٥٥/٦٤.

٢- مناقب ابن شهر آشوب : ٢/٣٨.

اسم ملازم للإضافه فى المعنى ، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فهم معناه وتقدمت عليها كلمه «ليس». وقولهم : «لا غير» لحن (1) ، ويقال : «قبضتُ عشرةً ليس غيرُها» برفع «غير» على حذف الخبر ، أى : مقبوضاً ، وبنصبها على إضمار الاسم ، أى : ليس المقبوضُ غيرها و «ليس غير» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونيه ثبوته كقراءه بعضهم : (لله الأمرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) (الزوم / 4) بالكسر من غير تنوين ، أى : من قبل الغلب ومن بعده ، و «ليس غير» بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد والمتأخرون : إنها ضمه بناء ، لا إعراب ، وإن «غير» شبهت بالغايات ك «قبلُ وبعْدُ». فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً ، وقال الأَخفش : ضمه إعراب لا- بناء؛ لأنه ليس باسم زمان ك «قبل وبعْد» ولا مكان ك «فوق وتحت» وإنما هو بمنزله «كل وبعض» وعلى هذا.

ص: ١٣٣

١- استعمل ابن هشام فى المغنى «لا- غير» فى مواضع من كلامه. منها : فى حرف اللام ، مبحث «لا» ومنها مبحث «هل» وفى غير الباب الأول مراراً.

فهو الاسم ، وحذف الخبر. وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين. و «ليس غيراً» بالفتح والتنوين ، و «ليس غيرٌ» بالضم والتنوين ، وعليهما فالحرکه إعرابه؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات ، وإما للتعويض ، فكأن المضاف إليه مذكور.

ولا تتعرف «غير» بالإضافه ، لشده إبهامها.

وتستعمل «غير» المضافه لفظاً على وجهين :

أحدهما : وهو الأصل : أن تكون صفه للنكره ، نحو قوله تعالى : (نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ) (فاطر / ٣٧) وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «وكلّ عزيز غيره ذليل» (١) أو لمعرفه قريبه منها ، نحو : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (الفاتحه / ٧)؛ لأن المعزّف الجنسي قريبٌ من النكره ، ولأن «غيراً» إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف ، ويردّه الآيه الأولى.

والثاني : أن تكون استثناء ، فتعرب بإعراب الاسم التالي «إلا» في ذلك الكلام ، فتقول : «جاء القوم غير زيد» بالنصب ، و «ما جاءني أحد غير زيد» بالنصب والرفع ، وقال تعالى : (لَا يَشْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمِ-وْمِنِينَ غَيْرِ أُولَى الضَّرَرِ) (النساء / ٩٥) يقرأ برفع «غير» إما على أنه صفه لـ «القاعدون» ؛ لأنهم جنس ، وإما على أنه استثناء وأبدل على حدّ (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (النساء / ٦٦) ويؤيده قراءه النصب.

وانتصاب «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربه كانتصاب الاسم

ص : ١٣٤

١- نهج البلاغه : ط ١٥٥ / ٦٤.

بعد «إلا» عندهم ، وعلى الحالیه عند الفارسی ، وعلى التشبیه بظرف المكان عند جماعه.

ویجوز بناؤها على الفتح إذا أُضیفَت إلى مبنی کقول أبی قیس بن رفاعه :

١٤١- لم يمنع الشرب منها غیر أن نطقت ***حمامة فی غُصُون ذاتِ أوقالِ (١)

ص: ١٣٥

١- شرح شواهد المغنی : ١/٤٥٨.

حرف مهمل ويرد على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون عاطفه

وتفيد ثلاثة أمور :

الأول : الترتيب ، وهو نوعان : معنوي كقول حسان :

١٤٢- هَجَوْتُ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ***وعند الله في ذاك الجزاء (١)

وذكرى ، وهو عطف مفصل على مجمل ، نحو : (فَقَدَ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مَنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً) (النساء / ١٥٣).

الثاني : التعقيب وهو في كل شيء بحسبه ، ألا- ترى أنه يقال : «تَزَوَّجَ فلان فَوُلِدَ لَهُ» إذا لم يكن بينهما إلا مده الحمل ، وإن كانت متطاوله؟ وقال الله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (الحج / ٦٣) وقيل : الفاء في هذه الآية للسببية ، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب. بدليل صحه قولك : «إِنْ يُسَلِّمَ فهو يدخل الجنة» ومعلوم ما بينهما من المهله ، وقيل : تقع الفاء تاره بمعنى

ص: ١٣٦

«ثُمَّ» ومنه الآيه ، وقوله تعالى : (ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا) (المؤمنون ١٤/) فالفاءات بمعنى «ثُمَّ» ، لتراخي معطوفاتها ، وتاره بمعنى الواو ، كقول امرئ القيس :

١٤٣- قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل *** بسقط اللوى بين الدخول فحومل (١)

وزعم الأصمعي أن الصواب : روايته بالواو. لأنه لايجوز «جلست بين زيد وعمرو» وأجيب بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حومل ، كما يجوز «جلست بين العلماء فالزهاد».

الثالث : السببيه ، وذلك غالب في العاطفه جمله أو صفه ، فالأول ، نحو : (فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ) (القصص ١٥/) والثاني ، نحو : (لَأَكْلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ) (الواقعه ٥٢ - ٥٤) وقد تجى في ذلك لمجرد الترتيب نحو : (فَرَأَى إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ) (الذاريات ٢٤/ و ٢٧).

الثانى من أوجه الفاء : أن تكون رابطه للجواب

و ذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً ، وهو منحصر في ست مسائل :

إحداها : أن يكون الجواب جمله اسميه ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (الأنعام ١٧/) وقول الكميت في آل البيت :

١٤٤- فَإِنْ هِيَ لَمْ تَصْلُحْ لِقَوْمٍ سِوَاهُمْ *** فَإِنَّ ذَوِي الْقُرْبَى أَحَقُّ وَأَقْرَبُ (٢)

الثانيه : أن تكون فعليه كالاسميه ، وهى التى فعلها جامد ، نحو : (وَمَنْ يَكُنْمْ .

ص : ١٣٧

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٦٣.

٢- شرح الهاشميات : ٤٣. والضمير (هى) يرجع إلى دعوه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم إلى الإسلام.

الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا (النساء ٣٨).

الثالثة : أن يكون فعلها إنشائياً نحو قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) (آل عمران ٣١) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فإن كان لابد من العصبية فيمكن تعصبكم لمكارم الخصال» (١) ونحو : «إن قام زيد فوالله لأقومن» و «إن لم يتب زيد فيا خسره رجلاً».

الرابعة : أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنى ، إما حقيقة ، نحو : (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) (يوسف ٧٧) ، وإما مجازاً ، نحو : (وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ) (النمل ٩٠) نزل هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزله ما وقع.

الخامسة : أن تقترن بحرف استقبال ، نحو : (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) (آل عمران ١١٥).

السادسة : أن تقترن بحرف له الصدر كقول ربيعه بن مقروم :

١٤٥- فَإِنْ أَهْلِكَ فذِي لَهَبٍ لظَاهُ**على يَكَادُ يَلْتَهُبُ التَّهَابَا (٢)

لما عرفت من أن «رُبَّ» مقدره ، وأنها لها الصدر.

واعلم أن «إذا» الفجائية قد تنوب عن الفاء ، نحو : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (الروم ٣٦) وأن الفاء قد تحذف في الضرورة كقوله (٣) :

١٤٦- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا**والشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

ص: ١٣٨

١- نهج البلاغه : ط ٢٣٤/٧٩٩.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٤٦٦.

٣- تقدم برقم ١١٧.

وقال ابن مالك : يجوز في النثر نادراً ، ومنه حديث اللقطة : «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» (١).

تنبيه

كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك في نحو «الذي يأتيني فله درهم» وبدخولها فهم ما أراد المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان ، ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره.

الثالث : أن تكون زائده

وهذا لا يثبت سيبويه ، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً ، وحكى : «أخوك فوجد» وقيد الفراء والأعلم وجماعه الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً ، فالأمر ، نحو : (هذا فليذوقه حميم) (ص ٥٧) والنهي ، نحو : «زيد فلا تضربه» ، وتأول المانعون الآيه على أن الخبر «حميم» وما بينهما معترض ، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره «فليذوقه» وعلى هذا ف «حميم» بتقدير : هو حميم. ومن زيادتها قوله (٢) :

١٤٧- لما اتقى بيد عظيم جرمها***فتركت ضاحي جلدِها يتذبذب

لأن الفاء لا تدخل في جواب «لما» خلافاً لابن مالك.

مسألة

الفاء في نحو : (يَلِ اللهُ فَأَعْبُدِ) (الزمر ٦٦) جواب ل «أما» مقدره عند بعضهم وفيه إجحاف ، وزائده عند الفارسي وفيه بُعد ، وعاطفه عند غيره ، والأصل :

ص : ١٣٩

١- صحيح البخارى : ٣/١٦٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٧٣ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٥٤. لم يسم قائله.

تتبه فاعبدالله ، ثم حذف «تتبه» وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء صدراً.

مسألة

الفاء فى نحو : «خرجتُ فإذا الأسدُ» زائده لازمه عند الفارسي والمازنيو جماعه ، وعاطفه عند مبرمان وأبى الفتح ، وللسببيه المحضه كفاء الجواب عند أبى اسحاق ، ويجب أن يحمل على ذلك مثل : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ) (الكوثر ١/ و ٢)؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس ، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها.

مسألة

(أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) (الحجرات ١٢/) قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام : لا- ، ف قيل لهم : فهذا كرهتموه ، يعنى والغيبه مثله فاكرهوها ، ثم حذف المبتدأ وهو «هذا» وقال الفارسي : التقدير : فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبه ، وضعفه ابن الشجرى بأن فيه حذف الموصول - وهو «ما» المصدريه - دون صلتها ، وذلك ردىء ، وجمله (واتَّقُوا اللَّهَ) (الحجرات ١٢/) عطف على (ولا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا) (الحجرات ١٢/) على التقدير الأول ، وعلى «فاكرهوا الغيبه» على تقدير الفارسي. وبعد فالصواب : أن ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسي. فإنه قال : كأنهم قالوا فى الجواب : «لا» ف قيل لهم : «فاكرهتموه فاكرهوا الغيبه واتقوا الله» ، ف «إتقوا» عطف على «فاكرهوا» وإن لم يذكر كما فى (اضربْ بِعَصَاكَ الْحِجْرَ فَأَنْفَجَرْتَ) (البقره ٦٠/) والمعنى : فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبه وإن لم تكن «كما» مذكوره ، كما أن «ما تأتينا فتحدثنا» معناه :

فكيف تحدثنا وإن لم تكن «كيف» مذكوره ، انتهى. وهذا يقتضى أن «كما» ليست محذوفه ، بل أن المعنى يعطيها ، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

تنبيه

قيل : الفاء تكون للاستئناف كقول جميل بن عبد الله :

١٤٨- ألم تسأل الربيع القواء فينطقُ*** وهل تُخبرنك اليوم بئداء سَمَلَقُ (١)

أى : فهو ينطق. لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببيه لنصب ، ومثله : (فإنما يقولُ له كُنْ فيكونُ) (البقره ١١٧/) بالرفع ، أى : فهو يكون حينئذ.

والتحقيق : أن الفاء فى نحوهما للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة ، لا- الفعل ، وإثما يقدر النحويون كلمه «هو» ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف.

(فى)

حرف جر له عشره معان :

أحدها : الظرفيه ، وهى إمّا مكانيه كقول حسان فى رثاء النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١٤٩- أقيم بعدك فى المدينه بينهم*** يا لهفَ نفسى ليتنى لم أولدِ (٢)

أو زمانيه كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «المهدى منّا أهل البيت يصلح الله له

ص : ١٤١

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٤٧٤.

٢- ديوان حسان بن ثابت : ٢٠٨.

أمره في ليله» (١) وقد اجتمعتا في قوله تعالى : (الم غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعِيدٍ عَلَيْهِمْ سَيِّغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِتِّينَ) (الروم ١/ - ٤) أو مجازيه ، نحو قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) (البقره ١٧٩/) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فالموت في حياتكم مقهورين والحياه في موتكم قاهرين» (٢).

الثاني : المصاحبه ، نحو : (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) (القصص ٧٩/).

الثالث : التعليل ، نحو : (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) (يوسف ٣٢/) وفي الحديث النبويّ : «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ رَبَطَتْهَا» (٣).

الرابع : الاستعلاء ، نحو : (وَلَأَصْلَبَنُّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) (طه ٧١/).

الخامس : مرادفه الباء كقول زيد الخيل :

١٥٠- ويركبُ يومَ الرّوعِ منّا فوارسٌ *** بصيرونَ في طعنِ الأباهرِ والكلبي (٤)

السادس : مرادفه «إلى» ، نحو : (فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ) (إبراهيم ٩/).

السابع : مرادفه «من» ومثّل له بعضهم بقوله تعالى : (وَيَوْمَ نَبَعْتُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا) (النحل ٨٩ /). واستدل (٥) عليه بقوله تعالى : (وَيَوْمَ نَبَعْتُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا) (النحل ٨٤ /).

الثامن : المقايسه - وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق - ، نحو : (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ) (التوبه / ٣٨).

ص: ١٤٢

١- كما الدين وتمام النعمه : ١٥٢.

٢- نهج البلاغه : ط ٥١/١٣٨.

٣- مسند أحمد : ٢/٥٠٧.

٤- شرح شواهد المغنى : ١/٤٨٤.

٥- الإتقان في علوم القرآن : ٢/٢٥٠.

التاسع : التعويض ، وهي الزائده عوضاً من أخرى محذوفه كقولك : «ضربت فيمن رغبت» أصله : ضربت من رغبت فيه ، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله (١) :

١٥١- ولا يؤاتيك فيماناب من حدث*** إلا أخوثقه فانظر بمن تنق

على حملة على ظاهره وفيه نظر.

العاشر : التوكيد وهي الزائده لغير التعويض ، أجازه الفارسي في الضروره وأنشد :

١٥٢- أنا أبو سعد إذا الليل دجا*** يخال في سواده يرندجا (٢)

وأجازه بعضهم في قوله تعالى : (وقالوا ازكبا فيها) (هود / ٤١).

ص: ١٤٣

١- تقدم برقم ١٢٩.

٢- حكي عن الأغاني أن البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري ، لكن أنشد بدل المصراع الثاني مصراعاً ليس فيه شاهد. شرح شواهد المغنى : ١/٤٨٦.

(قد)

أشاره

على وجهين : حرفيه وستأتى ، و اسميه ، و هى على وجهين :

اسم فعل و سيأتى ، واسم مرادف لـ «حسب» وهذه تستعمل على وجهين : مبنيه وهو الغالب لشبهها بـ «قد» الحرفيه فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها ، ويقال فى هذا : «قد زيد درهم» بالسكون ، و «قدنى» بالنون ، حرصاً على بقاء السكون؛ لأنه الأصل فيما بينون. و معربه و هو قليل ، يقال : «قد زيد درهم» بالرفع ، و «قدى درهم» بغير نون.

والمستعمله اسم فعل ، مرادفه لـ «يكفى» يقال : «قد زيداً درهم ، و قدنى درهم» كما يقال : «يكفى زيداً درهم، و يكفينى درهم».

«قد» الحرفيه

أشاره

و أما الحرفيه : فمختصه بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم و ناصب و حرف تنفيس ، و هى معه كالجزم؛ فلا تفصل منه بشىء ، إلا بالقسم

ص: ١٤٤

كقوله (١) :

١٥٣- فقد والله بينَ لى عنائى ***بوشك فراقهم صردُ يصيحُ

و سمع : «قد لعمرى بئ ساهراً».

ولها سته معان :

أحدها : التوقع

و ذلك مع المضارع واضح كقولك : «قد يقدم الغائب اليوم» إذا كنت تتوقع قدومه.

وأما مع الماضى فأثبته الأكترون. قال الخليل : يقال : «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذن : «قد قامت الصلاة» ؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى ، وقال : التوقع انتظار الوقوع ، والماضى قد وقع.

وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلُّ على أن الفعل الماضى كان قبل الإخبار به مُتَوَقَّعاً ، لا أنه الآن متوقع ، والظاهر أنها لا تفيد التوقع أصلاً ، أما فى المضارع فلأن قولك : «يقدم الغائب» يفيد التوقع بدون «قد» ؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له ، وأما فى الماضى فلأنه لو صح إثبات التوقع لها لصحَّ أن يقال فى «لا رجل» بالفتح : إنَّ «لا» للاستفهام ؛ لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال : «هل من رجل» ونحوه ، فالذى بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر ، كما أن الماضى بعد «قد» متوقع كذلك ، وعبارته ابن مالك فى ذلك حسنه ؛ فإنه قال : إنها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل : إنها تفيد التوقع ، ولم يتعرض

ص : ١٤٥

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٨٩ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٨٩. لم يسم قائله.

للتوقع فى الداخلة على المضارع البته ، وهذا هو الحق.

الثانى : تقرب الماضى من الحال

تقول : «قام زيد» فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد؛ فإن قلت : «قد قام» اختصّ بالقريب ، وابتنى على إفادتها ذلك أحكام :

منها : أنها لا تدخل على «ليس وعسى ونعم وبئس» ؛ لأنهن لا يفدن الزمان ، ولا يتصرفن؛ فأشبهن الاسم.

منها : وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضى الواقع حالاً إما ظاهره؛ نحو قوله تعالى : (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا) (البقره / ٢٤٦) وقول العباس بن عبدالمطلب :

١٥٤- نصرنا رسول الله فى الحرب سبعة***وقد فرّ من قد فرّ منهم وأقشعوا (١)

أو مقدّره ، نحو : (هذه بضاعتنا رُدّت إلينا) (يوسف / ٦٥) وخالفهم الكوفيون والأخفش؛ فقالوا : لا يحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد» والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله.

منها : دخول لام الابتداء فى نحو : «إنّ زيدا لقد قام» وذلك؛ لأن الأصل دخولها على الاسم ، نحو : «إنّ زيدا لقائم» وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم ، نحو : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) (النحل / ١٢٤) فإذا قرّب الماضى من الحال أشبه المضارع الذى هو شبيه بالاسم؛ فجاز دخولها عليه.

المعنى الثالث : التقليل

و هو ضربان : تقليل وقوع الفعل ، نحو : «قد يصدق الكذوب» ، وتقليل متعلقه ، نحو قوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) (النور / ٦٤)

ص: ١٤٦

أى : ما هم عليه هو أقلّ معلوماته سبحانه ، و زعم بعضهم أنها فى المثالىن ونحوهما للتحقيق ، وأن التقليل فى المثال الأول لم يستفد من «قد» بل من قولك : «الكذوب يصدق» ، فإنه إن لم يُحمل على أن صدور ذلك منه قليل كان فاسداً؛ إذ آخر الكلام يناقض أوله. ونظيره قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «قد يزَهَقُ الحكيم» (١).

الرابع : التكنير

قاله سيويه فى قول الهذلى :

١٥٥- قد أترَكُ القِرْنَ مصفراً أنا مله***كأنَّ أثوابه مُجَّت بِفِرْصاد (٢)

الخامس : التحقيق

نحو قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) (الشمس / ٩).

وقول أبى طالب (عليه السلام) فى مدح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١٥٦- لقد علموا أنّ ابننا لا مُكذَّبٌ***لَدِينا ولا يُعنى بقول الأباطل (٣)

وقد مضى أنّ بعضهم حمل عليه قوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ) (النور / ٦٤) وهو الأظهر.

السادس : النفى ، حكى ابن سيده : «قد كنت فى خير فتعرفه» بنصب «تعرف» وهذا غريب ، ومحمله على خلاف ما ذكر ، وهو أن يكون كقولك للكذوب : «هو رجل صادق» ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى.

ص : ١٤٧

١- غرر الحكم : ٢/٥٢٦.

٢- قال السيوطى : «قال الزمخشري فى شرح أبيات سيويه : هو للهذلى وقيل : لعبيد بن الأبرص». شرح شواهد المغنى ١/٤٩٤ ، وقال البغدادي : «ورأيت من قصيده لعبيد بن الأبرص الأسدى». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/١٠٧.

٣- شرح مختارات أشعار العرب : ٩٧.

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى

و هذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومه فى أفصح اللغات ، وتختص بالنفى ، كقول الفرزدق فى الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) (١) :

١٥٧- مقال «لا» قَطَّ إلّا فى تشهده***لولا التشهد كانت لأوّه «نعم» (٢)

وبنيت ؛ لتضمنها معنى «مذ وإلى» ؛ إذ المعنى : مذ أن خلق إلى الآن ، وعلى حركه ؛ لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت الضمه تشبيهاً بالغايات ، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد تتبع قافه طاءه فى الضم ، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

و الثانى : أن تكون بمعنى «حسب»

و هذه مفتوحة القاف ساكنه الطاء ، يقال : «قطى ، وقطك ، وقطّ زيد درهم» كما يقال : «حسبى وحسبك وحسب زيد درهم» ، إلا أنها مبنيه؛ لأنها موضوعه على حرفين ، و «حسب» معربه.

و الثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى «يكفى»

فيقال : «قطنى» بنون الوقايه كما يقال : «يكفينى».

ويجوز نون الوقايه على الوجه الثانى؛ حفظاً للبناء على السكون ، كما يجوز فى «لُدْنُ وَمِنْ وَعَنْ» كذلك.

ص: ١٤٨

١- نهج البلاغه : ط ٢٧/ ٩٥.

٢- شرح أبيات معنى اللبيب : ٣١٥ / ٥.

حرف الكاف

الكاف المفردة

إشاره

جاره ، وغيرها. و الجاره : حرف ، واسم. و الحرف له خمسة معان :

أحدها : التشبيه

كقول الكميت :

١٥٨- لا ابن عمٍ يرى كهذا ولا ع-***م كهذاك سيد الأعمام (١)

والثاني : التعليل

أثبت ذلك قوم ، ونفاه الأكترون ، والحق ثبوته كقوله تعالى : (وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (القصص / ٨٢).

الثالث : الاستعلاء

ذكره الأخفش والكوفيون ، وأن بعضهم قيل له : «كيف أصبحت؟» فقال : «كخير» أي : على خير. وقيل : هي للتشبيه على حذف مضاف ، أي : كصاحب خير.

وقيل في «كُنْ كما أنت» : إنَّ المعنى على ما أنت عليه ، وللنحويين في هذا المثال أعراب :

ص : ١٤٩

١- شرح الهاشميات : ٢٩. ومراده بـ «ابن عم» جعفر بن أبي طالب وبـ «عم» حمزه عليهما السلام.

أحدها : هذا ، وهو أن «ما» موصولة ، و «أنت» مبتدأ حذف خبره .

الثانى : أنها موصولة ، و «أنت» خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه ، أى : كالذى هو أنت . وقد قيل بذلك فى قوله تعالى : (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) (الأعراف / ١٣٨) أى : كالذى هو لهم آلهه .

الثالث : أن «ما» زائده ملغاه ، و «الكاف» أيضاً جاره ، و «أنت» ضمير مرفوع أنيب عن المجرور ، كما فى قولهم : «ما أنا كأنت» والمعنى : كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى .

الرابع : أن «ما» كافه ، و «أنت» مبتدأ حُذِفَ خبره ، أى : عليه أو كائن .

الخامس : أن «ما» كافه أيضاً ، و «أنت» فاعل ، والأصل : كما كنت ، ثم حُذِفَ «كان» فانفصل الضمير ، وهذا بعيد ، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدرية .

تنبيه

تقع «كما» بعد الجمل كثيراً صفة فى المعنى؛ فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً، ويحتملها قولهُ تعالى : (يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِ لِلْكَتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ) (الأنبياء / ١٠٤) فإن قدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لـ «نُعيدُهُ» أى : نُعيدُ أولَ خلقٍ إعادةً مثل ما بدأناه ، أو لـ «نَطْوِي» أى : نعمل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل ، وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول «نُعيدُهُ» أى : نُعيدُهُ مماثلاً للذى بدأنا . وتقع كلمه «كذلك» أيضاً كذلك .

المعنى الرابع : المبادره

و ذلك إذا اتصلت بـ «ما» فى نحو : «سَلِّمْ كما تدخل» و «صَلِّ كما يدخل الوقت» ذكر جماعه ، وهو غريب جداً .

الخامس : التوكيد

و هى الزائده ، نحو : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى / ١١)

قال جماعة: التقدير: ليس شيء مثله: إذ لو لم تُقدّر زائدةً صار المعنى: ليس شيء مثل مثله؛ فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزله إعادته الجملة ثانياً، قاله ابن جنّي.

وقيل: الكاف في الآيه غير زائده، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد «مثل»، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت.

وقيل: إن الكاف و«مثلاً» لا-زائد منهما، ثم اختلف؛ فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصِّفه، وقيل: الكاف اسم مؤكّد بـ«مثل».

و أما الكاف الاسميّه الجاره : فمرادفه لـ «مثل»

و لا تقع كذلك عند سيويه والمحققين إلا في الضروره.

وقال كثير منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: «زيد كالأسد» (1) أن تكون الكاف في موضع رفع، و«الأسد» مخفوضاً بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً، قال الزمخشري في (فَأَنْفُخُ فِيهِ) (آل عمران / 49): إن الضمير راجع للكاف من (كَهَيْتُهُ الطَّيْرَ) (آل عمران / 49) أي: فَأَنْفُخُ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَمَاتِلِ فَيَصِيرُ كَسَائِرِ الطَّيْرِ، انتهى.

ووقع مثل ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: «مررت بكالأسد».

وأما الكاف غير الجاره : فنوعان :

مضمّر منصوب أو مجرور ، نحو : (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ) (الضحى / 3).

ص: ١٥١

١- ولعلّ وجهه: أنّ الكاف في نحو هذا المثال يرادف «مثلاً» وهو اسم بلاريب وحيث لا يرادف الحرف الاسم كما صرح به ابن هشام في حرف الواو من مغنى اللبيب؛ فالكاف أيضاً اسم.

وحرف معنئى لا- محل له ومعناه الخطاب ، وهى اللاحقه لاسم الإشاره ، نحو : «ذلك ، وتلك» وللضمير المنفصل المنصوب فى قولهم : «إيّاك وإيّاكما» ونحوهما ، ولبعض أسماء الأفعال ، نحو : «حيهلك ، وزوّ يدك ، والنّجاءك» ، ول «أرأيت» بمعنى «أخبرنى» ، نحو : «أرأيتك هذا الذى كَرَّمْت عَلَيَّ» (الإسراء / ٦٢) فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب.

(كأن)

أشاره

كأنّ حرفٌ مركب عند أكثرهم ، قالوا : والأصل فى «كأنّ زيداً أسد» : إنّ زيداً كأسد ، ثم قدم حرف التشبيه اهتماماً به ، ففتحت همزه «إنّ» ؛ لدخول الجار عليه.

والصحيح : أن يُدعى أنها بسيطه ، و هو قول بعضهم.

وذكروا لها أربعة معان :

أحدها : - و هو الغالب عليها و المتفق عليه - التشبيه

كقول أبى الأسود فى رثاء أمير المؤمنين (عليه السلام) :

١٥٩- كأنّ الناس إذ فَقَدُوا عَلِيًّا**نَعَامٌ جال فى بلد سنينا (١)

وهذا المعنى أطلقه الجمهور ل «كأنّ» وزعم جماعه منهم ابن السيد البطليوسى أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً ، نحو : «كأنّ زيداً أسد» بخلاف «كأنّ زيداً قائم» ، أو فى الدار ، أو عندك ، أو يقوم» ، فإنها فى ذلك كله للظنّ.

الثانى : الشك و الظن

و ذلك فيما ذكرنا ، وحمل ابن الأنبارى عليه : «كأنّك

ص: ١٥٢

بالشياء مُقبِلٌ» أى : أظنه مقبلاً.

الثالث : التحقيق

ذكره الكوفيون والزجاجي ، وأنشدوا عليه (١) :

١٦٠- فأصبح بطن مكّه مُقشِعراً**كأنّ الأرض ليس بها هشام

أى : لأنّ الأرض : إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنه ليس فى الأرض حقيقه.

فإن قيل : فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلنا : من جهة أن كلام معها فى المعنى جوابٌ عن سؤال عن العله مقدر وأجيب بأمور :

أحدها : أن المراد بالطرفيه الكونُ فى بطنها ، لا الكونُ على ظهرها فالمعنى : أنه كان ينبغى ألا يقشعر بطن مكه مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث

الثانى : أنه يحتمل أنّ هشاماً قد خلف من يسدُّ مسدّه ، فكأنه لم يمت.

الثالث : أنّ الكاف للتعليل ، و «أن» للتوكيد؛ فهما كلمتان لا كلمه.

المعنى الرابع : التقريب

قاله الكوفيون وحملوا عليه : «كأنك بالشياء مقبل» و «كأنك بالفرج آت» و «كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخره لم تزل».

وقد اختلف فى إعراب ذلك؛ فقال الفارسى : الكاف حرف خطاب ، والباء زائده فى اسم «كأن» وقال بعضهم : الكاف اسم «كأن» وفى المثال الأول حذف مضاف ، أى : كأن زمانك مقبل بالشياء ، و لا حذف فى «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعلية خبر ، و الباء بمعنى «فى» وهى متعلقه بـ «تكن» وفاعل «تكن» ضمير المخاطب ، و قال ابن عصفور : الكاف فى «كأنك» زائده كافه لـ «كأن»

ص: ١٥٣

١- قال البغدادي «البيت من شهر للحارث بن أمية الصغرى بدون فاء رثى بها هشام بن المغيرة» شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/١٧٠.

(كأين)

اسم مركب من كاف التشبيه و «أى» المنونه؛ ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصلية؛ ولهذا رسم فى المصحف نوناً ، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف.

وتوافق «كأين» «كم» (١) فى خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفاده التكثير تارةً وهو الغالب ، نحو قوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) (آل عمران / ١٤٦) وقول عمرو بن معديكرب :

١٦١- وكأئن كان قبلك من نعيم***وملك ثابت فى الناس راسى (٢)

والاستفهام أخرى ، وهو نادر ولم يشبهه إلا- ابن قتيبه وابن عصفور وابن مالك ، واستدل عليه بقول أبى بن كعب لابن مسعود : «كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟» فقال : ثلاثاً وسبعين.

ص : ١٥٤

١- اعلم : أن ابن هشام قدّم بحث «كم» على هذا البحث ولهذا قال : توافق «كأين» «كم» فى خمسة أمور وتخالفتها فى خمسة أمور ونحن عكسنا البحث ؛ لأجل الترتيب وهذا يقتضى أولويه إرجاع الاشتراكات والافتراقات إلى بحث «كم» ولكن هذا مخالف للأصل الذى هو أساس هذا المختصر وهو عدم تغيير العبارة إلا لنكتة معتد بها أو لأجل التلخيص ، مع أن أحكام «كم» مشهوره فحينئذ لا يحتاج إلى التغيير.

٢- السيره النبويه ١/٤٢ وخطابه إلى قيس بن مكشوح.

وتخالفها في خمسة أمور :

أحدها : أنها مركبه ، و « كم » بسيطه على الصحيح ، خلافاً لمن زعم أنها مركبه من الكاف و « ما » الاستفهاميه ، ثم حذفت ألفها ؛ لدخول الجار وسكنت ميمها ؛ للتخفيف ؛ لثقل الكلمه بالتركيب .

الثاني : أن مميزها مجرور ب « من » غالباً ، نحو (كَأَيُّنْ مِنْ آيِهِ) (يوسف / ١٠٥) .

وقد ينصب ، نحو قوله (١) :

١٦٢- اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فِكَأَيِّنْ * * * أَلْمَا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ

الثالث : أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور ، وقد مضى .

الرابع : أنها لا تقع مجروره ، خلافاً لابن قتيبه وابن عصفور ، أجازا « بكأين تبع هذا الشوب ؟ » .

الخامس : أن خبرها لا يقع مفرداً .

(كذا)

إشارة

ترد على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما

و هما كاف التشبيه و « ذا » الإشاريه (٢) كقولك : « رأيتُ زيداً فاضلاً ورأيتُ عمراً كذا » ، وتدخل عليها « ها » التنييه ، كقوله تعالى : (أهكذا عرشك) (النمل / ٤٢) . « .

ص : ١٥٥

١- لم يسمّ قائله . شرح شواهد المعنى : ٢/٥١٣ .

٢- لا- يخفى عليك أن ذكر هذا القسم استطراد ؛ لأن الكلام في البسائط والمفردات كما مرّ في أول الباب فالأولى عدم جعله قسماً من أقسام « كذا » .

الثانى : أن تكون كلمه واحده مركبه من كلمتين

مكنياً بها عن غير عدد كقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «فَيَقَال : عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ، كَذَا وَكَذَا ، وَعَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ، كَذَا وَكَذَا» (١).

الثالث : أن تكون كلمه واحده مركبه مكنياً بها عن العدد

فتوافق «كأين» فى أربعة أمور : التركيب ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها فى ثلاثة أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصّدر ، تقول : «قبضت كذا وكذا درهماً».

الثانى : أن تمييزها واجب النصب؛ فلا يجوز جره بـ «من» اتفاقاً ، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين ، أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال : «كذا ثوب وكذا أثواب».

الثالث : أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها ، كقوله (٢) :

١٦٣- عِدِ النَّفْسُ نَعْمَى بَعْدَ بَوْسَاكَ ذَا كِرَا* * كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسَى الْجُهْدُ

(كَل)

إشاره

كَل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر ، نحو : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَيُوتِ) (آل عمران / ١٨٥) والمعرف المجموع ، نحو قوله تعالى : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) (مريم / ٩٥) وقول الكميت :

ص : ١٥٦

١- صحيح مسلم : ١/١٧٧.

٢- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى : ٢/٥١٤.

١٦٤- وَقَدْ دَرَسُوا الْقُرْآنَ وَافْتَلَجُوا بِهِ***فَكَلَّهْمُ رَاضٍ بِهِ مُتَّحِزِبٌ (١)

وأجزاء المفرد المعرف ، نحو : «كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ» وقال الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) : «اللهم إني أخلصت بانقطاعي إليك وأقبلت بكلي عليك» (٢) فإذا قلت : «أكلتُ كلَّ رَغِيفٍ لَزِيدٍ» كانت لعموم الأفراد ، فإن أضفت الرغيف إلى «زيد» صارت لعموم أجزاء فرد واحد.

وترد «كل» - باعتبار كل واحد مما قبلها و ما بعدها - على ثلاثه أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها

فأحدها : أن تكون نعتاً لنكره أو معرفه

فتدل على كماله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى ، نحو : «أطعمنا شاه كلَّ شاه» وقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي (عليه السلام) : «إِنَّ الشَّقِيَّ كُلَّ الشَّقِيَّ مَنْ عَادَاكَ وَأَبْغَضَكَ» (٣).

الثاني : أن تكون توكيداً لمعرفه

قال الأخفش والكوفيون : أو لنكره محدوده ، وعليهما ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى اسم مضممر راجع إلى المؤكد ، نحو : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ) (الحجر/٣٠). قال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر. وأنشأ الفرزدق :

١٦٥- أنت الجوادُ الذي تُرجى نوافلهُ***وأبعدُ الناسِ كلِّ الناسِ من عارِ (٤)

ومن توكيد النكره بها : قول عبدالله بن مسلم الهذلي :

ص: ١٥٧

١- شرح الهاشميات : ٤٦.

٢- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء الثامن والعشرون : ١٩٢.

٣- غايه المرام : ١/٩٤.

٤- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/١٨٤.

١٦٦- لَكِنَّه شَاقُّهٗ اَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ *** يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كَلِّهِ رَجَبُ (١)

الثالث : ألا تكون تابعه ، بل تاليه للعوامل

فتقع مضافه إلى الظاهر ، نحو قوله تعالى : (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) (المدثر / ٣٨) وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) : «حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِأَلْفِ حَدِيثٍ لِكُلِّ حَدِيثِ أَلْفِ بَابٍ» (٢) وغير مضافه ، نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) (الفرقان / ٣٩) وقول أبي طالب (عليه السلام) في النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١٦٧- أَتَانَا بِهِدَى مِثْلَ مَا أَتِيَابَهُ *** فَكُلُّ بَأْمَرِ اللَّهِ يَهْدِي وَيَعْصِمُ (٣)

أما أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها

فقد مضت الإشارة إليها :

الأول : أن تضاف إلى الظاهر ، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل كقول أبي طالب (عليه السلام) :

١٦٨- وَلَمَّا رَأَيْتُ الْقَوْمَ لَأُودَّ فِيهِمْ *** وَقَدْ قَطَعُوا كُلَّ الْعُرَى وَالْوَسَائِلِ (٤)

الثاني : أن تضاف إلى ضمير محذوف ، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتى قبلها.

الثالث : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكمها ألا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء (٥) ، نحو : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) (مريم / ٩٥) ؛ لأن الابتداء عامل

ص : ١٥٨

١- الإنصاف في مسائل الخلاف ١ - ٢/٤٥١.

٢- بصائر الدرجات : ٣١٤.

٣- الاحتجاج ١ - ٢/٢٣٣. وضمير «أتيا» راجع إلى موسى وعيسى على نبينا وآله وعليهما السلام.

٤- شرح مختارات أشعار العرب : ٩٥.

٥- قال الشمئى : «في الشرح : ليس كذلك بل الغالب عليها أن تكون تابعه ، نحو : جاء القوم كلهم وأكرمهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها أن لا يعمل فيها إلا الابتداء». المنصف : ٢ / ٢١.

معنوى ، ومن القليل قوله (١) :

١٦٩- يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دَلَاؤُهُمْ***فِيصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ

ولا يجب أن يكون منه قول الإمام على (عليه السلام) :

١٧٠- فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهُدَى كَانَ كُنَّا***عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى (٢)

بل الأولى : تقدير «كان» شأنه.

فصل

واعلم أن لفظ «كل» حكمه الأفراد والتذكير ، وأن معناها؛ بحسب ما تضاف إليه؛ فإن كانت مضافه إلى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مطابقاً لمعناها ، فى نحو قوله تعالى : (وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ) (الإسراء/١٣) وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «كُلَّ حَسَنَةٍ لَا يَرَادُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى فَعَلَيْهَا قَبِيحُ الرِّيَاءِ وَثَمَرَتُهَا قَبِيحُ الْجَزَاءِ» (٣) وقول ليبيد :

١٧١- وَكُلَّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ***دُؤَيْهِتَهُ تَصَفَّرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ (٤)

هذا ما نصَّ عليه ابن مالك ، وردّه أبو حيان بقول عنتره :

ص: ١٥٩

١- والبيت أنشده أبو حيان وناظر الجيش فى «شرح التسهيل» معزواً إلى كثير عزه. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/١٩٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٢١.

٣- فى غرر الحكم من منشورات دار الكتاب «الريا» بدون الهمزة ٢/٥٤٩ ، والصحيح ما أثبتناه. راجع شرح غرر الحكم للخوانسارى وكتب اللغة.

٤- شرح شواهد المغنى : ١/ ١٥٠.

١٧٢- جادت عليه كل عين تزهه***فتركن كل حديقه كالدهرم (١)

فقال: «تركن» ولم يقل: «تركت»؛ فدل على جواز «كل رجل قائم، وقائمون».

والذى يظهر، خلاف قولهما، وأن المضافه إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد كقول حسان:

١٧٣- وكل أخ يقول أنا وفي***ولكن ليس يفعل ما يقول (٢)

أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنتره؛ فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد، وأن مجموع الأعين تركن وعلى هذا فتقول: «جاد على كل محسن فأغناني أو فأغنوني» بحسب المعنى الذى تريده. وربما جمع الضمير مع إرادته الحكم على كل واحد وعليه أجاز ابن عصفور فى قوله (٣):

١٧٤- وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه***وما كل مؤت نصحه بليب

أن يكون «مؤتيك» جمعاً حذف نونه للإضافة.

وليس من ذلك: (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ) (الصفات ٧/ و ٨)؛ لأن جملة «لا يسمعون» مستأنفه أخير بها عن حال المسترقين، لاصفه «كل شيطان»، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى «كل»، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع

ص: ١٦٠

١- شرح شواهد المغنى: ٢/٥٤١.

٢- ديوان حسان بن ثابت: ٣٩٣.

٣- قال السيوطى: «قال ابن يسعون: هو لأبى الأسود الدؤلى ويقال لمودود العنبرى». شرح شواهد المغنى: ٢/٥٤٢ ونسبه البغدادى إلى أبى الأسود ولم يذكر غيره. شرح أبيات مغنى اللبيب: ٢٢٨/٤.

وإن كانت «كل» مضافه إلى معرفه فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، نحو: «كلهم قائم أو قائمون» وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا- آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) (مريم/ ٩٣ - ٩٥) والصواب: أن الضمير لا- يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها، نحو: (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (مريم / ٩٥).

وأما (لَقَدْ أَحْصَاهُمْ) (مريم / ٩٤) فجملة أُجيب بها القسم، وليست خبراً عن «كل» وضميرها راجع لـ «من»، لا لـ «كل»، و«من» معناها الجمع.

فإن قُطعت عن الإضافة لفظاً فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ، نحو: (كُلُّ يَعْْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) (الإسراء/ ٨٤)، ومراعاة المعنى، نحو: (وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ) (الأنفال/ ٥٤) والصواب: أن المقدر يكون مفرداً نكرة؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما؛ فالأول، نحو: (كُلُّ يَعْْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) (الإسراء/ ٨٤)؛ إذا التقدير: كل أحد، والثاني، نحو: (وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ) (الأنفال/ ٥٤)، أي: كلهم.

مسألان

الأولى

قال البيانيون: إذا وقعت «كل» في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك: «لم آخذ كل الدراهم، وكل الدراهم لم آخذ» وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): «احذروا نِفَارَ النَّعَمِ فَمَا

وإن وقع النفى في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) - في جواب من قال: يا رسول الله إنك سجدت بين ظهرائى صلاتك سجده أطلتها حتى ظننا أنه حدث أمر أو أنه يوحى إليك - : «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وَلَكِنْ ابْنِي ارْتَحَلَنِي فَكَرِهْتُ أَنْ أُعَجِّلَهُ حَتَّى يَقْضَى حَاجَتَهُ» (٢).

وقد يُشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (الحديد/٢٣).

والجواب: أن دلالة المفهوم إنما يُعَوَّلُ عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذ دلّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

الثانيه

«كل» في نحو: (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا) (البقره / ٢٥)، منصوبه على الظرفيه باتفاق، وناصبها الفعل الذى هو جوابٌ فى المعنى مثل «قالوا» فى الآيه، وجاءتها الظرفيه من جهه «ما» فإنها محتمله لوجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرياً والجمله بعده صلته له؛ فلا محل لها، والأصل: كل رزق، ثم عبر عن معنى المصدر بـ «ما» والفعل، ثم أنبأ عن الزمان، أى: كل وقت رزق.

ص: ١٦٢

١- نهج البلاغه: ح ٢٣٨/١١٩٥.

٢- وقبله: روى عن النسائي بسنده عن عبدالله بن شَدَّاد، عن أبيه قال: خرج علينا رسول الله فى إحدى صلواتى العشاء وهو حامل حسناً فتقدم النبى صلى الله عليه وآله وسلم فوضعه ثم كبر للصلاه فصلّى فسجد بين ظهرائى صلاته سجده فأطالها، قال أبى: فرفعت رأسى فإذا الصبى على ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ساجد، فرجعت إلى سجودى فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاه قال الناس: يا رسول الله... بحار الأنوار: ٤٣/٣٠٠.

الثانى : أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت فلا- تحتاج على هذا إلى تقدير وقت والجمله بعده فى موضع خفض على الصفه؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها ، أى : كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مبعده ، وهو ادعاء حذف عائد الصفه وجوباً ، حيث لم يرد مصرحاً به فى شىء من أمثله هذا التركيب.

وللوجه الأول مُقَرَّبان : كثره مجيء الماضى بعدها ، نحو قوله تعالى : (كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ) (النساء/٥٦) ، (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ) (البقره / ٢٠) ، وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «كُلَّمَا قَوِيَتِ الْحِكْمَةُ ضَعُفَتِ الشَّهْوَةُ» (١) ، وأن «ما» المصدريه التوقيتيه شرط من حيث المعنى؛ فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبه على الأخرى ، ولا يجوز أن تكون شرطيه مثلها فى «ما تفعل أفعَل» ؛ لأمرين : أن تلك عامه فلا تدخل عليها أداه العموم ، وأنها لاترد بمعنى الزمان على الأصح.

وإذا قلت : «كُلَّمَا اسْتَدْعَيْتَكَ فَإِنْ زُرْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ» ف «كل» منصوبه أيضاً على الظرفيه ، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه ب «حرّ» المذكور فى الجواب ، وليس العامل المذكور؛ لوقوعه بعد الفاء و «إن».

(كلاً)

مركبه عند ثعلب من كاف التشبيه و «لا» النافيه ، قال : وإنما شُدِّدَتْ لامها؛ لتقويه المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هى بسيطه.

وهى عند سيويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه

ص : ١٦٣

١- غررالحكم : ٢/٥٧١.

الرّدع و الزّجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك ، حتّى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها.

ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أنّ معنى الرّدع والزّجر ليس مستمراً فيها ، فزادوا فيها معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدء بها ؛ ثم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال :

أحدها : للكسائي ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى «حقاً».

الثانى : لأبى حاتم ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى «ألاً» الاستفتاحيه.

الثالث : للنضربن شميل والفراء ومن وافقهما ، قالوا : تكون حرف جواب بمنزله «إى ونعم» وحملوا عليه (كلاً-والقمر) (المدثر/٣٢) ، فقالوا : معناه إى والقمر.

وقول أبى حاتم أولى من قولهما؛ لأنه أكثر اطراداً؛ فإنّ قول النضر لا يتأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء على ما سيأتى ، وقول الكسائي لا يتأتى فى نحو : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ) (المطففين/١٨) ؛ لأنّ «انّ» تكسر بعد «ألاً» الاستفتاحيه ، ولا تكسر بعد «حقاً» ولا بعد ما كان بمعناها.

وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء على اختلاف التقديرين ، والأرجح حملها على الردع؛ لأنه الغالب فيها ، وذلك نحو : (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ، كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ) (مريم / ٨١ و ٨٢).

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح ، نحو : (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ) (المؤمنون/٩٩ و ١٠٠)؛ لأنها لو كانت بمعنى «حقاً» لما كسرت همزه «انّ» ولو كانت بمعنى «نعم» لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب كما يقال : «أكرم فلاناً» فتقول : «نعم» ونحو : (قَالَ أَصِيحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُيَدَّرُونَ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ) (الشعراء / ٦١ و ٦٢) ، وذلك لكسر «انّ» ولأنّ «نعم» بعد

وقد يمتنع كونها للزجر ، نحو : (وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ كَلًّا وَالْقَمَرِ) (المدثر/ ٣١ و ٣٢)؛ إذ ليس قبلها ما يصح رُدُّه.

(كلا وكلتا)

مفردان لفظاً ، مُثْنِيَانِ معنًى ، مضافان أبدأً لفظاً ومعنًى إلى كلمه واحده معرفه داله على اثنين ، إما بالحقيقه والتنصيص ، نحو قوله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ) (الكهف/ ٣٣) وقول حسان :

١٧٥- لسانى وسيفى صارمان كلاهما***ويبلغ مالا يبلغ السيف مذودى (١)

وإما بالحقيقه والاشتراك ، نحو : «كلانا» فإن «نا» مشتركه بين الاثنين والجماعه أو بالمجاز كقول عبدالله بن الزُّبَيْرِ :

١٧٦- إنَّ للخيرِ وللشرِّ مدي***وكلا ذلكَ وجهٌ وقيل (٢)

فإن «ذلك» حقيقه فى الواحد ، وأشير بها إلى المثنى على معنى : وكلاما ذكر ، على حدها فى قوله تعالى : (لافارضٌ ولا بكرٌ عوانٌ بينَ ذلكَ) (البقره / ٦٨).

وقولنا : كلمه واحده احتراز من قول أبى الشعر الهلالى :

١٧٧- كِلا أخى و خليلى واجدى عَضُدًا***فى النائباتِ وَ إمامِ المِلَمَاتِ (٣)

فإنه ضروره نادره ، وأجاز ابن الأنبارى إضافتها إلى المفرد بشرط

ص : ١٦٥

١- ديوانحسان بن ثابت : ١٣٢.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٤٩.

٣- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٢٥٧.

تكريرها ، نحو : «كلاي وكلاك مُحسنان» ، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصّه ، نحو : «كلا رجلين عندك مُحسنان» ؛ فإن «رجلين» قد تخصصا بوصفهما بالظرف ، وحكوا : «كلتا جارتين عندك مقطوعه يدها» أى : تاركة للغزل.

ويجوز مراعاة لفظ «كلا و كلتا» فى الأفراد ، نحو : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) (الكهف / ٣٣) ، ومراعاة معناه ، وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قول الفرزدق :

١٧٨- كلاهما حين جدّ الجرى بينهما***قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابى (١)

فإذا قيل : «زيد وعمرو كلاهما» فإن قدر «كلاهما» توكيداً ، قيل : «قائمان» لا «قائم» : لأنه خبر عن «زيد وعمرو» وإن قدر مبتدأ فالوجهان ، والمختار الإفراد ، وعلى هذا فإذا قيل : «إنّ زيدا وعمراً» فإن قيل : «كليهما» قيل : «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان. ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو : «كلاهما محب لصاحبه» ؛ لأن معناه : «كلّ منهما» ، وقول عبدالله بن جعفر :

١٧٩- كلانا غنى عن أخيه حياته***ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا (٢)

(م)

على وجهين : خيريه بمعنى «كثير» كقول الكميت فى الإمام على (عليه السلام) :

١٨٠- كم له ثم كم له من قتيل***وصريح تحت السنابك دامى (٣)

واستفهاميه بمعنى «أى عدد» كقولك : «كم مالك؟».

ص : ١٦٦

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٥٢.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٥٥.

٣- شرح الهاشميات : ٣٠.

ويشتركان في خمسة أمور: الاسميه ، والإيهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ولزوم التصدير ، وأما قول بعضهم في (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ) (يس/٣١) : أبدلت «أَنَّ» وصلتها من «كم» فمردود بأن عامل البديل هو عامل المبدل منه؛ فإن قَدْرَ عامل المبدل منه «يروا» فَ «كم» لها الصدرُ فلا يعمل فيها ما قبلها ، وإن قَدْرَهُ «أهلكتنا» فلا تسلط له في المعنى على البديل ، والصواب : أن «كم» مفعول لـ «أهلكتنا» والجمله إما معموله لـ «يروا» على أنه عُلِّقَ عن العمل في اللفظ ، و «أَنَّ» وصلتها مفعول لأجله ، وإما معترضه بين «يروا» وما سَدَّ مسدَّ مفعوليه وهو «أَنَّ» وصلتها.

ويفترقان في خمسة أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبريه محتمل للتصديق والتكذيب ، بخلافه مع الاستفهاميه.

الثاني : أن المتكلم بالخبريه لا يستدعى من مخاطبه جواباً؛ لأنه مخبر ، والمتكلم بالاستفهاميه يستدعيه؛ لأنه مستخبر.

الثالث : أن الاسم المبدل من الخبريه لا- يقترن بالهمزه ، بخلاف المُبدل من الاستفهاميه ، يقال في الخبريه : «كم عبيد لى خمسون بل ستون» وفي الاستفهاميه : «كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟».

الرابع : أن تمييز «كم» الخبريه مفرد أو مجموع ، تقول : «كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت» وقال الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «يا إلهي فلك الحمد فكم من عائبه سترتها على فلم تفضحني» (١) و «فكم قد رأيت يا إلهي من أناس طلبوا

ص: ١٦٧

العِزُّ بغير ك فذلُّوا وراموا الثَّوَّةَ مِنْ سِوَاكَ فَافْتَقَرُوا» (١).

ولا يكون تمييز الاستفهاميه إلا مفرداً ، خلافاً للكوفيين .

الخامس : أن تمييز الخبريه واجب الخفض ، و تمييز الاستفهاميه منصوب ، ولا يجوز جرّه مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج وابن السراج ، وآخرين بل يشترط أن تجر « كم » بحرف جر؛ فحينئذ يجوز في التمييز وجهان : النصب وهو الكثير ، والجر خلافاً لبعضهم ، وهو ب « من » مضمرة وجوباً ، لا بالإضافة خلافاً للزجاج .

وتلخص أنّ في جر تمييزها أقوالاً : الجواز ، والمنع ، والتفصيل فإن جُرَّتْ هي بحرف جرّ نحو : « بكم درهم اشتريت؟ » جاز ، وإلا فلا .

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز « كم » الخبريه إذا كان مفرداً .

(كي)

إشاره

كى على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً مختصراً من « كيف »

كقوله (٢) :

١٨١- كى تَجَنُّحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثَرْتُ** قَتْلَاكُمْ ، وَلَطَى الْهَيْجَاءَ تَضَطَّرْمُ؟

أراد « كيف » فحذف الفاء .

الثاني : أن تكون بمنزله لام التعليل معنئ وعملاً

و هي الداخلة على « ما » الاستفهاميه في قولهم في السؤال عن العله : « كيمه؟ » بمعنى « لمه » . وعلى « ما »

ص : ١٦٨

١- الصحيفه الكامله السجاديه ، الدعاء الثامن والعشرون : ١٩٣ .

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٥٠٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/١٥٢ . لم يسمّ قائله .

المصدرية في قوله (١):

١٨٢- إذا أنت لم تنفع فُضِرَ فإِنَّمَا** يُرَجَى الفتى كيما يضرُّ وينفع

وقيل: «ما» كافه. وعلى «أن» المصدرية مضمرة، نحو: «جئتُك كي تُكرمني» إذا قَدَّرت النَّصَب بـ «أن».

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» المصدرية معنًى و عملاً

و ذلك في نحو: (لَكَيْلًا تَأْسُوا) (الحديد/٢٣). ويؤيده صحه حلول «أن» محلها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل. ومن ذلك: «جئتُك كي تُكرمني» وقوله تعالى: (كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً) (الحشر ٧)، إذا قَدَّرت اللام قبلها، فإن لم تقدر فهي تعليلية جاره، ويجب حينئذ إضمار «أن» بعدها.

وعن الأخفش: أن «كي» جاره دائماً، وأن النصب بعدها بـ «أن» ظاهره أو مضمرة، ويرده نحو: (لَكَيْلًا تَأْسُوا) (الحديد ٢٣).

وعن الكوفيين: أنها ناصبه دائماً، ويرده قولهم: «كيمه» كما يقولون: «لمه».

تنبيه

إذا قيل: «جئت لتكرمني» بالنصب، فالنصب بـ «أن» مضمرة، وجوز أبو سعيد كون المضمرة «كي» والأول أولى؛ لأن «أن» أمكن في عمل النصب

ص: ١٦٩

١- قال السيوطي: «قيل: هو للنابغة الذبياني. وقيل: للنابغة الجعدى». شرح شواهد المغنى: ١/٥٠٧. وقال البغدادي: «قال العيني البيت للنابغة الذبياني، وقيل: الجعدى، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم، ذكره البحرى فى حماسته انتهى. وأنشده الإمام الباقلانى فى كتاب إعجاز القرآن بنصب «يضر وينفع» ونسبه إلى قيس بن الخطيم، وقد فُتشته فى ديوانه، وفى ديوان النابغة الذبياني، قلم أجده فىهما». شرح أبيات مغنى اللبيب: ١٥٣/٤.

من غيرها ؛ فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة.

(كيف)

إشارة

ويقال فيها : «كى» كما مرّ و هو اسم؛ لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم : «على كيف تبئع؟» و لإبدال الاسم الصريح منه ، نحو : «كيف أنت؟ أضحیح أم سقیم؟» و للإخبار به مع مباشرته الفعل في نحو : «كيف كنت؟» فبالإخبار به انتفت الحرفيه ، وبمباشره الفعل انتفت الفعلية.

وتستعمل على وجهين :

أحدهما : أن تكون شرطاً

فتقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين ، نحو : «كيف تصنع أصنع» ولا- يجوز «كيف تجلس أذهب» باتفاق ، ولا «كيف تجلس أجلس» بالجزم عند البصريين إلا قطرباً؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقه جوابها لشرطها كما مرّ.

وقيل : يجوز مطلقاً ، وإليه ذهب قطرب والكوفيون.

وقيل : يجوز بشرط اقترانها ب «ما». قالوا : ومن ورودها شرطاً (يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) (المائدة / ٦٤) ، وجوابها محذوف لدلاله ما قبلها ، وهذا يُشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

الثاني : - و هو الغالب فيها - أن تكون استفهاماً

إما حقيقياً ، نحو : «كيف زيد؟» أو غيره ، نحو (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ) (البقره/٢٨) الآيه؛ فإنه أُخرج مخرج التعجب.

و تقع خبراً قبل ما لا يستغنى ، نحو قول الكميّ في آل البيت :

١٨٣- فَمِنْ أَيْنَ أَوْ أَنَّى وَكَيْفَ ضَلَّالَهُمْ** هُدًى وَالهَوَى شَتَّى بِهِمْ مُتَشَعَّب (١)

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : « كيف يكون حال مَنْ يَفْنَى ببقائه و يسَقَم بصحته و يُؤْتَى من مَأْمَنه؟ » (٢) ومنه : « كيف ظننت زيدا؟ » و : كيف أعلمته فرسك؟ » ؛ لأن ثانياً مفعولى «ظن» و ثالث مفعولات «أعلم» خبران فى الأصل ، و حالاً قبل ما يستغنى ، نحو : « كيف جاء زيد؟ » أى : على أى حاله جاء زيد؟ ، والصواب : أنها تأتى فى هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً ، و أن منه (كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) (الفيل / ١) ؛ إذ المعنى : أى فعل فعل ربك؟ ولا يتجه (٣) فيه أن يكون حالاً من الفاعل.

وعن سيبويه : أن «كيف» ظرف ، وعن السيرافى والأخفش : أنها اسمٌ غير ظرف ، وهو حسن ، ويؤيده الإجماع على أنه يقال فى البدل : «كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟» بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب.

تنبيه

قوله تعالى : (أَفَلَا- يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) (الغاشية / ١٧) ، لا تكون «كيف» بدلاً من «الإبل» ، لأن دخول الجار على «كيف» شاذ ، على أنه لم يسمع فى «إلى» ، بل فى «على» ولأن «إلى» متعلقه بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل فى الاستفهام فعل متقدم عليه ، ولأن الجملة التى بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة ، وإنما

ص : ١٧١

١- شرح الهاشميات : ٤٦.

٢- وقبله : كيف تجدك يا أمير المؤمنين؟ فقال عليه السلام : كيف ... نهج البلاغه : ١١١/١١٤٠.

٣- الظاهر أن وجهه ما قاله الشمنى من «أن فى ذلك وصفه تعالى بالكيفيه وهو ممتنع». وهذا مخالف لقول ابن هشام فى الباب الرابع : من أن «رحيماً» حال من «رحماناً» فى «تبارك رحماناً رحيماً». راجع المنصف : ٢/٧٢ والمغنى ، الباب الرابع ، ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتماعا.

هى منصوبه بما بعدها على الحال ، وفعل النظر مُعلّق ، وهى وما بعدها بدل من «الإبل» بدل اشتمال ، والمعنى «إلى الإبل كيفيّه خلقها» ومثله : (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) (الفرقان / ٤٥) ، ومثلها فى إبدال جمله فيها «كيف» من اسم مفرد قوله (١) :

١٨٤- إلى الله أشكو بالمدينه حاجه***وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أى : أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.

ص : ١٧٢

١- قال السيوطى : «قال العينى فى الكبرى : قيل : إنه للفرزدق. قلت : وجدت البيت فى نوادر ابن الأعرابى». شرح شواهد المغنى : ٢/٥٥٧.

ثلاثه أقسام : عامله للجبر ، وعامله للجزم ، وغير عامله ، وليس فى القسمة أن تكون عامله للنصب ، خلافاً للكوفيين ، وسيأتى .

فالعامله للجبر مكسوره مع كل ظاهر ، نحو : «لزيد» إلا مع المستغاث المباشر لـ «يا» فمفتوحه ، نحو : «يا لله» وأما قراءه بعضهم : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) (فاتحه الكتاب / ٢) ، بضمها فهو عارض للإتباع ، ومفتوحه مع كل مضممر ، نحو : «لنا ، ولكم ، ولهم» إلا مع ياء المتكلم فمكسوره .

وإذا قيل : «يا لك ، يا لى» احتمل كل منهما أن يكون مستغاثاً به و أن يكون مستغاثاً من أجله .

و للام الجاره اثنان و عشرون معنى :

و هى الواقعه بين معنى وذات ، نحو قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) (فاتحه الكتاب / ٢) وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «الويل لظالمى أهل بيتى» (١) ،

ص : ١٧٣

ومنه : «وللكافرين النار» أى : عذابها.

الثانى : الاختصاص

نحو قوله تعالى (إِنَّ لَهُ أَبًا) (يوسف / ٧٨) وقولك : «المنبر للخطيب» وقول الفضل بن عباس :

١٨٥- فسوف يرى أعداؤنا حين تلتقى***لأى الفريقيين النبى المطهر (١)

الثالث : الملك

نحو : (له ما فى السموات وما فى الأرض) (البقره / ٢٥٥).

وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ، ويمثل له بالأمثله المذكوره ونحوها ، ويرجحه أن فيه تقيلاً للاشتراك ، وأنه إذا قيل : «هذا المال لويد والمسجد» لزم القول بأنها للاختصاص مع كون «زيد» قابلاً للملك؛ لئلا يلزم استعمال المشترك فى معييه دفعه ، وأكثرهم يمنعه.

الرابع : التملك

نحو «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس : شبه التملك

نحو : (مِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا) (النحل / ٧٢).

السادس : التعليل

كقول النبى صلى الله عليه وآله : «وأحبوا أهل بيتى لِحُبِّى» (٢) وقول أبى طالب خطاباً إلى أمير المؤمنين عليه السلام :

١٨٦- قد بذلناك والبلاء شديد***لفداء الحبيب وابن الحبيب (٣)

وقوله تعالى : (لا يلاف قريش) (قريش / ١) وتعلقها ب (فليعبدوا) (قريش / ٣) ، وقيل : بما قبله ، أى : (فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ لا يلاف قريش) (الفيل / ٥) وقريش / ١) ورجع بأنهما فى مصحف أبى سوره واحده ، وضعف بأن جعلهم

ص : ١٧٤

١- أدب الطف : ١/١٢٦.

٢- مناقب ابن مغازلى : ١٣٧.

٣- أعيان الشيعة : ١/٣٧٣.

كعصفٍ إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت ، وقيل : متعلقه بمحذوف ، تقديره : إعجبوا.

ومنها : اللام الثانيه فى نحو : «يا لويده لعمرو» وتعلقها بمحذوف ، وهو فعلٌ من جمله مستقله ، أى : أدعوك لعمرو ، أو اسمٌ هو حال من المنادى ، أى : مدعوًا لعمرو ، قولان.

ومنها : اللام الداخلة لفظاً على المضارع فى نحو قوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) (النحل / ٤٤) وقول الإمام على بن الحسين عليه السلام : «ثم أمرنا ليختبر طاعتنا ونهانا ليبتلئ شكرنا» (١)

وانتصاب الفعل بعدها بـ «أن» مضمرةً بعينها وفاقاً للجمهور ، لا بـ «أن» مضمرة أو بـ «كى» المصدرية مضمرة خلافاً للسيرا فى وابن كيسان ، ولا- باللام مطريق الأصله خلافاً لاكثر الكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن «أن» خلافاً لثعلب ، ولك إظهار «أن» فتقول : «جتتك لأن تكرمنى» بل قد يجب ، وذلك إذا اقترن الفعل بـ «لا» نحو : (لئلا يكون للناس على الله حجة) (البقره / ١٥٠) ، لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثليين.

السابع : توشيد النفى

وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بـ «ما كان» أو بـ «لم يكن» ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام ، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام : «ما كان الله سبحانه ليفتح على أحد باب الشكر ويعلق عنه باب المزيد» (٢) وقوله تعالى : (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ) (النساء / ١٣٨) ، ويسمى أكثرهم : لام الجحود؛ لملازمتها للجحد أى : النفى قال النحاس : والصواب :

ص: ١٧٥

١- الصحيفه الكامله السجديه ، الأول : ٣٧.

٢- غرر الحكم : ٧٤٦.

تسميتها لا مالفى لأن الجحد فى اللغة إنكار ما تعرفه ، لا ممطلق لإنكار ، انتهى.

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين : أن أصل «ما كان ليفعل» : ما كان يفعل ، ثم أدخلت اللام زياده لتقويه النفى ، كما أدخلت الباء فى «مازید بقائم» لذلك ، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جارٍ ، ولكنه ناص ، ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشىء ؛ لزيادته ، فشىف به وهو غير جارٍ؟ ووجهه عند البصريين : أن الأصل : ما كان قاصداً للفعل ، ونفى القصد أبلغ من نفيه ، وعلى هذا فهى عندهم حرف جر معدّ متعلق بخبر «كان» المحذوف ، والنصب بـ «أن» مضمرةً وجوباً.

وقد تحذف «كان» قبل لام الجحود كقول عمرو بن معد يكرب :

فما جمع ليغلب جمع قومى

مقاومهً ولا فردٌ لفردٍ (١)

أى : فما كان جمع.

الثامن : موافقه «إلى»

نحو قوله تعالى (كُلُّ يَجْرَى لِأَجْلِ مَسْمَى) (الرعد ٢) وقول الامام أميرالمومنين عليه السلام «أبها الناس إنه من استيصح الله وفق ومن اتخذ قوله دليلاً هدى للتى هى أقوم (٢)

التاسع : موافقه «على» فى الاستعلاء الحقيقى

نحو : (دَعَانَا لِجَنبِهِ) (يونس ١٢) ، والمجازى ، نحو : (وإن أسأتم فلها) (الإسراء ٧) ، قال النحاس ولا نعرف فى العربيه «لهم» بمعنى «عليهم».

العاشر : موافقه «فى»

نحو : (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (الأنبياء ٤٧) وقولهم : «مضى لسبيله».

ص : ١٧٦

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٢٨٤.

٢- نهج البلاغه : ط ١٤٧/٤٥٠.

الحادى عشر : أن تكون بمعنى «عند»

كقولهم : « كتبت له لخمسة خلون ».

الثانى عشر : موافقه «بعد»

نحو : (أَقِمِ الصَّيْلَةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ) (الاسراء/٧٨) ، وفى الحديث النبوى : «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ ، وافطُرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ» (١) وقال متمم بن نويرة :

١٨٨- فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَا لِكَاً**لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ لَيْلَهُ مَعَا(٢)

الثالث عشر : موافقه «مع»

قاله بعضهم و أنشد عليه هذا البيت (٣).

الرابع عشر : موافقه «من»

نحو : «سمعت له صراخاً ، وقول ابى الأسود الدؤلى :

١٨٩- وَعَجِبْتُ لِلدُّنْيَا وَرَغْبَةَ أَهْلِهَا**وَالرِّزْقَ فِيمَا بَيْنَهُمْ مَقْسُومَ(٤)

الخامس عشر : التبليغ

و هى الجاره لاسم السامع لعول أو ما فى معناه ، نحو : «قلت له ، وأذنت له ، وفسرت له». وقول حسان :

١٩٠- فَقَالَ لَهُ : قُمْ يَا عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَنْتَى**رَضِيَّتِكَ مِنْ بَعْدِي إِمَامًا وَهَادِيًا(٥)

السادس عشر : موافقه «عن»

نحو قوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ) (الأحقاف/١١) قاله ابن الحاجب ، وقال ابن مالك وغيره : هى لام التعليل ، وقيل : لام التبليغ والتفت عن الخطاب إلى الغيبه ، أو يكون اسم المقول عنهم محذوفاً ، أى : قالوا لطائفه من المؤمنين لما سمعوا بإسلام

ص: ١٧٧

١- سنن الدار قطنى : ٢/١٥٨ و ١٦٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٦٥.

٣- أى البيت السابق.

٤- أدب الطف : ١/١٠٤.

طائفه أخرى.

وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه ، نحو (قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لَأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هُوَ لَاءَ أَضَلُّونَا) (الأعراف ٣٨/) ، وقول أبي الأسود الدؤلى :

١٩١- كضرائر الحسنة قلن لوجهها***حسداً وبغياً : إنه لدميم (١)

السابع عشر : الصبروره

و تسمى لام العاقبه و لام المآل ، نحو قوله تعالى : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) (القصص ٨/) ، وقول أمير المؤمنين عليه السلام : «إن لله ملكاً يُنادى فى كل يوم : لِدُوا لِلْمَوْتِ ، ولجنعوا للفناء وابتنوا للخراب» (٢).

و أنكرها البصريون و من تابعهم ، قال الومخشرى : والتحقيق أنها لام العله و أن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقه ، و بيانه : أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً ، بل المحبه و التبتى ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له و ثمرته ، شبه بالدأقى الذى يفعل الفعل لأجله ؛ فاللام مستعاره لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر : القسم و التعجب معاً

و تختص باسم الله تعالى كقول ساعده بن جؤيه :

١٩٢- لله بيقى قلى الأيام ذو حيدٍ***أذفى صلُودٌ من الأو عال ذو خدم (٣)

ص: ١٧٨

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٧٠.

٢- نهج البلاغه : ح ١٢٧ / ١١٥٠.

٣- روى : تالله بيقى على حذف «لا» أى : لا يبقى وروى لله. شرح شواهد المغنى : ١/١٥٦ ، ٢/٥٧٣.

التاسع عشر : التعجب المجرد عن القسم

و تستعمل فى النداء كقولهم : «يا للماء» إذا تعجبوا من كثرتة ، وقولهم : «يا لك رجلاً قالمًا» وفى غيره كقولهم : «لله درّه فارساً» وقول الأعشى :

١٩٣- شبابٌ وشيَّبٌ ، وافتقارٌ وثروةٌ***فَلله هذا الدهرُ كيفَ تردّدا (١)

المتعم عشريْن : التعميه

ذكره الن مالك فى الكافيه ، وثل له فى شرحها بقوله تعالى ، (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وِليًّا) (مريم /٥) ، وفى الخلاصه ، ومثّل له ابنه بالآيه وقولك : «قلت له افعل كذا» ولم يذكره فى التسهيل ولا فى شرحه ، بل فى شرحه : أن اللام فى الآيه لشبه التمليك ، وأنها فى المثال للتبليغ ، والأولى أن يمثل للتعديه بنحو قول أميرالمؤمنين عليه السلام : «ما أفسد الأمل للعمل»(٢).

الحادى و العشرون : التوكيد

وهى اللام الوائده ، وهى أنواع :

منها : اللام المعترضه بين الفعل المتعدى ومفعوله كقول ابن ميثادى :

١٩٤- وملكت ما بين العراق ويشرب***ملكاً أجارَ لمسلم ومعاهد (٣)

وليس منه : (ردف لكُم) (النمل /٧٢) ، خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل ضمن «ردف» معنى «إقترب» فهو مثل (اقترب للناس حسابُهُم) (الأنبياء /١).

ومنها : اللام المسماه بالمُقمحه ، وهى المعترضه بين المتضايقين ، وذلك فى قولهم : «يا بُوسَ للحرب» والأصلُ : يا بؤس الحرب ، فأقحمت تقويه للاختصاص ، قال سعد بن مالك :

ص : ١٧٩

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٧٥.

٢- غرر الحكم : ٢/٧٣٨.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٨٠.

١٩٥- يا بُؤَسَ للحرب التي***وضقت أراھط فاستراھوا (١)

وھل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان ، أرجھما الأول؛ لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا یعلق.

ومنها : اللام المسماہ لام التقویہ ، وھى المزیدہ لتقویہ عامل ضعف ، إما بتأخره نحو : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) (یوسف/٤٣) ، أو بكونه فرعاً فى العمل ، نحو : (مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ) (البقرہ/٩١) و «ضربى لزيد حسن».

وقد اجتمع التأخر والفرعیه فى قول أبى الشعثاء :

١٩٦- يا ربَّائى للحسين عليه السلام ناصر***ولابن سعد تارك وهاجر (٢)

ومنها : لام المستغاث عند المبرد ، واختاره ابن خروف؛ بدلیل صحه إسقاطها ، وقال جماعه : غير زائده ، ثم اختلفوا ؛ فقال ابن جنى : متعلقه بحرف النداء ؛ لما فيه من معنى الفعل ، وردّ بأن معنى الحرف لا يعمل فى المجرور ، وفيه نظر ؛ لأنه قد عمل فى الحال فى نحو قول امرئ القيس :

١٩٧- كأنّ قلوبَ الطّيرِ رطباً ويا بساً***لدى وكرها العنابُ والحشْفُ البالى (٣)

وقال الأكثرون : متعلقه بفعل النداء المحذوف ، واختاره ابن الضائع وابن عصفور ، ونسباه لسيبويه ، واعترض بأنه متعهد بنفسه ، فأجاب ابن أبى الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء فى نحو : «يالزيد» والتعجب فى نحو : «يا للدواهى».

ص : ١٨٠

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٨٢.

٢- أعيان الشيعة : ١/٦٠٣.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٩٥.

زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم ، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقره إليها كقوله تعالى : (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ) (يس/٣٩) وقوله (١) :

١٩٨- ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً** ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

الثاني والعشرون : التبيين

و هي ثلاثة أقسام :

أحدها : ما تبين المفعول من الفاعل ، وهذه تتعلق بمذكور ، وضابطها : أن تقع بعد فعل تفجب أو اسم تفضيل مفهمين حياً أو بغضاً ، تقول : «ما أحببني ، وما أبغضني» فإن قلت : «لفلان» فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما ، وإن قلت : «إلى فلان» الأمر بالعكس.

الثاني والثالث : ما يبين فاعليه غير ملتبسه بمفعوليه ، وما يبين مفعوليه غير ملتبسه بفاعليه ، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها ، أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقويه للبيان وتوكيداً له ، واللام في ذلك كله متعلقه بمحذوف.

مثالاً لمبينه للمفعوله : «سقياً لزيد ، وجدعاً له» فهذه اللام ليست متعلقه بالمصدرين ، ولا بفاعليهما المقدرين ، لأنهما متعديان ، ولا هي مقويه للعامل ؛ لضعفه بالفرعيه إن قدر أنه المصدر أو بالتزام الحذف أن قدر أنه الفعل ؛ لأن لام التقويه صالحه للسقوط ، وهذه لا تسقط ، لا يقال : «سقياً ويداً» ، ولا «جدعاً إياه» خلافاً لابن الحاجب ، ذكره في شرح المفصل ، ولا هي ومحفوظها صفه للمصدر فتعلق بالاستقرار ؛ لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه ، وإنما

ص : ١٨١

هى لام مبينه للمدعو له أو عليه إ ، لم يكن معلوماً ، وليس تعدير المحذوف : «أعنى» كما رعم ابن عصفور ؛ لأنه يفتدى بنفسه ، بل التقدير : إرادتى لزيد .

ومثال المبينه للفاعليه : «تَبَّأً لزيد ، وويحآله»؛ فإنهما فى معنى «خَسِرَ وهلك»؛ فإن رفعتهما بالابتداء ، فاللام ومجرورها خبر ، ومحلها الرفع ، ولا تبين ؛ لعدم تمام الكلام .

فإن قلت : «تَبَّأً له وويح» فنصبت الأول ورفعت الثانى لم يحز ؛ لتخالف الدليل والمدلول عليه ؛ إذ اللام فى الأول للتبين واللام المحذوفه لغيره .

واختلف فى قوله تعالى (أَيَعِدُّكُمْ أَنكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (المؤمنون / ٣٥) ، فقيل : اللام زائده ، و «ما» فاعل ، وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج ؛ فاللام للتبين وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج ؛ فاللام للتبين ، وقيل : «هيهات» متبداً بمعنى البعد والجار والمجرور خبر .

وأما قوله تعالى : (وَقَالَتْ هَيْت لَكَ) (يوسف / ٢٣) فيمن قرأ ب «هاء» مفتوحه و «ياء» ساكنه و «تاء» مفتوحه أو مكسوره أو مضمومه ، ف «هيت» اسم فعل ، ثم قيل : مسماه فعل ماض ، أى : تهيأت ؛ فاللام متعلقه به كما تتعلق بمسماه لو صرح به ، وقيل : مسماه فعل أمر بمعنى «أقبل أو تعال» فاللام للتبين ، أى : إرادتى لك ، أو أقول لك ، وأما مَنْ قرأ : «أقبل أو تعال» فاللام للتبين ، أى : إرادتى لك ، أم أقول لك ، وأما من قرأ : «هتت» مثل «جئت» فهو فعل بمعنى «تهيأت» اللام متعلقه به ، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبين مثلها مع اسم الفعل ، ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به ، لا أنه قصد لها ، بدليل : (وَرَاوَدَتْهُ) (يوسف / ٢٣) .

وأما اللام العامله للجزم فهى اللام الموضوعه للطلب ، وحركتها الكسر

كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «ليكن زادك التقوى» (١) وسليم تفتحها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها ، نحو : (فَلَيْسَ تَجِيبُوا لِي وَلِيُؤْمِنُوا بِي) (البقره/١٨٦) ، وقد تسكن بعد «ثُمَّ» ، نحو : (ثُمَّ لِيَقْضُوا) (الحج/٢٩) ، في قراءه الكوفيين وقالون والبرزى ، وفي ذلك ردّ على من قال : إنه خاص بالشعر.

ولا- فرق في اقتضاء اللام الطبيه للجوم بين كون الطلب أمراً ، نحو : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ) (الطلاق/٧) ، أو دعاء ، نحو : (لِقَضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) (الزخرف/٧٧) ، أو التماساً كقولك لمن يساويك : «ليفعل فلانٌ كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه ، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره ، كالتى يراد بها وبمصحوبها الخبر ، نحو : (مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) (مريم/٧٥) (اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) (العنكبوت/١٢) ، أى : فيمد ونحمل ، أو التهديد ، نحو : (وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ) (الكهف/٢٩) ، وهذا هو معنى الأمر فى (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) (فصلت/٤٠).

وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغه «إفعل» غالباً ، نحو : قم واقعد ، وتجب اللام إن انتفت الفاعليه ، نحو : «لْتَعْنِ بِحَاجَتِي» أو الخطاب ، نحو : «ليقم زيد» أو كلاهما ، نحو : «لْيَقْنِ زَيْدٌ بِحَاجَتِي».

ودخول اللام على فعل المتكلم قليل ، سواء أكان المتكلم مفرداً ، نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «قوموا فلاصل لكم» (٢) أو معه غيره كقوله تعالى : (وقال الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) (العنكبوت/١٢) ، وأقل منه دخولها فى فعل الفاعل المخاطب كقراءه جماعه : (فَبَدِّلْكَ فَلْيَفْرَحُوا)

ص: ١٨٣

١- غرر الحكم : ٢/٥٨٧

٢- صحيح البخارى : ١/١٠٧.

(يونس ٥٨/) ، وفي الحديث النبوى : «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»(١).

وقد تحذف اللام فى الشعر ويبقى عملها كقوله(٢)

١٩٩- فلا تستطل منى بقائى ومدتى***ولكن للخير منك نصيب

وقوله (٣)

٢٠٠- محمّد تفدِ نفسك كلّ يفسٍ***إذا ما خفت من شيء تبالا

أى : وليكن ولتفد والتبال : الوبال ، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل «تقوى».

ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر ، وقال فى البيت الثانى : إنه لا يعرف قائله ، مع احتمالها لأن يكون دعاء بلفظ الخبر ، نحو : «يغفر الله لك» و «يرحمك الله» وحذفت الياء تخفيفاً ، واجتزأ عنها بالكسرة.

وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازة الشسائى فى الكلام ، لكن بشرط بقديم : «قل» وجعل منه (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) (إبراهيم ٣١/) ، أى : ليقيموها ، ووافق ابن مالك فى شرح الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلاً بعد القول الخبرى ، والجمهور على أن الجوم فى الآية مثله فى قولك : «أنتبى أكرمك».

وقد اختلف فى ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها : للخليل و سيبويه : أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى «إن» الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمتم لذلك.

ص: ١٨٤

١- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٨/٣٥٤.

٢- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢/٥٩٧.

٣- قال السيوطى : «قال المبرد : قائله مجهول». شرح شواهد المغنى : ٢/٥٩٧.

الثانى : للسيرا فى والفارسى : أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر ، كما أن النصب بـ «ضرباً» فى قولك : «ضرباً زيداً» لنيابته فن «إضرب» لا ليضمنه معناه.

الثالث : للجمهور : أنه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا أرجح من الأول؛ لأن الحذف والبضمين ، وإن اشتركا فى أنهما خلاف الأصل ، لكن فى التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف ، وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحذف إما غير واقع أو غير واقع أو غير كثير ، ومن الثانى؛ لأن نائب الشىء يؤدى معناه ، والطلب لا يؤدى معنى الشرط.

و أما اللام غير العامله فسبع

إحداها : لام الابتداء

إشاره

و فائدتها أمران : توكيدُ مضمون الجملة وتخليصُ المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون ، واعترض ابن مالك الثانى بقوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (النحل/١٢٤) ، (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) (يوسف/١٣)؛ فإن الذهاب كان مستقبلاً؛ فلو كان «يحزن» حالاً لزم تقدُّمُ الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره ، والجواب : أن الحكم واقع فى ذلك اليوم لا محاله ، فنزل منزله الحاضر الشماهد ، وأن التقدير : قصد أن تذهبوا ، والقصد حال.

وتدخل باتفاق فى موضعين :

أحدهما : المتبأ ، نحو قوله تعالى : (لَأَتُنَمَّ أَشَدَّ رَهْبَةً) (الحشر/١٣) ، وقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : «الله أفرح بتوبه التائب من الظمان الوارد ومن العقيم الوالد ومن الضالّ الواجد»(١).

ص : ١٨٥

الثانى : بعد «إن» وتدخل فى هذا الباب على ثلاثه باتفاق : الاسم ، نحو قول كعب بن زهير :

٢٠١- إنَّ الرسولَ لَسَيْفٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ***مُهَنْدٌ مِّنْ سَيْوْفِ اللَّهِ مَسْلُورٍ (١)

والمضارع؛ لشبهه به ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) (النحل/١٢٤) ، والظرف ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) (القلم/٤) وقول أميرالمؤمنين عليه السلام : «وإنَّ الكتابَ لَمَعَى ما فارقتُهُ مذ صَحِبْتُهُ» (٢) و على ثلاثه باختلاف :

إحداها : الماضى الجامد ، نحو : «إنَّ زيداَ لَعَسَى أَنْ يَقومَ» قاله أبوالحسن ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم ، وخالفه الجمهور.

الثانى : الماضى المقرون بـ «قد» قاله الجمهور ، ووجهه أن «قد تقرب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالف فى ذلك خطَّاب ومخمَّد بن مسعود الغزنى ، وقالوا : إذا قيل : «إنَّ زيداَ لقدم قام» فهو جوابٌ لقسمٍ مقدر.

الثالث : الماضى المتصرف المجرد من «قد» أجازوه الكسائى وهشام على إضمار «قد» ومنعه الجمهور ، وقالوا : أنما هذه لام القسم ، فمتى تقدّم فعلُ القلب فتحت همزه «انَّ» كـ «علمت أنَّ زيداَ لقام» والصواب عندهما : الكسر.

واختلف فى دخولها فى غير باب «إنَّ» على شيئين :

أحدهما : خبرالمبتدأ المتقدم ، نحو : «لقائمٌ زيدٌ» فمقتضى كلام جماقه الجواز ، وفى أمالى ابن الحاجب : لام الابتداء يجيب معها المبتدأ.

ص: ١٨٦

١- تقدم برقم ٥٥.

٢- نهج البلاغه : ط ١٢١/٣٧٧.

الثانى : الفعل ، نحو : «ليقوم زيد» فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما وزاد المالقي ، الماضى الجامد ، نحو : (لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (المائدة / ٦٢) وبعضهم المصروف المقرون بـ «قد» ، نحو قول أبى الأسود الدؤلى فى رثاء على عليه السلام :

٢٠٢- لقد علمت قريش حيث كانت***بأنك خيرها حسباً وديناً (١)

والمشهور : أن هذه لام القسم. ونص جماعه على منع ذلك كله. فال ابن الخباز فى شرح الإيضاح : لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا فى باب «إن» انتهى. وهو مقتضى ما ما قدّمناه عن ابن الحاجب ، وهو أيضاً قول الزمخشري ، قال فى تفسير : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) (الضحى / ٥) لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتأ والخبر ، وقال فى (لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (القيامة / ١) : هى لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ولم يقدرها لام القسم ؛ لأنه عنده ملازمه للنون ، وكذا زعم فى «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ» أن المبتدأ مقدر ، أى : ولأنت سوف يعطيك ربك.

ويضعف قوله أن فيه تكلفين لغير ضروره ، وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال؛ لثلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك فى تفسير (لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) (مريم / ٦٦).

وقوله : إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع ، بل تاره تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كالأيه ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل ، نحو : (وَلَيْنَ مُتَّمِّمٌ أَوْ قَاتِلٌمٌ لِّبِأَلِي اللَّهِ تُحَشِّرُونَ) (آل عمران / ١٥٨) ومع كون الفعل للحال ، نحو : «لَأَقْسِمُ» وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ؛ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسميّه ، وتاره يمتنعان ، وذلك مع الفعل المنفى ، نحو :

ص : ١٨٧

١- أدب الطف : ١/١٠٥.

(تَالله تَفْتُوا) (يوسف / ٨٥) وباره يجبان ، وذلك فيما بقي ، نحو : (وتالله لأَكِيدَنَّ اصنَامَكُم) (الأنبياء / ٥٧)

مسألة

للام الابتداء الصّيدريه؛ ولهذا علقت العامل في نحو : «علمت لزيد منطلق» ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو : «زيد لأننا أكرمه» ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو : «لزيد قائم» والمبتأفي نحو : «القائم زيد».

وليس لها الصّدرية في باب «إن»؛ لأنها فيه مؤخره من تقديم؛ ولهذا تسمى اللام المزحله ، والمزحله أيضاً ، وذلك لأن أصل «إنّ زيداً لقائم» : «لإنّ زيداً قائم» فكهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخروا اللام دون «إنّ»؛ لثلاثاً يتقدم معمول الحرف عليه ، وإنما لم ندع أن الأصل : «إنّ لزيداً قائم»؛ لثلاثاً يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول ولا اعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل «إن» دون ما بعدها.

دليل الأول : أنها تمتنع من تسلط فعل القلب على «إن» ومعمولها ولذلك كسرت في نحو : (والله يعلم إنك لرَسُولُهُ) (المنافقون / ١).

ودليل الثاني : أن عمل «إن» يتخطاها ، تقول : «إن في الدار لزيداً» وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو : «إنّ زيداً طعامك لأكل».

تنبیه

«إنّ زيداً لقام» أو «ليقومن» اللام جواب قسم مقدر ، لا لام الابتداء؛ فإذا دخلت عليها «علمت» مثلاً فتحت همزتها ؛ فإن قلت : «لقد قام زيد» فقالوا : هي لام الابتداء ، وحينئذٍ يجب كسر الهمزه ، والصواب : أن الأمرين محتملان.

و إذا خَفَّت «إِنَّ» ، نحو (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) (البقره/١٤٣) فاللام عند سيويه والأكثرين لام الابتداء أفادت - مع إفادتها توكيد النسبه وتخليص المضارع للحال - الفرق بين «إِنَّ» المخففه من الثقيله و «إِنْ» النافيه؛ ولهذا صارت لازمه بعد أن كانت جائزه ، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءه أبي رجاء : (وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (الزخرف /٣٥) بكسر اللام أى : للذى.

ويجب تركها مع نفى الخبر كقوله (١) :

٢٠٣- إن الحق لا يخفى على ذى بصيره***وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافٌ مُعَانِدٌ

وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعه أنها لام غير لام الابتداء ، أجتلبت للفرق ، وحجه أبي علي دخولها على الماضى المتصرف ، نحو : «إِنْ زَيْدٌ لِقَامٌ» وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) (الأعراف /١٠٢) وكلاهما لا يجوز مع المشدده.

وزعم الكوفيون أن اللام فى ذلك كله بمعنى «إِلَّا» وَأَنَّ «إِنْ» قبلها نافية ، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله (٢) :

٢٠٤- أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عَزَّتِهِ***وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَعْلَجَ سُودَانَ

وقيل : اللام للابتداء على أن «ما» استفهام وتم الكلام عند «أبان» ثم ابتداء : لمن أعلاج ، أى بتقدير : لهو من أعلاج ، وقيل : هى لام زيدت فى خبر «ما» النافيه

ص : ١٨٩

١- قال البغدادي : «لم أقف على قائله وأصله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٣٥٤.

٢- قال البغدادي : «هذا البيت لم يعرف قائله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٣٥٤.

وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين.

وعلى قول الكوفيين يقال : «قد علمنا إن كنتَ لمؤمناً» بكسر الهمزة ؛ لأن النافية مكسوره دائماً ، وكذا على قول سيبويه ؛ لأنَّ لام الابتداء تُعلق العامل عن العمل ، وأما على قول أبي عليّ وأبي الفتح ففتتح.

القسم الثاني : اللام الزائدة

وهي الداخلة في خبر المبتدأ ، وفي خبر «أنَّ» المفتوحة ، وفي خبر «لكن» وليس دخول اللام مقيساً بعد «أنَّ» المفتوحة خلافاً للمبرد ، ولا بعد «لكن» خلافاً للكوفيين ، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له ولهم ، وزيدت أيضاً في خبر «زال» ، وفي المفعول الثاني لـ «أرى» في قول بعضهم : «أراك لشاتي» ونحو ذلك.

الثالث : لام الجواب

وهي ثلاثة أقسام :

لام جواب «لو» نحو قول أم البنين في رثاء العباس (عليه السلام) :

٢٠٥- لو كان سيفك في يدي-***-ك كما دني منه أحد (١)

ولام جواب «لولا» ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) (البقره ٢٥١).

ولام جواب القسم ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «والله لمدنياكم هذه أهونُ في عيني من عراق خنزير في يد مجذوم» (٢).

الرابع : اللام الداخلة على أداة شرط

للإيدان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها ، لاعلى الشرط ، ومن ثم تسمى اللام المؤذنه ، وتسمى الموطئه أيضاً ؛ لأنها

ص : ١٩٠

١- أدب الطف : ١/٧١.

٢- نهج البلاغه : ح ٢٢٨/١١٩٢.

وطأت الجواب للقسم ، أى : مهدته له ، نحو : (لئن أُخْرِجُوا لَّا- يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلئن قُوتُلُوا لَّا يَنْصُرُونَهُمْ) (الحشر/١٢) وأكثر ما تدخل على «إن» وقد تدخل على غيرها كقوله (١) :

٢٠٦- لَمَتى صَلَحَتْ لِيُقْضَيْنَ لَكَ صَالِحٌ***وَلتَجْزَيْنَ إِذَا جُزِيَتْ جَمِيلاً

وقد تحذف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط ، نحو (وَإِن أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) (الأنعام /١٢١). وقول بعضهم : ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسميّة جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله (٢) :

٢٠٧- مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا***وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

مردود؛ لأن ذلك خاص بالشعر.

الخامس : لام «أل»

ك «الرجل والحارث» وقد مضى شرحها.

السادس : اللام اللاحقه لأسماء الإشاره

للدلاله على البعد أو على توكيده ، على خلاف فى ذلك ، وأصلها السكون كما فى «تلك» وإنما كسرت فى «ذلك» ؛ لالتقاء الساكنين.

السابع : لام التعجب غير الجاره

نحو : «لَظَرُفَ زَيْدٌ» و «لَكَرَّمَ عمرو» بمعنى «ما أظرفه وما أكرمه» ذكره ابن خالويه فى كتابه المسمى بالجمل ، والصواب : أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضى؛ لشبهه لجموده بالاسم ، وإما لام جواب قسم مقدر.

ص : ١٩١

١- قال البغدادي : «لم أقف على قائله». شرح أبيات معنى اللبيب : ٤/٣٦٤.

٢- تقدم برقم ١١٧.

لا على ثلاثه أوجه :

الأول : أن تكون نافية

و هذه على خمسه أوجه :

أحدها : أن تكون عامله عمل «إن»

و ذلك إن أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذ تبرئه ، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً ، نحو : «لا صاحب جود ممقوت» ، أو رافعاً ، نحو : «لا حسناً فعله مذموم» ، أو ناصباً ، نحو : «لا طالعاً جبلاً حاضر» ومنه «لا خيراً من زيد عندنا».

وتخالف «لا» هذه «إن» من سبعة أوجه :

أحدها : أنها لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني : أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبنى ، قيل : لتضمنه معنى «من» الاستغراقية ، وقيل : لتركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر ، وبناءه على ما ينصب به لو كان معرباً ، فيبنى على الفتح في نحو قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لا فقر أشد من الجهل» (١) ، ومنه قوله تعالى : (لا تَتْرِبْ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ) (يوسف ٩٢) وقول بشير بن جذلم :

٢٠٨- يا أهل يثرب لا مقام لكم بها***فقتل الحسين (عليه السلام) فأذمعي مدراراً (٢)

وعلى الياء في نحو : «لا رجلين» و «لا قائمين» ، وعلى الكسره في نحو : «لا مُسلمات» وكان القياس وجوبها ، ولكنه جاء بالفتح ، وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب.

ص: ١٩٢

١- كنز العمال : ١٦/ ح ٤٤١٣٥.

٢- أدب الطف : ١/٦٤.

الثالث : أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «لاشرف أعلى من الإسلام ولا- عزّ أعزّ من التقوى» (١) بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، لابتها ، وهذا القول لسيبويه ، وخالفه الأخفش والأكثرون ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً.

الرابع : أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده ، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه ، نحو : «لا رجلٌ ظريفٌ فيها ، ولا رجلٌ وامرأةٌ فيها».

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت ، نحو : «لا- حولٌ ولا- قُوَّةٌ إلا- بالله» ولك فتح الاسمين ، ورفعهما ، والمغايره بينهما ، بخلاف نحو قول الأعشى :

٢٠٩- إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا***وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا (٢)

فلا محيداً عن النصب.

والسابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو : (قالوا لا ضير) (الشعراء/٥٠) (فلا قوت) (السبا/٥١) وتميم لا تذكره حينئذ.

الثاني : أن تكون عامله عمل «ليس»

إشاره

كقول سعد بن مالك :

٢١٠- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا***فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأحُ (٣)

وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذ واجبه التكرار وفيه

ص: ١٩٣

١- نهج البلاغه : ح ٣٦٣/١٢٦٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٢٣٨.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٨٣.

نظر؛ لجواز تركه في الشعر.

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات :

إحداها : أن عملها قليل ، حتى ادعى أنه ليس بموجود.

الثانية : أن ذكر خبرها قليل ، حتى إن الزجاج لم يظفر به؛ فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة ، وأن خبرها مرفوع ، ويرده قوله (١) :

٢١١- تَعَزَّ فَلَاشَىء عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا***وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا

الثالثة : أنها لا تعمل إلا في النكرات ، خلافاً لابن جنى وابن السجري وعليه بنى المتنبي قوله :

٢١٢- إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خِلَاصًا مِنَ الْأَذَى***فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا (٢)

تنبيه

إذا قيل : «لا رجل في الدار» بالفتح ، تعين كونها نافية للجنس ، ويقال في توكيده : «بل امرأة» وإن قيل بالرفع ، تعين كونها عاملة عمل «ليس» وامتنع أن تكون مهملة ، وإلا تكررت ، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة ، ويقال في توكيده على الأول : «بل امرأة» وعلى الثاني : «بل رجلان أو رجال».

وغلط كثير من الناس ، وزعموا أن العاملة عمل «ليس» لا تكون إلا نافية

ص : ١٩٤

١- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢/٦١٢.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٣٧٧.

للوحده لا غير ، ويرد عليهم نحو قوله (١) :

٢١٣- تَعَزَّ فَلَاشِيءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا***ولا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وإذا قيل : «لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتمال كون «لا» الأولى عاملة في الأصل عمل «إن» ثم ألغيت لتكرارها ، فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء ، وأن تكون عاملة عمل «ليس» فيكون ما بعدها مرفوعاً بها ، وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت «لا» الثانية تكراراً للأولى وما بعدها معطوفاً؛ فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل «ليس» أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف كما في قولك : «زيد وعمرو قائم» ولا يكون خبراً عنهما؛ لثلا يلزم محذوران : كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً ، وتوارد عاملين على معمول واحد.

الوجه الثالث : أن تكون عاطفه

و لها ثلاثة شروط :

أحدها : أن يتقدمها إثبات كـ «جاء زيد لا عمرو» ، أو أمر كـ «اضرب زيدا لا عمراً» ، قال سيبويه : أو نداء ، نحو : «يا بن أخي لا ابن عمي» ، وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم.

الثاني : ألا تقترن بعاطف ، فإذا قيل : «جاءني زيد لا بل عمرو» فالعاطف «بل» و «لا» ردُّ لما قبلها ، وليست عاطفه ، وإذا قلت : «ما جاءني زيد ولا عمرو» فالعاطف الواو ، و «لا» توكيد للنفي ، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ «لا» وهو تقدّم النفي ، وقد اجتمعا أيضاً في (ولا الضَّالِّينَ) (الفاتحه /٧).

الثالث : أن يتعاند متعاطفاها ، فلا يجوز «جاءني رجل لا زيد» ؛ لأنه يصدق

ص : ١٩٥

١- تقدّم برقم ٢١١.

على زيد اسم الرجل ، بخلاف «جاءنى رجل لا امرأه».

الوجه الرابع : أن تكون جواباً مناقضاً لـ «نعم»

وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً كقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لا» فى جواب من قال : «إنى رجل ضير شاسع الدار ، وليس لى قائد يلازمنى فلى رخصه أن لا آتى المسجد؟» (١) والأصل : «لا ، لم يكن رخصه».

الخامس : أن تكون على غير ذلك

فإن كان ما بعدها جمله اسميه صدرها معرفه أو نكره ولم تعمل فيها ، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً ، وجب تكرارها.

مثال المعرفه : (لا الشَّمْسُ يَتَّبِعِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) (يس ٤٠/).

ومثال النكره التى لم تعمل فيها «لا» : (لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ) (الصفات ٤٧) فالتكرار هنا واجب بخلافه فى (لا لَعُوٌّ فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ) (الطور ٢٣).

ومثال الفعل الماضى : (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى) (القيامة ٣١). وإنما ترك التكرار فى نحو قول أبى الأسود الدؤلى :

٢١٤- ألا أبلغ معاويه بن حرب *** فلا قَرَّتْ عُيُونُ الشَّامِيَتِيْنَا (٢)

لأن المراد الدعاء فالفعل مستقبل فى المعنى ومثله فى عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضى إلا أنه ليس دعاء؛ قولك : «والله لا فعلت كذا» ، وشذَّ ترك التكرار فى قول أبى خراش الهذلى وهو يطوف بالبيت :

ص: ١٩٦

١- كنز العمال : ٨/ ح ٢٢٨٠٧.

٢- أدب الطف : ١/١٠٥.

٢١٥- إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا***وَأَيَّ عَبْدِكَ لَا أَلْمَا (١)

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو حال أو صفة ، نحو : «زيدٌ لا شاعر ولا كاتب» و «جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً» ونحو قوله تعالى : (مِنْ شَجَرِهِ مُبَارَكَةٌ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ) (النور /٣٥).

وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها ، نحو قوله تعالى : (قُلْ لَا- أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) (الشورى /٢٣) وقول الرباب زوجه الحسين (عليه السلام) في رثائه :

٢١٦- وَاللَّهِ لَا أَبْتَغِي صِهْرًا بِصِهْرِكُمْ***حَتَّى أُغَيَّبَ بَيْنَ اللَّحْدِ وَالطِّينِ (٢)

ويتخلص المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين ، وخالفهم ابن مالك ؛ لصحة قولك : «جاء زيدٌ لا يتكلم» بالاتفاق ، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية تُصدَّرُ بدليل استقبال.

تنبيه

من أقسام «لا» النافية : المعترضهُ بين الخافض والمخفوض ، نحو : «جئتُ بلازاد» و «غضبتُ من لا شيء».

وعن الكوفيين : أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافه وغيرهم يراها حرفاً ، ويسميها زائده كما يسمون «كان» في نحو : «زيدٌ كانَ فاضلاً» زائده وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع؛ فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه

ص: ١٩٧

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٢٥.

٢- أدب الطف : ١/٦١.

كما فى مسأله «لا» فى نحو: «غضبْتُ من لا شىء»، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما فى مسأله «كان»، وكذلك «لا» المقترنه بالعاطف فى نحو: «ما جاءنى زيد ولا عمرو» ويسمونها زائده، وليست بزائده البته، ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءنى زيد وعمرو» احتمال أن المراد نفى مجىء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء، فإذا جىء بـ «لا» صار الكلام نصاً فى المعنى الأول، نعم هى فى قوله سبحانه: (وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ) (فاطر/٢٢) لمجرد التوكيد.

تنبيه

اعتراض «لا» بين الجار و المجرور فى نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «الداعى بلا عمل كالزأمى بلا وتر» (١) وبين الناصب والمنصوب فى نحو: (لئلا يكون للناس) (البقره/١٥٠) وبين الجازم والمجزوم فى نحو: (إن لا تفعلوه) (الأنفال/٧٣) وتقدم معمول ما بعدها عليها فى نحو (يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إيمانها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فى إيمانها خيراً) (الأنعام/١٥٨) دليل على أنها ليس لها الصّدر، بخلاف «ما»، اللهم إلا أن تقع فى جواب القسم؛ فإن الحروف التى يتلقى بها القسم كلها لها الصّدر، وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً والصواب: الأول.

الثانى: من أوجه «لا» أن تكون موضوعه لطلب الترك

و تختص بالدخول على المضارع، وتقتضى جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطباً، نحو قوله تعالى (لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) (المتحنه/١) أو غائباً، نحو:

ص: ١٩٨

(لايَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ) (آل عمران ٢٨) ، أو متكلماً ، نحو «لا أَرِيَنَّكَ هَاهُنَا» ، وهذا النوع مما أُقيم فيه المسبب مُقام السبب ، والأصل : لا تكن هاهنا فأراك.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبية للجزم بين كونها مفيدةً للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم ، أو للتنزيه نحو : (وَلَا تَسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) (البقره/٢٣٧) وكونها للدعاء كقوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا) (البقره/٢٨٦) وقال مالك بن الريب :

٢١٧- يقولون لا تَبْعُدْ وهم يدفنونني***وأين مكان البعدِ إلا مكانيا؟ (١)

وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مُستعمل عليه : «لا تفعل كذا» وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك : «لا تطعني».

الثالث : «لا» الزائده الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده

نحو : (ما مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ) (طه/٩٢ و ٩٣) (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (الأعراف/١٢) ويوضحه الآيه الأخرى : (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) (ص/٧٥) ومنه : (لثَلَا يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ) (الحديد/٢٩) أى : ليعلموا.

واختلف فيها من قوله تعالى : (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (القيامة ١) أنافيهام زائده؟ ، فقيل : هي نافية ، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين :

أحدهما : أنه شيء تقدم ، وهو ما حكى عنهم كثيراً من إنكار البعث : فقيل لهم : ليس الأمر كذلك : ثم استؤنف القسم ، قالوا : وإنما صح ذلك؛ لأن القرآن كله كالسوره الواحده ، ولهذا يذكر الشيء في سوره وجوابه في سوره أخرى ، نحو :

ص : ١٩٩

(وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ) (الحجر ٦) وجوابه : (ما أنت بنعمه ربك بمجنون) (القلم ٢).

والثانى : أن منفيها «أقسم» وذلك على أن يكون إخباراً لا-إنشاء ، واختاره الزمخشري ، قال : والمعنى فى ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا-إعظماً له؛ بدليل : (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) (الواقعه ٧٥ و ٧٦) فكأنه قيل : إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام ، أى : إنه يستحق إعظماً فوق ذلك.

وقيل : هى زائده واختلف هؤلاء فى فائدتها على قولين : أحدهما : أنها زيدت توطئه وتمهيداً لئفى الجواب ، والتقدير : لا ، أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى. ورُدَّ بقوله تعالى : (لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ) (البلد ٤) ومثله : (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) (الواقعه ٧٥) الآيه.

والثانى : أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقويه الكلام ، كما فى (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) (الحديد ٢٩) ورُدَّ بأنها لا تزداد لذلك صدراً ، بل حشواً ، كما أن زياده «ما» و «كان» كذلك ، نحو : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ) (آل عمران ١٥٩) (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) (النساء ٧٨) ونحو : «زَيْدٌ كَانَ فَاضِلٌ» وذلك لأن زياده الشيء تفيد أطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، قالوا : ولهذا نقول بزيادتها فى نحو : (فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ) (المعارج ٤٠) (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) (الواقعه ٧٥) لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف هذه ، وأجاب أبو على بما تقدم من أن القرآن كالسوره الواحده.

(لات)

اختلف فيها فى أمرين :

ص: ٢٠٠

الأول : فى حقيقتها ، وفى ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها كلمه واحده فعل ماض ، ثم اختلف هؤلاء على قولين :

أحدهما : أنها فى الأصل بمعنى «نَقَصَ» من قوله تعالى : (لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا) (الحجرات ١٤)؛ فإنه يقال : لات يلىتُ ، ثم استعملت للنفى كما أن «قلَّ» كذلك ، قاله أبوذر الخشنى .

الثانى : أن أصلها : «لَيْسَ» بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء .

المذهب الثانى : أنها كلمتان : «لا» النافية ، والتاء لتأنيث اللفظه كما فى «تُمَّتْ وَرُبَّتْ» وإنما وجب تحريكها؛ لالتقاء الساكنين ، قاله الجمهور .

الثالث : أنها كلمه وبعض كلمه ، وذلك أنها «لا» النافية والتاء زائده فى أول الحين ، قاله أبو عبيده وابن الطراوه .

واستدل أبو عبيده بأنه وجدها فى مصحف عثمان مختلطة بـ «حين» فى الخط ، ولا دليل فيه ، فكم فى خط المصحف من أشياء خارجه عن القياس .

ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء ، وأنها رسمت منفصله عن الحين ، وأن التاء قد تكسر على أصل حركه التقاء الساكنين ، وهو معنى قول الزمخشري : وقرئ بالكسر على البناء كـ «جبر» انتهى . ولو كان فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه .

الأمر الثانى : فى عملها ، وفى ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئاً؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا قول للأخفش ، والتقدير عنده فى قوله تعالى :

(وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ) (ص ٣/): لا أرى حينَ مناص ، وعلى قراءة الرفع : ولا حينَ مناص كائنٌ لهم.

الثانى : أنها تعمل عمل «إنّ» ؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذا قول آخر للأخفش.

الثالث : أنها تعمل عمل «ليس» وهو قول الجمهور.

وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وقد أدبرت الحيلة وأقبلت الغيلة ولات حين مناص» (١).

واختلف فى معمولها؛ فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا فى لفظه الحين ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وذهب الفارسى وجماعه إلى أنها تعمل فى الحين وفيما رادفّه ، قال الزمخشري : زيدت التاء على «لا» وحُصّت بنفى الأحيان.

(لعل)

إشاره

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال بعض أصحاب الفراء : وقد ينصبهما ، وزعم يونس أن ذلك لغه لبعض العرب وحكى : «لعل أباك منطلقاً» وتأويله عندنا على إضمار «يوجد» لا «يكون» خلافاً للكسائى؛ لعدم تقدّم «إنّ ولو» الشرطيتين.

وعقيل يخفضون بها المبتدأ كقوله (٢) :

ص: ٢٠٢

١- نهج البلاغه : ط ٢٣٣/٧٧١.

٢- قال السيوطى : هذا من قصيده لكعب بن سعد وحكى عن القالى أنه قال فى أماليه : «بعض الناس يروى هذه القصيده لكعب بن سعد الغنوى ، وبعضهم يرويه بأسرها لسهم الغنوى». شرح شواهد المغنى : ٢/٦٩٢.

٢١٨- فقلت اذُعُ أخرى وارفع الصوت دعوه***لعل أبي المغوار منك قريب

وتتصل بها «ما» الحرفيه ، فتكفها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حينئذ.

وجوّز قومٌ إعمالها حينئذ حَمَلًا على «ليت» ؛ لاشتراكهما في أنهما يغيّران معنى الابتداء ، وكذا قالوا في «كأن» ، وبعضهم خصَّ «لعلَّ» بذلك؛ لأشديّه التشابه؛ لأنها و «ليت» للإنشاء ، وأما «كأن» فللخبر.

وفيها عشر لغات مشهوره.

معاني «لعلَّ»

إشاره

و لها معان :

أحدها : التوقّع

و هو ترجّي المحبوب و الإشفاق من المكروه ، كقول حسان في رثاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٢١٩- وليس هوائى نازعاً عن ثنائهِ***لعلّي به في جنّه الخلد أخلد (١)

وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «وَلَا تَأْمَنْ عَلَى نَفْسِكَ صَغِيرَ مَعْصِيَةٍ فَلَعَلَّكَ مَعْدَبٌ عَلَيْهِ» (٢).

وتختص بالممكن. وقول فرعون : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ الْأَسْبَابَ السَّمَوَاتِ) (غافر/٣٦ و ٣٧) إنما قاله جهلاً أو مخرقه وإفكاً.

الثانى : التعليل

أثبتته جماعه ، منهم الأنخفش والكسائى ، وحملوا عليه : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (طه/٤٤) ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين ، أى : اذها على رجائكما.

الثالث : الاستفهام

أثبتته الكوفيون؛ ولهذا علّق بها الفعل فى نحو :

ص: ٢٠٣

١- أعيان الشيعة : ١/٢٩٦

٢- نهج البلاغه : ط ١٤٠/٤٢٩.

(لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) (الطلاق ١/).

قال الزمخشري : وقد أشر بها معنى «ليت» من قرأ : (فَأَطَّلِعْ) (غافر/٣٧) انتهى.

ويقترن خبرها بـ «أن» كثيراً حملاً على «عسى» كقول متمم بن نويرة :

٢٢٠- لعلك يوماً أن تلمم مُلِمَةً***عليك من اللائى يدعُك أجداً (١)

وبحرف التنفيس قليلاً- كقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لعلكم ستفتحون بعدى مدائن عظاماً وتتحذون فى أسواقها مجالس» (٢).

وخرج بعضهم نصب (فَأَطَّلِعْ) (غافر /٣٧) على تقدير «أن» مع «أبلغ» كما خفض المعطوف من بيت زهير :

٢٢١- بدالى ، أتى لستُ مدرِكُ ما مضى***ولا سابق شيئاً ، إذا كان جائياً (٣)

على تقدير الباء مع «مدرِكُ». ويحتمل أنه عطف على «الأسباب» على حد قول ميسون :

٢٢٢- ولبسُ عباءه وتقرَّ عيني***أحبُّ إلى من لبس الشُفوف (٤)

ومع هذين الاحتمالين فيندفع القول : بأن فى قراءه النصب حجه على جواز النصب فى جواب الترجى حملاً له على التمنى.

ص: ٢٠٤

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٦٧.

٢- تتمته : «فإذا كان ذلك فردوا السلام غصوا من أبصاركم واهدوا الأعمى وأعينوا المظلوم». كتر العمال : ٩/ ح ٢٥٣٧٣.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٢٨٢.

٤- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٥٣.

ضربان : مخففه من الثقيله ، وهى حرف ابتداء ، لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين. وخفيفه بأصل الوضع؛ فإن وليها كلامٌ فهى حرف ابتداء لمجرد إفاده الاستدراك ، وليست عاطفه ويجوز أن تستعمل بالواو ، نحو قوله تعالى : (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) (الزخرف ٧٦) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك ولكن أعينونى بوع واجتهاد وعفه وسداد» (١) وبدونها ، نحو قول زهير :

٢٢٣- إن ابورقاء لا تخشى بوادره***لكن وقائعه فى الحرب تنتظر (٢)

وإن وليها مفرد فهى عاطفه بشرطين :

أحدهما : أن يتقدمها نفى أو نهى ، نحو : «ما قام زيد لكن عمرو» و «لا يقيم زيد لكن عمرو» فإن قلت : قام زيد ، ثم جئت ب «لكن» جعلتها حرف ابتداء ؛ فجئت بالجمله فقلت : «لكن عمرو لم يقيم» وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف ، وليس بمسموع.

الشرط الثانى : ألا تقترن بالواو ، قاله الفارسى وأكثر النحويين ، وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

واختلف فى نحو : «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال : أحدها ليونس : أن «لكن» غير عاطفه ، والواو عاطفه مفرداً على مفرد ، الثانى لابن مالك : أن «لكن» غير عاطفه ، والواو عاطفه جمله حذف بعضها على جمله

ص : ٢٠٥

١- نهج البلاغه : ك ٤٥/٩٦٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠٣.

صرح بجمعها ، قال : فالتقدير في نحو : «ما قام زيد ولكن عمرو» : ولكن قام عمرو ، وفي (ما كان مُحَيِّدٌ أبا أحدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) (الأحزاب / ٤٠) : ولكن كان رسول الله. وعله ذلك أنّ الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه ، نحو : «قام زيد ولم يقيم عمرو» ، والثالث لابن عصفور : أنّ «لكن» عاطفه ، والواو زائده لازمه ، الرابع لابن كيسان : أنّ «لكن» عاطفه ، والواو زائده غير لازمه.

(لكنّ)

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي معناه ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو المشهور : أنّه واحد ، وهو الاستدراك ، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها ، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلامٌ مُناقض لما بعدها ، نحو : «ما هذا ساكناً لكنّه متحرك» أو ضد له ، نحو : «ما هذا أبيضٌ لكنه أسود» قيل : أو خلاف ، نحو : «ما زيد قائماً لكنه شارب» وقيل : لا يجوز ذلك.

الثاني : أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد ، قاله جماعة منهم صاحب البسيط ، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته ، نحو : «ما قام زيد ، لكنّ عمراً قام» وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقه ، ومثلوا للتوكيد بنحو «لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء» فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

الثالث : أنها للتوكيد دائماً مثل «إنّ» ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك ، وهو قول ابن عصفور.

والبصريون على أنها بسيطة ، وقال الفراء : أصلها «لكنّ أنّ» فطرح الهمزة للتخفيف ، ونون «لكنّ» للساكنين ، كقول النجاشي الحارثي :

ص : ٢٠٦

٢٢٤- فلست بآتيه ولا أستطيعه***ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل (١)

وقال باقى الكوفيين : مركبه من «لا» و «إن»، والكاف الزائده لا التشبيهيه ، وحذفت الهمزه تخفيفاً.

وقد يحذف اسمها كقول الفرزدق :

٢٢٥- فلو كنت ضبيياً عرفت قرابتى***ولكن زنجي عظيم المشافر (٢)

أى : ولكنك زنجي.

ولا تدخل اللام فى خبرها خلافاً للكوفيين.

(م)

حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضياً ، نحو قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) (الإخلاص ٣) الآية وقول الكميت :

٢٢٦- ألم ترنى من حب آل محمد***أروح وأغدو خائفاً أترقت (٣)

وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها كقوله (٤) :

٢٢٧- لولا فوارس من نغم وأسرتهم***يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ص: ٢٠٧

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/١٩٥ ، وذكره السيوطى باختلاف يسير ، شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠١.

٢- روى أيضاً : «ولكن زنجياً غلاظاً مشافراً» فالأ شاهد فيه. راجع شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠١ و ٧٠٢.

٣- شرح الهاشميات : ٤٦.

٤- قال السيوطى : «قال العينى فى الكبرى : لم يسم قائله». شرح شواهد المغنى : ٢/٦٧٤.

ف قيل : ضروره ، وقال ابن مالك : لغه .

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءه بعضهم : (أَلَمْ نَشْرَحْ) (الشرح/١) وخرَج على أن الأصل : «نشرحن» ثم حذف نون التوكيد الخفيفه وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، وفي هذا شدوذان : توكيد المنفى بـ «لَمْ» وحذف النون لغير وقف ولاساكنين .

وقد تفصل من مجزومها في الضروره بالظرف كقوله (١) :

٢٢٨- فذاك ولم ، إذا نحنُ امترينا***تكنُ في الناس يُدر كك المراء

وقد يليها الاسمُ معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله (٢) :

٢٢٩- ظننتُ فقيراً ذا غنىٍّ ثم نلتُهُ***فلَمْ ذا رجاء ألقه غير واهبٍ

(لَمَّا)

اشاره

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تختص بالمضارع فتجزمه

و تنفيه وتقلبه ماضياً كـ «لَمْ» إلا أنها تفارقها في خمسه أمور :

الأول : أنها لا- تقترن بأداه الشرط ، لا- يقال : «إِن لَمَّا تقم» وفي التنزيل : (وَإِن لَمَّا تَفْعَلِ) (المائده /٦٧) (وَإِن لَمَّا يَنْتَهُوا) (المائده/٧٣).

الثاني : أن منفيها مستمر النفي إلى الحال كقول شأس بن نهار :

ص: ٢٠٨

١- قال البغدادي : «لم أقف على قائله» ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/١٤٢.

٢- قال البغدادي : «لم أقف على قائله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/١٤٤.

٢٣٠- فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ *** وَإِلَّا فَأَدْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَزَقَ (١)

ومنفى «لم» يحتمل الاتصال ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «لَمْ يَخْلُقِ اللهُ سُبْحَانَهُ الْخَلْقَ لَوْحَشْتَهُ وَلَمْ يَسْتَعْمَلْهُمْ لِمَنْفَعَتِهِ» (٢) ، والانقطاع مثل قوله تعالى : (لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَرْدُكُورًا) (الإنسان/١) ولهذا جاز : «لم يكن ثم كان» ولم يجز : «لما يكن ثم كان» بل يقال : «لما يكن وقد يكون».

ولامتداد النفي بعد «لما» لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف «لم» تقول : «قمت فلم تقم» ؛ لأن معناه : وما قمت عقيب قيامي ، ولا يجوز «قمت فلما تقم» ؛ لأن معناه : وما قمت إلى الآن.

الثالث : أن منفى «لما» لا يكون إلا قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفى «لم» تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز «لما يكن» . وقال ابن مالك : لا يشترط كون منفى «لما» قريباً من الحال ، مثل : «عصى إبليسُ ربه ولما يندم» بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع : أن منفى «لما» متوقع ثبوته ، بخلاف منفى «لم» ألا ترى أن معنى (بَلْ لَمَّا يَدُوْقُوا عَذَابَ) (ص ٨) أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع ، ولهذا أجازوا : «لم يقض مالا يكون» ومنعوه في «لما».

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره ، ومثال المتوقع أن تقول : «مالي قمت ولم تقم ، أو ولما تقم» ، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء : «لم تقم ، أو لما تقم».

ص : ٢٠٩

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٨٠.

٢- غرر الحكم : ٢/٦٠١.

الخامس : أن منفي «لما» جائز الحذف لدليل ، كقوله (١) :

٢٣١- فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأُ وَلَمَّا**فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنَهُ

أى : ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى : سيداً ، ولا يجوز : «وصلت إلى بغداد ولم» تريد ولم أدخلها.

وعله هذه الأحكام كلها أن «لم» لنفى «فَعَلَّ» ، و «لما» لنفى «قد فَعَلَّ».

الثانى من أوجه «لما» : أن تختص بالماضى

فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لما عرج بى إلى السماء رأيت مكتوباً على ساق العرش بالنور لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أيدته بعلى» (٢) ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب ، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعه أنها ظرف بمعنى «حين» وقال ابن مالك : بمعنى «إذ» وهو حسن؛ لأنها مختصه بالماضى وبالإضافه إلى الجملة.

ورد ابن خروف على مئدىعى الاسميه بجواز أن يقال : «لما أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم» ؛ لأنها إذا قُدمت ظرفاً كان عاملها الجواب والواقع فى اليوم لا يكون فى أمس.

والجواب : أن هذا مثل (إِنْ كُنْتُ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) (المائدة / ١١٦) والشرط لا يكون إلا مستقبلاً ، ولكن المعنى : إن ثبت أنى كنت قلته ، وكذا هنا المعنى : لما ثبت اليوم إكراؤك لى أمس أكرمتك.

ص : ٢١٠

١- قال البغدادي : هو لرجلٍ من بنى أسد. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/١٥١.

٢- مناقب ابن شهر آشوب : ١/٢٩٦.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً ، وجمله اسميه مقرونه بـ «إذا» الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك ، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور ، دليل الأول : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ) (الإسراء/ ٦٧) والثاني : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَاهُمْ يُشْرِكُونَ) (العنكبوت /٦٥) والثالث : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) (لقمان /٣٢) والرابع : (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا) (هود /٧٤) وهو مؤول بـ «جادلنا» وقيل فى آيه الفاء : إن الجواب محذوف ، أى : انقسموا قسمين : فمنهم مقتصد ، وفى آيه المضارع إن الجواب : «جاءتْهُ الْبُشْرَى» على زياده الواو ، أو محذوف ، أى : أقبل يجادلنا.

الثالث : أن تكون حرف استثناء

فتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (الطارق /٤) فيمن شدد الميم ، وعلى الماضى لفظاً لامعنى ، نحو : «أَنْشُدُكَ اللَّهَ لَمَّا فَعَلْتَ» أى : ما أسألك إلا فعلك.

(لن)

حرف نفى ونصب واستقبال كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حين سأله على (عليه السلام) : «ما يبكيك؟ : ضغائنُ فى صدور أقوام لن يبدوها حتى يفقدوني أو يفارقوني» (١).

ولاتفيد توكيد النفى خلافاً للزمخشري فى كشافه ، ولا تأييده خلافاً له فى أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ، قيل : ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها بـ «اليوم» فى (فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْشِيًّا) (مريم /٢٦) ولكان ذكر الأبد فى قوله : (وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا) (البقره /٩٥) وقول الكميت :

ص : ٢١١

٢٣٢- لا أباى ولن أباى فىهم***أبداً رَغَمَ ساخِطِينِ رِغَامٍ (١)

تكراراً والأصل عدمه.

وتأتى للدعاء كما أتت «لا» كذلك وفقاً لجماعه منهم ابن عصفور ، والحجّه فى قول الأعشى :

٢٣٣- لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ لَمْ يَزَلْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ (٢)

وتلقى القسم بها وبِ «لَمْ» نادر جداً كقول أبى طالب (عليه السلام) فى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٢٣٤- وَاللَّهِ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ***حَتَّى أَوْسَدَ فِي التُّرَابِ دَفِينًا (٣)

وقيل لبعضهم : ألك بُنُونٌ؟ فقال : نعم ، وخالفهم لم تُقَمَّ عن مثلهم مُنَجِبَه ، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب ، أى : إن لى لبين ، ثم استأنف جمله النفى.

و زعم بعضهم أنها قد تجزم كقول أعرابى يمدح الإمام الحسين (عليه السلام) :

٢٣٥- لَنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رِجَائِكَ مَنْ ***حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَهُ (٤)

(لو)

إشاره

على خمسه أوجه :

أحدها : «لو» المستعمله فى نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام)

«واعلم يا بُنى ، أَنَّهُ

ص: ٢١٢

١- شرح الهاشميات : ٣٣.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٨٤.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٨٦.

٤- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٨٨.

لو كان لربك شريك لأتتك رسُله» (١) وهذه تفيد ثلاثه أمور :

أحدها : الشرطيه ، والمراد بها عقد السببيه والمسببيه بين الجملتين بعدها.

الثانى : تقييد الشرطيه بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت «إن» فإنّ تلك لعقد السببيه والمسببيه فى المستقبل.

الثالث : الامتناع ، وقد اختلف النحاه فى إفادتها له وكيفيه إفادتها إياه على ثلاثه أقوال :

أحدها : أنها لا تفيده بوجه ، وهو قول الشلويين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق فى الماضى ، كما دلّت «إن» على التعليق فى المستقبل ، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوى.

وهذا الذى قالاه كإنكار الضروريات؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهي ، فإنّ كل من سمع : «لو فعَل» فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد.

الثانى : أنها تفيده امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا هو القول الجارى على ألسنه المعربين ، ونص عليه جماعه من النحويين ، وهو باطل بمواضع كثيره ، منها قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا) (الأنعام/١١١) (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ) (لقمان/٢٧) وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى بنت أبى سلمه : «فإنها لو لم تكن ربيتي فى

ص: ٢١٣

١- نهج البلاغه : ك ٣١/٩١٨.

حجری ما حلت لی إنها لابنه أخی من الرضاعه» (1) ویبانه : أن كل شیء امتنع ثبت نقیضه فإذا امتنع «ما قام» ثبت «قام» وبالعكس ، وعلى هذا ، فیلزم على هذا القول فی الآیه الأولى ثبوت إیمانهم مع عدم نزول الملائكه وتكلیم الموتی لهم وحشر كل شیء علیهم ، وفی الثانیة نفاذ الكلمات مع عدم كون مافی الأرض من شجره أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزله الدواه وكون السبعه الأبحر مملوءه مداداً وهی تمد ذلك البحر ، ویلزم فی الحدیث ثبوت الحلیه مع كونها ربیبته (صلی الله علیه وآله وسلم) ، وكل ذلك عكس المراد.

الثالث : أنها تفید امتناع الشرط خاصه ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ، ولا على ثبوتها ، ولكنه إن كان مساوياً للشرط فی العموم كما فی قولك : «لو كانت الشمس طالعه كان النهار موجوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنه یلزم من انتفاء السبب المساوی انتفاء مسببه ، وإن كان أعم كما فی قولك : «لو كانت الشمس طالعه كان الضوء موجوداً» فلا یلزم انتفاؤه ، وإنما یلزم انتفاء القدر المساوی منه للشرط. وهذا قول المحققین.

ویتلخص على هذا أن یقال : إن «لو» تدل على ثلاثة أمور : عقد السببیه والمسببیه وكونهما فی الماضي وامتناع السبب.

ثم تاره یعقل بین الجزأین ارتباط مناسب وتاره لا یعقل ، فالنوع الأول على ثلاثة أقسام :

ما یوجب فی الشرع أو العقل انحصار مسببیه الثانی فی سببیه الأول ، نحو : (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا) (الأعراف/ ۱۷۶) ونحو : «لو كانت الشمس طالعه كان النهار موجوداً» وهذا یلزم فیهِ من امتناع الأول امتناع الثانی قطعاً.

ص: ۲۱۴

وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور ، نحو : «لو نام لانتقض وُضوءُه» ونحو : «لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجوداً» وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا.

وما يُجوز فيه العقل ذلك ، نحو : «لو جاءني أكرمته» ؛ فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام في المجيء ويرجح أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول ، وأنه المتبادر إلى الذهن ، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب ، لا على الانتفاء مطلقاً ، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني قسمان :

الأول : ما يراد فيه تقرير الجواب وُجِدَ الشرطُ أو فُقِدَ ، ولكنه مع فَقْدِهِ أولى ، وذلك كقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «إنها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي ، إنها لابنة أخي من الرضاعة» (1) فإنه يدل على تقرير عدم حليتها في الحالين وعلى أن انتفاء الحلية مع ثبوت كونها ربيته أولى ، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين :

أحدهما : أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة ، وفي هذا الحديث دلّ مفهوم الموافقة على عدم الحلية؛ لأنه إذا انتفت الحلية عند عدم كونها ربيته (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فعند كونها ربيته أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة.

ثانيهما : أنه لما فقدت المناسبه انتفت العلية ، فلم يجعل عدم كونها ربيته علة عدم الحلية ، فعلمنا أن عدم الحلية معلل بأمر آخر ، وهو أنها ابنة أخيه (صلى الله عليه وآله وسلم) من

ص: ٢١٥

الرضاعه وذلك مستمر مع كونها ربيته (صلى الله عليه وآله وسلم) فيكون عدم الحليه عند عدم كونها ربيته (صلى الله عليه وآله وسلم) مستنداً إلى ذلك السبب وحده ، وعند كونها ربيته (صلى الله عليه وآله وسلم) مستنداً إليه فقط أو إليه وإلى كونها ربيته (صلى الله عليه وآله وسلم) معاً ، وعلى ذلك تتخرج آيه لقمان؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثره هذه الأمور فلائذ لا تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى.

الثانى : أن يكون الجواب مقررأ على كل حال من غير تعرض لأولويه نحو : (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا) (الأنعام / ٢٨) ، فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمره على التقديرين ، والمقصود فى هذا القسم تحقيق ثبوت الثانى ، وأما الامتناع فى الأول فإنه وإن كان حاصلأ لكنه ليس المقصود.

الثانى من أقسام «لو» : أن تكون حرف شرط فى المستقبل

إلا أنها لا تجزم كقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لو يقول أحدكم إذا غضب : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ذهب عنه غضبه» (١) وقوله تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) (النساء / ٩) ، أى : وليخش الذين إن شاربوا وقاربوا أن يتركوا ، وإنما أولنا الترك بمشارفه الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات ، ومثله : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ) (البقره / ١٨٠) ، أى : إذا قارب حضوره (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ) (البقره / ٢٣١) لأن بلوغ الأجل انقضاء العده ، وإنما الإمساك قبله.

وهذا المعنى قاله كثير من النحويين فى نحو قوله تعالى : (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) (يوسف / ١٧) (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) (التوبه / ٣٣) وفى الحديث النبوى : «أعطها ولو خاتماً من حديد» (٢).

ص : ٢١٦

١- كنز العمال : ٣ / ح ٧٧٢٠.

٢- فتح البارى : ٩ / ح ٥٠٢٩.

وأما نحو: (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ) (الأنعام/ ٢٧) (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ) (الأعراف/ ١٠٠) وقول كعب:

٢٣٦- لقد أقوم مقاما لو يقوم به***أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل (١)

فمن القسم الأول، لا من هذا القسم؛ لأن المضارع في ذلك مراد به المضي، وتقرير ذلك: أن تعلم أن خاصية «لو» فرض ما ليس بواقع واقعا، ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع، وخاصية «إن» تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال؛ فعلى هذا قوله تعالى: (وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) (يوسف/ ١٧) يتعين فيه معنى «إن»؛ لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل، ولا يمكن جعلها امتناعية؛ للاستقبال والاحتمال، ولأن المقصود تحقق ثبوت الصدق لا امتناعه، وأما قوله (٢).

٢٣٧- لا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مَظْهَرًا***خُلِقَ الْكِرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

فيحتمل أن «لو» فيه بمعنى «إن» على أن المراد مجرد الإخبار بوجود الجزاء عند وجود الشرط في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض الشرط واقعا والحكم عليه مع العلم بعدم وقوعه.

والحاصل: أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى «إن» ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية.

الثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزله «أن»

إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع

ص: ٢١٧

١- شرح شواهد المغنى: ٢/٦٤٧.

٢- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى: ٢/٦٤٦.

هذه بعد «وَدَّ أَوْ يَوَدُّ»، نحو قوله تعالى: (وَدَّوْا لَوْ تَدَّهِنُ) (القلم/٩) (يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) (البقره/٩٦) ومن وقوعها بدونهما قول الأعشى (١):

٢٣٨- وربما فاتَ قوماً جُلُّ أمرهم *** من التَّائِي ، وكانَ الحزْمُ لو عجلوا

وأكثرهم لم يثبت ورود «لو» مصدرية ، والذي أثبتته ، الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو: (يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) (البقره/٩٦): إنها شرطية ، وإن مفعول «يود» وجواب «لو» محذوفان ، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويشهد للمثبتين قراءه بعضهم: (وَدَّوْا لَوْ تَدَّهِنُ فَيُدَّهِنُوا) (القلم/٩) بحذف النون ، فعطف «يُدَّهِنُوا» بالنصب على «تَدَّهِنُ» لما كان معناه أن تدهن.

ويشكل عليهم دخولها على «أن» في نحو قوله تعالى: (وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمِداً بَعِيداً) (آل عمران/٣٠) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «يود أهل العافيه يوم القيامة حين يعطى أهل البلاء الثواب لو أن جلودهم كانت قرضت في الدنيا بالمقاريض» (٢).

وجوابه: أن «لو» إنما دخلت على فعل عام مقدر بعد «لو».

الرابع: أن تكون للتمنى

نحو: «لو تأتيني فَتَحَدَّثَنِي» ولهذا نصب «تحدثني».

ص: ٢١٨

- ١- هكذا في نسخ المغنى: ولكن قال البغدادى: قال السيوطى: «هو من قصيده للقطامى» وقد راجعت ديوان القطامى؛ فلم أجد البيت في هذه القصيده ولا في غيرها من شعره. شرح أبيات مغنى اللبيب: ٥/٦٠.
- ٢- كنز العمال: ٣/١٠٦٦١.

واختلف فيها ؛ فقال ابن الضائع وابن هشام : هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب «ليت». وقال بعضهم : هي «لو» الشرطية أُشربت معنى التمني ؛ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقول مهلهل :

٢٣٩- فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُليبٍ *** فيخبرَ بالذنائبِ أي زير

بيوم الشعثمين لقرعينا

وكيف لقاء من تحت القبور؟ (١)

وقال ابن مالك : هي «لو» المصدرية أُغنت عن فعل التمني ، وذلك أنه أُورد قول الزمخشري : وقد تجيء «لو» في معنى التمني في نحو : «لو تأتيني فتحدثني» فقال : إن أراد أن الأصل : «وددت لو تأتيني فتحدثني» فحذف فعل التمني ؛ لدلاله «لو» عليه فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنها حرفٌ وضع للتمني كـ «ليت» فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين «ليت». انتهى.

الخامس : أن يكون للعرض

نحو : «لو تنزلُ عندنا فتصيب خيراً» ، ذكره في التسهيل.

وهنا مسائل

إحداها : أن «لو» خاصة بالفعل

وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لـ «كان» محذوفه ، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر.

ص : ٢١٩

فالأول كقول المتلمس :

٢٤٠- ولو غيرُ أحوالى أرادوا نقيصتى *** جعلتُ لهم فوق العرائنَ ميسماً (١)

والثانى نحو : «لو زيداً رأيتُه أكرمته».

والثالث كقوله (٢) :

٢٤١- لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذَوْبَعِيْ وَلَوْ مَلِكاً *** جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

والرابع نحو قول عدى بن زيد :

٢٤٢- لو بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقَى شَرِقٌ *** كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي (٣)

واختلف فيه ؛ فقليل : محمول على ظاهره ، وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً وقال الفارسي : هو من النوع الأول ، والأصل : لو شَرِقَ حَلَقَى هو شَرِقٌ ، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً.

المسألة الثانية : تقع «أن» بعدها كثيراً

نحو قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) (البقره ١٠٣) وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لو أن الرياض أقلام والبحر مداد والجن حباب والإنس كتّاب ما أحصوا فضائل أمير المؤمنين على بن أبي طالب» (٤) وقول أبي الأسود الدؤلى فى رثاء امير المؤمنين (عليه السلام) :

٢٤٣- ولو أَنَا سُئِلْنَا الْمَالَ فِيهِ *** بَدَلْنَا الْمَالَ فِيهِ وَالْبِنِيَا (٥)

ص : ٢٢٠

١- راجع شرح أبيات مغنى اللبيب وهامشه : ٥/٧٧ و «الميسم» هنا اسم لأثر الوسم.

٢- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى : ٢/٦٥٨.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٥٨.

٤- المحجّه البيضاء ١/٢٤٥.

٥- أدب الطف : ١/١٠٥.

وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه : بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد «لو» كما اختصت «عُدوه» بالنصب بعد «لَدُنْ» والحين بالنصب بعد «لات» وقيل : على الابتداء ، والخير محذوف ، ثم قيل : يقدر مقدما ، أى : ولو ثابت إيمانهم ، على حد : (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا) (يس/٤١) وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخراً ، وذلك لأن «لعل» لا تقع هنا؛ فلا تشتبه «أن» المؤكده إذا قَدِّمت ، بالتى بمعنى «لعل» فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخراً على الأصل ، أى : ولو إيمانهم ثابت.

وذهب المبرّد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعليه ، والفعل مقدر بعدها ، أى : ولو ثبت أنهم آمنوا ، ورُجِّح بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل.

المسألة الثالثة

لغلبه دخول «لو» على الماضى لم تجزم و لو أريد بها معنى «إن» الشرطيه ، و زعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغه ، وأجازه جماعه فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله (١) :

٢٤٤- لو يشأ طاربه ذو مئعه**لاحق الأطلال نهْدُ ذو حُصَلْ

وقد خرّج على لغه من يقول : «شا ، يشا» بألف ، ثم أبدلت همزه ساكنه ، كما قيل : «العالم والخاتم».

المسألة الرابعة

جواب «لو» إما مضارع منفى ب «لم» نحو قول النبىّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : «لو أن ثوباً من ثياب أهل الجَنَّةِ ألقى إلى أهل الدنيا لم تحتمله أبصارهم» (٢)

ص: ٢٢١

١- قال السيوطى : «عزاه فى الحماسه لامرأه من بنى الحارث ، وقال العينى : هو لعلقمه». شرح شواهد المغنى : ٢/٦٦٤.

٢- عدّه الداعى : ٩٩.

أو ماضٍ مثبت أو منفى بـ «ما»، والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «لو أن هذا الدين في الثريا لَنَالَتْهُ رِجَالُ مَنْ فَارَسَ» (١)، ومن تجرده منها قوله تعالى: (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) (الواقعه / ٧٠) والغالب على المنفى تجرده منها، نحو: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) (الأنعام/ ١١٢) ومن اقترانه بها قوله (٢):

٢٤٥- ولو نُعْطِيَ الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا***ولكن لا خيار مع الليالي

وقد ورد جواب «لو» الماضي مقرونًا بـ «قد»، وهو غريب.

قيل: وقد يكون جواب «لو» جملة اسميه مقرونه باللام أو بالفاء كقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) (البقره / ١٠٣) وقيل: هي جواب قسم مقدر.

(لولا)

إشارة

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملتين

اسميه ففعليه لربط امتناع الثاني بوجود الأولى، كقول الكميت:

٢٤٦- يقولون لم يورث ولولا ثرائه***لقد شريك في بكيل وأرحب (٣)

وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً بفعل محذوف، ولا بـ «لولا» لنيابتها عنه،

ص: ٢٢٢

١- أعيان الشيعة: ١/٣٠٢.

٢- شرح شواهد المغنى: ٢/٦٦٥، شرح أبيات مغنى اللبيب ٥/١١١. لم يسم قائله.

٣- بعده: وعك ولخيم والسكون وحمير***وكنده والحيان، بكر ونغلب شرح الهاشميات: ٤٢.

ولا بها أصاله ، خلافاً لزاعمي ذلك ، بل رفعه بالابتداء ، ثم قال أكثرهم : يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً؛ فإذا أُريد الكون المقيد لم يجوز أن تقول : «لولا زيد قائم» ولا أن تحذفه ، بل تجعل مصدره هو المبتدأ ، فتقول : «لولا قيام زيد لأتيتك» أو تدخل «أن» على المبتدأ فتقول : «لولا أن زيدا قائم» وتصير «أن» وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ، أو مبتدأ لا خير له ، أو فاعلاً بـ «ثبت» محذوفاً ، على الخلاف السابق في فصل «لو».

وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كـ «الوجود والحصول» فيجب حذفه ، وكوناً مقيداً كـ «القيام والعود» فيجب ذكره إن لم يعلم ويجوز الأمران إن علم.

وزعم ابن الطراوه أن جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ ، ويرده أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولي «لولا» مضمراً فحقه أن يكون ضمير رفع ، نحو : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) (سبأ / ٣١) وسمع قليلاً : «لولاي ولولاك ولولاه» خلافاً للمبرد ، قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لولاك يا علي ما عُرف المؤمنون من بعدى» (١).

ثم قال سيبويه والجمهور : هي جاره للضمير مختصه به ، كما اختصت «حتى» والكاف بالظاهر ولا تتعلق «لولا» بشيء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف.

وقال الأخفش : الضمير مبتدأ و «لولا» غير جاره ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ، إذ قالوا : «ما أنا كأت» ، «ولا أنت كأتا»

ص : ٢٢٣

وقد أسلفنا أن النيباه إنما وقعت في الضمائر المنفصلة؛ لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهره ، فإذا عطف عليه اسم ظاهر ، نحو : «لولاك وزيد» تعين رفعه؛ لأنها تخفض الظاهر.

الثاني : أن تكون للتحضيض و العرض

فتختص بالمضارع أو ما في تأويله ، نحو : (لَوْلَا تَسْتَعْفِرُونَ اللَّهَ) (النمل ٤٦/) ونحو (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ) (المنافقون ١٠/).

الثالث : أن تكون للتوبيخ و التنديم

فتختص بالماضي ، نحو : (لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) (النور ١٣/) ومنه : (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا) (النور ١٤/) إلا أن الفعل أُخِّرَ.

وقد فصلت من الفعل بـ «إذ وإذا» معمولين له ، وبجمله شرطيه معترضه؛ فالأول كما تقدم ، والثاني والثالث ، نحو : (فلولا إذا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينْتُمْ تَنْظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا) (الواقعه ٨٣/ - ٨٧) المعنى : فهلا- ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدنيين ، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم ، ولكنكم لاتشاهدون ذلك ، و «لولا» الثانيه تكرر للأولى.

الرابع : الاستفهام

نحو (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ) (المنافقون ١٠/) (لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) (الأنعام ٨/) قال الهروي : وأكثرهم لا يذكره. والظاهر أن الأولى للعرض ، وأن الثانيه مثل : (لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) (النور ١٣/).

وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزله «لم» ، وجعل منه : (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ) (يونس ٩٨/) والظاهر أن المعنى على التوبيخ ، أي : فهلا كانت قرية واحده من القرى المهلكه تابت عن الكفر قبل مجيء

مجىء العذاب فنفعها ذلك ، وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلى بن عيسى والنخاس ، ويؤيده قراءة أبي عبد الله : «فَهَلَا كَانَتْ» ويلزم من هذا المعنى النفي ، لأن التوبيخ يقتضى عدم الوقوع ، فإن احتج محتج للهروي بأنه قرئ بنصب «قوم» على أصل الاستثناء ، ورفع على الإبدال ، فالجواب : أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحه النفي كقول الأخطل :

٢٤٧- وبالضريمه منهم منزل خَلَقَ**عاف تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوَى وَالْوَتْدُ (١)

فرفع لما كان «تغير» بمعنى «لم يبق على حاله» ؛ ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب ، وقد اجتمعت السبعة على النصب في (إِلَّا قَوْمٌ يُؤْنَسَ) (يونس ٩٨/٩٨) فدل على أن الكلام موجب ، ولكن فيه رائحه غير الإيجاب.

(لوما)

بمنزله «لولا» تقول : «لوما زيد لأكرمتهك» وفي التنزيل : (لُومًا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) (الحجر/٧).

(ليت)

حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالباً كقول أبي العتاهيه :

٢٤٨- فَيَالَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا**فَأَخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ (٢)

وبالممكن قليلاً.

ص: ٢٢٥

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٧٠ و ٦٧١.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/١٦٣. وأهمله السيوطي ؛ لتأخر قائله عن زمن الاستشهاد.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال الفراء وبعض أصحابه : وقد ينصبهما كقوله (١) :

٢٤٩-***يأليت أيام الصبا رواجعا

وهو محمول على حذف الخبر ، وتقديره : «أقبلت» لا «تكون» خلافاً للكسائي؛ لعدم تقدم «إن ولو» الشرطيتين.

وتقترن بها «ما» الحرفية فلا- تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ، لا يقال : «ليتما قام زيد» خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القزويني ، ويجوز حينئذ إعمالها؛ لبقاء الاختصاص وإهمالها حملاً على أخواتها.

(ليس)

ليس كلمه داله على نفي الحال ، وتنفي غيره بالقرينه ، نحو : «ليس خَلَقَ اللهُ مثله» وقول الأعشى في النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٢٥٠- لهُ نَافِلَاتٌ مَا يُغِبُّ نَوَالُهَا***وليس عطاء اليوم مانعه غدا (٢)

وهي فعل لا يتصرف ، وزنه «فعل» بالكسر ، ثم التزم تخفيفه ، ولم نقدره «فعل» بالتفتح؛ لأنه لا يخفف ، ولا «فعل» بالضم؛ لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في «هَيَّؤْ» وسمع : «لُسْتُ» بضم اللام ، فيكون على هذه اللغة ك «هَيَّؤْ».

وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزله «ما» وتابعه الفارسي في الحلييات وابن شقير وجماعه ، والصواب : الأول؛ بدليل : ولستما ولستنّ وليسا وليسوا

ص : ٢٢٦

١- فقال السيوطي : «قال الجمحي في طبقات الشعراء : هو للعجاج». شرح شواهد المغني : ٢/٦٩٠.

٢- شرح شواهد المغني : ٢/٧٠٤.

وليسَ ولسنَ. قال أبو الأسود الدؤلى فى رثاء الإمام الحسين (عليه السلام) ومن أُصيب معه من بنى هاشم :

٢٥١- ألسَ ترين بنى هاشم *** قد أفنتَهُمُ الفئهَ الظالمهُ (١)

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر ، كقول الإمام الحسين (عليه السلام) : «أوليس حمزه سيد الشهداء عمّ أبى؟» (٢) وقيل : قد تخرج عن ذلك فى مواضع :

أحدها : أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزله «إلا» ، نحو : «أتونى ليس زيداً» ، والصحيح : أنها الناسخه ، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم ، واستتاره واجب ؛ فلا يليها فى اللفظ إلا المنصوب .

الثانى : أن يقترن الخبر بعدها بـ «إلا» ، نحو : «ليس الطيبُ إلا- المسك» بالرفع ، فإن بنى تميم يرفعونه حملاً لها على «ما» فى الإهمال عند انتقاض النفى ، كما حمل أهل الحجاز «ما» على «ليس» فى الإعمال عند استيفاء شروطها .

الثالث : أن تدخل على الجملة الفعلية ، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «ليس يتحسّر أهل الجنّه على شىء إلا على ساعه مرّت بهم لم يذكروا الله عزّوجلّ فيها» (٣) وقوله (٤) :

٢٥٢- ألا ليس إلّا ما قضى الله كائنٌ *** وما يستطيع المرء نفعاً ولا ضرراً

ولا دليل فيهما ، لجواز كون ليس فيهما شأنه .

ص : ٢٢٧

١- أدب الطف : ١/١٠١ .

٢- الكامل فى التاريخ : ٤/٦٢ .

٣- كترالعمال : ١/١ ح ١٨٠٦ .

٤- قال البغدادى : لم أقف على قائله . شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٠٨ .

الرابع : أن تكون حرفاً عاطفاً ، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون ، على خلاف بين النُّقله ، واستدلوا بنحو قول نفيل بن حبيب :

٢٥٣- أين المفر والإله الطالب***والأشرم المغلوب ليس الغالب (١)

وخرّج على أن «الغالب» اسمها والخبر محذوف ، قال ابن مالك : وهو في الأصل ضمير متصل عائد على «الأشرم» ، أي : ليسهُ الغالبُ كما تقول : «الصديق كأنهُ زيد» ثم حذف ؛ لالتصاله . ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجر حذفه ، وفيه نظر .

ص : ٢٢٨

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠٥ .

تأتى على وجهين : اسميه ، وحرفيه ، وكل منهما ثلاثه أقسام.

فأما أوجه الاسميه

فأحدها : أن تكون معرفه

و هي نوعان :

ناقصه ، وهي الموصوله ، نحو قوله تعالى : (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) (النحل ٩٦) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «عِبَادَ اللَّهِ إِنَّكُمْ وَمَا تَأْمُلُونَ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا أَثَوِيَاءُ مُؤَجَّلُونَ» (١).

وتامه ، وهي نوعان :

وعامه أى مقدره بقولك : الشىء ، وهي التى لم يتقدمها اسمٌ تكون هي وعاملها صفه له فى المعنى ، نحو : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) (البقره/٢٧١) أى : فنعمة الشىء هي ، والأصل : فنعمة الشىء إبدأؤها؛ لأن الكلام فى الإبداء لا فى

ص: ٢٢٩

الصدقات ، ثم حذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع.

وخاصه وهى التى تقدمها ذلك ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم ، نحو : «غَسَلْتُهُ غَسَلًا نَعْمًا» و «دَقَّقْتَهُ دَقًّا نَعْمًا» أى : نعم الغسل ونعم الدق ، وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفه تامه ، وأثبتته جماعه منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

الثانى : أن تكون نكره مجردة عن معنى الحرف

وهى أيضاً نوعان :

ناقصه وتامه :

فالناقصه هى الموصوفه ، وتقدر بقولك : شىء كقولهم : «مررت بما معجب لك» أى :

بشىء مُعجِب لك ، وقوله (1) :

٢٥٤- ربّما تكره النفوس من الأم-***ر له فرجه كحلّ العقال

أى : رب شىء تكرهه النفوس.

والتامه : تقع فى ثلاثه أبواب :

أحدها : التعجب كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «ما أحسنَ تواضعَ الأغنياءَ للفقراء طلباً لما عند الله» (٢) المعنى : شىء حسن تواضع الأغنياء ، جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش فجوّزه ، وجوّز أن تكون معرفه موصوله والجمله بعدها صلّه لامحل لها ، وأن تكون نكره موصوفه والجمله بعدها فى موضع رفع نعتاً لها وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : شىء عظيم ونحوه.

ص : ٢٣٠

١- نسب البيت إلى أميه بن أبى الصلت وإلى حنيف بن عمير اليشكرى وإلى غيرهما. شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠٧.

٢- نهج البلاغه : ح ٣٩٨/١٢٧٧.

ثانيها : باب «نعم وبئس» ، نحو : «غسلته غسلاً نِعْمًا» و «دَقَّقْتُهُ دَقًّا نِعْمًا» أى : نعم شيئاً ، فَ «ما» نصبٌ على التمييز عند جماعه من المتأخرين منهم الزمخشري ، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفه تامه كما مرّ.

ثالثها : قولهم إذا أرادوا المبالغه فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابه : «إِنَّ زَيْدًا مِمَّا أَنْ يَكْتَبَ» أى : إنه من أمر كتابه ، أى إنه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابه فَ «ما» بمعنى «شئ» و «أَنَّ» وصلتها فى موضع خفض بدلاً منها ، والمعنى بمنزله فى (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) (الأنبياء/ ٣٧) جعل ؛ لكثرة عجلته كأنه خلق منها ، وزعم السيرافى وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفه تامه بمعنى الشئ أو الأمر ، و «أَنَّ» وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، والجمله خبر لـ «إِنَّ» ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

الثالث : أن تكون نكره مضمنه معنى الحرف

و هى نوعان :

أحدهما : الاستفهاميه ، ومعناها : أى شئ ، نحو قوله تعالى : (ما لَوْئُهَا) (البقره/ ٦٩) وقول حسان فى رثاء النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٢٥٥- ما بال عينى لا تنام؟ كأنما**كجَلَّتْ مآقيها بكحل الأرمَد (١)

ويجب حذف ألف «ما» هذه إذا جُرَتْ وإبقاء الفتحه دليلاً عليها ، كقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) خطاباً لأبيه : «مم حمدت واسترجعت» (٢) وقول

ص : ٢٣١

١- ديوان حسان بن ثابت : ٢٠٨.

٢- قاله فى طريق كربلاء حين رأى أن أبيه عليه السلام يسترجع فأجأت الحسين عليه السلام : «يا بنى إننى خفقت (براسى) خفقه ، فعن لى فارس على فرس فقال : القوم يسرون والمنايا تسير معهم ، فعلمتُ أن أنفسنا نُعيت إلينا». الكامل فى التاريخ : ٤/٥١.

٢٥٦- فتلك ولاه السوء قد طال مكثهم***فحاتم حتام العناء المطول؟ (١)

وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله (٢):

٢٥٧- يا أبا الأسود لِمَ خَلَفْتَنِي***لَهُموم طارقات وذكّر

وعله حذف الألف ، الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حذفت في نحو : (فناظرة بَمَ يَرْجِعُ الْمُرْسِيْلُونَ) (النمل/٣٥) (لِمَ تَقُولُونَ مالا تَفْعَلُونَ) (الصف ٢/) وثبتت في نحو (يُؤْمِنُونَ بما أُنزِلَ إِلَيْكَ) (البقره/٤) (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي) (ص ٧٥) وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام ، وأما قراءة عكرمه وعيسى : (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ) (النبأ ١/ فنادر.

وإذا ركبت «ما» الاستفهاميه مع «ذا» لم تحذف ألفها ، نحو : «لما ذا جئت؛ لأن ألفها قد صارت حشواً.

فصل في (ماذا)

اعلم أنها تأتي في العرييه على أوجه :

منها : أن تكون «ما» استفهاميه و «ذا» إشاره ، نحو : «ما ذا التواني؟» ، و :

٢٥٨- ماذا الوقوف على نار وقد حَمَدْت***يا طالما أوقدت في الحرب نيران (٣)

ومنها : ان تكون «ما» استفهاميه و «ذا» موصوله كقول لييد :

ص: ٢٣٢

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠٩.

٢- قال البغدادي : لم يعرف قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٢٠.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٧١١. لم يسم قائله.

٢٥٩- ألتسألان المرء ماذا يُحاولُ***أنْحَبُ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطلٌ؟ (١)

فَ «ما» مبتدأ؛ بدليل إبداله المرفوع منها ، و «ذا» موصول؛ بدليل افتقاره للجمله بعده ، وهو أرجح الوجهين في (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) (البقره/٢١٩) فيمن رفع «العفو» أى : الذى ينفقونه ، العفو ؛ إذ الأصل : أن تجاب الاسميه بالاسميه والفعليه بالفعليه.

ومنها : أن يكون «ماذا» كله استفهاما على التركيب كقولك : «لماذا جئت؟» وهو أرجح الوجهين فى الآيه فى قراءه غير أبى عمرو : (قُلِ الْعَفْوَ) (البقره/٢١٩) بالنصب ، أى : ينفقون العفو.

ومنها : أن تكون «ما» استفهاماً و «ذا» زائده ، أجازه جماعه منهم ابن مالك فى نحو : «ماذا صنعت؟» وعلى هذا التقدير فينبغى وجوب حذف الألف فى نحو : «لم ذا جئت؟» والتحقق : أن الأسماء لا تزداد.

النوع الثانى : الشرطيه و هى نوعان :

غير زمانيه ، نحو : (وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللهُ) (البقره /١٩٧).

وزمانيه ، أثبت ذلك الفارسى وأبوالبقاء وأبو شامه وابن برى وابن مالك ، وهو ظاهر فى قوله تعالى : (فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ) (التوبه /٧) أى استقيموا لهم مده استقامتهم لكم ، ومحتمل فى (فَمَا اسْتَقَامُوا لَهُمْ) (النساء /٢٤) إلا أن «ما» هذه مبتدأ لا ظرفيه ، والهاء من «به» راجعه إليها ، ويجوز فيها الموصوليه و «فَاتُوهَنَّ» الخبر ، والعائد محذوف أى : لأجله.

ص : ٢٣٣

فأحدها : أن تكون نافية

فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والنهاميون والنجديون عمل «ليس» بشروط معروفة ، نحو (ما هذا بَشَرًا) (يوسف ٣١/) (ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (المجادله ٢/) وعن عاصم : أنه رفع «أمهاتهم» على التميميه ، وندر تركيبها مع النكره تشبيهاً لها بـ «لا» كقوله : (١)

٢٦٠- وما بأس لو رَدَّتْ علينا تحيَّهٌ قليلٌ على مَنْ يعرفُ الحقَّ عابِها

وإن دخلت على الفعلية لم تعمل ، نحو قوله تعالى : (وما تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ) (البقره ٢٧٢/) وقول حسان :

٢٦١- بالله ما حَمَلتْ أنثى ولا وَضَعَتْ *** مثلَ النبيِّ رسولِ الرحمه الهادى (٢)

وإذا نفت المضارع تخلّص عندالجمهور للحال ، وردّ عليهم ابن مالك بنحو : (قُلْ ما يَكُونُ لى أَنْ أُبَدِّلَهُ) (يونس ١٥/) وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينه خلافه.

الثانى : أن تكون مصدرية

و هى نوعان : زمانيه ، وغيرها.

فغير الزمانيه ، نحو : (ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بما رَحَبَتْ) (التوبه ١١٨/).

والزمانيه ، نحو قوله تعالى : (ما دُمْتُ حَيًّا) (مريم ٣١/) أصله : مُدَّةٌ دوامى حَيًّا فحذف الظرف وخلفته «ما» وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح ، نحو : «جئتُك صلاه العصر» و «آتيك قدوم الحاج» وقال أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «والله

ص : ٢٣٤

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧١٥ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٣٩. لم يسم قائله.

٢- ديوان حسان بن ثابت : ٢٠٧.

لا أطورُبه ما سَمَرَ سَمِيرٌ وَمَا أُمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا» (١).

ولو كان معنى كونها زمانيه أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابه لكانت اسماً ولم تكن مصدرية.

وإنما عتبر هنا بـ «الزمانيه» دون الظرفيه؛ ليشمل نحو: (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ) (البقره/٢٠) فإن الزمان المقدر هنا مخفوض ، أى : كل وقت إضاءه ، والمخفوض لا يسمى ظرفاً.

ولا تشارك «ما» فى النيايه عن الزمان «أن» خلافاً لابن جنى ، وحمل عليه قوله ساعده بن جؤيه :

٢٦٢- وتالله ما إن شَهَلَهُ أُمَّ واحدٌ***بأوجد منى أن يهان صغيرها (٢)

وتبعه الزمخشري ، وحمل عليه قوله تعالى : (أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ) (البقره/٢٥٨) (إِلَّا أَنْ يَصْدُقُوا) (النساء/٩٢) (أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ) (غافر/٢٨) ومعنى التعليل فى البيت والآيات ممكن ، وهو متفق عليه؛ فلا معدل عنه.

الوجه الثالث : أن تكون زائده

إشاره

و هى نوعان : كافه و غير كافه.

و الكافه ثلاثه أنواع

أحدها : الكافه عن عمل الرفع

ولا تتصل إلا بثلاثه أفعال : «قَلَّ وَكُتِرَ وَطَالَ» وعله ذلك شبههن بـ «رب» ولا يدخلن حينئذ إلا على جمله فعلية صُرح

ص: ٢٣٥

١- نهج البلاغه : ط ٣٨٩ / ١٢٦ و ٣٩٠.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٤٤.

بفعلها كقوله (١):

٢٦٣- قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا***يُورَثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجْبِيًا

وزعم بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدرية لا كافه.

الثاني: الكافه عن عمل النصب والرفع

و هي المتصلة بـ «إن» وأخواتها ، نحو قوله تعالى : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) (النساء/١٧١) وقول الكميّ :

٢٦٤- كَأَنِّي جَانٌ مَّحْدَثٌ وَكَأَنَّمَا***بِهِمْ أَتَقَى مِنْ خَشِيهِ الْعَارُ أَجْرَبُ (٢)

وتسمّى المتلوه بفعل مُهَيَّئَه ، وزعم ابن دُرُسْتَوِيَه وبعض الكوفيين أنّ «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزله ضمير الشأن في التفيخيم والإبهام وفي أنّ الجملة بعده مفسره له ، ومخبّرٌ بها عنه. ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير «إن» وأخواتها. ورد ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع «إنما أين زيد؟» مع صحه تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام ، وهذا سهو منه؛ إذ لا- يفسر ضمير الشأن بالجملة غير الخبرية ، اللهم إلا- مع «أن» المخفّفه من الثقيله فإنه قد يفسر بالدعاء ، نحو : «أما أن جزاك الله خيراً» وقراءه بعض السبعه : (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) (النور /٩) على أننا لا نسلم أن اسم «أن» المخفّفه يتعين كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول والغائبه في الثاني.

وقد قال سيويه في قوله تعالى : (أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) (الصافات /١٠٤ و ١٠٥) : إن التقدير : أنك قد صدقت.

ص: ٢٣٦

١- شرح شواهد المغنى ٢/٧١٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٤٥. لم يسم قائله.

٢- شرح الهاشميات : ٤٦. وضمير «هم» يرجع إلى آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما نحو: (إِنَّ مَا تَوْعَدُونَ لَأْت) (الأنعام/١٣٤) (وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ) (الحج/٦٢) فَ «ما» فيه اسم باتفاق ،
والحرف عامل ، وأما (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ) (البقره/١٧٣) فيمن نصب «الميته» فَ «ما» كافه ، ومن رفعها - وهو أبو رجاء
العطاردي - فَ «ما» اسم موصول ، والعائد محذوف ، وجزم النحويون بأن «ما» كافه في (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)
(فاطر/٢٨) ولا يمتنع أن تكون بمعنى «الذي» و «العلماء» خبر ، والعائد مستتر في «يخشى».

وأطلقت «ما» على جماعه العقلاء ، كما في قوله تعالى: (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) (النساء/٣) (فَمَا نَكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)
(النساء/٣).

الثالث : الكافه عن عمل الجر

و تتصل بأحرف وظروف.

فالأحرف أحدها: «ربّ» وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «رُبَّمَا عَزَّ الْمَطْلَبُ وَالْاِكْتِسَابُ»
(١) وقول الأبرش:

٢٤٥- رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ** تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا (٢)

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حدّه ، والمستقبل مجهول ، ومن ثَمَّ قال الرّماني في (رُبَّمَا يَوَدُّ الْعَذِينَ كَفَرُوا)
(الحجر/٢): إنما جاز ؛ لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضى ، وقيل : هو على حكاية حال ماضيه مجازاً مثل (وَنُفِخَ فِي
الصُّورِ) (الكهف/٩٩).

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافاً للفارسي ، ولهذا قال في قول

ص: ٢٣٧

١- غرر الحكم : ١ / ٤١٩.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٣٩٣.

٢٦٦- رُبَمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ***وعناجيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ (١)

«ما» نكره موصوفه بجمله حذف مبتدؤها ، أى : رُبَّ شَيْءٍ هُوَ الْجَامِلُ .

الثانى : الكاف ، نحو : «كُنْ كَمَا أَنْتَ» وقول نهشل بن حُرَى :

٢٦٧- أَخْ مَا جَدَلْتُمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مُشْهَدٍ***كما سيفُ عمرو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ (٢)

قيل : ومنه : (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) (الأعراف / ١٣٨) وقيل : «ما» موصوله ، والتقدير : كالذى هو آلهه لهم ، وقيل : لا تكف الكاف ب «ما» وإن «ما» فى ذلك مصدرية موصوله بالجمله الاسميه .

الثالث : الباء كقوله (٣) :

٢٦٨- فَلئن صِرْتَ لِأُتْحِرُ جَوَابًا***فَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

ذكره ابن مالك ، وأن «ما» الكافه أحدثت مع الباء معنى التقليل ، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل فى نحو : (وَأذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) (البقره / ١٩٨) والظاهر : أن الباء و الكاف للتعليل ، وأن «ما» معهما مصدرية ، وقد سئل أن كلاً من الكاف والباء يأتى للتعليل مع عدم «ما» كقوله تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ

ص : ٢٣٨

١- تقدم برقم ١١١ .

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٥٠٢ .

٣- قال السيوطى : قال العينى : «لم يسم قائله» ثم رأيت فى أمالى القالى «أنشدنا أبو عبدالله نفطويه : أنشدنا ابوالعباس ثعلب لمطيع بن إياس الكوفى يرثى يحيى بن زياد الحارثى». شرح شواهد المغنى : ٢/٧٢٠ ، وقال البغدادي بعد نقل كلام القالى : «رأيت فى تهذيب الطبع وهو كتاب فى نقد الشعر والبديع لم أعرفه مؤلفه ، نسبه هذا البيت لصالح بن عبد القدوس» ونقل البيت عن «تهذيب الطبع» باختلافٍ يسير. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٦٠ .

هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أَحَلَّتْ لَهُمْ (النساء / ١٦٠) وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ (القصص / ٨٢) وَأَنْ التَّقْدِيرُ : أَعْجَبَ ؛ لِعَدَمِ فَلَاحِ الْكَافِرِينَ . ثُمَّ الْمُنَاسِبُ فِي الْبَيْتِ مَعْنَى التَّكْثِيرِ لَا التَّقْلِيلِ .

الرابع : «من» كقول أبي حنيفة :

٢٦٩- وَإِنَّا لَمَمَّا نَضْرِبُ الْكِبْشَ ضَرْبَهُ *** عَلَى رَأْسِهِ تَلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْقَمِّ (١)

قاله ابن السجري ، والظاهر : أن «ما» مصدرية ، وأن المعنى مثله في (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) (الأنبياء / ٣٧) فجعل «الإنسان» مخلوقاً من العجل مبالغه .

وأما الظروف فأحدها : «بين» كقول جميل :

٢٧٠- بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا *** إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ (٢)

وقيل : «ما» زائده ، و «بين» مضافه إلى الجملة ، وقيل : زائده ، و «بين» مضافه إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة ، أي : بين أوقات نحن بالأراكي .

الثاني والثالث : «حيث وإذ» ويضمنان حينئذ معنى «إن» الشرطية فيجزمان فعلين .

و غير الكافه نوعان

عوض ، وغير عوض .

فالعوض في موضعين :

أحدهما : في نحو قولهم : «أَمْيَا أَنْتَ مِنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ» والأصل : انْطَلَقْتُ لِأَنَّ كُنْتَ مِنْطَلِقًا ؛ فقدم «لأن كنت منطلقاً» للاختصاص ، وحذف الجار و «كان» للاختصار ، وجى ب «ما» للتعويض ، وأدغمت النون للتقارب ، والعمل عند

ص : ٢٣٩

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٢١ .

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٢٢ .

الفارسي وابن جنى لـ «ما» ، لال «كان».

الثانى : فى نحو قولهم : «افعلْ هذا إمَّا لا» وأصله : إن كنتَ لا تفعلْ غيره.

وغير العوض : يقع بعد الرفع كقولك : «شتان ما زيد وعمرو».

وبعد الناصب الرفع نحو : «ليتما زيدا قائم».

وبعد الجازم ، نحو : (وإمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ) (الأعراف / ٢٠٠) وقول الأعرشى فى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٢٧١- متى ماتناخى عندباب ابن هاشم***تراحى وتلقى من فواضله ندا (١)

وبعد الخافض ، حرفاً كان ، نحو : (فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) (آل عمران / ١٥٩) وقول عدى بن الرعاء :

٢٧٢- رُبَّمَا ضربه بِسَيْفِ صَقِيلٍ***بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَهُ نَجْلَاءُ (٢)

أو اسماً كقوله تعالى : (أَيُّمَّا الْأَجَلَيْنِ) (القصص / ٢٨) وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «أَيُّمَا امرئٍ ولى من أمرالمسلمين ولم يَحْطُهم بما يحوط به نفسه لم يَرَحْ رائحه الجنة» (٣).

وزيدت قبل الخافض ، كما فى قول بعضهم : «ما خلا زيد ، وما عدا عمرو» بالخفض ، وهو نادر.

وتزاد بعد أداه الشرط ، جازمةً كانت ، نحو : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) (النساء / ٧٨) (وإِمَّا تَخَافَنَّ) (الأنفال / ٥٨) أو غير جازمه ، نحو قوله

ص : ٢٤٠

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٢٥.

٢- تقدم برقم ١١٠.

٣- كنز العمال : ٦/ ح ١٤٦٥٤.

تعالى : (حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ) (فَصَّلَتْ ٢٠/) وبين المتبوع وتابعه فى نحو : (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) (البقره ٢٦/) قال الزجاج : «ما» حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ، انتهى. ويؤيده سقوطها فى قراءه ابن مسعود. و «بعوضه» بدل. وقيل : «ما» اسم نكره صفه لـ «مثلاً» أو بدل منه ، و «بعوضه» عطف بيان على «ما».

و هذا فصل عقد للتدريب فى «ما»

قوله تعالى : (ما أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ) (المسد ٢/) تحتمل «ما» الأولى : النافية أى : لم يُغْنِ ، والاستفهاميه فتكون مفعولاً مطلقاً ، والتقدير : أى إغناء أغنى عنه ماله ويضعف كونه مبتدأ لحذف المفعول المضمر حينئذ ؛ إذ تقديره : أى إغناء أغناه عنه ماله ، وهو نظير : «زيد ضربت» إلا- أن الهاء المحذوفه فى الآيه مفعول مطلق ، وفى المثال مفعول به ، وأما «ما» الثانيه فموصول اسمى أو حرفى أى : «والذى كسبه ، أو وكسبه» ، وقد يضعف الاسمى بأنه إذا قُدِّرَ «والذى كسبه» لزم التكرار؛ لتقدم ذكر المال. ويجاب بأنه يجوز أن يراد بها الولد ، وفى الحديث النبوى : «أطيب ما أكلَ الرَّجُلُ مِنَ كَسْبِهِ ، وولدهُ من كسبه» (١).

وأما قوله تعالى (فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (البقره ٨٨/) فـ «ما» محتمله لثلاثه أوجه :

أحدها : الزيادة ، فتكون إما لمجرد تقويه الكلام مثلها فى (فَبِمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) (آل عمران ١٥٩/) فتكون حرفاً باتفاق ، و «قليلًا» فى معنى النفى

ص : ٢٤١

مثلها في قول ذي الرّمة :

٢٧٣- أُنيحَتْ فألقَتْ بلدهً***فوق بلده قليلٌ بها الأصوات إلا بُعْأَمُهَا (١)

وإما لإفاده التقليل ، مثلها في «أكلتُ أكلاً» وعلى هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل ، ويكون التقليل على معناه ، ويزعم قوم أن «ما» هذه اسمٌ كما قدمناه في (مثلاً ما بَعُوضَةٌ) (البقره ٢٦/).

ثانيها : النفي ، و «قليلًا» نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف ، أي : «إيماناً قليلاً أو زماناً قليلاً» أجاز ذلك بعضهم ، ويرده أمران :

أحدهما : أن «ما» النافية لها المصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ويسهل ذلك شيئاً ما على تقدير «قليلًا» نعتاً للظرف؛ لأنهم يتسعون في الظروف (٢) ، وقد قال (٣) :

٢٧٤- و نحن عن فضلك ما استغينا

والثاني : أنهم لا- يجمعون بين مجازين ، ولهذا لم يجزوا «دخلتُ الأمر» : لثلا يجمعوا بين حذف «في» وتعليق الدخول باسم المعنى ، بخلاف «دخلت في الأمر» و «دخلت الدار» واستقبحوا «سيرَ عليه طويلاً» ؛ لثلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيراً وبين حذف الموصوف؛ بخلاف : «سير عليه طويلاً» و «سير عليه سيرٌ طويل ، أو زمن طويلاً».

ثالثها : أن تكون مصدرية ، وهي و صلتها فاعل ب «قليلًا» و «قليلًا»

ص: ٢٤٢

١- تقدم برقم ٢٥.

٢- قال ابن هاشم في بحث «إذا» من المغنى : «إن هذا التوسع خاص بالشعر» والكلام ليس فيه بل في أفصح الكلام. فافهم.

٣- هذا من رجز نسب إلى عبدالله بن رواحه وعامر بن أكوع. شرح شواهد المغنى : ١/٢٨٦.

حال معمول لمحدوف دل عليه المعنى ، أى : لعنهم الله ، فأخروا «قليلاً إيمانهم» ، أجازه ابن الحاجب ، ورجح معناه على غيره .

وقوله تعالى : (أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاءَكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ) (يوسف / ٨٠) «ما» إما زائده ، فَ «من» متعلقه بِ «فَرَّطْتُمْ» وإما مصدرية فقيل : موضعها هى وصلتها رفع بالابتداء ، وخبره «مِنْ قَبْلُ». وردَّ بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلوات ولا صفات ولا أحوالاً ، نص على ذلك سيويوه وجماعه من المحققين . ويشكل عليهم (كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ) (الروم/٤٢) وقيل : نصب عطفاً على «أَنْ» وصلتها ، أى : ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم ، ويلزم على هذا الإعراب ، الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع ، فإن قيل : قد جاء (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سِدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سِدًّا) (يس /٩) قلنا : ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك ، بل المعطوف شينان على شيئين .

(متى)

على خمسة أوجه :

اسم استفهام ، نحو قوله تعالى : (مَتَى نَصُرُ اللَّهَ) (البقره/٢١٤).

واسم شرط ، كقول سُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ :

٢٧٥- أنا ابنُ جِلا وطلائعِ الثنايا***متى أضع العِمامةَ تَعْرِفُونِي (١)

وقال الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «اللَّهُمَّ وَمَتَى وَقَفْنَا بَيْنَ نَقْصِينَ فِي

ص : ٢٤٣

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٥٩.

دين أو دنيا ، فأوقع النقص بأسرعهما فناءً» (١).

و اسم مرادف للوسط.

وحرف بمعنى «من» أو «فى» وذلك فى لغة هذيل ، يقولون : «أخرجها متى كُمّه» أى : منه.

واختلف فى قول بعضهم : «وضعتہ متى كمي» ؛ فقال ابن سيده : بمعنى «فى» وقال غيره : بمعنى «وسط». وكذلك اختلف فى قول أبى ذؤيب يصف السحاب :

٢٧٦- شربن بماء البحر ثم ترفعت***متى لُجج خُضر لهنّ نثيج (٢)

ف قيل : بمعنى «من» وقال ابن سيده : بمعنى «وسط».

(مُد و مُنْدُ)

لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يليهما اسمٌ مجرور ، فقيل : هما اسمان مضافان ، والصحيح : أنهما حرفا جر بمعنى «من» إن كان الزمان ماضياً ، وبمعنى «فى» إن كان حاضراً ، وبمعنى «من» و «إلى» جميعاً إن كان معدوداً ، نحو : «ما رأيتہ مُد يوم الخميس ، أو مذ يومنا ، أو عامنا ، أو مذ ثلاثه أيام».

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر «مند» للماضى على رفعه ، وترجيح رفع «مذ» للماضى على جره.

الثانية : أن يليهما اسم مرفوع ، نحو : «مُد يوم الخميس ، ومُنْدُ يومان» ،

ص : ٢٤٤

١- الصحيفه الكامله السجاديه ، الدعاء التاسع : ٨٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٣١٩.

فقال المبرد وابن السراج والفارسي: مبتدأ ان، وما بعدهما خير، ومعناها: الأمد، إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول المده إن كان ماضياً، وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجمله حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل: مذكان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: خبرٌ لمحدوف، أي: ما رأيتَه من الزمان الذي هو يومان، بناء على أن «مُنْدُ» مركبه من كلمتين: «من» و«ذو» الطائيه.

الثالثه: أن يليهما الجملُ الفعليه أو الاسميه كقول أبي طالب خطاباً لعلی (عليهما السلام): «يا ولدي تعلم أن محمداً والله أمين منذ كان، امض واتبعه ترشد وتفلح وتشهد» (١) وقول الأعشى:

٢٧٧- وما زلتُ أبغى المالَ مُدْناً يافعٌ**وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا (٢)

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدأ ان؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر.

(مع)

اسم بدليل التنوين في قول حسان:

٢٧٨- يا ربِّ فاجمعنا معاً ونبيئنا**في جنِّه تنبي عيون الحُسدِ (٣)

ودخول الجار في حكاية سيويه: «ذهبت من معه» وقراءه بعضهم:

ص: ٢٤٥

١- مناقب ابن شهر آشوب: ٢/١٩.

٢- شرح شواهد المغنى: ٢/٥٧٦.

٣- ديوان حسان بن ثابت: ٢٠٩.

(هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعَى) (الأنبياء/٢٤) وتسكينُ عينه لغه غَنَمٍ وربيعه ، لاضروره خلافاً لسيويه ، واسميتها حينئذ باقيه ، وقولُ النّحاس :
«إنها حينئذ حرف بالإجماع» مردودٌ.

وتستعمل مضافه ، فتكون ظرفاً ، ولها حينئذ ثلاثه معان :

أحدها : موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات ، نحو قوله تعالى : (والله مَعَكُمْ) (محمّد /٣٥) وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «على مع القرآن والقرآن معه لن يفترقا حتى يردا عَلَيَّ الحوضَ» (١).

الثاني : زمانه نحو : «جئتُك مع العصر».

الثالث : مرادفه «عند» وعليه القراءه وحكايه سيويه السابقتان.

ومفرده ، فتنون ، وتكون حالاً ، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو قوله : (٢)

٢٧٩- أفیقوا بنى حرب وأهواؤنا معاً***وأزحائنا موصوله لم تقضب

وقيل : هى حال ، والخبر محذوف ، وهى فى الإفراد بمعنى «جميعاً».

وتستعمل للثنتين والجماعه ، نحو قول مطيع بن إياس :

٢٨٠- كنتُ وَيَحْيَى كيدى واحداً***نرّمى جميعاً ونرامى معاً (٣)

مَنْ وقول متمم بن نويرة اليربوعى :

ص : ٢٤٦

١- كشف الغمه : ١/١٤٦.

٢- قال السيوطى : «قال التبريزى : يقال : هذا الشعر لجندل بن عمرو». شرح شواهد المغنى : ٢/٧٤٦.

٣- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/١١.

٢٨١- يُذَكِّرَنَّ ذَا الْبُتِّ الْحَزِينَ بِبَيْتِهِ***إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا (١)

(مَنْ)

أشاره

على أربعة أوجه :

الأول : الشرطي

نحو قوله تعالى : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ بِهِ) (النساء /١٢٣) وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» (٢).

الثاني : الاستفهامية

نحو قوله تعالى : (فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى) (طه /٤٩) وقول حسان في علي (عليه السلام) :

٢٨٢- من كان في القرآن سَمِي مؤمناً***في تسع آيات تُلِينَ غزاراً؟ (٣)

وإذا قيل : «من يفعل هذا إلا زيد؟» فهي «مَنْ» الاستفهامية أشربت معنى النفي ، ومنه : (وَمَنْ يَعْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) (آل عمران /١٣٥) ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافاً لابن مالك؛ بدليل : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) (البقره /٢٥٥).

وإذا قيل : «من ذا لقيت؟» ف «من» مبتدأ و «ذا» خبرٌ موصول ، والعائد محذوف ، ويجوز على قول الكوفيين في زياده الأسماء ، كون «ذا» زائده ، و «من» مفعولاً. وظاهر كلام جماعه أنه يجوز في «من ذا لقيت؟» أن تكون «من» و «ذا» مركبتين كما في قولك : «ما ذا صنعت؟». ومنع ذلك ابوالبقاء في مواضع من إعرابه وتعلب في أماليه وغيرها ، وخصوا جواز ذلك ب «ماذا» ؛ لأن «ما» أكثر إبهاماً ،

ص : ٢٤٧

١- شرح شواهد المغنى : ٥٦٧ / ٢.

٢- كنز العمال : ١٠ / ح ٢٨٧٠٥ و ٢٨٧٠٧.

٣- الغدير : ٢ / ٤٧.

فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ولأن التركيب خلاف الأصل ، وإنما دل عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم : «لماذا جئت؟» بإثبات الألف.

الثالث : الموصوله

فى نحو قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) (الحج ١٨) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ» (١).

الرابع : النكره الموصوفه

و لهذا دخلت عليها «رَبِّ» فى قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى :

٢٨٣- رَبِّ مَنْ أَنْصَجْتُ غَيْظًا قَلْبُهُ**فَدُ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْع (٢)

و وصفت بالنكره فى نحو قولهم : «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٌ لَكَ» وقول حسان :

٢٨٤- فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا**حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا (٣)

ويروى برفع «غير» فيحتمل أن «من» على حالها ، ويحتمل الموصوليه ، وعليهما فالتقدير : على مَنْ هو غَيْرُنَا ، والجمله صفه أو صله.

تنبهان

الأول : تقول : «مَنْ يَكْرَمُنِي أَكْرَمُهُ» فتحتمل «من» الأوجه الأربعة ، فإن قدرتها شرطيه جزمتم الفعلين ، أو موصوله أو موصوفه رفعتهما ، أو استفهاميه رفعت الأول وجزمت الثانى؛ لأنه جواب بغير الفاء ، و «مَنْ» فيهن

ص : ٢٤٨

١- نهج البلاغه : ط ٢٠١/٦٦٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٤٠.

٣- تقدم تحقيقه برقم ٧٨.

مبتدأ ، وخبر الاستفهاميه الجملة الأولى ، والموصوله أو الموصوفه الجملة الثانيه ، والشرطيه ، الأولى أو الثانيه على خلاف في ذلك ، وتقول : «من زارني زرتة» فلا تحسن الاستفهاميه ، ويحسن ما عداها.

الثاني : زيد في أقسام «من» قسما آخران :

أحدهما : أن تأتي نكره تامه وذلك عند أبي علي قاله في قوله (١) :

٢٨٥-.....**ونعم من هو في سرّ وإعلان

فزعم أن الفاعل مستتر و «من» تمييز ، وقوله : «هو» مخصوص بالمدح ف «هو» مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف. وقال غيره : «من» موصول فاعل ، وقوله : «هو» مبتدأ خبره «هو» آخر محذوف ، والظرف متعلق بالمحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل ، أى : ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلانية. قلنا : ويحتاج إلى تقدير «هو» ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

ثانيهما : التوكيد ، وذلك في ما زعم الكسائي من أنها ترد زائده ك «ما» وذلك سهل على قاعده الكوفيين في أن الأسماء تزد وأنشد عليه :

٢٨٦- فكفى بنا فضلا على من غيرنا**حبّ النبي محمد إيانا (٢)

في من خفض «غيرنا». وهو خلاف المشهور. ولنا أنها نكره موصوفه أى : على قوم غيرنا.

ص : ٢٤٩

١- صدره : ونعم مَرَكاً من ضاقت مذاهبه. وقال البغدادي : لم أقف على قائل الشعر. شرح أبيات مغني البيب : ٥/٣٤٠.

٢- تقدم برقم ٧٨.

تأتى على خمسة عشر وجهاً

وجوه «من»

أحدها : ابتداء الغايه

وهو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعه أن سائر معانيها راجعه إليه ، وتقع لهذا المعنى فى غير الزمان ، نحو قوله تعالى : (منَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (الإسراء / ١) وقول الفرزدق فى الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) :

٢٨٧- مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ ، يَعْرِفُ أَوْلِيَّهَ ذَا***فَالدِّينِ مِنْ بَيْتِ هَذَا نَالَهُ الْأُمَمُ (١)

قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن دُرستويه : وفى الزمان أيضاً؛ بدليل (منَ أَوَّلِ يَوْمٍ) (التوبه / ١٠٨).

وقيل : التقدير : من تأسيس أول يوم ، وردّه السهيلي بأنه لوقيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثانى : التبويض

نحو : (منهُم مَن كَلَّمَ اللَّهُ) (البقره / ٢٥٣) وعلامتها : إمكان سد «بعض» مسدّها كقراءه ابن مسعود : (حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ) (آل عمران / ٩٢).

الثالث : بيان الجنس

وكثيراً ما تقع بعد «ما» و «مهما» وهما بها أولى لإفراط إبهامهما ، نحو : (مَا يَفْتَرِحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا) (فاطر / ٢) (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) (الأعراف / ١٣٢) وهى ومخفوضها فى ذلك فى موضع نصب على الحال. ومن وقوعها بعد غيرهما قول الكميت :

٢٨٨- وَأَوْجِبْ يَوْمًا بِالْغَدِيرِ وَلَايَهُ***عَلَى كُلِّ بَرٍّ مِنْ فَصِيحٍ وَأَعْجَمٍ (٢)

ص : ٢٥٠

١- كشف الغمه : ٢/٣٠٥.

٢- الغدير ٢/١٩٥.

وقال الله تعالى: (يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ) (الكهف/ ٣١) الشاهد في غير الأولى فإن تلك للابتداء ، وقيل : زائده ، وأنكر مجيء «من» لبيان الجنس قوم ، وقالوا : هي في «من ذَهَب» و «من سُندُس» للتبعيض . وهذا تكلف .

الرابع : التعليل

نحو قوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) (نوح / ٢٥) وقول الفرزدق في الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) :

٢٨٩- يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ**فلا يكلم إلا حين يبتسم (١)

الخامس : البدل

نحو : (أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) (التوبة / ٣٨) (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا- أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً) (آل عمران / ١٠) أى : بدل طاعه الله ، أو بدل رحمه الله ، «ولا ينفع ذا الجد منك الجد» أى لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك ، أى : بدل طاعتك أو بدل حظك ، أى بدل حظه منك ، وقيل : ضمن «ينفع» معنى «يمنع» ومتى علقت «من» ب «الجد» انعكس المعنى .

وأنكر قوم مجيء «من» للبدل؛ فقالوا : التقدير فى (أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) (التوبة / ٣٨) : أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً منها؛ فالمفيد للبدليه متعلقها المحذوف ، وأما هي فللابتداء ، وكذا الباقي .

السادس : مرادفه «عن»

نحو : (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) (الزمر/ ٢٢) وقيل : هي للابتداء ، أو للتعليل ، أى : من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذكر قست قلوبهم .

ص : ٢٥١

السابع : مرادفه الباء

نحو : (يُنظَرُونَ مِنْ طَرَفِ خَفِيِّ) (الشورى ٤٥/٤٥) قاله يونس. والظاهر أنها للابتداء.

الثامن : مرادفه «فى»

نحو : (أرُونى ما ذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) (فاطر/٤٠) (إِذَا نُودِيَ لِلصَّيْلَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) (الجمعه ٩/٩) والظاهر أنها فى الأولى لبيان الجنس مثلها فى (ما نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ) (البقره ١٠٦/١٠٦).

التاسع : موافقه «عند»

نحو : (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) (آل عمران ١٠/١٠) قاله أبو عبيده. وقد مضى القول بأنها فى ذلك للبدل.

العاشر : مرادفه «ربما»

و ذلك إذا اتصلت بـ «ما» كقول أبي حيه النميرى :

٢٩٠- وإنا لمما نضرب الكبش ضربه**على رأسه تلقى اللسان من الفم (١)

قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والأعلم ، والظاهر أن «من» فيها ابتدائية و «ما» مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب ، مثل : (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) (الأنبياء ٣٧/٣٧).

الحادى عشر : مرادفه «على»

نحو : (وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) (الأنبياء/٧٧). وقيل : على التضمين ، أى : منعناه منهم بالنصر.

الثانى عشر : الفصل ، وهى الداخلة على ثانى المتضادين ، نحو : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) (البقره/٢٢٠) (حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ) (آل عمران/١٧٩) قاله ابن مالك ، وفيه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل ، فإن «ماز» و «مميز» بمعنى «فصل» والعلم صفه توجب التمييز ، والظاهر أن «من» فى الآيتين للابتداء ، أو بمعنى «عن».

ص: ٢٥٢

الثالث عشر : الغايه

قال سيوييه : وتقول رأيته من ذلك الموضوع فجعلته غايه لرؤيتك ، أى : محلاً للابتداء والانتهاء ، قال : وكذا «أخذته من زيد» وزعم ابن مالك أنها فى هذه للمجاوزه ، والظاهر أنها للابتداء؛ لأن الأخذ ابتداءً من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر : التنصيص على العموم

و هى الزائده فى نحو «ما جاءنى من رَجُلٍ» فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفى الوحدہ ولهذا يصح أن يقال : «بل رجلاً» ويمتنع ذلك بعد دخول «من».

الخامس عشر : توكيد العموم

و هى الزائده فى نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «فَوَ الَّذِي وَسَّعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ مَا مِنْ أَحَدٍ أودع قلباً سروراً إلاّ وخلق الله له من ذلك السرور لطفاً» (١) وقولك : «ما جاءنى من أحد أو من ديار» فإن «أحداً ودياراً» صيغتا عموم.

وشرط زيادتها فى النوعين ثلاثة أمور :

أحدها : تقدم نفي أو نهى أو استفهام ب «هل» ، نحو : (ما ترى فى خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ) (الملك ٣) (فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ) (الملك ٣) وتقول : «لايقيم من أحد» وزاد الفارسي الشرط كقول زهير بن أبى سلمى :

٢٩١- ومهماتكن عند امرئ من خليقه***وإن خالها تخفى على الناس تعلم (٢)

والثانى : تنكير مجرورها.

والثالث : كونه فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ.

ص : ٢٥٣

١- نهج البلاغه : ح ٢٤٩ / ١٢٠٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ١٧٤٣ / ٢.

أحدها : تقييد المفعول بقولنا : «به» هي عبارته ابن مالك ، فتخرج بقيه المفاعيل ، وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزلة المجرور ب «مع» وباللام وب «في» ولا تجامعهن «من» ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ، وقد خرج عليه أبو البقاء (ما فرطنا في الكتاب من شيء) (الأنعام/ ٣٨) فقال : «من» زائده ، و «شيء» في موضع المصدر ، أى : تفريطاً ، مثل : (لايضركم كيدهم شيئاً) (آل عمران/ ١٢٠) والمعنى : تفريطاً وضراً ، قال : ولا يكون مفعولاً به؛ لأن «فرط» إنما يتعدى إليه ب «في» وقد عدى بها إلى «الكتاب» قال : وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن أن «الكتاب» يحتوى على ذكر كل شيء صريحاً ، قلت : وكذا لا حجة فيها لو كان «شيء» مفعولاً به؛ لأن المراد ب «الكتاب» اللوح المحفوظ؛ كما في قوله تعالى : (ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين) (الأنعام/ ٥٩) وهو رأى الزمخشري والسياق يقتضيه.

الثاني : القياس أنها لا تزداد في ثاني مفعولى «ظن» ولا ثالث مفعولات «أعلم» ؛ لأنهما في الأصل خبر ، وشذت قراءه بعضهم : (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء) (الفرقان/ ١٨) ببناء «نتخذ» للمفعول.

الثالث : أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر ، في نحو : «ما زيد قائماً» والتميز في نحو : «ما طاب زيد نفساً» والحال في نحو : «ما جاء أحد ركباً» وهم لا يجيزون ذلك.

ولم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأولين واستدل بنحو : (ولقد جاءك من نبي المرسلين) (الأنعام/ ٣٤) ولم يشترط الكوفيون الأول ، واستدلوا

بقولهم : «قد كان من مطر».

وجوز الزمخشري في (وَمَا أُنزِلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ) (يس ٢٨) كون المعنى : ومن الذى كنا منزلين ، فجوز زيادتها مع المعرفه وقال الفارسي في (وَيُنزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) (النور/٤٣) : يجوز كون «من» و «من» الأخيرتين زائدتين؛ فجوز زياده فى الإيجاب.

وقال المخالفون : التقدير : قد كان هو أى : كائن من جنس المطر ، و «لقد جاءك هو» أى : جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين ، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف ، وهذا ضعيف فى العرييه ؛ لأن الصفه غير مفرده ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

واختلف فى «من» الداخلة على «قبل وبعد» كقول النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَعَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : «أنت أخى ووصيى وخليفتى من بعدى» (١) وقول أميرالمؤمنين عليه السلام : «عباد زِنُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَوْزَنُوا» (٢) فقال الجمهور : لابتداء الغايه ، وردّ بأنها لاتدخل عندهم على الزمان كما مر ، وأجيب بأنهما غير متأصلين فى الظرفيه وإنما هما فى الأصل صفتان للزمان : إذ معنى «جئت قبلك» جئت زمناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما ، وزعم ابن مالک أنها زائده ، وذلك مبنى على قول الأخفش فى عدم الاشتراط لزيادتها.

ص: ٢٥٥

١- الغدير ٣/١١٧.

٢- نهج البلاغه : ط ٨٩/٢٢٥.

مههما (ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) (البقره/١٠٥) فيها «من» ثلاث مرات : الأولى للتبيين ؛ لأن الكافرين نوعان : كتابيون ومشركون ، والثانيه زائده ، والثالثه لا ابتداء الغايه.

(لَا كِلُونَ مِنْ زُقُومٍ) (الواقعه/٥٢) (وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ) (النمل/٨٣) الأولى منهما للابتداء ، والثانيه للتبيين.

اسم؛ لعود الضمير إليها فى قوله تعالى : (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسِـحِرَ بِهَا) (الأعراف/١٣٢) وقال الزمخشري وغيره : عاد عليها ضمير «به» وضمير «بها» حملاً على اللفظ وعلى المعنى ، انتهى. والأولى أن يعود ضمير «بها» إلى «آيه» ومثله قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ أَهْلًا فَمَهْمَا تَرَكَتُمُوهُ مِنْهُمَا كَفَا كُمُوهُ أَهْلُهُ» (١) فيعود ضمير «تركتموه» و «كفا كموه» و «أهله» إليها.

وزعم السهيلي أنها تأتى حرفاً؛ بدليل قول زهير :

٢٩٢- و مهما تكن عند امرئ من خَلِيقه***ولو خالها تخفى على الناس تُعلم (٢)

قال : فهى هنا حرف بمنزله «إن» ؛ بدليل أنها لامحل لها.

والجواب : أنها إما خبر «تكن» و «خليقه» اسمها ، و «من» زائده؛

لأن الشرط غير موجب عند أبي علي ، وإما مبتدأ ، واسم «تكن» ضمير راجع إليها ، والظرف خير ، وأنت ضميرها؛ لأنها الخليقة في المعنى ، و «من خليقه» تفسير للضمير.

معاني «مهما»

إشاره

و لها ثلاثه معان :

أحدها : ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط

و منه الآيه ولهذا فسرت بقوله تعالى : (مِنْ آيِهِ) (الأعراف / ١٣٢) وهي فيها إما مبتدأ أو منصوبه على الاشتغال ، فيقدر لها عامل متعد كما في «زيداً مررتُ به» متأخراً عنها ؛ لأن لها الصدر ، أى : مهما تحضرنا تأتينا به.

الثاني : الزمان و الشرط

فتكون ظرفاً لفعل الشرط ، ذكره ابن مالك ، وزعم أن النحويين أهملوه ، وأنشد لحاتم :

٢٩٣- وإِنَّكَ مَهْمَاتُغَطِّ بَطْنِكَ سُوْلُهُ *** وَفَرَجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعَا (١)

وأبياتاً أخر ، ولا دليل في ذلك؛ لجواز كونها للمصدر بمعنى أى إعطاء كثيراً أو قليلاً.

الثالث : الاستفهام

ذكره جماعه منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقط :

٢٩٤- مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهُ *** أَوْ دَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهُ (٢)

فزعموا أن «مهما» مبتدأ ، و «لى» الخبر ، وأعيدت الجمله توكيداً ، و «أودى» بمعنى «هلك» و «نعلِيَّ» فاعل ، والباء زائده ، ولا دليل في البيت لاحتمال أن التقدير : «مَهْ» اسم فعل بمعنى «اكفف» ثم استأنف استفهاماً ب «ما» وحدها.

ص : ٢٥٧

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٤٤.

٢- شرح شوهده المغنى : ١/٣٣٠.

تأتي على أربعة أوجه :

أوجه النون

أحدها : نون التأكيد

وهي خفيفة ، كقول أبي طالب (عليه السلام) :

٢٩٥- اصبرنْ يا بني فالصبر أحجى***كل حى مصيره لشعوب (١)

وثقله كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «والذى بَعَثَهُ بالحق لَتَبْلُغُنَّ بَلْبَهُ وَلَتُعْزَبُنَّ غَرْبَهُ وَلَتَسْأَطُنَّ سَوْطَ الْقَدْرِ» (٢) وقد اجتمعتا في قوله تعالى : (لَيْسَجَنَّ وَيَكُونَا) (يوسف / ٣٢) ومعناها التوكيد ، قال الخليل : والتوكيد بالثقله أبلغ .

ويختصان بالفعل ، ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً ، ولو كان دعائياً كقوله :

٢٩٦- وَأَنْزَلُنْ سَكِينَهُ عَلَيْنَا (٣)

إلا «أفعل» في التعجب؛ لأن معناه كمعنى الفعل الماضى.

ولا يؤكد بهما الماضى مطلقاً.

ص : ٢٥٨

١- أعيان الشيعة : ١/٢١٩ .

٢- نهج البلاغه : ط ١٦/٦٦ و ٦٧ .

٣- نقل عن عامر بن الأكوع وعبدالله بن رواحه . شرح شواهد المغنى : ١/٢٨٦ و ٢٨٧ .

وأما المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما ، وإن كان مستقبلاً أكد بهما وجوباً في نحو قوله تعالى : (وتالله لأعيدنَّ أصنامكم) (الأنبياء/ ٥٧) وقريباً من الوجوب بعد «إما» (وإما تخافنَّ من قوم) (الأنفال/ ٥٨) وجوازاً كثيراً بعد الطلب ، نحو قوله تعالى : (ولا تحسبنَّ الله غافلاً) (ابراهيم / ٤٢) وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «لاتظننَّ بكلمه خراجت من أحد سوءً وأنت تجد لها في الخير مُختملاً» (١) وقليلاً في مواضع كقولهم :

٢٩٧- وَمِنْ عِضِهِ مَا يُبَيِّنُ شَكِيرُهَا (٢)

الثاني : التنوين

و هو نون زائده ساكنه تلحق الآخر لغير توكيد ؛ فخرج نون «حسن» ؛ لأنها أصل ، و نون «ضيفن» للطفيلتي ؛ لأنها متحركة ، و نون «منكسر» و «انكسر» ؛ لأنها غير آخر ، و نون (لَسْفَعاً) (العلق / ١٥) لأنها للتوكيد. وأقسامه خمسة :

تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلماً ببقائه على أصله ، وأنه لم يشبه الحرف فيني ، ولا الفعل فيمنع الصرف ، ويسمى تنوين الأمكنيه أيضاً وتنوين الصرف ، وذلك كـ «زيد ورجل ورجال».

وتنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، ويقع في باب اسم الفعل بالسمع كـ «صه ومه وإيه» ، وفي العلم المختوم بـ «ويه» بقياس ، نحو : «جاءني سيويه وسيويه آخر».

وأما تنوين «رجل» ونحوه من المعربات فتنوين تمكين ، لاتنوين تنكير ،

ص : ٢٥٩

١- نهج البلاغه : ح ٣٥٢ / ١٢٥٤.

٢- هذا مثل وكان أصله مصراعاً ثانياً من بيت ، والمصراع الأول : «إذا مات منهم ميتٌ سرقَ ابنُه». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/٤٤ ، شرح شواهد المغنى : ٢/٧٤١. ولم يسم قائل البيت.

كما قد يتوهم بعض الطلبة ، ولهذا لو سميت به رجلاً بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

وتنوين المقابله : وهو اللاحق لنحو : «مسلمات» ، جُعِلَ فى مقابله النون فى «مسلمين».

وتنوين العوض : وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلى ، أو زائد ، أو مضاف إليه مفرداً ، أو جملة.

فالأول : كـ «جوار وغواش» ؛ فإنه عوض من الياء وفقاً لسيبويه والجمهور ، لا عوض من ضمه الياء وفتحها النائبه عن الكسره خلافاً للمبرد؛ إذ لو صح لِعَوْضٍ عن حركات نحو : «جُبلى» ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافاً للأخفش ، وقوله : لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كـ «سلام وكلام» فصرف ، مردود؛ لأن حذفها عارض للتخفيف وهى منويه؛ بدليل أن الحرف الذى بقى أخيراً لم يحرك بحسب العوامل.

الثانى : كـ «جَنَدِل» ؛ فإن تنوينه عوض من ألف «جَنَادِل» قاله ابن مالك. و الذى يظهر ، خلافه ، وأنه تنوين الصرف ، ولهذا يجر بالكسره ، وليس ذهاب الألف التى هى علم الجمعيه كذهاب الياء من نحو : «جوار وغواش».

الثالث : تنوين «كَمَلٌ و بعض» إذا قُطِعَتَا عن الإضافه ، نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) (الفرقان/ ٣٩) وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «وَدَكَ بَعْضُهَا بَعْضًا مِنْ هَيْبِهِ جَلَالَتِهِ وَمَخُوفِ سَطْوَتِهِ» (١) وقيل : هو تنوين التمكين ، رجع؛ لزوال الإضافه التى كانت تعارضه.

الرابع : اللاحق لـ «إذ» فى نحو : (وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ) (الحاقه / ١٦) والأصل : فهى يومَ إذ انشقت واهيه ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها

ص : ٢٦٠

للعلم بها ، وجى بالتنوين عوضاً عنها ، وكسرت الذال للساكنين. وقال الأخفش : التنوين تنوين التمكين ، والكسره إعراب المضاف إليه.

وتنوين الترتم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء ، وذلك فى إنشاد بنى تميم ، و ظاهر قولهم : إنه تنوينٌ مُحَصَّلٌ للترتم. وقد صرح بذلك ابن يعىش ، والذى صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جىء به لقطع الترتم ، وأن الترتم وهو التَّغْنَى يحصل بأحرف الإطلاق ؛ لقبولها لمد الصوت فيها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون فى مكانها. ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قول جرير :

٢٩٨- ألقى اللوم عاذل والعتابا***وقولى إن أصبت لقد أصابا (١)

وزاد الأخفش والعرضيون تنويناً سادساً ، وسموه الغالى ، وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة ، كقول رؤبه :

٢٩٩- وقاتمِ الأعماقِ حاوى المخرقن***مشتبه الأعلامِ لَماعِ الخفق (٢)

وسمى غالياً ؛ لتجاوزه حدّ الوزن ، ويسمى الأخفش الحركة التى قبله غلواً وفائدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعىش من نوع تنوين الترتم زاعماً أن الترتم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغن. قال : وإنما سمى المغنى مغنياً ؛ لأنه يغنن صوته ، أى : يجعل فيه غنّه ، والأصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الأخيره ياء تخفيفاً ، وأنكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين البتة؛ لأنه يكسر الوزن ، وقالوا : لعل الشاعر كان يزيد «ان» فى آخر كل بيت ، فضعف صوته بالهمزه ، فتوهم السامع أن النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك. وزعم أبوالحجاج بن معروز أن ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين

ص : ٢٤١

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٦٣.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/٤٧.

الترنم أنه نون عوض من المدّه وليس بتنوين. وزعم ابن مالك في التحفه أن تسميه اللاحق للقوافي المطلقه والقوافي المقيدة تنويناً مجازاً ، وإنما هو نون أخرى زائده ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجمع الألف واللام ، ويثبت في الوقف.

وزاد بعضهم تنويناً سابعاً ، وهو تنوين الضروره ، وهو اللاحق لما لا ينصرف كقول امرئ القيس :

٣٠٠- تَبَصَّرَ خَلِيلِي هل ترى من طعائن***سوالك نَقْباً بين حَزْمِي شَعْبَعَب (١)

وللمنادى المضموم كقول الأحوض :

٣٠١- سلامُ الله يا مطرٌ عَلَيْهَا***وليس عليك يا مطرُ السلامُ (٢)

وكلامه صحيح في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين ؛ لأن الضروره أباحت الصرف ، وأما الثاني فليس تنوين تمكين؛ لأن الاسم مبنى على الضم.

وثامناً ، وهو التنوين الشاذّ ، كقول بعضهم : «هؤلاء قومِيك» حكاه أبو زيد ، وفائدته مجرد تكثير اللفظ ، كما قيل في ألف «قَبَعْتَرِي».

وذكر ابن الخباز في شرح الجزوليه أن أقسام التنوين عشره ، وجعل كلاً من تنوين المنادى وتنوين صرف مالا ينصرف قسماً برأسه ، قال : والعاشر تنوين الحكايه ، مثل أن تسمى رجلاً ب «عاقله لبيبه» فإنك تحكى اللفظ المسمى به ، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف؛ لأن الذي كان قبل التسميه حُكي بعدها.

الثالث : نون الإناث

وهي اسم في نحو : «النسوة يذهبن» وحرف في نحو : «يذهبن النسوة» في لغة من قال : «أكلوني البراغيث».

ص : ٢٦٢

١- شرح الشواهد للعيني ، باب مالا ينصرف.

٢- شرح شواهد المغني : ٢/٧٦٧.

الرابع : نون الوقايه

و تسمى نون العِماد أيضاً ، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبه بواحد من ثلاثه :

أحدها : الفعل ، متصرفاً كان كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «غَدَاً تَرَوْنَ أَيَّامِي ، وَيُكشَفُ لَكُمْ عن سرائري ، وتعرفونني بعد خلوّ مكاني وقيام غيري مقامي» (١). أو جامداً كقولهم : «عليه رجلاً ليسني». وأما قوله (٢) :

٣٠٢- عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِدِ الطَّيْسِ***إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

فضروره.

الثاني : اسم الفعل ، نحو : «دَرَاكِنِي وَتَرَاكِنِي وَعَلِيكِنِي» بمعنى «أدركني واتركني والزمني».

الثالث : الحرف ، نحو : «إِنِّي» وهي جائزه الحذف مع «إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ» وغالبه الحذف مع «لعلّ» وقليله مع «ليت».

وتلحق أسضاً قبل الياء المخفوضه بـ«من وعن» إلا في الضروره ، وقبل المضاف إليها «لُدُنْ» أو «قَطْ» إلا في قليل من الكلام ، وقد تلحق وفي غير ذلك شذوذاً كقولهم : «بَجَلْنِي» بمعنى «حسبي».

(نعم)

بفتح العين ، وكنانه تكسرها ، وبها قرأ الكسائي ، وبعضهم يبدلها حاء ، وبها قرأ ابن مسعود ، وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسره العين تنزيلاً لها منزله الفعل في قولهم : «نِعِمَّوْ شِهْدَ» بكسرتين ، كما نُزِّلَتْ «بلي» منزله الفعل في الإماله.

ص : ٢٦٣

١- نهج البلاغه : ١٤٩ / ٤٥٤ و ٤٥٥.

٢- قال السيوطي : عزى لرؤبه. شرح شواهد المغني : ١ / ٤٨٨.

وهي حرف تصديق ووعده وإعلام ، فالأول بعد الخبر كـ «قام زيد» و «ما قام زيد» والثاني بعد «إفعل ولا تفعل» وما في معناهما ، نحو «هلا- تفعل وهلا- لم تفعل» وبعد الاستفهام في نحو «هل تعطيني» ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث. والثالث بعد الاستفهام في نحو : (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً) (الاعراف / ٤٤) (أإن لنا لأجراً) (الشعراء/٤١) قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : «نعم إن التوبه تغسل الحوبه» (١) بعد قول رجل من بنى عامر : «فهل ينفع البر بعد الفجور؟».

قيل : وتأتى للتوكيد إذا وقعت صدراً ، نحو : «نعم هذه أطلألهم». والحق أنها في ذلك حرف إعلام ، وأنها جواب لسؤال مُقَدَّر.

واعلم أنه إذا قيل : «قام زيد» فتصديقه «نعم» وتكذيبه «لا» ويمتنع دخول «بلى» ؛ لعدم النفي. وإذا قيل : «ما قام زيد» فتصديقه «نعم» ، وتكذيبه «بلى» ، ومنه : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي) (التغابن / ٧) ويمتنع دخول «لا» ؛ لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي. وإذا قيل : «أقام زيد؟» فهو مثل : «قام زيد» فتقول إن أثبت القيام : «نعم» وإن نفيت : «لا» ويمتنع دخول «بلى». وإذا قيل : «ألم يقم زيد» فهو مثل : «لم يقم زيد» فتقول إذا أثبت القيام : «بلى» ، ويمتنع دخول «لا» ، وإن نفيت قلت : «نعم».

وقال سيبويه في باب النعت ، في مناظره جرت بينه وبين بعض النحويين : فيقال له : أأست تقول كذا وكذا؟ فإنه لا يجد بداً من أن يقول : «نعم» فيقال له : أفأست تفعل كذا؟ فإنه قائل : «نعم» فزعم ابن الطراوه أن ذلك لحن.

وقال جماعه من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين : إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد ، وإن كان مُراداً

ص : ٢٦٤

به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيًا للفظه ، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيًا لمعناه ،
ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول «أحد» ولا الاستثناء المفرغ؟ لا يقال : «أليس أحد في الدار؟» ولا «أليس في الدار إلا زيد؟».

ص: ٢٦٥

على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ضميراً للغائب ، وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، نحو قوله تعالى : (قال له صاحبه وهو يحاوره) (الكهف ٣٧/) وقول الفرزدق في الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) :

٣٠٣- هذا الذي تعرف البطحاء وطأته**والبيت يعرفه والحل والحرم (١)

والثاني : أن تكون حرفاً للغيبه ، وهي الهاء في «إيأه». فالتحقيق : أنها حرف لمجرد معنى الغيبه ، وأن الضمير «إيأ» وحدها.

والثالث : هاء السكت ، وهي اللاحقه لبيان حركه أو حرف ، نحو : (ماهيه) (القارعه ١٠/) ونحو : «هاهنا ، ووازيدها» وأصلها أن يوقف عليها ، وربما وُصلت بنيه الوقف.

ص: ٢٦٦

(ها)

إشارة

على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً لفعل

و هو «خُذ» ويجوز مدّ ألفها ، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ، ويجوز في الممدوده أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف ، فيقال : «هاء» للمذكر بالفتح و «هاء» للمؤنث بالكسر ، و «هاؤما» و «هاؤن» و «هاؤم» ومنه : (هاؤمُ أقرؤا كتابيه) (الحاقه ١٩/).

و الثانى : أن تكون ضميراً للمؤنث

فتستعمل مجروره الموضع ومنصوبته ، نحو : (فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) (الشمس ٨/).

و الثالث : أن تكون للتنبيه

فتدخل على أربعه :

أحدها : الإشارة غير المختصه بالبعيد ، نحو : «هذا» بخلاف «ثمَّ» و «هنا» بالتشديد و «هنالك».

والثانى : ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشاره ، نحو : (ها أنتُم أولاء) (آل عمران ١١٩) وقيل : إنما كانت داخله على الإشارة فقدمت ، فردّ بنحو : (ها أنتُم هؤلاء) (آل عمران ٦٦) فأجيب بأنها أعيدت توكيداً.

والثالث : نعت «أى» فى النداء ، نحو : «يا أيها الرجل» وهى فى هذا واجبه للتنبيه على أنه المقصود بالنداء ، قيل : وللتعويض عما تضاف إليه «أى».

والرابع : اسم الله تعالى فى القسم عند حذف الحرف ، يقال : «ها الله» بقطع الهمزه ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

(هل)

حرفٌ موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابى ، دون التصور ، و دون التصديق

السلبى فيمتنع نحو: «هل زيدا ضربت؟»؛ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبه ، ونحو: «هل زيد قائم أم عمرو؟» إذا أريد بـ «أم» المتصله ، و «هل لم يقم زيد؟». ونظيرها فى الاختصاص بطلب التصديق «أم» المنقطعه ، وعكسهما «أم» المتصله ، وجميع أسماء الاستفهام؛ فإنهن لطلب التصور لا غير ، وأعمُّ من الجميع الهمزه فإنها مشتركه بين الطرفين.

وتفترق «هل» من الهمزه من عشره أوجه :

أحدها : اختصاصها بالتصديق كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فَهَلْ دَفَعَتِ الْأَقَارِبُ؟ أَوْ نَفَعَتِ النَّوَاجِبُ؟ وَقَدْ غُوِّدِرَ فِي مَحَلِّهِ الْأَمْوَاتِ رَهِينًا وَفِي ضَيْقِ الْمَضْجَعِ وَحِيدًا» (١).

والثانى : اختصاصها بالإيجاب ، تقول : «هل زيد قائم؟» ويمتنع «هل لم يقم؟» بخلاف الهمزه ، نحو : (ألم نشرح) (الشرح /١).

والثالث : تخصيصها المضارع بالاستقبال ، نحو : «هل تسافر؟» بخلاف الهمزه ، نحو : «أتظنه قائماً؟».

والرابع والخامس والسادس : أنها لا تدخل على الشرط ، ولا على «إن» ولا على اسم بعده فعل فى الاختيار ، بخلاف الهمزه؛ بدليل : (أفان مت فهم الخالدون) (الأنبياء /٣٤) (إن ذكرتم يبل أنتم قوم مشيرفون) (يس /١٩) (إنك لأنت يوسف) (يوسف /٩٠) (أبشراً منا واحداً نتبعه) (القمر/٢٤).

والسابع والثامن : أنها تقع بعد العاطف ، لا قبله ، وبعد «أم» ، نحو : (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) (الأحقاف /٣٥) (قل هل يستوى الأعمى والبصير

ص: ٢٦٨

أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَاتُ وَالنُّورُ) (الرعد/١٦).

والتاسع : أنه يراد بالاستفهام بها النفي؛ ولذلك دخلت على الخبر بعدها «إلا» في نحو قوله تعالى : (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) (الزحمن /٦٠).

فإن قلت : قد مرّ في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك ، مثل : (أَفَأَصْبِحُكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ) (الإسراء/٤٠) ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يُضفهم بذلك؟.

قلنا : إنما مرّ أنها للإنكار على مدعى ذلك ، ويلزم من ذلك الانتفاء ، لا أنها للنفي ابتداءً ، ولهذا لا يجوز «أقام إلا زيد؟» كما يجوز «هل قام إلا زيد؟» ، (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ) (الزخرف /٦٦) وقد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع الفعل ، على العكس من هذا ، وذلك إذا كان بمعنى : ما كان ينبغي لك أن تفعل ، نحو : «أَتَضْرَبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ؟».

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه : إنكارٌ على من ادعى وقوع الشيء ، ويلزم من هذا النفي ، وإنكارٌ على من أوقع الشيء ، ويختصان بالهمزة ، وإنكارٌ لوقوع الشيء ، وهذا هو معنى النفي ، وهو الذي تنفرد به «هل» عن الهمزة.

والعاشر : أنها تأتي بمعنى «قد» وذلك مع الفعل ، وبذلك فسّر قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) (الإنسان /١) جماعه منهم ابن عباس ، وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبدأً بمعنى «قد» وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزه مقدره معها ، ونقله في المفصل عن سيبويه ، فقال : وعند سيبويه أن «هل» بمعنى «قد» ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها في قول زيد الخيل :

ص : ٢٦٩

انتهى. و لو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل ك «قد» وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ، ذكره في باب «أم» المتصله ، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه فإنه قال في باب عدّه ما يكون عليه الكلم ما نصّه : و «هل» وهى للاستفهام. ولم يزد على ذلك ، و قال الزمخشري في كشفه : (هل أتى) (الإنسان ١/) أى : أقد أتى ، على معنى التقرير والتقريب جميعاً ، أى : أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفه من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً ، بل شيئاً منسياً نطفه فى الأصلاب ، والمراد بالإنسان الجنس بدليل : (إننا خلقنا الإنسان من نطفه) (الإنسان ٢/) انتهى. وفسرها غيره ب «قد» خاصه ، ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب ، بل على معنى التحقيق ، وقال بعضهم : معناها التوقع ، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان وهو آدم عليه الصلاه والسلام ، قال : والحين زمن كونه طيناً وقد عكس قوم ما قال الزمخشري ، فزعموا أن «هل» لا تأتي بمعنى «قد» أصلاً.

وهذا هو الصواب؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور :

أحدها : تفسير ابن عباس ، ولعله إنما أراد أن الاستفهام فى الآيه للتقرير ، و ليس باستفهام حقيقى.

الثانى : قول سيبويه الذى شافه العرب وفهم مقاصدهم ، و قد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك.

و الثالث : دخول الهمزه عليها فى البيت ، و الحرف لا يدخل على مثله فى

ص : ٢٧٠

المعنى وقال السيرافى : إن الروايه الصحيحه «أم هَيْلٌ» و «أم» هذه منقطعه بمعنى «بل» فلا- دليل ، وبتقدير ثبوت تلك الروايه فالبيت شاذ ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقول مسلم بن معبد :

٣٠٥- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَابِي *** وَلَا لِلْمَابِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً (١)

(هو)

و فروعہ : تكون أسماء وهو الغالب ، وأحرفاً فى نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «اتَّقُوا مَعَاصِيَ اللَّهِ فِي الْخَلَوَاتِ ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ هُوَ الْحَاكِمُ» (٢) إذا أعرب فصلاً وقلنا : لاموضع له من الإعراب ، وقيل : هى مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش فى نحو : «صَهْ وَنَزَالِ» : أسماء لا محل لها. وكما فى الألف واللام فى نحو : «الضَّارِبُ» إذا قدرناهما اسماً.

ص : ٢٧١

-
- ١- نقل السيوطى : أن صاحب منتهى الطلب أورد المصراع الثانى هكذا : «وما بهم من البلوى دواءً». وعلى هذا فلا شاهد فيه. شرح شواهد المغنى : ١/٥٠٥ و ٥٠٦.
 - ٢- نهج البلاغه : ح ٣١٦ / ١٢٤٠.

انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر (١):

الأول: العاطفه

و معناها مطلق الجمع ، فتعطف الشيء على مُصاحبه ، نحو : (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ) (العنكبوت ١٥) وعلى سابقه ، نحو : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ) (الحديد/ ٢٦) وعلى لا- حقه ، نحو : (كَذَلِكَ يُوحى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) (الشورى ٣) فعلى هذا إذا قيل : «قام زيد وعمرو» احتمال ثلاثه معان ، قال ابن مالك : وكونها للمعنيه راجح ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل ، انتهى. و يجوز أن يكون بين متعاطفيها تقاربٌ أو تراخ ، نحو :

ص: ٢٧٢

١- كذا فى بعض النسخ ، والذى فى حاشيتى الأمير و الدسوقى هو : «إلى أحد عشر» قال الأمير : «فى الدمامينى : إن أراد جميع ما ذكر فقد ذكر هنا خمسة عشر ، وإن أراد ما ذكره صواباً فهو ثمانيه ؛ لأنه أبطل من الخمسه عشر سبعة ، فما وجه قوله : أحد عشر؟ وفى الشمنى : غرضه عدّ غير الواو التى ينتصب المضارع بعدها ، لأنه ؛ قال : الحقّ أنّها للعطف والواو التى للإنكار والواو التى للتذكر والواو المبدله من همزه الإستفهام لأنه قال : الصواب : أن لا تعدّ هذه الثلاثه من أقسام الواو ، وما عدا هذه الأربعة هو أحد عشر فلا اشكال». حاشيه الأمير : ٢/٣٠ وراجع حاشيه الدسوقى : ٢/١٧.

(إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ) (القصص ٧) فإن الرد بعيد إلقائه في اليم والإرسال على رأس أربعين سنة ، وقول بعضهم : «إن معناها الجمع المطلق» غير سديد (١) ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً :

أحدها : احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

والثاني : اقترانها بـ «إما» نحو : (إمّا شاكراً وإمّا كفوراً) (الإنسان ٣).

والثالث : اقترانها بـ «لا» إن سبقت بنفى ولم تقصد المعية ، نحو : «ما قام زيدٌ ولا عمروٌ» لتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ، ومنه : (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تُقرّبكم عندنا زلفى) (سبأ ٣٧) والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل ، والمشهور أنه من عطف المفردات ، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو «قام زيدٌ ولا عمرو» وإنما جاز (ولا الضالين) (الفاتحة ٧) لأن في «غير» معنى النفي ولا يجوز «ما اختصم زيد ولا عمرو» ؛ لأنه للمعية لا- غير ، وأما (وما يشيئوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحروز ، وما يشيئوى الأحياء ولا الأموات) (فاطر/ ١٩ - ٢٢) فـ «لا» الثاني والرابع والخامسة زوائد؛ لأن اللبس.

والرابع : اقترانها بـ «لكن» ، نحو قوله تعالى : (ولكن رسول الله) (الأحزاب ٤٠) وقول الكميت في آل البيت :

ص : ٢٧٣

١- تقدم في المعنى الخامس من معاني «أو» تعبيره بـ «الجمع المطلق» فما استشكله هنا على البعض ، وارد عليه.

٣٠٦- ولكنْ إلى أهل الفضائل والنهي***وخير بني حواء والخير يُطلب (١)

والخامس : عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كـ «مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه» ، وقولك في باب الاشتغال : «زيداً ضربتُ عمراً وأخاه».

والسادس : عطف العقد على التيف ، نحو : «أحدٌ وعشرون».

والسابع : عطف الصفات المفترقه مع اجتماع منعوها كقول ابن ميادة :

٣٠٧- بَكَيْتُ ، وما بُكا رجل حزين***على رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وبالِ (٢)

والثامن : عطف ما حقه التثنيه أو الجمع ، نحو قول جحدر بن مالك :

٣٠٨- أَيُّثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكٍ***كلاهما ذو أَشْرٍ وَمَحَكٍ (٣)

وقول أبي نواس :

٣٠٩- أَقْمَنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا***ويومًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحُلِ خَامِسُ (٤)

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب ، فيقولون : كم أقاموا؟ والجواب : ثمانية ؛ لأن يوماً الأخير رابع ، وقد وصف بأن يوم الترحلِ خامس له ، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبه إلى أول يوم.

ص : ٢٧٤

١- بعده الى النفر البيض الذين بحبهم***إلى الله فيما نالني أتقرب شرح الهاشميات : ٣٧.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٧٤.

٣- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/٨٣.

٤- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/٨٣ ، وأهمله السيوطي ؛ لتأخر قائله عن زمن الاستشهاد.

والتاسع : عطف مالا يستغنى عنه كـ «اختصم زيدٌ وعمروٌ» و «اشترك زيدٌ وعمروٌ» ومنه قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لولا أن الذنب خير من العُجب ما خلا الله بين عبده المؤمن وبين ذنب أبدأ» (١) وهذا من أقوى الأدله على عدم إفادتها الترتيب.

وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتصله في نحو : «سواءً عليّ أقمّت أم قعدت» فإنها عاطفه مالا يستغنى عنه.

والعاشر والحادى عشر : عطف العام على الخاص وبالعكس ، فالأول نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) (نوح / ٢٨) والثانى نحو : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) (الأحزاب / ٧).

وتشاركها في هذا الحكم الأخير «حتى» كـ «مات الناسُ حتى الأنبياء» فإنها عاطفه خاصاً على عام.

والثانى عشر : عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد كقوله تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (الحشر / ٩) أى : واعتقدوا الإيمان ، والجامع بينهما : الإيثار.

ولولا هذا التقييد لورد «اشترَيْتَهُ بدرهم فصاعداً» ؛ إذ التقدير : فذهب الثمن صاعداً.

والثالث عشر : عطف الشىء على مرادفه ، نحو قوله تعالى : (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) (يوسف / ٨٦) وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتى فى «أو»

ص : ٢٧٥

وَأَنْ مِنْهُ : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا) (النساء / ١١٢).

والرابع عشر : عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله (١) :

٣١٠- جمعت وفحشا غيبه ونميمه***خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوى

والخامس عشر : عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى (٢) : (وَحُيُورِ عَيْنٍ) (الواقعه / ٢٢) فيمن جرّهما ، فإن العطف على «وَلِدَانٌ مُخَلَّدُونَ» لا على «أَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ» ؛ إذ ليس المعنى أنّ الولدان يطوفون عليهم بالحوار. والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور.

تنبيه

قد تخرج الواو عن إفاده مطلق الجمع ، فتستعمل بمعنى باء الجر كقولهم : «أنت أعلم ومالك» و «بعث الشاء شاه ودرهما».

الثاني و الثالث من أقسام الواو : واوان يرتفع ما بعدهما

إحداهما : واو الاستئناف ، نحو : (مَنْ يُظْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمُ اللَّهُ) (الأعراف / ١٨٦) فيمن رفع ، ونحو : (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ) (البقره / ٢٨٢) ؛ إذ لو كانت واو العطف ، لجزم «يذر» كما قرأ الآخرون ، وللزم عطف الخبر على الأمر ، وقال أبو اللّحّام التغلبي :).

ص : ٢٧٦

١- التصريح على التوضيح : ٢/١٣٧. ولم يسمّ قائله.

٢- (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهه مما يتضيرون ولحم طير مما يشتهون وحوار عين) (الواقعه / ١٧ - ٢٢).

٣١١- على الحَكم المأتى يوماً إذا قَضَى** قَضَيْتَهُ أَنْ لا يَجُورَ وَيَقْصِدُ (١)

وهذا متعين للاستئناف؛ لأن العطف يجعله شريكاً فى النفى؛ فيلزم التناقض.

والثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، كقول أم لقمان:

٣١٢- ماذا تقولون إن قال النبى لكم** ماذا فعلتم وأنتم آخِرُ الأمم (٢)

وتسمى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ «إذ» ولا- يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدروها بـ «إذا»؛ لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية.

ومن أمثلها داخله على الجملة الفعلية قول الفرزدق:

٣١٣- بأيدى رجال لم يَشِيمُوا سِيوفَهُمْ** ولم تَكْثُرِ القَتْلَى بها حين سَلَّتِ (٣)

ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذمًا.

وإذا سُبقت بجملة حاله احتملت - عند مَنْ يَجيز تعدد الحال - العاطفة والابتدائية، نحو: (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ) (الأعراف/٢٤).

الرابع والخامس: واوان ينتصب ما بعدهما

وهما:

واو المفعول معه كقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا تأخذون حقًا، ولا تمنعون

ص: ٢٧٧

١- شرح أبيات مغنى اللبيب: ٦/١٠٦.

٢- أدب الطوف: ١/٦٧.

٣- شرح شواهد المغنى: ٢/٧٧٨.

ضَيْمًا قَدْ خُلِّيتُمْ وَالطَّرِيقَ فَالْتَّجَاهَ لِلْمُقْتَحِمِ وَالْهَلَكَةَ لِلْمُتَلَوِّمِ» (١) وليس النصب بها خلافاً للجرجاني.

و الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فالأول كقول ميسون :

٣١٤- ولبس عباءه وتقر عيني***أحبب إلي من لبس الشفوف (٢)

والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفى أو طلب ، ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف ، وليس النصب بها خلافاً لهم ، ومثالها : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) (آل عمران ١٤٢) والحق : أن هذه واو العطف عطف مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم.

السادس والسابع : واوان ينجر ما بعدهما

إحداهما : واوالقسم ، ولا تدخل إلا على مُظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف ، نحو قوله تعالى : (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ) (يس ٢) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي (عليه السلام) : «وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ ، مَا أَخْرَجْتُكَ إِلَّا لِنَفْسِي ، وَأَنْتَ مَتَّى بِمَنْزِلِهِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» (٣) فإن تلتها واو أخرى ، نحو : (وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ) (التين ١) فالتاليه واو العطف ، وإلا احتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانية : واو «رب» كقول امرئ القيس :

٣١٥- وليل كموج البحر أرخى سدوله***على بأنواع الهُموم لِيَتَلَى (٤)

ص : ٢٧٨

١- نهج البلاغه : ط ١٢٣/٣٨١.

٢- تقدم برقم : ٢٢٢.

٣- كنز العمال : ١٣/ ح ٣٦٣٤٥.

٤- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٨٢ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١١٤/٦.

ولاندخل إلا على مُنكر ولا تتعلق إلا بمؤخر والصحيح : أنها واو العطف وأن الجرّب «رب» محذوفه خلافاً للكوفيين والمبرد.

الثامن : الزائده

أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعه ، وحمل على ذلك : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) (الزمر / ٧٣)؛ بدليل الآيه الأخرى (١) وقيل : هي عاطفه ، والزائده الواو في (وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا) (الزمر / ٧٣) وقيل : هما عاطفتان ، والجواب محذوف أى : كان كيت وكيت ، والزيادة ظاهره فى قوله : (٢)

٣١٦- فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْرِ عَظْمَةٍ**حِفَاطًا وَيُنَوَى مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرَى

وقول أبى العيال الهدلى :

٣١٧- وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا**فَإِذَا وَأَنْتَ تَعِينُ مَنْ يَبْغِينِي (٣)

التاسع : واو الثمانيه

ذكرها جماعه من النحويين الضعفاء والأدباء والمفسرين ، وزعموا أن العرب إذا عدّوا قالوا : سته ، سبعة وثمانيه ، إيداناً بأن السبعه عدد تام ، وأن ما بعدها عددٌ مستأنف وجعلوا من ذلك : (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) (الكهف / ٢٢) إلى قوله سبحانه : (سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) (الكهف / ٢٢).

وقيل : هى فى ذلك لعطف جمله على جمله؛ إذ التقدير : هم سبعة ، ثم قيل :

ص : ٢٧٩

١- وهى : (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا...) (الزمر / ٧١).

٢- نسب البيت إلى الحارث بن وعله الشيباني وابن الذئبه وكنانه بن عبيد ياليل و... شرح شواهد المغنى : ٢/٧٨١ و ٧٨٢ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/١٢٢ و ١٢٣.

٣- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/١٢٦.

الجميع كلامهم ، وقيل : العطف من كلام الله تعالى ، والمعنى : نعم هم سبعة وثمانهم كلهم ، وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن (رَجْمًا بِالْغَيْبِ) (الكهف / ٢٢) تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس : حين جاءت الواو انقطعت العدة ، أى : لم تبق عده عادًة يلتفت إليها.

فان قلت : إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء : (قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ) (الكهف / ٢٢)؟

قلنا : وجه الجملة الأولى تأكيد صحه التصديق بإثبات علم المصدق ، ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقه قليل ، أو أن الذى قالها منهم عن يقين قليل ، أو لما كان التصديق فى الآيه خفيفاً لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول : أنا من ذلك القليل ، هم سبعة وثمانهم كلهم.

العاشر : الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها

لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمرٌ ثابت ، وهذا الواو أثبتتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع ، الواو فيها كلها وأوالحال ، نحو : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) (البقره / ٢١٦) الآيه (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) (البقره / ٢٥٩) (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّغْلُومٌ) (الحجر / ٤) والمسوّغ لمجى الحال من النكره فى هذه الآيه أمران : أحدهما خاص بها ، وهو تقدم النفى. والثانى عام وهو امتناع الوصفيه؛ إذ الحال متى امتنع كونها صفةً جاز مجيئها من النكره ، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها ، نحو : «فى الدار قائماً رجلاً» وعند جمودها ، نحو : «هذا خاتمٌ حديداً» ومانع الوصفيه فى هذه الآيه أمران : أحدهما خاص بها ، وهو اقتران الجملة بـ «إلا» ؛ إذ لا يجوز التفريغ

فى الصفات ، لا تقول : «ما مررت بأحد إلّا قائم» نص على ذلك أبو على وغيره. والثانى عام وهو اقترانها بالواو.

الحادى عشر : واوضمير الذكور

نحو : «الرّجالُ قاموا» وقد تستعمل لغير العقلاء إذ نزلوا منزلتهم ، نحو : (يا أيّها النمل ادخلوا مساكنكم) (النمل / ١٨) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم.

الثانى عشر : واو علامه المذكورين

فى لغة طيى أو أزد شنوءه أو بلحارث : ومنه الحديث النبوى : «يَتَعاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» (١) وهى عند سيبويه حرف دالّ على الجماعه كما أن التاء فى «قالت» حرف دالّ على التأنيث ، وقيل : هى اسم مرفوع على الفاعليه ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ والجمله خبر مقدم.

وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم. قال أبو سعيد : نحو : «أكلونى البراغيث» ؛ إذ وصفت بالأكل لا- بالقرص. وهذا سهومنه ؛ فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقله وغير عاقله ، وقال ابن شجرى : عندى أن الأكل هنا بمعنى العيدوان والظلم ، وشبه الأكل المعنوى بالحقيقى.

وقد حمل بعضهم على هذه اللغة : (وَاسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (الأنبياء/ ٣) وحملها على غير هذه اللغة أولى ؛ لضعفها ، وقد حوِّز فى «المدين ظلموا» أن يكون بدلاً من الواو فى «أسروا» أو مبتدأ ، خبره إما «أسروا» أو قول محذوف عامل فى جمله الاستفهام ، أى : يقولون : هل هذا؟ وأن يكون خبراً لمحذوف ، أى : هم الذين ، أو فاعلاً بـ «أسروا» والواو علامه كما قدمنا ،

ص : ٢٨١

أوب «يقول» محذوفاً ، أو بدلاً من واو (استمعوهُ) (١) (الأنبياء/٢) وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول «يأتيهم» أو على إضمار «أذم» أو «أعنى» وأن يكون مجروراً على البدل من «الناس» في (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ) (الأنبياء/١) أو من الهاء والميم في (لَاهِيَهُ قُلُوبُهُمْ) (الأنبياء/٣)؛ فهذه أحد عشر وجهاً.

الثالث عشر : واو الإنكار

نحو : «آلرُجُلوه» بعد قول القائل : قام الرجل ، والصواب : أَلَا تعدُّ هذه؛ لأنها إشباع للحركة ، بدليل : «آلرُجُلَاه» في النصب ، و «الرُّجُلِيه» في الجر ، ونظيرها : الواو في «مَنُو» في الحكاياه ، وواو القوافي كقول جرير :

٣١٨- متى كان الخيامُ بذي طُلُوحٍ ***سُقِيَتِ الْعَيْثُ أَيَّتْهَا الْخِيَامُو (٢)

الرابع عشر : واو التذکر

كقول من أراد أن يقول : «يقوم زيد» فنسى «زيد» ، فأراد مدَّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام : «يقومُو» والصواب : أن هذه كالتى قبلها.

الخامس عشر : الواو المُبدله من همزه الاستفهام

المضموم ما قبلها كقراءه قبل : (وَالْيَهُ النَّشُورُ وَأَمْتُمْ) (الملك /١٥ و ١٦) (قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمْتُمْ بِهِ) (الأعراف/١٢٣) والصواب : أَلَا تعد هذه أيضاً؛ لأنها مُبدله ، ولو صح عدُّها لصحَّ عدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

ص: ٢٨٢

١- (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُّحِيدٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَأَهِيَهُ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ) (الأنبياء /١ - ٣).

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٣١١.

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة ، كقول الرباب زوجه الإمام الحسين (عليه السلام) :

٣١٩- واحسيناً فلا نسيتُ حسينا***أقصدته أسنّه الأعداء (١)

وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي.

والثاني : أن تكون اسمال «أعجب» وقد يقال : «واهاً» كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «واهاً واهاً والصبرُ أيمن» (٢) و «وى» كقوله (٣) :

٣٢٠- وى كأن من يكن له نسبٌ يح-***بب- ومن يفتقر عيش ضرّ

وقد تلحق هذه كافُ الخطاب كقول عنتره بن شداد :

٣٢١- ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها***قيل الفوارس ويك عتتر أقدم (٤)

وقال الكسائي : أصل «ويك» : «ويلك» ؛ فالكاف ضمير مجرور ، وأما «وى كأن الله» (القصص ٨٢) فقال أبو الحسن : «وى» اسم فعل ، والكاف حرف خطاب ، و «أن» على إضمار اللام ، والمعنى : أعجب لأن الله ، وقال الخليل : «وى» وحدها كما قال (٥) :

٣٢٢- وى كأن من يكن له نسبٌ يح-***بب- ومن يفتقر عيش ضرّ

و «كأن» للتحقيق.

ص: ٢٨٣

١- أدب الطف : ١ / ٤١.

٢- عوالم العلوم : ١١/٢٨٦.

٣- نسبه السيوطى إلى سعيد بن زيد الصحابى ، ونُسبَ أيضا إلى أنبيه بن الحجاج وزيد بن عمر وبن نفييل. شرح شواهد المغنى : ٢/٧٨٦ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١٤٤ / ٦.

٤- شرح شواهد المغنى : ١/٤٨١.

٥- تقدم برقم ٣٢٠.

ذكر لها تسعة أوجه :

أحدها : أن تكون للإنكار ، نحو : «أعمراه» لمن قال : لقيت عمراً.

الثاني : أن تكون للتذكر كـ «رأيت الرجال» وقد مضى أن التحقيق ألا يُعدَّ هذان.

الثالث : أن تكون ضمير الاثنين ، نحو : «الزيدان قاما».

الرابع : أن تكون علامه الاثنين كقول عمرو بن ملقظ :

٣٢٣- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا* * *أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيَهُ (١)

الخامس : الألف الكافه كقول حُرَّقه بنت النعمان :

٣٢٤- فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا* * *إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقُهُ لَيْسَ تُنْصَفُ (٢)

وقيل : الألف بعضُ «ما» الكافه. وقيل : إشباع ، و «بين» مضافه إلى

ص : ٢٨٤

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٣٣١.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٧٣.

الجملة ، ويؤيده ، أنها قد أُضيفت إلى المفرد في قول أبي ذؤيب :

٣٢٥- بينا تعانقه الكُماهَ ورُوغِهِ** **يوماً أتيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ (١)

السادس : أن تكون فاصله بين الهمزتين ، نحو : (ءَ أَنْذَرْتَهُمْ) (يس / ١٠) ودخولها جائز لا واجب ، ولا فرق بين كون الهمزه الثانيه مسهله أو محققه.

السابع : أن يكون فاصله بين النونين : نون النسوه و نون التوكيد ، نحو : «إِضْرِبْنَا» وهذه واجبه.

الثامن : أن تكون لمدّ الصوت بالمنادى المستغاث ، أو المتعجب منه ، أو المندوب ، كقوله (٢) :

٣٢٦- يا يزيدا لآمل نَيْلَ عِزِّ** **و غِنَى بَعْدَ فاقه وَهَوَانِ

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فيا عجباً للدهر ، إذا صررت يُقَرَّنُ بي مَنْ لَمْ يَسْعَ بِقَدَمِي ، ولم تكن له كسابقتي» (٣) وقول زينب الكبرى (عليها السلام) : «يا حسينا ، يا حبيب رسول الله يا ابن مكه ومنى» (٤).

التاسع : أن تكون بدلاً من نون ساكنه وهي إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب.

فالأول : نحو : (لَنَسْفَعًا) (العلق / ١٥) (وَلَيَكُونًا) (يوسف / ٣٢).

والثاني : كـ «رأيت زيدا» في لغة غير ربيعه.

ص : ٢٨٥

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٩١.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٩١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/١٥٨. لم يسم قائله.

٣- نهج البلاغه : ك ٩/٨٤٦.

٤- الاحتجاج : ج ١ - ٢ / ٣٠٧.

ولا يجوز أن تعد الألف المبدله من نون «إذن» ولا ألف التثنية كالألف «قبعثرى» ولا ألف التانيث كألف «حُبلى» ولا ألف الإلحاق كألف «أرطى» ولا ألف الإطلاق كالألف فى قول خالد بن معدان لما شاهد رأس الإمام الحسين (عليه السلام) :

٣٢٧- ويكبرون بأن قُتِلَتْ وإِنَّمَا**كُتِلُوا بك التكبِير والتَهليلَا (١)

ولا ألف التثنيه كـ «الزيدان» ولا ألف الإشباع الواقعه فى الحكايه ، نحو : «منا» أو فى غيرها فى الضروره كقوله : (٢)

٣٢٨- أعوذُ بالله من العقْرَابِ**الشائِلَاتِ عُقد الأذْنَابِ

ولا الألف التى تبيّن بها الحركه فى الوقف وهى ألف «أنا» عند البصريين ، ولا ألف التصغير ، نحو : «ذِيَا وَاللَّذِيَا» ؛ لأنهن أجزاء الكلمات لا كلمات.

ص : ٢٨٦

١- البدايه والنهايه ٥ - ٦ / ٢٣٣.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٧٩٥ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ١٦٨. لم يسمّ قائله.

تأتي على ثلاثة أوجه؛ وذلك أنها تكون ضميراً للمؤنثه ، نحو : «تقومين وقومي» ، وحرف إنكار ، نحو : «أزيدنيه» وحرف تذكار ، نحو : «قدي».

وقد تقدم البحث فيهما والصواب : ألا يُعدّ كما لاتعدىء التصغير ، وياء المضارعه ، وياء الإطلاق وياء الإشباع ، ونحوهنّ؛ لأنهن أجزاء للكلمات ، لا كلمات.

(يا)

حرف موضوع لنداء البعيد حقيقه أو حكماً ، وقد ينادى بها القريب توكيداً. وقيل : هي مشتركة بين القريب والبعيد. وقيل : بينهما وبين المتوسط ، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً ، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها ، نحو : (يوسفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) (يوسف / ٢٩) ولا ينادى اسم الله عزوجل والاسمُ المستغاثُ و «أيها وأيتها» الإيها ، ولا المندوب إلا بها أو ب «وا» وليس نصب المنادى بها ، ولا بأخواتها أحرفاً ، ولا بهن أسماء ل «أدعو» متحملة لضمير الفاعل ،

خلافاً لزاعمي ذلك بل بـ «أدعو» محذوفاً لزوماً ، وقول ابن الطراوه : النداء إنشاء ، و «أدعو» خبر ، سهوٌ منه ، بل «أدعو» المقدر إنشاء كـ «بعث وأقسمت».

وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل في (ألا يا اسجدوا) (النمل / ٢٥).

والحرف في نحو قوله تعالى : (يا لَيْتَنِي مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) (النساء / ٧٣) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «يا رَبِّ كاسيه في الدُّنيا عاريه في الآخرة» (١). والجمله الاسميه كقوله (٢) :

٣٢٩- يا لعنة الله و الأقبام كلهم***والصالحين على سماعان من جارٍ

ف قيل : هي للنداء والمنادى محذوف ، وقيل : هي لمجرد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجمله كلها. وقال ابن مالك : إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو : (ألا يا اسجدوا) (النمل / ٢٥) فهي للنداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما ، نحو : (يا آدَمُ اسْكُنْ) (البقره / ٣٥) (يا نُوحُ اهْبِطْ) (هود / ٤٨) ونحو : (يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) (الزخرف / ٧٧) وإلا فهي للتنبيه. والله سبحانه وتعالى أعلم.

يتلوه الجزء الثاني واوله :

«الباب الثاني في تفسير الجمل ...»

ص: ٢٨٨

١- صحيح البخارى : ٢ / ٦٢.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٧٩٦ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ١٧١. لم يسم قائله.

مسرد الألفاظ

المقدمه ٣

إلى ٣٩

الخطبه ٧

أم ٤١

الهمزه المفردة ٩

أما ٤٦

آ ١٥

أمّا ٤٨

أجل ١٥

إمّا ٥١

إذ ١٦

أن ٥٣

إذا ٢٠

إن ٦١

إذ ما - إذا ٢٦

أنّ ٦٥

أل ٢٩

إنّ ٦٦

ألا ٣٣

أو ٧٠

ألا ٣٥

أي ٧٤

إلا ٣٦

أي - أيا ٧٥

ص: ٢٨٩

أيمن - أئى ٧٦

على ١٢٣

الباء المفردة ٧٩

عن ١٢٧

بجل - بئ ٨٧

عند ١٣٠

بئ ٨٨

عوض ١٣٢

بلى ٨٩

غير ١٣٣

بئد ٩٠

الفاء المفردة ١٣٦

التاء المفردة ٩١

فى ١٤١

ثم - ثم ٩٣

قد ١٤٤

جل ٩٧

الكاف المفردة ١٤٩

جئ ٩٨

كأن ١٥٢

حاشا ٩٩

كأين ١٥٤

حتى ١٠٠

كذا ١٥٥

حيث ١٠٦

كلّ ١٥٦

خلا ١٠٩

كلّا ١٦٣

رُبّ ١١١

كلا و كلتا ١٦٥

السين المفردة - سَوْفَ ١١٥

كم ١٦٦

سواء ١١٦

كي ١٦٨

سى ١١٧

كيف ١٧٠

عدا - عسى ١١٩

اللام المفردة ١٧٣

عَلُّ ١٢٢

لا ١٩٢

لات ٢٠٠

متى ٢٤٣

لعلّ ٢٠٢

مذُ و مُنذُ ٢٤٤

لكنْ ٢٠٥

مع ٢٤٥

لكنَّ ٢٠٦

منْ ٢٤٧

لم ٢٠٧

منْ ٢٥٠

لَمَّا ٢٠٨

النون المفردة ٢٥٨

لن ٢١١

نعم ٢٤٣

لو ٢١٢

الهاء المفردة ٢٢٦

لولا ٢٢٢

ها - هل ٢٤٧

لوما - ليت ٢٢٥

هو ٢٧١

ليس ٢٢٦

الواو المفردة ٢٧٢

ما ٢٢٩

وا ٢٨٣

ماذا ٢٣٢

الألف ٢٨٤

الياء المفردة - يا ٢٨٧

ص: ٢٩١

المجلد ٢

اشاره

ص: ١

الباب الثاني : فى تفسير الجملة ، و ذكر أقسامها و أحكامها

شرح الجملة و بيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها

الكلام : هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه.

و الجملة : عبارته عن الفعل و فاعله ، كـ «قام زيد» و المبتدأ و خبره ، كـ «زيد قائم» ، و ما كان بمنزلة أحدهما ، نحو : «ضرب اللص» و «أقائم الزيدان».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى جملة. والصواب : أنها أعم منه ؛ إذ شرطه الإفاده ، بخلافها ، ولهذا تسميهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس كلاماً.

فالاسمية : هي التي صدرها اسم ، كَ «زيد قائم ، وهيئات العقيق (١) ، وقائم الزيدان» عند من جوزوه وهو الأخفش والكوفيون.
والفعلية : هي التي صدرها فعل ، كَ «قام زيد ، وكان زيد قائماً».

والظرفية : هي المصدره بظرف أو مجرور ، نحو : «أعندك زيد» و «أفي الدار زيد» إذا قدرت «زيداً» فاعلاً بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما ، ومثل الزمخشري لذلك بـ «في الدار» من قولك : «زيد في الدار» وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم ، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية ، والصواب : أنها من قبيل الفعلية ؛ لما سيأتي.

تنبيه حول صدر الجملة

مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ، فلا عبره بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو : «أقام الزيدان ، ولعل أباك منطلق» اسميه ، ومن نحو : «أقام زيد ، وإن قام زيد» فعلية.

ص: ٤

١- قال المحقق الرضى : ثم اعلم : أن بعضهم يدعى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل ، على أنها مبتدأه لا خبر لها ، كما في «أقام الزيدان؟» ، وليس بشيء ؛ لأن معنى «قائم» معنى الاسم وان شابه الفعل ، أى ذو قيام ، فصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسميه فيه ولا اعتبار باللفظ. فاسم الفعل كان له فى الأصل محل من الإعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الإعراب فى الأصل ، لم يبق له أيضاً محل من الإعراب. انتهى ملخصاً ، شرح الكافية : ٦٧ / ٢.

والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل ، فالجمله من نحو قوله تعالى : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) (القمر / ٧) وقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «كيف يسأل محتاج محتاجاً؟ وأنى يرغب مُعْدم إلى معدم؟!» (١) ، فعليه ؛ لأن هذه الأسماء في نيه التأخير ، وكذا الجمله في نحو : «يا عبدالله» ونحو قوله تعالى : (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا) (النحل / ٥) ونحو قول خزيمه بن ثابت :

٣٢٩- إذا نحن بايعنا عليا فحسبنا***أبو حسن مما نخاف من الفتن (٢)

لأن صدورهما في الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو عبدالله ، وخلق الأنعام ، وإذا بايعنا.

ما يجب على المسؤول أن يفصل فيه

لاحتماله الاسمي والفعلي ؛ لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين ولذلك أمثله :

منها : نحو : (أَبَشَّرُ يَهْدُونَنَا) (التغابن / ٦) ؛ فالأرجح تقدير «بشر» فاعلاً بـ «يهدى» محذوفاً والجمله فعليه ، ويجوز تقديره مبتدأ.

ومنها : قولهم : «ما جاءت حاجتك؟» فإنه يروى برفع «حاجتك» فالجمله فعليه ، وبنصبها فالجمله اسميه ، وذلك لأن «جاء» بمعنى «صار» فعلى الأول «ما» خبرها و«حاجتك» اسمها. وعلى الثاني «ما» مبتدأ واسمها ضمير «ما» وأنت حملاً على معنى «ما» ، و«حاجتك» خبرها.

ومنها : نحو : «يومان» في نحو : «ما رأيت منذ يومان». فإن تقديره عند الأخفش و الزجاج : بينى وبين لقائه يومان ، و عند أبي بكر و أبي علي : أمد انتفاء

ص: ٥

١- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء الثالث عشر : ١٠٢.

٢- المستدرک على الصحيحين في الحديث : ٣ / ١١٤.

الرؤية يومان ، وعليهما فالجمله اسميه لا محل لها ، و «منذ» خبر على الأول ومبتدأ على الثاني ، وقال الكسائي وجماعه : المعنى منذ كان يومان ، ف «منذ» ظرف لما قبلها ، وما بعدها جمله فعليه فعلها ماض حذف فعلها ، وهى فى محل خفض ، وقال آخرون : المعنى من الزمن الذى هو يومان ، و «منذ» مركبه من حرف الابتداء و «ذو» الطائيه واقعه على الزمن ، وما بعدها جمله اسميه حذف مبتدؤها ، ولا محل لها ؛ لأنها صلّه.

ومنها : جمله البسمله ، فإن قدر : ابتدائي باسم الله فاسميه وهو قول البصريين ، أو أبدأ باسم الله ففعليه وهو قول الكوفيين وهو المشهور فى التفاسير والأعاريب ، ولم يذكر الزمخشري غيره ، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جعلت البسمله مبدأ له ، فيقدر : باسم الله أقرأ ، باسم الله أحلّ ، باسم الله أرتحل ، ويؤيده الحديث عن أمير المؤمنين (عليه السلام) : «باسم الله وضعت جنبى لله (١)».

انقسام الجمله إلى صغرى وكبرى

الكبرى : هى الاسميه التى خبرها جمله ، نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام) : «وإنه لهُو الصديق الأكبر» (٢) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «الدنيا تغزو وتضمر وتمر» (٣)

والصغرى : هى المبنيه على المبتدأ ، كالجمله المخبر بها فى المثالين.

وقد تكون الجمله صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : «زيد أبوه غلامه

ص: ٦

١- المصباح : ٤٦.

٢- معانى الأخبار : ٤٠٢.

٣- نهج البلاغه : ٤٠٧ / ١٢٧٩.

منطلق» فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، و «غلامه منطلق» صغرى لا غير ؛ لأنها خبر ، و «أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» ، صغرى باعتبار جملة الكلام ، ومثله : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) (الكهف / ٣٨) ، إذ الأصل : لكن أنا هو الله ربي ، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدر «هو» ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب ، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ، ثم حذفت همزه «أنا» حذفاً اعتباطياً.

تنبيهان حول تفسير الكبرى و ما يحتملها و غيرها

الأول : ما فُسرَت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم ، وقد يقال : كما تكون مصدره بالمبتدأ تكون مصدره بالفعل ، نحو : «ظننت زيدا يقوم أبوه».

الثاني : إنما قلنا : صغرى وكبرى موافقه لهم ، وإنما الوجه استعمال «فُعَلَى أَفْعَل» ب «أل» أو بالإضافه ، ولكن ربما استعمل أفعال التفضيل الذي لم يرد به المفاضله مطابقاً مع كونه مجرداً.

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثله :

أحدها : نحو : (أَنَا آتِيكَ بِهِ) (النمل / ٤٠) إذ يحتمل (آتِيكَ) أن يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً ، وأن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه مثل (وَأَنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ) (هود / ٧٦) (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) (مريم / ٩٥) ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد ، وأن حمزه يميل الألف من (آتِيكَ) وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني : نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) : «أنت في الجنة» (١) ؛ إذ يحتمل

ص : ٧

تقدير «تستقر» وتقدير «مستقر».

الثالث : نحو : «إنما أنت سيراً» ؛ إذ يحتمل تقدير «تسير» وتقدير «سائر» وينبغي أن يجرى هنا الخلاف الذى فى المسأله قبلها.

الرابع : «زيد قائم أبوه». إذ يحتمل أن يقدر «أبوه» مبتدأ ، وأن يقدر فاعلاً بـ «قائم».

انقسام الكبرى إلى ذات وجه ، و ذات وجهين

ذات الوجهين : هى اسميه الصدر فعليه العجز ، نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «العلم يحرسك وأنت تحرس المال» (1) كذا قالوا ، وينبغي أن يزداد عكس ذلك فى نحو : «ظننت زيداً أبوه قائم» بناء على ما قدمنا.

وذات الوجه : نحو : «زيد أبوه قائم» ومثله على ما قدمنا : نحو : «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الجمل التى لامحل لها من الإعراب

إشاره

وهى سبع ، وبدأنا بها. لأنها لم تحل محل مفرد ، وذلك هو الأصل فى الجمل.

فالأولى : المستأنفه

إشاره

وهى نوعان :

أحدهما : الجمله المفتوح بها النطق ، كقولك ابتداء : «زيد قائم» ومنه الجمل المفتوح بها السور.

والثانى : الجمله المنقطعه عما قبلها ، نحو قوله تعالى : (قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ

ص : ٨

ذِكْرًا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ (الكهف / ٨٣ و ٨٤) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «تجهزوا، رحمكم الله» (١) ومنه جملة العامل الملغى؛ لتأخره، نحو: «زيد قائم أظن» فأما العامل الملغى لتوسطه نحو: «زيد أظن قائم» فجملته أيضاً لا محل لها، إلا أنها من باب جمل الاعتراض.

ويخص البيانون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله تعالى: (هَلْ أَتَاكَ خَبْرٌ ضَعِيفٌ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا) (الكهف / ٢٤ و ٢٥) فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها.

تنبيهات

الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة منها: (لَا يَسْمَعُونَ) من قوله تعالى: (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) (الصفات / ٧ و ٨) فإن الذى يتبادر إلى الذهن أنه صفة لـ «كل شيطان» أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدره، أى: وحفظاً من كل شيطان مارد مقدرًا عدم سماعه، أى: بعد الحفظ.

قلنا: الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، كالممرور به فى قولك: «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» أى: مقدرًا حال المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه.

ص: ٩

ومنها : (إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) (يس / ٧٦) بعد قوله تعالى : (فَلَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ) (يس / ٧٦) فإنه ربما يتبادر الذهن إلى أنه محكى بالقول وليس كذلك ؛ لأن ذلك ليس مقولاً لهم.

ومنها : (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) (يونس / ٦٥) بعد (وَلَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ) (يونس / ٦٥) وهى كالتى قبلها.

الثانى : قد يحتمل اللفظ الاستئناف و غيره ، وهو نوعان

أحدهما : ما إذا حمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً ، نحو «الله» من قول أمير المؤمنين (عليه السلام) «نِعَمَ الْحَكَمَ اللَّهُ» (١).

والثانى : ما لا يحتاج فيه إلى ذلك. لكونه جملة تامه ، وذلك كثير جداً ، نحو الجملة المنفيه وما بعدها فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ ، لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً ، وُدُّوْ مَا عَنْتُمْ ، قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ) (آل عمران / ١١٨). قال الزمخشري : الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطلانه من دون المسلمين ، ويجوز أن يكون (لَا يَأْلُونَكُمْ) و (قَدْ بَدَتِ) صفتين ، أى : بطلانه غير مانعكم فساداً باديه بغضاؤهم.

الثالث : من الجمل ما جرى فيه خلاف ، أمستأنف أم لا؟ وله أمثله :

ص : ١٠

أحدها : «أقوم» من نحو قولك : «إن قام زيد أقوم» وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل : أقوم إن قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك ، كون الشرط ماضياً .

وبيتني على هذا مسألتان :

إحدهما : أنه هل يجوز «زيداً إن أتاني أكرمه» بنصب «زيداً»؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز «زيداً أكرمه إن أتاني» والقياس أن المبرد يمنعه ؛ لأنه في سياق أداء الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط ، فلا يفسر عاملاً فيه .

والثانيه : أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف ، هل يجزم أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدره وما بعدها .

الثاني : «مذ» و «منذ» وما بعدهما في نحو : «ما رأيت مذ يومان» فقال السيرافي : في موضع نصب على الحال ، وليس بشيء ؛ لعدم الرابط ، وقال الجمهور : مستأنفه جواباً لسؤال تقديره عند من قدر «مذ» مبتدأ : ما أمد ذلك؟ وعند من قدرها خبراً : ما بينك وبين لقائه؟

الثالث : جمله أفعال الاستثناء «ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا» فقال السيرافي : حال ؛ إذ المعنى : قام القوم خالين عن زيد ، وجوز الاستئناف ، وأوجه ابن عصفور ، فإن قلت : «جاءني رجال ليسوا زيداً» فالجمله صفه ، ولا يمتنع أن يقال : «جاؤوني ليسوا زيداً» على الحال .

الجمله الثانيه : المعترضه بين شيئين

إشاره

لإفاده الكلام تقويه وتسديداً أو تحسيناً ، وقد وقعت في مواضع :

أحدها : بين الفعل ومرفوعه كقوله (١) :

٣٣٠- شجاك - أظن - ربُّ الظاعنينًا**ولم تبعاً بعذل العاذلينا

وروى بنصب «ربع» على أنه مفعول أول ، و «شجاك» مفعوله الثاني ، وفيه ضمير مستتر راجع إليه ، وقوله (٢) :

٣٣١- فقد أدركتني و الحوادث جَمَّه**أسِنَّه قوم لاضعاف ولاعزل

والثاني : بينه وبين مفعوله كقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «بل ملكت - يا إلهي - أمرهم قبل أن يملكوا عبادتك» (٣) وقول أبي النجم العجلي :

٣٣٢- وبُدلت و الدهر ذو تبدل**هيفاً دبوراً بالصبا والشَّمأل (٤)

والثالث : بين المبتدأ وخبره كقول معن بن أوس :

٣٣٣- وفيهن و الأيام يعثرن بالفتى**نوادب لا يمللنه ونوائح (٥)

ومنه : الاعتراض بجمله الفعل الملقى في نحو : «زيد - أظن - قائم» ويجمله الاختصاص في نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وعندنا - أهل البيت - أبواب الحكم وضيء الأمر» (٦)

ص: ١٢

١- قال البغدادي : «لم أقف على قائل الشعر» شرح أبيات منى اللبيب : ١٨٣ / ٦.

٢- قال السيوطي : «وقال ابن حبيب أسر حنظله بن العجلي ، جويريه بن زيد فأنشأ ، يتغنى وذكر أبياتاً أربعة ، (منها البيت) فأطلقوه». شرح شواهد المغنى : ٨٠٧ / ٢.

٣- الصحيفة الكاملة السجادية ، الدعاء السابع والثلاثون : ٢٤٦.

٤- شرح شواهد المغنى : ٤٥٠ / ١.

٥- شرح شواهد المغنى : ٨٠٨ / ٢.

٦- نهج البلاغه : ط ١١٩ / ٣٧٠.

والرابع : بين ما أصله المبتدأ والخبر كقول محمّد بن بشير الخارجي :

٣٣٤- لعلك و الموعود حق لقاءه ***بدالك في تلك القلوص بداء (١)

وقوله :

٣٣٥- ياليت شعري والمني لا تنفع ***هل أغدوّن يوماً وأمرى مُجمَع (٢)

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر ، على تأويل «شعري» ب «مشعوري» لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط ، وأما إذا قيل : بأن الخبر محذوف أى : موجود ، أو أن «ليت» لا خبر لها هنا ، إذ المعنى : ليتنى أشعر ، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذى علق عنه بالاستفهام. ومثله : قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وليت شعري - يا سيدى وإلهى ومولاي - أتسلط النار على وجوه خرت لعظمتك ساجده؟» (٣).

مسألة حول اشتباه المعترضه بالحاليه

كثيراً ما تشبه المعترضه بالحاليه ، ويميزها منها أمور :

أحدها : أنها تكون غير خبريه كالدعائيه فى قول عوف بن مُحَلَّم :

٣٣٦- إن الثمانين و بُلِّغَتْهَا ***قد أحوجت سمعى إلى ترجمان (٤)

والحاليه لا تكون إلا خبريه ، وذلك بالإجماع.

ص: ١٣

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ١٩٣ / ٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ٨١١ / ٢ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١٩٦ / ٦ ، لم يسم قائله.

٣- المصباح : ٥٥٧.

٤- شرح شواهد المغنى : ٨٢١ / ٢.

والثاني : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قول زهير بن أبي سلمى :

٣٣٧- وما أدري و سوف إخال أدري *** أقوم آل حصن أم نساء؟ (١)

وأما قول الحوفي في (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّهْدِينِ) (الصفات / ٩٩) : إن الجملة حاله فمردود ، وك «لن» في (فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا ، وَلَنْ تَفْعَلُوا ، فَاتَّقُوا النَّارَ) (البقره / ٢٤) ، وكالشرط في (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) (محمد / ٢٢) ، وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مكث» ؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال ؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله : (٢)

٣٣٨- واعلم فعلم المرء ينفعه *** أن سوف يأتي كل ما قدرا

وكجملة (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) (الرحمن / ٣٨) الفاصله بين (فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً) (الرحمن / ٣٧) وبين الجواب وهو (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ ، وَلَا جَانٌّ) (الرحمن / ٣٩).

الجملة الثالثة : التفسيره

اشاره

و هي الفضله الكاشفه لحقيقه ما تليه ولها أمثله توضحها :

أحدها : (وَأَسْرِوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ) (الأنبياء / ٣) فجملة الاستفهام مفسره لـ «النجوى» و «هل» هنا للنفي ، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا : إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل ، وهو قول الكوفيين ،

ص : ١٤

١- تقدم برقم ١١٣.

٢- قال السيوطي : «قال العيني : لم يسم قائله». شرح شواهد المغني : ٢ / ٨٢٨.

وأن تكون معموله لقول محذوف هو حال مثل (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (الرعد / ٢٣ و ٢٤).

والثاني : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (آل عمران / ٥٩) ف «خلقه» وما بعده تفسير ل «مثل آدم» لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدّر جسداً من طين ثم كوّن ، بل باعتبار المعنى ، أى : إن شأن عيسى كشأن آدم فى الخروج عن مستمر العاده وهو التولد بين أبوين.

والثالث : (ثُمَّ يَدْعَاهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ يُجِئُهُ) (يوسف / ٣٥) فجملة «ليسجننه» قيل : هى مفسره للضمير فى «بدا» الراجع إلى البدء المفهوم منه ، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر ، وأن المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء ؛ لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب ، وهو خبرى لا إنشائى ، وذلك المعنى هو سجنه - على نبينا و آله و عليه السّلام - فهذا هو البدء الذى بداهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسره بنفسها ، ويقع ذلك فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المفسر إنشاءً أيضاً ، نحو : «أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار».

والثاني : أن يكون مفرداً مؤدياً معنى جملة ، نحو : (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (الأنبياء / ٣).

وإنما قلنا فيما مضى : إن الاستفهام مراد به النفى ، تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجبه الصناعه لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أن التفسير أوجب ذلك ويجوز أن يكون (لَيْسَ يُجِئُهُ) جواباً ل «بدا» لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما

٣٣٩- ولقد علمت لتأتين مَيَّتِي**إن المنايا لاتطيش سهامها

وقال الكوفيون : الجملة فاعل ، ثم قال هشام و ثعلب وجماعه : يجوز ذلك في كل جملة ، نحو : «يعجبني تقوم» وقال الفراء وجماعه : جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً ، وباقترانها بأداه معلقه ، نحو : «ظهر لى أقام زيد ، وعلم هل قعد عمرو» ، وفيه نظر ؛ لأن أداه التعليق بأن تكون مانعه أشبه من أن تكون مجوزه ، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجاء؟! وبعد فالحق : أن المسألة صحيحة ، ولكن مع الاستفهام خاصه دون سائر المعلقات ، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة ، ألا ترى أن المعنى : ظهر لى جواب أقام زيد؟ أى : جواب قول القائل ذلك. وكذلك فى «علم أقعد عمرو» وذلك لابد من تقديره دفعاً للتناقض ؛ إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به.

فإن قلت : ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

قلنا : إن الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات. وقيده «الفضله» فى الضابط احتراز عن الجملة المفسره لضمير الشأن ، فإنها كاشفه لحقيقه المعنى المراد به ، ولها موضع بالإجماع ؛ لأنها خبر فى الحال أو فى الأصل ، وعن الجملة المفسره فى باب الاشتغال فقد قيل : إنها تكون ذات محل كما سيأتى ، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه.

ص: ١٦

١- قال السيوطى : «قال ابن هشام فى شواهدة ، هذا البيت نسب للبيد ، ولم أجده فى ديوانه». شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٢٨. واختلف فى نقله صدرا وعجزا. رجع نفس المصدر وشرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٢٣٢.

قولنا : إن الجملة المفسره لامحل لها ، خالف فيه الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو : «زيداً ضربته» لامحل لها ، وفي نحو : «إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» (القمر / ٤٩) ونحو : «زيد الخبز يأكله» بنصب «الخبز» في محل رفع ، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت : آكله ، وقال هشام المري :

٣٤٠- فمن نحن نؤمنه يبيت وهو آمن***ومن لا نُجِره يُمس منا مروّعا (١)

فظهر الجزم ، وكأن الجملة المفسره عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جمله ، وقد تقدم أن جمله الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جمله مفسره وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان ، واختلف في المبدل منه ، وفي البغداديات لأبي على أن الجزم في ذلك بأداه شرط مقدره ، فإنه قال ما ملخصه : إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قول النمر بن تولب :

٣٤١- لا تجزعي إن مُنفساً أهلكته***وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي (٢)

مجزومان في التقدير ، وإن انجزام الثاني ليس على البدليه ، إذ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير «إن» أي : إن أهلكت منفساً إن أهلكته ، وساغ إضمار «إن» وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضروره ، (٣) لاتساعهم فيها ، بدليل إيلائهم

ص: ١٧

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٣٣ / ٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٤٧٣.

٣- أي : ضروره الشعر. قال ابن هشام في بحث اللام العامله للجزم : وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها. وفي بعض نسخ معنى اللبيب : للضروره بدون «إلا» وعليه فالمراد بها الحاجه إليه لاضروره الشعر.

إياها الاسم ولأن تقدمها مقوّ للدلالة عليها.

تنبيه حول أقسام الجملة المفسره

المفسره ثلاثه أقسام : مجردة من حرف التفسير كما فى الأمثله السابقه ، ومقرونه بـ «أى» كقولك : أريق رفته ، أى : مات ومقرونه بـ «أن» نحو : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ) (المؤمنون / ٢٧) وقولك : «كتبت إليه أن افعل» إن لم تقدر الباء قبل «أن».

الجملة الرابعه : المجاب بها القسم

إشاره

نحو : قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) خطاباً للدينا : «والله لو كنت شخصا مرئياً ، وقالباً حسيماً ، لأقتت عليك حدود الله فى عباد غررتهم بالأمانى» (١) ومنه (لِيُتَبَدَّنَ فِي الْخُطْمَةِ) (الهمزه / ٤) يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

تنبيه حول ما يخفى من جواب القسم

من أمثله جواب القسم ما يخفى ، نحو : (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالْعَهْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ) (القلم / ٣٩) ، (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) (٢) (البقره / ٨٣) وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف ، قاله كثيرون منهم الزجاج ، ويوضحه (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ) (آل عمران / ١٨٧) وقال الكسائى والفراء ومن وافقهما : التقدير : بأن لاتعبدوا إلا الله ، ثم حذف الجار ، ثم «أن» فارتفع الفعل ، وجوز الفراء أن يكون .

ص : ١٨

١- نهج البلاغه : ك ٤٥ / ٣٧٣.

٢- (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ - وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ).

الأصل النهى ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده أن بعده (وَقُولُوا) ، (وَأَقِيمُوا) (وَأَتُوا).

مسألة حول من قال : لاتقع جملة القسم خبراً

قال ثعلب : لاتقع جملة القسم خبراً ، فقييل فى تعليقه : لأن نحو : «لأفعلن» لا محل له ، فإذا بنى على مبتدأ فقييل : «زيد ليفعلن» صار له موضع ، وليس بشىء ؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسميه ، لا- جملة هى جواب القسم ، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً ؛ إذ لاتنفك إحداهما عن الأخرى ، وجملة القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك : «قال زيد : أقسم لأفعلن» وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لاضمير فيها فلا تكون خبراً ؛ لأن الجملتين هاهنا ليستا كجملتى الشرط والجزاء ؛ لأن الجملة الثانية ليست معموله لشيء من الجملة الأولى ، ولهذا منع بعضهم وقوعها صله ، وإما كون جملة القسم إنشائية ، والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها للصدق والكذب ، ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الأنبارى أن يقال : «زيد اضربه ، وزيد هل جاءك؟».

وبعد فالصواب : أن كلاً من التعليلين ملغى.

أما الأول : فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل ، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسميه وجوابها ، وذلك قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلاً لَّمَّا لِيُؤْفَيَنَّهُمْ) (هود / ١١١) قال : ف «ما» موصولة لا- زائده ، وإلا- لزم دخول اللام على اللام ، انتهى. وليس بشىء ؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظى وهو ثقل التكرار ، والفاصل يزيله ولو كان زائداً ، ولهذا اكتفى بالألف فاصله بين النونات فى «أذهبنان» وبين الهمزتين فى (آ أَنْذَرْتَهُمْ) (البقره / ٦) وإن كانت زائده ، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى : (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبَطِّئَنَّ) (النساء / ٧٢)

فإن قيل : تحتل «من» الموصوفيه ، أى : لفريقاً لبيطن ، قلنا : وكذا «ما» فى الآيه ، أى : لقوم ليوفينهم. ثم إنه لا يقع صفه إلا ما يقع صله ، فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفه. ووجهه - مع كون الجملة الأولى إنشائية - أنها ليست مقصوده ، وإنما المقصود جملة الجواب ، وهى خيريه ، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأما الثانى : فلأن الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب ، الخبر الذى هو قسيم الإنشاء ، لا خبر المبتدأ ، للاتفاق على أن أصله الأفراد ، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام ، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟».

الجملة الخامسة : الواقعه جواباً لشرط غير جازم مطلقاً

أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ «إذا» الفجائية ، فالأول جواب «لو ولولا ولما وكيف» قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : «للم يتوعد الله على معصيته لكان يجب أن لا يعصى شكراً لنعمه» (١).

والثانى نحو : «إن تقم أقم ، وإن قمت قمت» أما الأول : فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، وأما الثانى : فلأن المحكوم لموضعه بالجزم ، الفعل لا الجملة بأسرها.

الجملة السادسة : الواقعه صله لاسم أو حرف

فالأول ، نحو قول حسان فى على (عليه السلام) :

٣٤٢- فأنت الذى أعطيت إذ أنت راعع***فدتك نفوس القوم يا خير راعع (٢).

فـ «الذى» فى موضع رفع ، والصله لا محل لها وحكى عن بعضهم : أن الموصول وصلته فى موضع كذا ، محتجاً بأنهما ككلمه واحده ، والحق ما تقدم بدليل

ص : ٢٠

١- نهج البلاغه : ح ٢٨٢ / ١٢٢٧.

٢- الغدير : ٢ / ٥٨.

ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا) (فصلت / ٢٩).

والثاني ، نحو: «أعجبنى أن قمت ، أو ما قمت» إذا قلنا بحرفيه «ما» المصدريه ، وفي هذا النوع يقال : الموصول وصلته في موضع كذا. لأن الموصول حرف فلا إعراب له لالفظاً ولا محلاً.

الجملة السابعة : التابعه لما لا محل له

نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «الحمد لله الذى لا يبلغ مدحته القائلون ولا يحصى نعماءه العادون» (١).

الجملة التى لها محل من الإعراب

اشاره

وهى أيضا سبع :

الجملة الأولى : الواقعه خبراً

و موضعها رفع فى بابى المبتدأ و «إنّ» و نصب فى بابى «كان و كاد» و اختلف فى نحو «زيد اضربه ، وعمرو هل جاءك» ، فقيل : محل الجملة التى بعد المبتدأ رفع على الخبريه ، وهو الصحيح ، وقيل : نصب بقول مضممر هو الخبر ، بناء على أن الجملة الانشائية لا تكون خبراً وقدمر إبطاله.

الجملة الثانية : الواقعه حالاً

و موضعها نصب ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْبِرُ) (المدثر / ٦) وقول حسان فى على (عليه السلام) :

٣٤٣- من كان بات على فراش محمد؟** ومحمد أسرى يؤم الغارا (٢)

ومنه : (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ

ص : ٢١

١- نهج الباغه : ط ١ / ٢٢.

٢- الغدير : ٢ / ٤٧.

لَاهِيَهُ قُلُوبُهُمْ) (الأنبياء / ٢ و ٣) فجملة (اسْتَمَعُوهُ) حال من مفعول (يَأْتِيهِمْ) أو من فاعله ، وقرئ «محدثاً» لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفى ، وأما (وَهُمْ يَلْعَبُونَ) فحال من فاعل (اسْتَمَعُوهُ) فالحالان متداخلتان ، و «لاهيته» حال من فاعل (يَلْعَبُونَ) وهذا من التداخل أيضاً ، أو من فاعل (اسْتَمَعُوهُ) فيكون من التعدد لا من التداخل.

الجملة الثالثة : الواقعه مفعولاً

اشاره

كقول حسان :

٣٤٤- فقال له : قم يا على ، فإننى ***رضيتك من بعدى إماماً و هادياً (١)

ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النياحه مختصه بباب القول ، نحو : (ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) (المطففين / ١٧) ؛ لما قدمناه من أن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزله الأسماء المفردة ، قيل : وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلّق ، نحو : «علم أقام زيد» وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحملوا عليه : (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) (إبراهيم / ٤٥) (أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) (السجده / ٢٦) (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسُجُنَّهٗ) (يوسف / ٣٥) والصواب : خلاف ذلك ، وعلى قول هؤلاء فيزيد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعه فاعلاً.

باب الحكايه بالقول أو مرادفه

اشاره

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثه أبواب :

أحدها : باب الحكايه بالقول أو مرادفه ، فالأول نحو : (قَالَ : إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) (مريم / ٣٠).

والثاني : نوعان : ما معه حرف التفسير ، كقولك : «كتبت إليه أن افعل» إذا لم

ص : ٢٢

تقدر باء الجر ، والجمله فى هذا النوع مفسره للفعل فلا موضع لها ، وما ليس معه حرف التفسير ، نحو قوله تعالى : (وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ) (البقره / ١٣٢) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فإنه ينادى مناد يوم القيامة : أَلَا إِنَّ كُلَّ حَارِثٍ مَبْتَلَى فِي حَرْثِهِ وَعَاقِبُهُ عَمَلُهُ غَيْرَ حَرْثِهِ الْقُرْآنُ» (١) فالجمله فى محل نصب اتفاقاً ، ثم قال البصريون : النصب ، بقول مقدر ، وقال الكوفيون : بالفعل المذكور ، ويشهد للبصريين التصريح بالقول فى نحو : (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) (هود / ٤٥).

تنبيهات

الأول : من الجمل المحكيه ما قد يخفى ، فمن ذلك فى المحكيه بعد القول : (فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ) (الصفات / ٣١).

والأصل : إنكم لذائقون عذابي ، ثم عدل إلى التكلم ؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم.

الثانى : قديقع بعد القول ما يحتمل الحكايه وغيرها ، نحو : «أتقول موسى فى الدار؟» فلك أن تقدر «موسى» مفعولاً أول و «فى الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكايه كما فى قوله تعالى : (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى) (البقره / ١٤٠) الآيه ، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جىء بالجمله بعده محكيه؟

الثالث : قد يقع بعد القول جمله محكيه ولا عمل للقول فيها ، وذلك نحو :

ص: ٢٣

«أول قولي : إني أحمد الله» إذا كسرت «انّ» ؛ لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ ، فالجمله خبر لا مفعول ، خلافاً لأبي علي ، زعم أنها فى موضع نصب بالقول فبقى المبتدأ بلا خبر فقدّر «موجود» أو «ثابت» وهذا المقدر يستغنى عنه ، بل هو مفسد للمعنى ؛ لأن «أول قولي : إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت ، ويقتضى بمفهومه أن بقيه الكلام غير ثابت ، اللهم إلا أن يقدر «أول» زائداً ، والبصريون لا يجيزونه ، وتبع الزمخشري أبا علي فى التقدير المذكور والصواب : خلاف قولهما ، فإن فتحت فالمعنى : حمد الله ، يعنى بأى عبارته كانت.

الرابع : قد تقع الجملة بعد القول غير محكيه به ، وهى نوعان : محكيه بقول آخر محذوف كقوله تعالى (١) : (فَمَا ذَا تَأْمُرُونَ) (الأعراف / ١١٠) بعد (قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمٍ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ) ، لأن قولهم تم عند قوله : (مِنْ أَرْضِكُمْ) ثم التقدير : فقال فرعون ؛ بدليل (قَالُوا : أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) (الأعراف / ١١١).

وغير محكيه ، وهى نوعان : داله على المحكيه ، كقولك : «قال زيد لعمر و فى حاتم ، أتظن حاتماً بخيلاً؟» فحذف المقول ، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار التى هى من كلامك دونه. وغير داله عليه ، نحو : (وَلَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) (يونس / ٦٥) وقدم البحث فيها.

الخامس : قد يوصل بالمحكيه غير محكى ، وهو الذى يسميه المحدثون).

ص: ٢٤

١- قال الملائم قوم فرعون إن هذ لساحر عليم يريد أن يخرجكم من أضكم فما ذا تأمرون قالو أرجه وأخا وأرسل فى المدائن حاشرين (الأعراف / ١٠٩ - ١١١).

مدرجاً ، ومنه : (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) (النمل / ٣٤) بعد حكاية قولها ، (١) وهذه الجملة مستأنفه لا يقدر لها قول.

باب ظنّ و أعلم

الباب الثانى : من الأبواب التى تقع فيه الجملة مفعولاً باب «ظنّ وأعلم» فإنها تقع مفعولاً ثانياً لـ «ظنّ» وثالثاً لـ «أعلم» وذلك لأن أصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ ، كما فى قول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «وأرى نفسى تخاتلنى» (٢).

باب التعليق

الباب الثالث : باب التعليق ، وذلك غير مختص بباب «ظنّ» بل هو جائز فى كل فعل قلبى ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار ، نحو : (أَوْ لَمْ يَتَّفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ) (الأعراف / ١٩٤) ، (فَلْيَنْظُرْ أَيْهَا أَرْكَى طَعَامًا) (الكهف / ١٩) ، (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) (الذاريات / ١٢) ؛ لأنه يقال : تفكّرت فيه ونظرت فيه وسألت عنه ، ولكن علقته هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ إلى المفعول ، وهى من حيث المعنى طالبه له على معنى ذلك الحرف. وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير «علم وظنّ» حتى يضمن معناهما ، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين.

والثانى : أن تكون فى موضع المفعول المسرح ، نحو : «عرفت من أبوك» وذلك لأنك تقول : «عرفت زيدا» ، وكذا «علمت من أبوك» إذا أردت «علم» بمعنى «عرف».

ومنه قول بعضهم : «أما ترى أى برق هاهنا» ؛ لأن «رأى» البصريه وسائر افعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف ، إلا «سمع» المعلقة باسم عين ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وإنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : يؤتى يوم القيامة بالإمام

ص: ٢٥

١- قالت إن الملوكة إذا دخلو قريه أفسدوها وجعلوا أعزه أهلها أذله وكذلك يفعلون.

٢- الصحيفه السجادية الجامعه : ٤٢٨.

الجائر وليس معه نصير ولا عاذر» (١).

ف قيل : متعديه لاثنين ثانيهما الجملة ، وقيل : إلى واحد والجملة حال ، فإن علقت بمسموع فمتعديه لواحد اتفاقاً ، نحو قوله تعالى : (يَوْمَ يَشْفَعُ الْمُشْرِكُونَ بِالْحَقِّ) (ق / ٤٢) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) : «إنك تسمع ما أسمع وترى ما أرى إلا أنك لست بنبي» (٢).

وليس من الباب : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أُمَّةً أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) (مريم / ٦٩) خلافاً ليونس ؛ لأن «نزع» ليس بفعل قلبى ، بل «أى» موصولة لاستفهاميه ، وهى المفعول ، وضممتها بناء لا إعراب ، و «أشد» خبر ل «هو» محذوفاً ، والجملة صلة .

والثالث : أن تكون فى موضع المفعولين ، نحو قوله تعالى : (وَلَتَعْلَمَنَّ أَئِنَّا أَشَدُّ عَذَابًا) (طه / ٧١) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «أتدرى ما الاستغفار؟ إن الاستغفار درجة العليين» (٣) ، ومنه : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (الشعراء / ٢٢٧) ؛ لأن «أياً» مفعول مطلق ل «ينقلبون» ، لامفعول به ل «يعلم» ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ومجموع الجملة الفعلية فى محل نصب بفعل العلم .

واختلف فى نحو : «عرفت زيدا من هو» فقيل : جملة الاستفهام حال ، ورد بأن الجمل الإنشائية لاتكون حالا ، وقيل : مفعول ثان على تضمين «عرف» معنى «علم» ، ورد بأن التضمين لاينقاس ، وهذا التركيب مقيس ، وقيل : بدل من

ص : ٢٦

١- نهج البلاغه : ط ١٦٣ / ٥٢٥ .

٢- نهج البلاغه : ط ٢٣٤ / ٨١ .

٣- نهج البلاغه : ح ٤٠٩ / ١٢٨١ .

المنصوب ، ثم اختلف ، ف قيل : بدل اشتمال ، وقيل : بدل كل ، والأصل : عرفت شأن زيد.

وعلى القول بأن «عرف» بمعنى «علم» فهل يقال : إن الفعل معلق أم لا؟ قال جماعة من المغاربة : إذا قلت : «علمت زيدا لأبوه قائم» أو «ما أبوه قائم» فالعامل معلق عن الجملة ، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان ، وخالف في ذلك بعضهم ؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب ، وألا- يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق ، وذلك نحو : «علمت زيدا أبوه قائم».

تنبيه حول فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب

فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع ، فتقول : «عرفت من زيد وغير ذلك من أموره».

الجملة الرابعة : المضاف إليها

و محلها الجر ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية :

أحدها : أسماء الزمان. ظروفاً كانت أو أسماء ، نحو قول الكميّ خطاباً للبنى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٣٤٥- يا صاحب الحوض يوم لا شرب ليلٍ-***وارد إلا ما كان يضطرب (١)

ونحو قوله تعالى : (هذا يَوْمٌ لا يَنْطِقُونَ) (المرسلات / ٣٥) ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى ، وخبر في الثانية؟

ومن أسماء الزمان ثلاثه إضافتها إلى الجملة واجبه : «إذ» باتفاق ، و «إذا» عند الجمهور ، و «لَمَّا» عند من قال باسميتها.

ص : ٢٧

١- شرح الهاشميات : ٦١.

وزعم سيويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كـ «إذا» في اختصاصه بالجمل الفعلية ، وإن كان ماضياً فهو كـ «إذ» في الإضافة إلى الجملتين فتقول : «أتيتك زمن يقدم الحاج» ولا يجوز «زمن الحاج قادم» وتقول : «أتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم» ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعل بقله تعالى : (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) (غافر / ١٦) ويقول سواد بن قارب :

٣٤٦- وكن لي شفيعاً يوم لاذوشفاعه***بمغن فتياً عن سواد بن قارب (١)

والجواب : أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضى ، فحمل على «إذ» لا على «إذا» على حد : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) (الكهف / ٩٩).

الثانى : «حيث» نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «يا فاطمه من صلى عليك غفر الله له ، وألحقه بى حيث كنت فى الجنة» (٢) وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمه ، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً. وزعم المهدي أن «حيث» فى قول ابن دُرَيْد :

٣٤٧- تُمَّتْ راح فى الملبين إلى***حيث تحجى المأزمان ومنى (٣)

لما خرجت عن الظرفية بدخول «إلى» عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو «فيه» وليس بشى ؛ لما تقدم فى أسماء الزمان.

الثالث : «آيه» بمعنى «علامه» فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفيّاً بـ «ما» كقول الأعشى :

ص: ٢٨

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٢٧١.

٢- كشف الغمة : ٢ / ١٠٠.

٣- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٢٧٤.

٣٤٨- بآيه يقدمون الخيل شعثاً***كأن على سنايها مداً (١)

وقول عمرو بن شأس بن عبيد :

٣٤٩- أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامِ رَسَالَهُ***بآيه ما كانوا ضعافاً ولا عزلاً (٢)

هذا قول سيبويه ، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو : (إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ) (البقره / ٢٤٨) وقال : الأصل : بآيه ما يقدمون ، أى : بآيه إقدامهم. انتهى.

وفيه حذف موصول حرفى غير «أن» وبقاء صلته ، ثم هو غير متأت فى قول عمرو بن شأس بن عبيد :

٣٥٠- أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامِ رَسَالَهُ***بآيه ما كانوا ضعافاً ولا عزلاً (٣)

الرابع : «ذو» فى قولهم : «إذهب بذى تسلم» والباء فى ذلك ظرفيه ، و «ذى» صفه لـ «زمن» محذوف ، ثم قال الأكثرون : هى بمعنى «صاحب» فالموصوف نكره ، أى : اذهب فى وقت صاحب سلامه أى : فى وقت هو مظنه السلامه ، وقيل : بمعنى «الذى» فالموصوف معرفه ، والجمله صله فلا محل لها ، والأصل : اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ، ويضعفه أن استعمال «ذى» موصوله مختص بطيئى ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم ، وأن الغالب عليها فى لغتهم البناء ولم يسمع هنا إلا الإعراب وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق ، نحو : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) (المؤمنون / ٣٣) والمتعلق هنا مختلف ، وأن هذا العائد لم يذكر فى وقت.

ص : ٢٩

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٧٧ / ٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ٨٣٥ / ٢.

٣- تقدم برقم ٣٤٩.

الخامس و السادس : «لِذَن و رِيْثٌ» فإِنهَما يَضافان جِوازا إلى الجِملِة الفِعلِية التي فِعلها متصرف ، و يشترط كونه مَثبِتاً ، بخلافه مع «آيه». فأما «لِذَن» فهى اسم لِمِبْدَأِ الغايِة ، زمانِية كانت أو مكانِية ، و من شِواهدِها قولُه : (١)

٣٥١- لِذَنالذَن سألتمونا وفاقمكم***فلايك منكم للخلاف جُنوح

وَأما «رِيْثٌ» فهى مصدر «راث» إذا أَبْطَأَ ، و عوملت معاملة أسماء الزمان فى الإضافة إلى الجِملِة ، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان فى التوقيت كقولك : «جئتكَ صلاه العصر» قال : (٢)

٣٥٢- خِليلى رِفْقَارِيْثٌ أَقْضَى لُبَانَهُ***مِنَ العَرَصاتِ المَذْكَراتِ عهوداً

و زعم ابن مالِك فى كافِيتِه وشرحها أن الفِعل بعدهما على إضمار «أن» والأول قولُه فى التسهيل وشرحه ، وقد يعذر فى «رِيْثٌ» ؛ لأنها ليست زماناً ، بخلاف «لِذَن» وقد يجاب بأنها لما كانت لِمِبْدَأِ الغايِات مطلقاً لم تخلص للوقت.

السابع و الثامن : «قول و قائل» كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «من ترك قول لا أدري أصيبت مقاتله» (٣)

وقوله : (٤)

٣٥٣- وَأَجِبْتُ قائلٌ «كيف أنت؟» ب «صالح»***حتى مَلِئْتُ وَمَلْنِي عُوَادِي

ص : ٣٠

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٣٦ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٢٨٦ ، لم يسم قائله.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٢٨٦ ، وفى شرح شواهد المغنى «الذاكرات» بدل «المذكرات» ٢ / ٨٣٦ ، لم يسم قائله.

٣- نهج البلاغه : ح ٨٢ / ١١٢٤.

٤- لم يسم قائله ، شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٣٧.

الجملة الخامسة : الواقع بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم

لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم ، لفظاً كما في قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «من يُعْطِ باليد القصيره يُعْطِ باليد الطويله» (١) أو محلاً كما في قول الفرزدق :

٣٥٤- إن عد أهل التقى كانوا أئمتهم*** أو قيل من خير أهل الأرض؟ قيل هم (٢)

مثال المقرونة بالفاء : (مَنْ يُضِلِّ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَ يَذَرُهُمْ) (الأعراف / ١٨٦) ولهذا قرئ بجزم «يذر» عطفاً على المحل.

ومثال المقرونة بـ «إذا» (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (الروم / ٣٦) و الفاء المقدره كالموجوده كقول عبدالرحمن بن حسان :

٣٥٥- من يفعل الحسنات الله يشكرها***والشر بالشر عندالله مثلان (٣)

الجملة السادسة : التابعه لمفرد

و هي ثلاثة أنواع :

أحدها : المنعوت بها ، فهي في موضع رفع في نحو قوله تعالى : (مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ) (البقره / ٢٥٤) ونصب في نحو قول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «لك الحمد حمدا يدوم بدوامك» (٤) وجر في نحو قول الكميت في النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٣٥٦- خيرَ مسترضع وخير فطيم***وجنين أقر في الأرحام (٥)

الثاني : المعطوفه بالحرف ، نحو : «زيد منطلق وأبوه ذاهب» إن قدرت الواو عاطفه على الخبر ، فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها ، أو قدرت الواو

ص : ٣١

١- نهج البلاغه : ح ٢٢٤ / ١١٨٩.

٢- البيت في قصيده يمدح بها الإمام على بن الحسين عليهما السلام ويذكر فيها الرسول وآله صلوات الله عليهم. كشف الغمه : ٢ / ٣٠٥.

٣- تقدم برقم ١١٧.

٤- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء السابع والأربعون : ٣٣٠.

٥- شرح الهاشميات : ٢٨.

واو الحال فلا تبعيه و المحل نصب.

الثالث : المبدله كقوله تعالى : (ما يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ) (فصلت / ٤٣) ف «إن» وما عملت فيه ، بدل من «ما» وصلتها ، وجاز إسناد «يقال» إلى الجملة كما جاز في (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا) (الجاثية / ٣٢) هذا كله إن كان المعنى : ما يقول الله لك إلا ما قد قيل ، فأما إن كان المعنى : ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذيه إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم ، فالجملة استئناف.

وقال ابن جنى فى قوله : (١)

٣٥٧- إلى الله أشكو بالمدينه حاجه***و بالشام أخرى كيف يلتقيان؟

: جملة الاستفهام بدل من «حاجه وأخرى» أى : إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما.

الجملة السابعه : التابعه لجملة لها محل

و يقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصه.

فالأول : نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «أنا وضعت فى الصغر بكلا كل العرب وكسرت نواجم قرون ربيعه ومُصّر» (٢) ، إذا لم تقدر الواو للحال ، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

والثانى : شرطه كون الثانى أوفى من الأولى بتأديه المعنى المراد ، نحو قوله (٣) :

ص : ٣٢

١- قال السيوطى : «قال العينى فى الكبرى : قيل إنه للفرزدق. قلت : وجدت البيت فى نوادر ابن الأعرابى» شرح شواهد المنى ٢ / ٥٥٧.

٢- نهج البلاغه : ط ٢٣٤ / ٨١١.

٣- قال السيوطى : «قال العينى : لم يسم قائله». شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٣٩.

٣٥٨- أقول له : اِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا**وَالْأَفْكَانُ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فإنَّ دلالة الثانيه على ما أراده من إظهار الكراهيه لإقامته بالمطابقه بخلاف الأولى.

تنبيه حول الجمليتين : المستثناه والمسند إليها

ما تقدم من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ، جار على ما قرروا ، والحق أنها تسع ، والذي أهملوه : الجمله المستثناه ، والجمله المسند إليها.

أما الأولى : فنحو : (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعِذُّهُ اللَّهُ) (الغاشيه / ٢٢ - ٢٤) قال ابن خروف : «من» مبتدأ و (يُعَذِّبُهُ اللَّهُ) الخبر ، والجمله في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

وأما الثانيه : فنحو : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (البقره / ٦) إذا أعرب «سواء» خبراً ، و (أُنذِرْتَهُمْ) مبتدأ ، ونحو : «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» إذا لم يقدر الأصل أن تسمع ، بل يقدر «تسمع» قائماً مقام السماع ، كما أن الجمله بعد الظرف في نحو : (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ) (الكهف / ٤٧) وفي نحو : (أَأُنذِرْتَهُمْ) في تأويل المصدر ، وإن لم يكن معهما حرف سابق.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ، وشرح المسأله مستوفاه أن يقال : الجمل الخبريه التي لم يستلزمها ما قبلها إن كان مرتبطه بنكره محضه ، فهي صفه لها ، أو بمعرفه محضه ، فهي حال عنها ، أو بغير المحضه منهم فهي محتمله لهما ، وكل ذلك بشرط وجود

مثال الأول - وهو الواقع صفه لاغير لوقوعه بعد النكرات المحضه - : قوله تعالى : (حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ) (الإسراء / ٩٣) وقول الرباب زوجه الإمام الحسين (عليه السلام) فى رثائه :

٣٥٩- إن الذى كان نوراً يستضاء به***فى كربلاء قتيل غير مدفون (١)

ومثال الثانى - وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضه - : قوله تعالى : (لا تَقْرَبُوا الصَّيْلَةَ وَأَنْتُمْ سِيَّكَارِي) (النساء / ٤٣) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وإياك أن ينزل بك الموت وأنت آبق من ربك فى طلب الدنيا» (٢)

ومثال الثالث - وهو المحتمل لهما بعد النكره - : (وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ) (الأنبياء / ٥٠) فلك أن تقدر الجملة صفه للنكره وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً عنها ؛ لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفه ، وأن تقدرها حالاً من المعرفه وهو الضمير فى (مُبَارَكٌ) إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال ، أما الأول : فلأن الإشاره إليه لم تقع فى حاله الإنزال كما وقعت الإشاره إلى البعل فى حاله الشيخوخه فى (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) (هود / ٧٢). وأما الثانى : فلا تقتضائه تقييد البركه بحاله الإنزال ، وتقول : «ما فيها أحد يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً ؛ لزوال الإبهام عن النكره بعمومها.

ومثال الرابع - وهو المحتمل لهما بعد المعرفه - : (كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) (الجمعه / ٥) فإن المعرف الجنسى يقرب فى المعنى من النكره ، فيصح تقدير

ص: ٣٤

١- أدب الطف : ٦ / ٦١.

٢- نهج البلاغه : ك ٦٩ / ١٠٧٠.

(يَحْمِلُ) حالاً أو وصفاً ومثله قوله : (١)

٣٦٠- ولقد أمرُ علي اللثيم يسبني**فَمَضَيْتُ ثَمَّتْ قَلْتُ لايعينى

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود :

أحدها : كون الجملة خبرية ، واحترز بذلك من نحو : «هذا عبد بعته» تريد بالجملة ، الإنشاء و «هذا عبدى بعته» كذلك ، فإن الجملتين مستأنفتان ؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً ، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً ، وهو اختيار ابن عصفور ، وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة وهو أبو علي ، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً ، وهم طائفة من الكوفيين .

الثاني : صلاحيتها للاستغناء عنها ، وخرج بذلك جملة الصلته وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول ، فإنها لا يستغنى عنها ، بمعنى أن معقوليه القول متوقفه عليها وأشبه ذلك .

الثالث : وجود المقتضى ، واحترز بذلك من نحو : (فَعَلُوهُ) من قوله تعالى : (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) (القمر / ٥٢) ، فإنه صفة لـ «كل» أو لـ «شيء» ولا يصح أن يكون حالاً من «كل» مع جواز الوجهين في نحو : «أكرم كل رجل جاءك» لعدم ما يعمل في الحال ، ولا يكون خبراً ؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء .

الرابع : انتفاء المانع ، والمانع أربعة أنواع : أحدها : ما يمنع حاله ، كانت متعينه لولا وجوده ، ويتعين حينئذ الاستثناف نحو : «زارني زيد ، سأكافئه» أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعد المعرفة المحضه حال ، ولكن السين و «لن» مانعان ؛

ص : ٣٥

١- قال السيوطي : «قال رجل من بني سلول» شرح شواهد المغنى : ١ / ٣٠١ .

لأن الحاليه لاتصدّر بدليل استقبال.

ثانيها : ما يمنع وصفيه ، كانت متعينه لولا وجود المانع ، ويمتنع فيه الاستثاف ؛ لأن المعنى على تقييد المتقدم ، فيتعين الحاليه بعد أن كانت ممتنع ، وذلك نحو : (أَوْ كَالْحَدِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) (البقره / ٢٥٩). والمعارض فيه الواو ، فإنها لاتعترض بين الموصوف وصفته ، خلافاً للزمخشري ومن وافقه.

ثالثها : مايمنعهما معاً ، نحو : (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ) (الصافات / ٧ و ٨) وقد مضى البحث فيها.

رابعها : مايمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين ، وذلك نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «ما أضمر أحد شيئاً إلا- ظهر في فلتات لسانه وصفحات وجهه» (١) فإن الجملة التي بعد «إلا» كانت قبل وجودها محتمله للوصفيه والحاليه ، ولما جاءت «إلا» امتنعت الوصفيه. ومثله : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) (الشعراء / ٢٠٨).

ص: ٣٦

١- نهج البلاغه : ح ٢٥ / ١٠٩٨.

و هو الظرف والجار والمجرور.

ذكر حكمهما فى التعلق

لابد من تعلقهما بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو ما أوّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شىء من هذه الأربعة موجوداً قُدر ، كما سيأتى.

مثال التعلق بالفعل وشبهه : قوله تعالى : (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (الفاتحه / ٧) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وأرعدت الأسماع لزبره الداعى إلى فصل الخطاب» (١).

ومثال التعلق بما أوّل بمشبه الفعل : قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى فى السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفى الأَرْضِ إِلَهٌ) (الزخرف / ٨٤) أى : وهو الذى هو إله فى السماء ، فَ «فى» متعلقه بـ «إله» وهو اسم غير صفة ؛ بدليل أنه يوصف فتقول : «إله واحد» ولا يوصف به لا يقال : «شىء إله» وإنما صح التعلق به ؛ لتأوله بـ «معبود» و «إله» خبر لـ «هو»

ص : ٣٧

محذوفاً ، ولا يجوز تقدير «إله» مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف ؛ لأن الصلة حينئذ خالية من العائد.

ومثال التعلق بما فيه رائحته : قول أبي المنهال :

٣٦١- أنا أبو المنهال بعض الأحيان***ليس على حسبي بضؤلان (١)

وقوله : (٢)

٣٦٢- أنا ابن ماويه إذ جدّ النقر***وجاءت الخيل أتابي زمر

فتعلق «بعض» و «إذ» بالاسمين العلمين ، لالتأولهما باسم يشبه الفعل ، بل لما فيهما من معنى قولك : الشجاع أو الجواد. وتقول : «فلان حاتم في قومه» فتعلق الظرف بما في «حاتم» من معنى الجود.

وقد أجزى في قوله تعالى : (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ) (الأنعام / ٣) تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علماً ، على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم ، وأجزى تعلقه ب (يعلم) وب (سرکم) و (جهرکم). ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم ، وليس بشيء ؛ لأن المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدرى وصلته ، ولأنه قد جاء نحو : (بِالْمُؤْمِنِينَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ) (التوبة / ١٢٨) والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعاً ، فكذا هنا.

ومثال التعلق بالمحذوف : (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً) (هود / ٦١) بتقدير : و

ص : ٣٨

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣١٩ / ٦.

٢- قال السيوطي : «نسب في الإيضاح لبعض السعديين. وقال في العباب : قائله فدكى بن أعبد المنقري وقال الحوهري : هو لعبيدالله بن ماويه الطائي». شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٣ و ٨٤٤.

أرسلنا ، ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك ، وهم المبرد فالفارسي فابن جنى فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوين ، والصحيح : أنها كلها داله عليه إلا «ليس».

واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) (يونس / ٢) ؛ فإن اللام لا تتعلق بـ «عجبا» ؛ لأنه مصدر مؤخر ، ولا بـ «أوحينا» ؛ لفساد المعنى ، ولأنه صله لـ «أن». وقد مضى عن قريب أن المصدر الذى ليس فى تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضاً أن تكون متعلقه بمحذوف هو حال من «عجبا».

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسي فى قوله : (١)

٣٦٣- ونعم مَزَكَاْمَن ضاقت مَذاهبه***ونعم من هو فى سرو إعلان

أن «من» نكره تامه تمييز لفاعل «نعم» مستتراً ، كما قال هو وطائفه فى «ما» من نحو (فَنِعْمَاهِىَ) (البقره / ٢٧١) ، وأن الظرف متعلق بـ «نعم» وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل ، وأن «هو» مبتدأ ، خبره «هو» أخرى مقدره على حد قول أبى النجم العجلي :

ص : ٣٩

١- تقدم برقم ٢٨٥.

٣٦٤- أنا أبو النجم وشعري شعري***الله ذرى ما أجنّ صدرى (١)

وأن الظرف متعلق بـ «هو» المحذوفه لتضمنها معنى الفعل ، أى : ونعم الذى هو باق على ودّه فى سرّه وإعلانه ، وأن المخصوص محذوف ، أى : بشر بن مروان. والصحيح : أن يقدر المخصوص «هو» ؛ لتقدم ذكر «بشر» فى البيت قبله ، وهو :

و كيف أرهب أمراً أو أراع له***وقد زكأت إلى بشر بن مروان (٢)

فيبقى التقدير حينئذ : هو هو هو.

هل يتعلقان بأحرف المعانى؟

المشهور منع ذلك مطلقاً ، وقال جماعه منهم ابن الحاجب بجوازه مطلقاً وفصل بعضهم فقال : إن كان نائباً عن فعل حذف ، جاز ذلك على سبيل النيباه لا الأصاله ، وإلا فلا. وهو قول أبى على وأبى الفتح ، زعما فى نحو «يا يزيد» أن اللام متعلقه بـ «يا» بل قالوا فى «يا عبدالله» : إن النصب بـ «يا».

وقال ابن الحاجب فى (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) (الزخرف / ٣٩) : «إذ» بدل من «اليوم» و «اليوم» إما ظرف للنفع المنفى ، وإما لما فى «لن» من معنى النفى ، أى : انتفى فى هذا اليوم النفع ، فالمنفى نفع مطلق ، وعلى الأول نفع مقيد باليوم.

وقال ايضاً : إذا قلت : «ما ضربته للتأديب» فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقه بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، و «للتأديب» تعليل للضرب المنفى ، وإن قصدت نفى الضرب على كل حال ، فاللام متعلقه بالنفى والتعليل له ، أى : إن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنه قد يؤدب بعض الناس

ص : ٤٠

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥ / ٣٤٠.

٢- قال بغدادى : «ولم أقف على الشعر». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥ / ٣٤٠.

بترك الضرب.

ومن ذلك : قوله تعالى : (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) (القلم / ٢) الباء متعلقه بالنفى ؛ إذ لو علقت بـ «مجنون» لأفاد نفي جنون خاص ، وهو الجنون الذى يكون من نعمه الله تعالى ، وليس فى الوجود جنون هو نعمه ، ولا- المراد نفي جنون خاص ، انتهى ملخصاً. وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافى ، أى : انتفى ذلك بنعمه ربك.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا : «لابد لحرف الجر من متعلق» ستة أمور :

أحدها : الحرف الزائد كالباء فى قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «كفى بالموت واعظاً وكفى بالتقى غنى» (١) الحديث. و «من» فى قوله تعالى : (هَيْلٌ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) (فاطر / ٣) وذلك لأن معنى التعلق : الارتباط المعنوى ، والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد إنما دخل فى الكلام تقويه له وتوكيداً ، ولم يدخل للربط.

نعم يصح فى اللام المقويه أن يقال : إنها متعلقة بالعامل المقوى ، نحو : (مُصَيِّدًا لِمَا مَعَهُمْ) (البقره / ٩١) ؛ لأن التحقيق أنها ليست زائده محضه ؛ لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزله القاصر ، ولا معديه محضه ؛ لاطراد صحه إسقاطها ، فلها منزله بين المنزلتين.

الثانى : «لعل» فى لغه عقيل ؛ لأنها بمنزله الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها

ص : ٤١

فى موضع رفع بالابتداء ؛ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبريه ، قال كعب بن سعد الغنوى :

٣٦٥- فقلتُ ادُعْ أخريوارفع الصوت دعوهً***لعلَّ أبى المغوارمنك قريب (١)

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل ، بل لإفاده معنى التوقع ، كما دخلت «ليت» لإفاده معنى التمنى.

الثالث : «لولا» فيمن قال : «لولاى ، ولولاك ، ولولاه» على قول سيبويه : إن «لولا» جاره للضمير ، فإنها أيضاً بمنزلة «لعل» فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء ، فإن «لولا» الامتناعيه تستدعى جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جاره ، وأن الضمير بعدها مرفوع ، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع ، كما عكسوا فى قولهم : «ما أنا كأنت» وهذا كقوله : فى «عساي» ويردهما أن نيابه ضمير عن ضمير يخالفه فى الإعراب إنما ثبتت فى المنفصل ، وإنما جاءت نيابه فى المتصل بثلاثه شروط : كون المنوب عنه منفصلاً ، وتوافقهما فى الإعراب وكون ذلك فى الضروره.

الرابع : «رُب» فى نحو : «رب رجل صالح لقيته ، أو لقيت» ؛ لأن مجرورها مفعول فى الثانى ، ومبتدأ فى الأول ، أو مفعول على حد «زيداً ضربته» ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار ؛ لأن «رب» لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثالين لإفاده التكثير أو التقليل ، لا لتعديه عامل. هذا قول الرمانى وابن طاهر. وقال الجمهور : هى فيهما حرف جر معدّ ، فإن قالوا : إنها عدت العامل المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معموله فى المثال الأول ، وإن قالوا :

ص : ٤٢

١- تقدم برقم ٢١٨.

عدت محذوفاً تقديره : «حصل» أو نحوه كما صرح به جماعه ، ففيه تقدير لمامعنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت.

الخامس : كاف التشبيه ، قاله الأخفش وابن عصفور ، مستدلين بأنه إذا قيل : «زيد كعمرو» فإن كان المتعلق «إستقر» فالكاف لاتدل عليه ، بخلاف نحو «فى» من «زيد فى الدار» وإن كان فعلاً مناسباً للكاف - وهو أشبه - فهو متعد بنفسه لا بالحرف.

والحق : أن جميع الحروف الجاره الواقعه فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

السادس : حرف الاستثناء ، وهو «خلا- وعدا وحاشا» إذا خفض ، فإنهن لتنحيه الفعل عما دخلن عليه ، كما أن «إلا» كذلك ، وذلك عكس معنى التعديه الذى هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، ولو صح أن يقال : إنها متعلقه ، لصح ذلك فى «إلا» وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ «إلا» لثلا يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً.

حكمهما بعد المعارف و النكرات

حكمهما بعدهما حكم الجمل ، فهما صفتان فى نحو : «رأيت طائراً فوق غُصن ، أو على غُصن» ؛ لأنهما بعد نكره محضه ، وحالان فى نحو : «رأيت الهلال بين السحاب ، أو فى الأفق» ؛ لأنهما بعد معرفه محضه ، ومحتملان لهما فى نحو : «يعجبني الزَّهْرُ فى أكمامه ، والثمر على أغصانه» ؛ لأن المعرفة الجنسى كالنكره ، وفى نحو : «هذا ثمر يانع على أغصانه» ؛ لأن النكره الموصوفه كالمعرفه.

إذا وقع بعدهما مرفوع ، فإن تقدمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو : «ما فى الدار أحد» و «أفى الدار زيد؟» و «مررت برجل معه صقر» و «جاء الذى فى الدار أبوه» و «زيد عندك أخوه» و «مررت بزيد عليه جبه» ، ففى المرفوع ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور ، ويجوز كونه فاعلاً .

والثانى : أن الأرجح كونه فاعلاً ، واختاره ابن مالك ، وتوجيهه أن الأصل : عدم التقديم والتأخير .

والثالث : أنه يجب كونه فاعلاً ، نقله ابن هشام عن الأ-كثرين . وحيث أعرب فاعلاً- فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتتهما عن «إستقر» وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف ، والمذهب المختار ، الثانى ؛ بدليل امتناع تقديم الحال فى نحو : «زيد فى الدار جالساً» ولو كان العامل الفعل لم يمتنع .

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور ، نحو : «فى الدار - أو عندك - زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأ-خفش والكوفيون يجيزون الوجهين ؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ، ولذا يجيزون فى نحو : «قائم زيد» أن يكون «قائم» مبتدأ و «زيد» فاعلاً ، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير .

لاخلاف في تعيين الابتداء في نحو: «في داره زيد»؛ لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه.

فإن قلت: «في داره قيام زيد» لم يجزها الكوفيون البته، أما على الفاعليه فلما قدمنا، وأما على الابتدائيه فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ، لا فاعلاً؛ لقولهم: «في أكفانه درج الميت». وإذا كان الاسم في نيه التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانيه:

أحدها: أن يقعا صفه، نحو قوله تعالى: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ) (البقره / ١٩) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا يرجون أحد منكم إلا ربّه» (١).

الثاني: أن يقعا حالاً، نحو: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) (القصص / ٧٩) وأما قوله سبحانه وتعالى: (فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ) (النمل / ٤٠) فزعم ابن عطيه أن «مستقراً» هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره: من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص.

الثالث: أن يقعا صلته، نحو قوله تعالى: (وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) (الأنبياء / ١٩).

ص: ٤٥

الرابع : أن يقعا خبراً ، نحو : «زيد عندك ، أو في الدار» وربما ظهر في الضروره كقوله : (١).

٣٦٦- لك العز إن مولاك عزَّ وإن يُهنَّ**فأنت لدى بُجُوحه الهون كائن

الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر ، نحو : (أَفَى اللَّهِ شَكُّ) (إبراهيم / ١٠) ونحو : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ) (البقره / ١٩) ونحو : «أعندك زيد؟».

السادس : أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مَثَلٍ أو شبهه ، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده «حينئذ الآن» أصله : كان ذلك حينئذ واسمع الان ، وقولهم للمعرس : بالرفاء والبنين يا ضمار «أعرست».

السابع : أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطه التفسير ، نحو : «أيوم الجمعه صمت فيه؟» ، ونحو : «بزيد مررت به» عند من أجازه مستدلاً بقراءه بعضهم : (وَلِلظَّالِمِينَ أَعْدَاءُ لَهُمْ) (الإنسان / ٣١). والأكثر يوجبون في ذلك إسقاط الجار ، وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب يا ضمار «جاوزت» أو نحوه ، وبالوجهين قرئ في الآيه ، والنصب قراءه الجماعه ، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية ، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعاً ، أى : ويعذب ؛ لمناسبه «يدخل» أو ماضياً ، أى : وعذب ؛ لمناسبه المفسر؟ فيه نظر.

وأما القراءه بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكّد ، مثل «إنّ زيدا إنّهُ فاضل» ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور ؛ لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر ؛ لأن الظاهر أقوى ، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار ؛ لأن العرب لم تبدل مضمراً من مظهر ، لا يقولون : «قام زيد

ص : ٤٦

١- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٧.

هو» وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس.

الثامن : القسم بغير الباء ، نحو : (وَالَيْلِ إِذَا يَعْشَى) (الليل / ١) ، (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْبَانًا مَكُومًا) (الأنبياء / ٥٧) وقولهم : «الله لا- يؤخر الأجل» ولو صرح في ذلك بالفعل لوجب الباء.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

لاخلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصله ؛ لأن القسم والصله لا- يكونان إلا جملتين. قال ابن يعيش : وإنما لم يجر في الصله أن يقال : إن نحو «جاء الذي في الدار» بتقدير «مستقر» على أنه خبر لمحذوف على حد قراءه بعضهم : (تماماً على الذي أحسن) (الأنعام / ١٥٤) بالرفع ؛ لقله ذاك واطراد هذا ، انتهى.

وكذلك يجب في الصفه في نحو : «رجل في الدار فله درهم» ؛ لأن الفاء تجوز في نحو : «رجل يأتيني فله درهم» وتمتنع في نحو : «رجل صالح فله درهم» فأما قوله : (١)

٣٦٧- كُلُّ أَمْرٍ مَبَاعِدٌ أَوْ مَدَانٌ ***فَمَنُوطٌ بِحُكْمِهِ الْمُتَعَالَى

فنادراً.

واختلف في الخبر والصفه والحال ، فمن قدر الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأصل في العمل ، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعته ، الإفراد ، ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف ، قالوا : ولأن تقليل المقدر أولى ، وليس بشيء ؛ لأن الحق أنا لم نحذف الضمير ، بل نقلناه إلى الظرف ، فالمحذوف

ص : ٤٧

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٣٤٣ ، لم يسم قائله.

فعل أو وصف ، وكلاهما مفرد. وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو : «أيوم الجمعة تعتكف فيه» والوصف في نحو : «أيوم الجمعة أنت معتكف فيه» والحق أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً ، بل بحسب المعنى كما سيأتى.

كيفية تقديره باعتبار المعنى

أما في القسم فتقديره : «أقسم» ، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، نحو : «يوم الجمعة صمت فيه».

واعلم : أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعى كما في «زيداً مررت به» أو معنوى كما في «زيداً ضربت أخاه» إذ تقدير المذكور يقتضى فى الأول تعدى القاصر بنفسه ، وفى الثانى خلاف الواقع ؛ إذ الضرب لم يقع بزید ، فوجب أن يقدر «جاوزت» فى الأول ، و «أهنت» فى الثانى ، وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ، ولا مع كل سببى ، ألا ترى أنه لا مانع فى نحو : «زيداً شكرت له» ؛ لأن «شكر» يتعدى بالجار وبنفسه ، وكذلك الظرف ، نحو : «يوم الجمعة صمت فيه» ؛ لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه ، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه ، وكذلك لا مانع فى نحو : «زيداً أهنت أخاه» ؛ لأن إهانته أخيه إهانته له ، بخلاف الضرب.

وأما فى المثل فيقدر بحسب المعنى ، وأما فى البواقى نحو : «زيد فى الدار» فيقدر كوناً مطلقاً وهو «كائن أو مستقر» أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : «الصوم اليوم» أو «فى اليوم» و «الجزء غداً» أو «فى الغد» ويقدر «كان أو إستقر» أو وصفهما إن أريد الماضى ، هذا هو الصواب. وقد أغفلوه مع قولهم فى نحو «ضربى زيدا قائماً» : إن التقدير : إذ كان ، إن أريد الماضى أو إذا كان ، إن أريد به المستقبل ، ولا فرق.

وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف ؛ فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته الحال. ولا يجوز تقدير الكون الخاص كـ «قائم وجالس» إلا لدليل ، نحو : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ) (البقره / ١٧٨) ، التقدير : مقتول أو يقتل لا «كائن» ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً ، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور.

تعيين موضع التقدير

الأصل : أن يقدر مقدماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخراً ، وما يقتضى إيجابه.

فالأول : نحو : «في الدار زيد» ؛ لأن المحذوف هو الخبر ، وأصله : أن يتأخر عن المبتدأ (١)

والثاني : نحو : «إن في الدار زيداً» ، لأن «إن» لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل ؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً ، لا يتقدم على المبتدأ.

ص : ٤٩

١- قال ابن هشام في الباب الخامس من المغنى ، مبحث بيان مكان المقدر : وكنا قجدمنا في نحو «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن «زيد» ؛ لأنه في القيقه ، الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضه أصل آخر وهو أنه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً ، فيجب التأخير ؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ فيمثل هذا.

تنبيه على خطأ من قدر فعلاً بعد «إذا» الفجائية و «أما»

رد جماعه منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى : (إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا) (يونس / ٢١) وقولك : «أما في الدار فزيد» ؛ لأن «إذا» الفجائية لا يليها الفعل ، و «أما» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط ، نحو : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ) (الواقعه / ٨٨) ، وهذا على ما بيناه غير وارد ؛ لأن الفعل يقدر مؤخرًا.

ص: ٥٠

الباب الرابع : فى ذكر أحكام يكثر دورها

إشارة

و يقبح بالمعرب جهلها ، وعدم معرفتها على وجهها.

فمن ذلك : ما يعرف به المبتدأ من الخبر.

ما يعرف به المبتدأ من الخبر

إشارة

يجب الحكم بابتدائه المقدم من الاسمين فى ثلاث مسائل

إحداها : أن يكونا معرفتين ، تساوت رتبهما

نحو : (الله رَبُّنَا) (الشورى / ١٥) أو اختلفت ، نحو : «زيد الفاضل ، والفاضل زيد» ، هذا هو المشهور ، وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل : المشتق خبر وإن تقدم ، نحو : «القائم زيد».

والتحقيق : أن المبتدأ ما كان أعرف كـ «زيد» فى المثال ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول : من القائم؟ فتقول : «زيد القائم» فإن علمهما وجهل النسبه فالمقدم المبتدأ.

الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما

نحو : «أفضل منك أفضل منى».

الثالثه : أن يكونا مختلفين تعريفاً و تنكيراً

و الأول هو المعرفه كَ «زيد قائم».

و أما إن كان هو النكره فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً ، نحو : «ذهب خاتمك» وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور وأما سيبويه فيجعله المبتدأ ، نحو : «كم مالك» و «خير منك زيد» ووجهه : أن الأصل عدم التقديم والتأخير ، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما ، نحو : «الفاضل أنت» ويتجه جواز الوجهين إعمالاً للدليلين ، ويشهد لابتنائيه النكره قوله تعالى : (فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ) (الأنفال / ٦٢) وقولهم : «بحسبك زيد» والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب ، ولخبريتها قولهم : «ما جاءت حاجتك؟» بالرفع ، والأصل : ما حاجتك ، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفه مبتدأ ، ولولا هذا التقدير لم يدخل ، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، وأما من نصب فالأصل : ما هي حاجتك؟ ، بمعنى أي حاجه هي حاجتك؟ ثم دخل الناسخ على الضمير فاستترفيه ، ونظيره أن تقول : «زيد هو الفاضل» وتقدر «هو» مبتدأ ثانيا لا فصلاً ولا تابعاً ، فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه «كان» فتقول : «زيد كان الفاضل».

ويجب الحكم بابتدائيه المؤخر في قوله : (١)

٣٦٨- بنونا بنو أبنائنا وبنائنا*بنوهم أبناء الرجال الأبعد

رعيّاً للمعنى ، ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغه ؛ لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغه ، والله أعلم.

ص : ٥٢

١- قال الغدادى : وهذا البيت لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحاه وغيرهم ، قال العينى : «ولم أر أحداً منهم عزاه إلى قائله» ، ورأيت في شرح الكرمانى فى شواهد شرح الكافيه للخبىصى أنه قال : «هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب». خزانه لأدب / ١ / ٤٤٥.

إشاره

اعلم أن لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يكونا معرفتين

فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر ، فيقال : « كان زيد أخا عمرو » لمن علم زيداً وجعل أخوته لعمرو ، و « كان أخو عمرو زيداً » لمن يعلم أخا عمرو ويجهل أن اسمه زيد ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم ، فتقول : « كان زيد القائم » لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم ، فعرف كلا- منهما بقلبه ، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ، ويجوز قليلاً- « كان القائم زيداً » وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير ، نحو : « كان زيد أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيداً » ويستثنى من مختلفى الرتبة نحو : « هذا » فإنه يتعين للاسميه لمكان التنبية المتصل به ، فيقال : « كان هذا أخاك ، وكان هذا زيداً » إلا مع الضمير ، فإن الأفصح فى باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبية عليه ، فتقول : « ها أنذا » ولايتأتى ذلك فى باب الناسخ ؛ لأن الضمير متصل بالعمل ، فلا يتأتى دخول التنبية عليه ، على أنه سمع قليلاً فى باب المبتدأ : « هذا أنا ».

واعلم أنهم حكموا لـ « أن وأن » المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك ؛ فلهذا قرأت السبعة : (ما كان حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (الجائيه / ٢٥) (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (النمل / ٥٦) والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه فى التعريف.

الحاله الثانيه : أن يكونا نكرتين

فإن كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنها

فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر ، فتقول : «كان خير من زيد شراً من عمرو» أو تعكس ، وإن كان المسوغ لإحدهما فقط جعلتها الاسم ، نحو : «كان خير من زيد امرأه».

الحاله الثالثه : أن يكونا مختلفين

فتجعل المعرفه الاسم والنكره الخبر ، كقول صفيه بنت عبدالمطلب فى رثاء النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٣٦٩- وكنت رحيماً ، هادياً ومعلماً**لييك عليك اليوم من كان باكياً (١)

ولا يعكس إلا فى الضروره ، كقول حسان :

٣٧٠- كأنّ خبيثه من بيت رأس**يكون مزاجها غسلٌ وماء (٢)

وأما تجويز الزجاج فى قراءه ابن عامر (أولم تكن لهم آية أن يعلمه) (الشعراء / ١٩٧) ، بتأنيث «تكن» ورفع «آيه» ، كون «آيه» اسمها و «أن يعلمه» خبرها ؛ فردوه لما ذكرنا ، واعتذر له بأن النكره قد تخصصت ب «لهم».

ما يعرف به الفاعل من المفعول

اشاره

وأكثر ما يشتهه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً و الآخر اسماً تاماً وطريق معرفه ذلك أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه فى العقل وعدمه ، فإن صحت المسأله بعد ذلك فهى صحيحه قبله ، وإلا فهى فاسده ؛ فلا يجوز «أعجب زيد ما كره عمرو» إن أو قعت «ما» على ما لا يعقل ؛ لأنه لا يجوز «أعجبت الثوب» ويجوز النصب ؛ لأنه يجوز «أعجبنى الثوب» فإن أو قعت «ما»

ص : ٥٤

١- أعيان الشيعة : ١ / ٢٨٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٩.

على أنواع من يعقل جاز ؛ لأنه يجوز «أعجبت النساء» وإن كان الاسم الناقص «من» أو «الذين» جاز الوجهان أيضاً.

فرعان حول ما يتعين فيه الفاعل و المفعول

تقول : «أمكن المسافر السفر» بنصب المسافر ؛ لأنك تقول : «أمكنني السفر».

ولا تقول : «امكنت السفر» وتقول : «زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً» برفع العشرين لا غير ، فإن قدمت عمراً فقلت «عمرو زيد في رزقه عشرون» جاز رفع العشرين ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير ، فيجب توحيد مع المشنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ ، وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير ، فيبرز في التثنيه والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

ما افترق فيه عطف البيان و البدل

إشاره

وذلك ثمانية أمور :

أحدها : أن العطف لا يكون مضمراً و لا تابعاً لمضمراً

لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق ، ولهذا لا تصح إجازة الزمخشري في (أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) (المائدة / ١١٧) أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى : (إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ) (المائدة / ١١٧) نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، فالأول ، نحو : (لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) (البقره / ١٦٣) والثاني ، نحو : «مررت به الخبيث» والثالث ، نحو قوله : (١)

ص : ٥٥

٣٧١- قد أصحبت بقرقرى كوانسا**فلا تلمه أن ينام البائسا

وقال الزمخشري في (جعل الله الكعبة البيت الحرام) (المائدة / ٩٧) : إن (البيت الحرام) عطف بيان على وجه المدح كما في الصفة ، لاعلى وجه التوضيح ، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

و أما البدل فيكون تابعا للمضممر بالاتفاق ، نحو : (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) (الكهف / ٦٣) وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون (أن اغتيدوا الله) (المائدة / ١١٧) بدلا من الهاء في «به» توهماً منه أن ذلك يخل بعائد الموصول ، وهو مردود بأن العائد موجود حساً.

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمراً تابعا لمضممر ك «رأيته إياه» أو الظاهر ك «رأيت زيدا إياه» وخالفهم ابن مالك فقال : إن الثاني لم يسمع ، وإن الصواب في الأول : قول الكوفيين : إنه توكيد كما في «قمت أنت».

الثاني : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره

و أما قول الزمخشري : إن (مقام إبراهيم) (١) (آل عمران / ٩٧) عطف على (آيات بينات) (آل عمران / ٩٧) فسهو (٢). ولا يختلف في جواز ذلك في البدل ، نحو : (إلى صراط مستقيم صراط الله) (الشورى / ٥٢ و ٥٣) ونحو : (بالتأصبيه ناصيه كاذبه) (العلق / ١٥ و ١٦)

الثالث : أنه لا يكون جملة

بخلاف البدل ، نحو : (ما يُقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) (فصلت / ٤٣).

ص: ٥٦

١- (فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا)

٢- قال ابن هشام : «وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيها». معنى اللبيب ، الباب الخامس ، النوع الثاني من الجبهة السادسة.

الرابع : أنه لا يكون تابعاً لجمله

بخلاف البدل ، نحو : (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا) (يس / ٢٠ و ٢١) وقوله : (١)

٣٧٢- أقول له : ارحل لا تقيم عندنا***وإلا فكن فى السر والجهر مسلماً

الخامس : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل

بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) (الفرقان / ٦٨ و ٦٩).

السادس : أنه لا يكون بلفظ الأول

و يجوز ذلك فى البدل بشرط أن يكون مع الثانى زياده بيان كقراءه يعقوب : (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا) (الجاثية / ٢٨) بنصب «كل» الثانى ، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو و هذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوه من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ، وحجتهم : أن الشىء لا يبين نفسه ، وفيه نظر من أوجه :

أحدها : أنه يقتضى أن البدل ليس مبيناً للمبدل منه ، وليس كذلك ، ولهذا منع سيويه «مررت بى المسكين وبك المسكين» دون «به المسكين» وإنما يفارق البدل عطف البيان فى أنه بمنزله جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض.

والثانى : أن اللفظ المكرر إذا اتصل به مالم يتصل بالأول كما قدمناه اتجه كون الثانى بياناً بما فيه من زياده الفائدة ، وعلى ذلك أجازوا الوجهين فى نحو قول عبدالله بن رواحه :

٣٧٣- يا زيدُ زيدَ العملاتِ الدُّبَلِ***تطاول الليل هُدَيْتَ فانزِل (٢)

ص : ٥٧

١- تقدم برقم ٣٥٨.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٥٤.

إذا ضممت المنادى فيه.

والثالث: أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً، وذلك في مثل قولك: «يا زيدُ زيدُ» إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما «زيد» فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد.

السابع: أنه ليس في نيه إحلاله محل الأول

بخلاف البديل، ولهذا امتنع البديل وتعين البيان في نحو: «يا زيد الحارث» وفي نحو: «يا سعيد كرزُ» بالرفع أو «كرزاً» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كرزُ» بالضم فإنه بالعكس.

الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى

بخلاف البديل، ولهذا امتنع أيضاً البديل وتعين البيان في نحو قولك: «هند قام عمرو أخوها» ونحو: «مررت برجل قام عمرو أخوه».

ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفة المشبهة

إشاره

وذلك أحد عشر أمراً:

أحدها: أنه يصاغ من المتعدى و القاصر

كـ «ضارب وقائم ومستخرج ومستكبر» وهي لاتصاغ إلا من القاصر، (١) كـ «حسن وجميل».

ص: ٥٨

١- قال الشمني: «فإن قيل: قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدى، نحو: «رحمن ورحيم»، فإنهما مصوغان من «رحم» وهو متعد. أجب بأن الصفة إنما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزله القاصر، فصح أن الصفة المشبهة لاتصاغ إلا من القاصر». المنصف: ٢ / ١٦١.

الثانى : أنه يكون للأزمه الثالثه

و هي لاتكون إلا للحاضر ، (١) أى : الماضى المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث : أنه لا يكون إلامجارياً للمضارع فى حركاته و سكناته

ك «ضارب ويضرب ومنطلق وينطلق» ومنه : «يقوم وقائم» ؛ لأن الأصل : «يقوم» بسكون القاف وضم الواو ، ثم نقلوا ، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر ، بدليل «ذاهب ويذهب» ولهذا قال ابن الخشاب : هو وزن عروضى لاتصريفى وهى تكون مجاريه له ك «منطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض» وغير مجاريه وهو الغالب ، نحو : «ظريف وجميل».

الرابع : أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه

نحو : «زيد عمراً ضارب» ولايجوز «زيد وجهه حسن».

الخامس : أن معموله يكون سبباً و أجنياً

نحو : «زيد ضارب غلامه وعمراً» ولا يكون معمولها إلا سببياً تقول : «زيد حسن وجهه أو الوجه» ويمتنع «زيد حسن عمراً».

ص : ٥٩

١- قال المحقق الرضى : والذى أرى أن الصفه المشبهه كما أنها ليست موضوعه للحدوث فى زمان ، ليست أيضاً موضوعه للاستمرار فى جميع الأزمنه؛ لأن الحدوث والاستمرار ، قيدان فى الصفه ولادليل فيها عليهما ، فليس معنى «حسن» فى الوضع إلا إذا حسن ، سواء كان فى بعض الأزمنه أو جميع الأزمنه ولادليل فى اللفظ على أحد القيدان ، فهو حقيقه فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنه أولى من بعض ولم يجو نفيه فى جميع الأزمنه إلى؛ لأنك حكمت بثبوتها؛ فلا بد من وقوعه فى زمان ، كان الظاهر ثبوتها فى جميع الأزمنه إلى أن تقوم قرينه على تخصصه ببعضها ، كما تقول : «كان هذا حسناً فقيح أو سيصير حسناً أو هو الآن حسن فقط؛ فظهوره فى الاستمرار ليس وضيعاً». شرح الكافيه : ٢ /

٢٠٥.

السادس : أنه لا يخالف فعله في العمل ، و هي تخالفه

فإنها تنصب مع قصور فعلها ، تقول : «زيد حسن وجهه» ويمتنع «زيد حسن وجهه» بالنصب ، خلافاً لبعضهم.

السابع : أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا أجازوا «أنا زيدا ضاربه» و «هذا ضارب زيد وعمراً» بخفض «زيد» ونصب «عمرو» بإضمار فعل أو وصف منون ، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي ، ولا يجوز «مررت برجل حسن الوجه والفعل» بخفض «الوجه» ونصب «الفعل» ولا «مررت برجل وجهه حسنه» بنصب «الوجه» وخفض الصفه ؛ لأنها لاتعمل محذوفه ، ولأن معمولها لا يتقدمها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره

نحو : «مررت بقاتل أبيه» ويقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه

ك «زيد ضارب في الدار أبوه عمراً» ، ويمتنع عند الجمهور «زيد حسن في الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

العاشر : أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع

و لا يتبع معمولها بصفه ، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربه ، ويشكل عليهم الحديث في صفه الدجال «أعور عينه اليمنى» (١).

الحادي عشر : أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز

و يحتمل أن يكون منه : (وَجَاءَ لَئِيلَ سَيِّكِنًا وَالشَّمْسِ) (الأنعام / ٩٦) ولا يجوز «هو حسن الوجه والبدن» بجر «الوجه» ونصب «البدن» خلافاً للفراء أجاز

ص : ٦٠

«هو قوى الرجل واليد» برفع المعطوف ، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين ، كقول امرئ القيس :

٣٧٤- فظلاً طُهاه اللحم ما بين مُنْضِجٍ**صَفِيفٍ شِواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلٍ (١)

«القدير» المطبوخ في القدر ، وهو عندهم عطف على «صفييف» وخرج على أن الأصل : «أو طابخ قدير» ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه ، كقراءه بعضهم : (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) (الأنفال / ٦٧) بالخفض ، أو أنه عطف على «صفييف» ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن «الصفييف» مجرور بالإضافة كما قال زهير :

٣٧٥- بدالى أنى لست مدرك مامضى**ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً (٢)

ما افترق فيه الحال و التمييز ، و ما اجتماعا فيه

إشاره

اعلم أنهما اجتماعا في خمسه أمور ، وافترقا في سبعة.

فأوجه الاتفاق أنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام.

و أما أوجه الافتراق

فأحدها : أن الحال تكون جمله

كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «بعثه والناس ضلالاً في حَيْرِهِ» (٣) وظرفاً ، نحو : «رأيت الهلال بين السحاب» وجاراً ومجروراً ، نحو : (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) (القصص / ٧٩) والتمييز لا يكون إلا اسماً.

و الثانى : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها

كقوله تعالى : (وَلَا تَمْشِ

ص : ٦١

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٥٧.

٢- تقدم برقم ٢٢١.

٣- نهج البلاغه : ط ٩٦ / ٢٨٢.

فِي الْأَرْضِ مَرَحًا) (الإسراء / ٣٧) بخلاف التمييز.

و الثالث : أن الحال مبينه للهيئات

و التمييز مبين للذوات.

و الرابع : أن الحال تتعدد

كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وأستهديه قريباً هادياً ، وأستعينه قاهراً قادراً ، وأتوكل عليه كافياً ناصراً» (١) بخلاف التمييز.

و الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها

إذا كان [العامل] فعلاً متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه ، نحو : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) (القمر / ٧) وقول يزيد بن زياد :

٣٧٦- عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَهُ***نَجْوَتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقَ (٢)

أى : وهذا طليق محمولاً لك ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح ، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله : (٣)

٣٧٧- إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا***وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مَذْمُومًا

فسهو ؛ لأن «المرء» مرفوع بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف ، وأما قوله : (٤)

٣٧٨- أَنْفَسًا تَطِيبُ بَنِيْلَ الْمَنَى***وَدَاعَى الْمَنُونَ يَنَادَى جَهَارًا

فضرووره.

و السادس : أن حق الحال الاشتقاق و حق التمييز الجمود

و قد يتعا كسان فتقع الحال جامده ، نحو : «هذا مالك ذهباً» (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)

ص : ٦٢

١- نهج البلاغه : ط ٨٢ / ١٨٢.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٥٩.

- ٣- قال البغدادي : البيت لحسان بن ثابت. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٢٥. ولم نجده في ديوانه.
- ٤- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٢٦ وشرح شواهد أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٢٦. لم يسم قائله.

(الأعراف / ٧٤) ويقع التمييز مشتقاً ، نحو : «لله دره فارساً» واختلف في المنصوب بعد «حبذا» فقال الأخفش والفارسي والرعي : حال مطلقاً ، وأبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقاً ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق حال ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق إن اريد تقييد المدح به كقوله : (١)

٣٧٩- يا حبذا المال مبدولاً بلاسرف*** في أوجه البر إسراً وإعلاناً

فحال ، وإلا فتمييز ، نحو : «حبذا راكباً زيد».

و السابع : أن الحال تكون مؤكده لعاملها

نحو : (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً) (النمل / ١٩) ولا يقع التمييز كذلك.

أقسام الحال

تنقسم باعتبارات :

الأول : انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقله وهو الغالب ، وملازمه ، وذلك واجب في ثلاث مسائل :

إحداها : الجامده غير المؤوله بالمشتق ، نحو : «هذا مالك ذهباً» بخلاف نحو : «بعته يداً بيد» فإنه بمعنى متقابضين ، وهو وصف منتقل ، وإنما لم يؤول في الأول ؛ لأنها مستعمله في معناها الوضعي ، بخلافها في الثاني ، وكثير يتوهم أن الحال الجامده لا تكون إلا مؤوله بالمشتق ، وليس كذلك.

الثانيه : المؤكده ، نحو : (وَلَّى مُدَبِّرًا) (النمل / ١٠).

الثالثه : التي دل عاملها على تجدد صاحبها ، نحو : (وَوَخَّلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا)

ص : ٦٣

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٢٦. لم يسم قائله.

(النساء / ٢٨) وتقع الملازمه في غير ذلك بالسمع ، ومنه : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) (آل عمران / ١٨) إذا أعرب حالاً ، وقول جماعه : إنها مؤكده ، وهم ؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

الثاني : انقسامها بحسب قصدتها لذاتها وللتوطئه بها إلى قسمين : مقصوده وهو الغالب ، وموطئته وهي الجامده الموصوفه ، نحو : (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) (مريم / ١٧) فإنما ذكر «بشراً» توطئه لذكر «سويًّا» وتقول : «جاءني زيد رجلاً محسنًا».

الثالث : انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثه : مقارنه ، وهو الغالب ، نحو : (هَذَا بَعْلِي شَيْخًا) (هود / ٧٢) ومقدره ، وهي المستقبله كـ «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» ، أى : مقدرًا ذلك ، ومحكيه ، وهي الماضيه ، نحو : «جاء زيد أمس راكباً» (١).

الرابع : انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبينه ، وهو الغالب ، وتسمى مؤسسها أيضاً ، ومؤكده ، وهي التي يستفاد معناها بدونها ، وهي ثلاثه : مؤكده لعاملها ، نحو : (وَلَيْ مُدْبِرًا) (النمل / ١٠) ومؤكده لصاحبها ، نحو : «جاء القوم طرّاً» ، ومؤكده لمضمون الجملة ، نحو : «زيد أبوك عطوفاً».

ومما يشكل ، قولهم فى نحو : «جاء زيد والشمس طالعه» : إن الجملة الاسميّه حال ، مع أنها لاتنحل إلى مفرد ، ولاتبين هيئه فاعل ولا مفعول ، ولا هي حال

ص : ٦٤

١- كذا فى معنى اللبيب وقيل : أى داع إلى ارتكاب كون الحال فيه محكيه مع إمكان جعلها مقارنه بأن يكون «راكباً» أريد بزمنه ، المضى المقارن لزمان عامله. وأجيب بأن ظاهر كلام ابن هشام أن الحال المقارنه هي التي معناها مقارن للتكلم ، والمقدره معناها مستقبل عنه والمحكيه معناها ماض عنه وعلى هذا فلا إشكال فى كون «راكباً» حالاً محكيه. راجع المنصف : ٢ / ١٦٧.

مؤكده ، فقال ابن جنى ، تأويلها : جاء زيد طالعه الشمس عند مجيئه ، يعنى فهى كالحال والنعت السببىين كـ «مررت بالدار قائماً سكانها ، وبرجل قائم غلمانها» ، وقال ابن عمرون : هى مؤوله بقولك : مُبَكراً ، ونحوه ، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشرى : إنما الجملة مفعول معه ، وأثبت مجىء المفعول معه جمله ، وقال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى : (وَالْبَحْرُ يَمِيْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) (لقمان / ٢٧) فى قراءه من رفع «البحر» : هو كقول امرئ القيس :

٣٨٠- وقد أعتدوا الطير فيو كنتاجها***بمُنْجَرِد قيد الأوابد هيكل (١)

و «جئت والجيش مصطف» ونحوهما من الأحوال التى حكمها حكم الظروف ، فلذلك عربت عن ضمير ذى الحال ، ويجوز أن يقدر : وبحرها أى : وبحر الأرض .

إعراب أسماء الشرط و الاستفهام و نحوها

إشاره

إعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر ، نحو : (عم يتساءلون) (النبا / ١) ونحو : «صبيحه أى يوم سفر ك؟» وإلا فإن وقعت على زمان ، نحو : (أيان يبعثون) (النحل / ٢١) أو مكان ، نحو : (فأين تذهبون) (التكوير / ٢٦) أو حدث ، نحو قول أميرالمؤمنين عليه السلام : «تعبدوا للدنيا أى تعبد ، وآثروها أى

ص : ٦٥

١- شرح المعلقات السبع : ٢٩ . واستعمل امرؤ القيس المصراع الأول فى عده قصائد منها فى اللاميه ، وتمامه : لغيث من الوشمى رائده خالى ومنها فى البائيه وتمامه : وماء الندى يجرى على كل مذنب . راجع شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣ / ٣٧٥ و ٣٧٦ وشرح شواهد المغنى : ١ / ٩٢ و ٩٩ و ٩٧ .

إِشَارِ ثُمَّ ظَعَنُوا عَنْهَا بِغَيْرِ زَادٍ مَبْلَغٌ» (١) فهي منصوبه مفعولاً- فيه ومفعولاً- مطلقاً ، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكره ، نحو : «من اب لك؟» فهي مبتدأه ، أو اسم معرفه ، نحو : «من زيد؟» فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق ، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط ، وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأه ، نحو : «من قام؟» وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «ومن تلت حاشيته يستدم من قومه الموده» (٢) ، والأصح أن الخبر فعل الشرط لافعل الجواب ، وإن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعا عليها فهي مفعوله به ، نحو : (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنَكِّرُونَ) (غافر / ٨١) ونحو : (أَيَّامًا تَدْعُوا) (الإسراء / ١١٠) ونحو : (مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ) (الأعراف / ١٨٦) وإن كان واقعا على ضميرها ، نحو : «من رأيت؟» أو متعلقها ، نحو : «من رأيت أخاه؟» فهي مبتدأه أو منصوبه بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور.

تنبيه حول اختلافهم في خبر اسم الشرط

وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده ؛ لأنه اسم تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره ، فقولك : «من يقيم» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزله قولك : «كل من الناس يقوم» أو فعل الجواب ؛ لأن الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره هو الخبر في قولك : «الذي يأتيني فله درهم» أو مجموعهما ، لأن قولك : «من يقيم أقم معه» بمنزله قولك : «كل من الناس إن يقيم أقم معه» والصحيح : الأول ، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط ، لا من حيث الخبريه.

ص : ٦٦

١- نهج البلاغه : ط ١١٠ / ٣٤٤.

٢- تعج البلاغه : ط ٢٣ / ٨٤.

إشاره

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة ، فتتبعوها ، فمن مقل مخل ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمر متداخله ، والذي يظهر أنها منحصره في عشره أمور :

أحدها : « أن تكون موصوفه لفظاً أو تقديراً أو معنى »

فالأول ، نحو : (وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) (الأنعام / ٢) ومن ذلك قولهم : «ضعيف عاذ بقرملة» ، إذ الأصل : رجل ضعيف ، فالمبتدأ في الحقيقه هو المحذوف ، وهو موصوف ، والنحويون يقولون : يبتدأ بالنكره إذا كانت موصوفه أو خلفاً من موصوف ، والصواب : ما ذكرناه. وليست كل صفه تحصل الفائدة ، فلو قلت : «رجل من الناس جاءنى» لم يجز. والثانى ، نحو قولهم : «السمن منوان بدرهم» أى : منوان منه بدرهم ، وقولهم : «شر أهر ذاناب» ، إذا المعنى : شر أى شر. والثالث نحو : «رجيل جاءنى» ؛ لأنه فى معنى رجل صغير ، وقولهم : «ما أحسن زيدا» ؛ لأنه فى معنى شىء عظيم حسن زيدا ، وليس فى هذين النوعين صفه مقدره فيكونا من القسم الثانى.

و الثانى : أن تكون عامله

إما رفعاً ، نحو : «قائم الزيدان» عند من أجازه ، أو نصباً ، نحو : «أمر بمعروف صدقه» ؛ إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر أو جراً ، نحو : «غلام امرأه جاءنى» ، وشرط هذه : أن يكون المضاف إليه نكره ، كما مثلنا ، أو معرفه والمضاف مما لا يتعرف بالإضافه ، نحو : «مثلك لا يبخل» و «غيرك لا يجود» وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفه لانكره.

و الثالث : العطف

بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء

به ، نحو : (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) (مَحْمِيدٌ / ٢١) (١) أى : أمثل من غيرهما ، ونحو : (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صِدْقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى) (البقره / ٢٦٣) ، وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط ، منهم ابن مالك.

و الرابع : أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً

قال ابن مالك : أو جملة ، نحو : (وَلَمَدَيْنَا مَزِيدٌ) (ق / ٣٥) و (لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ) (الرعد / ٣٨) و «قصدك غلامه رجل» و شرط الخبر فيهن الاختصاص ، فلوقيل : «فى دار رجل» لم يجز ؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما فى دار ما ، فلا فائده فى الإخبار بذلك ، قالوا : والتقديم ، فلا يجوز «رجل فى الدار» والصواب : أن يقال : إنما وجب التقديم هنا ؛ لدفع توهم الصفه ، واشترطه هنا يوهم أن له مدخلاً فى التخصيص ، وقد ذكروا المسأله فيما يجب فيه تقديم الخبر وذاك موضعها.

و الخامس : أن تكون عامه

إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، أو بغيرها ، نحو : «ما رجل فى الدار» و «هل رجل فى الدار؟» و (أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ) (النمل / ٦٠).

و السادس : أن تكون مراداً بها الحقيقه من حيث هى

نحو : «رجل خير من امرأه».

و السابع : أن تكون فى معنى الفعل

و هذا شامل لنحو : «عجب لزيد»

ص : ٦٨

١- قال الصبان : «مثال من غير القرآن. أما طاعه وقول معروف الذى فى قوله تعالى : (فَأُولَئِكَ لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) فليس خبره مقدرأ بل مذكور قبله وهو «أولى» أو خبر و «أولى» مبتدأ. حاشيه الصبان : ١ / ٢٠٥. فتأمل ، راجع مغنى اللبيب ، الباب الخامس ، ذكر أماكن الحذف ، ما يحتمل النوعين.

وضبطوه بأن يراد بها التعجب ، ولنحو : (سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ) (الصفات / ١٣٠) و (وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ) (المطففين / ١) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء ، ولنحو : «قائم الزيدان» عند من جوزها ، وعلى هذا ففي نحو : «ما قائم الزيدان» مسوغان ، وأما منع الجمهور لنحو : «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء ، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد ، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي أو الاستفهام ، وهذا أظهر ، لوجهين :

أحدهما : أنه لا يكفي مطلق الاعتماد ، فلا يجوز في نحو : «زيد قائم أبوه» كون «قائم» مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المنخر عنه. والثاني أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب ، لا لمطلق العمل ، بدليلين : أحدهما : أنه يصح «زيد قائم أبوه أمس» والثاني أنهم لم يشترطوا لصحة نحو : «أقائم الزيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

و الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكره من خوارق العاده

نحو : «شجره سجدت» ؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ، ففي الإخبار به عنها فائده ، بخلاف نحو : «رجل مات» ونحوه.

و التاسع : أن تقع بعد «إذا» الفجائية

نحو : «خرجت فإذا أسد أو رجل بالباب» ، إذ لا توجب العاده ألا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل.

و العاشر : أن تقع في أول جملة حاله

نحو قولك : «قطعت الصحراء ودليل يهديني». وعله الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها ، ومن ذلك قوله : (١)

٣٨١- الذئب يطرقها في الدهر واحده*** وكل يوم ترانى مُديه بيدي

ص : ٦٩

١- قال البغدادي : لم يصرح أحد من شراح الحماسه باسم قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣٥ / ٧.

و بهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكره بعد واو الحال ليس بلازم. ومن روى «مدية» بالنصب فمفعول لحال محذوفه ، أى :
حاملاً أو ممسكا ، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء.

ومما ذكروا من المسوغات : أن تكون النكره محصوره ، نحو : «إنما فى الدار رجل» أو للتفصيل ، نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «والدهر يومان : يوم لك ويوم عليك ، فإذا كان لك فلاتبتر وإذا كان عليك فاصبر» (1) ، أو بعد فاء الجزاء ، نحو : «إن مضى غير فعير فى الرباط».

وفيهن نظر ، أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكره صحيح قبل مجيء «إنما» وأما الثانية فلاحتمال «يوم» الأول للبدليه والثانى عطف عليه ويسمى بدل التفصيل ، وأما الثالثه فلأن المعنى : فعير آخر ، ثم حذفت الصفه.

أقسام العطف

أشاره

وهى ثلاثه :

أحدها : العطف على اللفظ

و هو الأصل ، نحو : «ليس زيد بقائم ولا قاعد» بالخفض ، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف ، فلايجوز فى نحو : «ما جاءنى من امرأه ولا زيد» إلا الرفع عطفاً على الموضوع ؛ لأن «من» الزائده لا تعمل فى المعارف.

وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً ، نحو : «ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد» ؛ لأن فى العطف على اللفظ إعمال «ما» فى الموجب ، وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، والصواب : الرفع على إضمار مبتدأ.

ص : ٧٠

نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» بالنصب ، وله عند المحققين ثلاثة شروط :

أحدها : إمكان ظهوره في الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيد بقائم» و «ما جاءني من امرأه» أن تسقط الباء فتنصب ، و «من» فترفع؟ وعلى هذا فلا يجوز «مررت بزید وعمراً» خلافاً لابن جنى ؛ لأنه لا يجوز «مررت زیداً» وأما قول جرير :

٣٨٢- تمرون الديار ولم تعوجوا***كلامكم على إذن حرام (١)

فضروره ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثلنا ، بدليل قول لبيد :

٣٨٣- فإن لم تجد من دون عدنان والداً***ودون معدّ فلتزعك العواذل (٢)

والثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز «هذا ضارب زیداً وأخيه» ؛ لأن الوصف المستوفى لشروط العمل ، الأصل : إعماله لا إضافته لا لتحاقه بالفعل .

والثالث : وجود المحرز ، أى : الطالب لذلك المحل ، وابتنى على هذا امتناع مسائل :

إحداها : «إن زیداً وعمرو قائمان» وذلك لأن الطالب لرفع «زيد» هو الابتداء والابتداء هو التجرد ، والتجرد قد زال بدخول «إن» .

الثانية : «إن زیداً قائم وعمرو» إذا قدرت «عمراً» معطوفاً على المحل ،

ص : ٧١

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٣١١ .

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ١٥١ .

لامبتدأ ، وأجاز هذه بعض البصريين ؛ لأنهم لم يشترطوا المحرز ، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر ، وهو توارد عاملين : «إن» والابتداء ، على معمول واحد وهو الخبر ، وأجازهما الكوفيون ؛ لأنهم لا يشترطون المحرز ، ولأن «إن» لم تعمل عندهم فى الخبر شيئاً ، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم ؛ لثلاثاً يتنافر اللفظ ، ولم يشترطه الكسائي كما أنه ليس بشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ. وحجتهما قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ) (المائدة / ٦٩) الآية (١) ، وقولهم : «إنك وزيد ذاهبان». وأجيب عن الآية بأمرين : أحدهما : أن خير «إن» محذوف ، أى : مأجورون أو آمنون أو فرحون ، و «الصابثون» مبتدأ وما بعده الخبر. ويضعفه أنه حذف من الأول لدلاله الثانى عليه وإنما الكثير العكس. و الثانى : أن الخبر المذكور ل «إن» وخبر «الصابثون» محذوف ، أى : كذلك. ويضعفه تقديم الجملة المعطوفه على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بأمرين : أحدهما : أنه عطف على توهم عدم ذكر «إن». والثانى : أنه تابع لمبتدأ محذوف ، أى : إنك أنت وزيد ذاهبان. وعليهما خرج قولهم : «إنهم أجمعون ذاهبون».

المسألة الثالثة : «هذا ضارب زيد وعمراً» بالنصب.

المسألة الرابعة : «أعجبنى ضرب زيد وعمرو» بالرفع أو «عمراً» بالنصب ، منعهما الحذاق ؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون ب «أل» أو منوناً أو مضافاً ، وأجازهما قوم تمسكاً بظاهر قوله تعالى : (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَيِّكَنَا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (الأنعام / ٩٦) وقول الشاعر : (٢)

ص : ٧٢

١- (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصِيرَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلِمَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلِمَا هُمْ يَحْزَنُونَ).

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٤٦.

٣٨٤- هَوَيْتَ سِنَاءَ مُسْتَطَابًا مُجَدِّدًا**فلم تخلُ من تمهيد مجد وسوددا

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور ، أى : وجعل الشمس ، ومهدت سوددا ، أو يكون «سوددا» مفعولاً معه ، ويشهد للتقدير فى الآيه أن الوصف فيها بمعنى الماضى ، والماضى المجرى من «أل» لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى : (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (القصص / ٧٣) وجوز الزمخشري كون «الشمس» معطوفاً على محل «الليل» وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر فى الأزمنة لا الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (الفاتحه / ٤) على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا حمل على الماضى فى أن إضافته محضه.

و الثالث : العطف على التوهم

نحو : «ليس زيد قائماً ولا قاعداً» بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر ، وشرط جوازه صحه دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثره دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

٣٨٥- بدالى أنى لست مدرک مامضى**ولاسابق شيئاً إذا كان جائياً (١)

ولم يحسن قول الآخر : (٢)

٣٨٦- وما كنت ذا نيرب فيهم**ولامنمش فيهم منمل

لقله دخول الباء على خبر «كان» بخلاف خبرى «ليس وما» والنيرب : النيمه ، والمنمل : الكثير النيمه ، والمنمش : المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف فى المجرور ، وقع فى أخيه المجرور ، ووقع أيضا فى

ص : ٧٣

١- تقدم برقم ٢٢١ و ٣٧٥.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٦٩. لم يسم قائله.

المرفوع اسماً ، وفي المنصوب اسماً وفعلاً ، وفي المركبات.

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءه غير أبي عمرو : (لَوْلَا- أَخْرَجْتَنِي إِلَىٰ أَحْيَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّيِّحِينَ) (المنافقون / ١٠) فإن معنى لولا أخرتني فأصدق ومعنى إن أخرتني أصدق واحد ، وقال السيرافي والفارسي : هو عطف على محل (فَأَصَدَّقَ) كقول الجميع في قراءه الأخوين : (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) (الأعراف / ١٨٦) بالجزم ، ويرده أنهما يسلمان أن الجزم في نحو : «أنتي اكرمك» بإضمار الشرط ، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم ؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بـ «أن» مضمره ، و «أن» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر.

وأما المرفوع فقال سيبويه : (١) واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : «إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان» وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : «هم» كما قال :

٣٨٧- بدالي أني لست مدرك ماضي***ولاسابق شيئاً إذا كان جائياً (٢)

انتهى.

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأننا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن نشب شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر : إن قائله غلط.

ص : ٧٤

١- الكتاب : ١ / ٣٣٩.

٢- تقدم برقم ٢٢١ و ٣٧٥ و ٣٨٥.

وأما المنصوب اسماً ، فقال بعضهم فى قوله تعالى : (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ) (الصفات / ٧) : إنه عطف على معنى (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ) (الصفات / ٦) وهو إنا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينه للسماء ، ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله أو مفعولاً مطلقاً ، وعليهما فالعامل محذوف ، أى : وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب ، أو وحفظناها حفظاً.

وأما المنصوب فعلاً فكقراءه بعضهم : (وَدُّوا لَوْ تَدَهَّنُ فَيَدَهِّنُوا) (القلم / ٩) حملاً على معنى ودوا أن تدهن.

وأما فى المركبات فقد قيل فى قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ) (١) (الروم / ٤٦) : إنه على تقدير ليشركم وليذيقكم ، ويحتمل أن التقدير : وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها ، وهو أولى ؛ لأن إضمار الفعل لدلاله المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى.

تنبيه حول العطف على المعنى

من العطف على المعنى على قول البصريين نحو : «الألزمك أو تقضيني حقى» ؛ إذ نصب عندهم بإضمار «أن» و «أن» والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، أى : ليكوننّ لزوم منى أو قضاء منك لحقى ، ومنه : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا) (الفتح / ١٦) فى قراءة أبى بحذف النون ، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ (تُقَاتِلُونَهُمْ) أو على القطع بتقدير : أو هم يسلمون ، ومثله : «ما تأتينا فتحدثنا» بالنصب ، أى ما يكون منك إتيان فحديث ، ومعنى هذا نفى الإتيان فينتفى الحديث ، أى : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو نفى الحديث فقط حتى كأنه .

ص : ٧٥

١- تتمته : (مَنْ رَحِمْتَهُ وَتَجَرَّى الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ).

قيل : «ما تأتينا محدثاً» أى : بل غير محدث.

ويجوز رفعه فيكون إما عطفاً على «تأتينا» فيكون كل منهما داخلاً عليه حرف النفي ، أو على القطع فيكون موجباً ، وذلك واضح فى نحو : «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» ؛ لأن المراد إثبات جهله ونسيانه ، ولأنه لو عطف لجزم «تنسى». وأما إجازتهم ذلك فى المثال السابق فمشكله ؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان ، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه : ما تأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك.

وللاستئناف وجه آخر ، وهو أن يكون على معنى السبب و انتفاء الثانى لانتفاء الأول ، وهو أحد وجهى النصب ، وهو قليل ، وعليه قول مويلىك المزموم :

٣٨٨- فلقد تركت صبيّه مرحومه***لم تدر ما جزع عليك فتجزع (١)

أى : لو عرفت الجزع لجزعت ، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع.

تنبيه حول «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً»

«لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً» إن جازمت فالعطف على اللفظ ، والنهى عن كل منهما ، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى ، والنهى عند الجميع عن الجمع ، أى : لا يـكـن منك أكل سمك مع شرب لبن ، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وإباحه للثانى ، وأن المعنى : ولك شرب اللبن ، وتوجيهه أنه مستأنف ، فلم يتوجه إليه حرف النهى.

ص: ٧٤

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٥٩.

منعه البيانين ، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعه مستدلين بنحو قوله تعالى : (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) (الصف / ١٣) وقال الزمخشري في جوابهم : إن العطف على (تُؤْمِنُونَ) (١) (الصف / ١١) ، لأنه بمعنى «آمنوا» ولا يقدر في ذلك أن المخاطب ب (تُؤْمِنُونَ) المؤمنون وب (بَشِّرِ) النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ولا- أن يقال في (تُؤْمِنُونَ) : إنه تفسير للتجاره لا طلب ، وإن (يَغْفِرْ لَكُمْ) جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب وهو الدلالة منزله السبب وهو الإيمان ، لأن تخالف الفاعلين لا يقدر ، تقول : «قوموا واقعدوا يا زيد» ، ولأن «تؤمنون» لا يتعين للتفسير ، سلمنا ، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً ، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق : اتجروا تجاره تنجيكم من عذاب أليم كما كان (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (المائدة / ٩١) في معنى «انتهوا» أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصنائه ؛ لأن الأمر قد يساق لإفاده المعنى الذي يتحصل من المفسره ، تقول : «هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمن بالله» كما تقول : «هو أن تؤمن بالله» ، وحينئذ فيمتنع العطف ؛ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير .).

ص: ٧٧

١- قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَعْفُو لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ) (الصف ١٠ - ١٣).

فيه ثلاثه أقوال :

أحدها : الجواز مطلقاً ، و هو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال فى مثل : «قام زيد وعمراً أكرمته» : إن نصب «عمراً» أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثانى : المنع مطلقاً ، حكى عن ابن جنى أنه قال فى قوله : (١)

٣٨٩- عاضها الله غلاماً بعد ما***شابت الأصدأغ والضرؤس نَقِد

: إن «الضرس» فاعل بمحذوف يفسره المذكور ، وليس بمبتدأ ، ويلزمه إيجاب النصب فى مسأله الاشتغال السابقه ، إلا أن قال : أقدر الواو للاستئناف.

والثالث : لأبى على ، أنه يجوز فى الواو فقط ، نقله عنه أبو الفتح فى سر الصناعه ، وبنى عليه منع كون الفاء فى «خرجت فإذا الأسد حاضر» عاطفه. وأضعف الثالثه : القول الثانى.

العطف على معمولى عاملين

وقولهم : «على عاملين» فيه تجوز. أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد ، نحو : «إن زيدا ذاهب وعمراً جالس» وعلى معمولات عامل ، نحو : «أعلم زيد وعمراً بكرراً جالساً وأبوالحسن خالداً سعيداً منطلقاً» وعلى منع

ص : ٧٨

١- قال البغدادى : لم أقف على قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦٧ / ٧.

العطف على معمول أكثر من عاملين ، نحو : «إن زيدا ضارب أبوه لعمرو ، وأخاك غلامه بكر» وأما معمولا عاملين ، فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك : هو ممتنع إجماعاً ، نحو : «كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر» وليس كذلك ، بل نقل الفارسي ، الجواز مطلقاً عن جماعه ، وقيل : إن منهم الأخص ، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً نحو : «زيد في الدار والحجره عمرو ، أو وعمرو الحجره» فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدماً ، نحو : «في الدار زيد والحجره عمرو» فالمشهور عن سيويه : المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخص : الإجازة ، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج ، وفصل قوم - منهم الأعلم - فقالوا : إن ولي المخفوض ، العاطف كالمثال جاز ؛ لأنه كذا سمع ، ولأن فيه تعادل المتعاطفات ، وإلا امتنع ، نحو : «في الدار زيد وعمرو الحجره».

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبه

إشاره

وهي سبعة :

أحدها : أن يكون الضمير مرفوعاً بـ «نعم أو بئس»

و لا يفسر إلا بالتمييز ، نحو : «نعم رجلا زيد ، وبئس رجلاً عمرو» ، ويلتحق بهما «فعل» الذي يراد به المدح والذم ، نحو : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ) (الأعراف / ١٧٧) ، و : (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) (الكهف / ٥) ، و : «ظرف رجلاً زيد» ، وعن الفراء والكسائي : أن المخصوص هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل ، ويرده «نعم رجلا كان زيد» ولا يدخل الناسخ على الفاعل ، وأنه قد يحذف ، نحو : (بئس لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (الكهف / ٥٠).

ص : ٧٩

الثانى : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازين المعمل ثانيهما

نحو قوله : (١)

٣٩٠- جفونيولم أجف الأخلاء ، إننى**لغير جميل من خليلي مهمل

والكوفيون يمنعون من ذلك ، فقال الكسائي : يحذف الفاعل ، وقال الفراء : يضم ويؤخر عن المفسر ، فإن استوى العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو : «قام وقعد أخواك» فهو عنده فاعل بهما.

الثالث : أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره

نحو : (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) (الأنعام / ٢٩).

الرابع : ضمير الشأن والقصة

نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (الإخلاص / ١) ونحو : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الأنبياء / ٩٧) ، والكوفي يسميه : ضمير المجهول.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسه أوجه

أحدها : عوده على ما بعده لزوماً ؛ إذ لا يجوز للجمله المفسره له أن تتقدم هي ولا شىء منها عليه.

والثانى : أن مفسره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه فى هذا ضمير. وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو : «كان قائماً زيد وظننته قائماً عمرو» وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ واسم «كان» وضمير «ظننته» راجعان إليه ؛ لأنه فى نيه التقديم ويجوز كون المرفوع بعد «كان» اسماً لها.

والثالث : أنه لا يتبع بتابع ؛ فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه.

ص : ٨٠

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس : أنه ملازم للإفراد ، فلا يثنى ولا يجمع ، وإن فسر بحدِيثين أو أحاديث. وإذا تقرر هذا ، علم : أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثم ، ضعف قول كثير من النحويين : إن اسم «أن» المفتوحه المخففه ضمير شأن ، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ، ويؤيده قول سيويه فى (أَنَّ يا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) (الصفات / ١٠٤ و ١٠٥) : إن تقديره : أنك.

الخامس : أن يجرب «رُبَّ» مفسراً بتمييز

و حكمه حكم ضمير «نعم وبئس» فى وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً ، قال : (١)

٣٩١- رُبَّه فِتْيَه دَعَوْتُ إِلَى مَا *** يُورثُ المَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال : «رَبَّه امرأه» لا- رُبَّهَا ، ويقال : «نعمت امرأة هند» وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز فى التأنيث والتثنيه والجمع ، وليس بمسموع.

السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له

ك «ضربته زيداً» قال ابن عصفور : أجازه الأخفش ومنعه سيويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك.

السابع : أن يكون متصلاً بفاعل مقدم

و مفسره مفعول مؤخر ك «ضرب غلامه زيداً» ، أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبدالله الطوال من الكوفيين ، ومن شواهد قوله :

(٢)

ص : ٨١

١- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٧٤.

٢- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٧٥.

٣٩٢- كساحلمه ذا الحلم أثواب سُودد***ورقي نداه ذا الندى في ذرا المجد

و الجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول ، نحو : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) (البقره / ١٢٤) ، ويمتنع بالإجماع ، نحو : «صاحبها في الدار» لاتصال الضمير بغير الفاعل ، ونحو : «ضرب غلامها عبدَ هند» لتفسيره بغير المفعول والواجب فيهما : تقديم الخبر والمفعول.

شرح حال الضمير المسمى فصلاً و عماداً

إشارة

و الكلام فيه في أربع مسائل :

الأولى : في شروطه

إشارة

و هي ستة و ذلك أنه يشترط فيما قبله أمران :

يشترط فيما قبله أمران

أحدهما : كونه مبتدأ في الحال أو في الاصل ، نحو قوله تعالى : (أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (الأعراف / ١٥٧) وقوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ) (المزمل / ٢٠) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «واعلموا أن هذا القرآن هو الناصح الذي لا يغش» (١) وأجاز الأ-خفش وقوعه بين الحال وصاحبها «ك» «جاء زيد هو ضاحكاً» ، وجعل منه : (هُؤْلَاءُ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) (هود / ٧٨) ، فيمن نصب «أطهر» ، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك ، وقد خرجت على أن (هُؤْلَاءُ بَنَاتِي) جملة ، و «هن» إما توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ ، و «لكم» الخبر ، وعليهما ف «أطهر» حال ، وفيهما نظر ، أما الأول : فلأن «بناتي» جامد غير مؤول بالمشتق ، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين ، وأما الثاني فلأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم.

والثاني : كونه معرفه كما مثلنا ، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من

ص : ٨٢

الكوفيين كونه نكره ، نحو : «ما ظننت أحداً هو القائم».

و يشترط فيما بعده أمران

كونه خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل.

و كونه معرفه أو كالمعرفه ، في أنه لا- يقبل «أل» كما تقدم في «خيراً» ، و شرط الذى كالمعرفه : أن يكون اسماً كما مثلنا ، و خالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما ، و جعل منه : (إِنَّهُ هُوَ يُبَدِّئُ وَيُعِيدُ) (البروج / ١٣) ، وهو عند غيره توكيد ، أو مبتدأ.

وقد يستدل له بقوله تعالى : (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي) (سبأ / ٦) ، فعطف (يهدى) على «الحق» الواقع خبراً بعد الفصل.

و يشترط له في نفسه أمران

أحدهما : أن يكون بصيغه المرفوع ، فيمتنع «زيد إياه الفاضل».

والثاني : أن يطابق ما قبله ، فلا يجوز : «كنت هو الفاضل».

المسألة الثانية : في فائدته

و هي ثلاثة أمور :

أحدها لفظي ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لاتابع ، ولهذا سمي فصلاً ؛ لأنه فصل بين الخبر والتابع ، وعماداً ؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة ، و ذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة ؛ لوقوع الفصل في نحو : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) (المائدة / ١١٧) ، والضمائر لاتوصف.

والثاني معنوي ، وهو التوكيد ، ذكره جماعه ، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد ،

فلا يقال : «زيد نفسه هو الفاضل» ، وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين : دعامه ؛ لأنه يدعم به الكلام ، أى : يقوى ويؤكد.

والثالث معنوى أيضاً ، وهو الاختصاص ، وكثير من البيانين يقتصر عليه ، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (البقره / ٥) ، فقال : فائدته الدلاله على أن الوارد بعده خبر لاصفه ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائده المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره (١).

المسأله الثالثه : فى محله

زعم البصريون : أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف ، فلا- إشكال ، وقال الخليل : اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معموله لشيء ، و «أل» الموصوله ، وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائى : محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولى «ظن» نصب ، وبين معمولى «كان» رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائى ، وبين معمولى «إن» بالعكس.

المسأله الرابعه : فيما يحتمل من الأوجه

يحتمل فى نحو : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) (المائده / ١١٧) ، الفصلية والتوكيد ، دون الابتداء ؛ لانتصاب ما بعده ، وفى نحو : (وَأِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ) (الصفات / ١٦٥) ، الفصلية والابتداء ، دون التوكيد ، لدخول اللام ، ويحتمل الثلاثه فى نحو : «أنت أنت الفاضل» ونحو : (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ) (المائده / ١٠٩) ، ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز فى نحو : «إن زيدا هو

ص: ٨٤

روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهي عشرة :

أحدها : الضمير ، وهو الأصل ، ولهذا يربط به مذكوراً كـ «زيد ضربته» ومحذوفاً ، نحو : «السمن منوان بدرهم» أى : منه .

والثانى : الإشاره ، نحو : (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) (الأعراف / ٣٦).

والثالث : إعادته المبتدأ بلفظه ، وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم ، نحو : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) (الحاقة / ١ و ٢) ، (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ) (الواقعه / ٢٧) ، وقال عدى بن زيد :

٣٩٣- لا أرى الموت يسبق الموت شىء***نغص الموت ذا الغنى والفقيرا (١)

والرابع : إعادته بمعناه ، نحو : «زيد جاء نى أبو عبدالله» إذا كان «أبو عبدالله» كنيه له ، أجازته أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَأُنْضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) (الأعراف / ١٧٠) ، وأجيب بمنع كون «الذين» مبتدأ ، بل مجرور بالعطف على (الذين يتقون) ولئن سلم فالرابط العموم ؛ لأن «المصلحين» أعم من المذكورين ، أو ضمير محذوف ، أى : منهم ، وقال الحوفى : الخبر محذوف ، أى مأجورون ، والجملة دليله .

والخامس : عموم يشمل المبتدأ ، نحو : «زيد نعم الرجل» كذا قالوا ، ويلزمهم

ص : ٨٥

أن يجيزوا: «زيد مات الناس ، وعمرو كل الناس يموتون». أما المثال فقيل : الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحه تلك المسأله ، وعلى القول بأن «أل» فى فاعلى «نعم وبئس» للعهد لا للجنس.

والسادس : ان يعطف بفاء السببىه جمله ذات ضمير على جمله خاليه منه أو بالعكس ، نحو : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (الحج / ٦٣) ، وقول ذى الرمه :

٣٩٤- وإنسان عيني يحسر الماء تاره***فيبدو ، وتارات يجُم فيغرق (١)

كذا قالوا ، والبيت محتمل ، لأن يكون أصله : يحسر الماء عنه ، أى ينكشف عنه.

وفى المساله تحقيق ، وذلك لأن الفاء نزلت الجملتين منزله الجمله الواحده ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحيثذ فالخبر مجموعهما ، كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبراً.

والسابع : العطف بالواو ، أجازه هشام وحده نحو : «زيد قامت هند وأكرمها» ونحو : «زيد قام وقعدت هند» بناء على أن الواو للجمع ، فالجملتان كالجمله كمسأله الفاء ، وإنما الواو للجمع فى المفردات لا فى الجمل ؛ بدليل جواز «هذان قائم وقاعد» دون «هذان يقوم ويقعد».

والثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر ، نحو : «زيد يقوم عمرو إن قام».

والتاسع : «أل» النائبه عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفه من

ص : ٨٦

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٧٩.

البصريين ومنه : (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) (النازعات / ٤٠ و ٤١) ، الأصل : مأواه ، وقال المانعون : إن التقدير : هي المأوى له .

والعاشر : كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى ، نحو : قولى : «لا إله إلا الله» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة ، نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (الإخلاص / ١) ، ونحو : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الأنبياء / ٩٧).

الأشياء التى تحتاج إلى الرابط

إشاره

وهى أحد عشر :

أحدها : الجملة المخبر بها ، وقد مضت ، ومن ثم كان مردوداً قول ابن الطراوه فى «لولا- زيد لأكرمتهك» : إن «لأكرمتهك» هو الخير ، بل الخير محذوف أى : لولا زيد موجود .

الثانى : الجملة الموصوف بها ، ولايربطها إلا الضمير ، إما مذكوراً ، نحو قوله تعالى : (حَتَّىٰ تُنزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه) (الأسراء / ٩٣) ، أو مقدرأ ، نحو قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَىٰ نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عِدْلٌ ، وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ) (البقره / ٤٨) فإنه على تقدير «فيه» أربع مرات . وقرأ الأعمش (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) (الروم / ١٧) على تقدير «فيه» مرتين . وهل حذف الجار والمجرور معاً أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوباً؟ ، قولان : الأول : عن سيبويه والثانى : عن أبى الحسن . وفى أمالى ابن الشجرى : قال الكسائى : لا يجوز أن

يكون المحذوف إلا الهاء ، أى : إن الجار حذف أولاً ، ثم حذف الضمير. وقال آخر : لا يكون المحذوف إلا «فيه» وقال أكثر النحويين منهم سيويه والأخفش : يجوز الأمران ، والأقيس عندى الأول. انتهى. وهو مخالف لما نقل غيره.

الثالث : الجملة الموصول بها الأسماء ، ولا يربطها غالباً إلا الضمير ، إما مذكوراً ، نحو : (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) (البقره / ٣) ، وإما مقدراً ، نحو : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) (مريم / ٦٣) ، والحذف من الصلة أقوى منه من الصفه ، ومن الصفه أقوى منه من الخبر.

والربط بضمير الخطاب ، نحو قول على بن الحسين (عليهما السلام) : «أنت الذى وسعت كل شىء رحمه وعلماً ، وأنت الذى جعلت لكل مخلوق فى نعمك سهماً» (١) ، قليل ، ولكنه مع هذا مقيس ، وأما الربط باسم الظاهر ، نحو : «أنت الذى قام زيد» فقليل غير مقيس.

الرابع : الواقعه حالاً- ، وربطها إما الواو والضمير ، نحو : (لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) (النساء / ٤٣) ، أو الواو فقط ، نحو : (لَيْسَ أَكَلُهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) (يوسف / ١٤) ، أو الضمير فقط ، نحو : (تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) (الزمر / ٦٠) ، وقد يخلو منهما لفظاً ، فيقدر الضمير ، نحو : «مررت بالبرقفيز بدرهم» أو الواو كقوله (٢) يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله :

ص: ٨٨

١- الصحيفه الكامله السجاديه ، الدعاء السادس عشر : ١١٥.

٢- قال السيوطى : هو من قصيده للمسيب بن علس مالك الضبعى. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٧٨. وقال البغدادي : البيت من قصيده للأعشى ميمون البكرى ... وأما الأصمعى فقد أثبتتها للمسيب بن علس الخماعى. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٩٠.

الخامس : المفسره لعامل الاسم المشتغل عنه ، نحو : «زيداً ضربته ، أو ضربت أخاه ، أو عمراً وأخاه ، أو عمراً أخاه» إذا قدرت الأخ بياناً ، فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ، ولارفعه على الابتداء ، وكذا لو عطفت بغير الواو.

وقوله تعالى : (سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ) (البقره / ٢١١) ، إن قدرت «من» زائده فـ «كم» مبتدأ أو مفعول لـ «آتينا» مقدرأ بعده ، وإن قدرتها بياناً لـ «كم» لم يجز واحد من الوجهين ؛ لعدم الرجوع حينئذ إلى «كم» وإنما هي مفعول ثان مقدم ، وجوز الزمخشري في «كم» ، الخبريه والاستفهاميه ، ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبريه تعلق العامل عن العمل ، وجوز بعضهم زياده «من» كما قدمنا ، وإنما تزداد بعد الاستفهام بـ «هل» خاصه ، وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً ، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز ، ويرى أنها في «رطل من زيت» زائده لا مبينه للجنس.

السادس والسابع : بدلا البعض والاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير ، ملفوظاً ، نحو : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (المائده / ٧١) ، (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (البقره / ٢١٧) ، أو مقدرأ ، نحو : (مَنْ اسْتِطَاعَ) (آل عمران / ٩٧) ، أى : منهم ، ونحو : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ) (البروج / ٤ و ٥) ، أى فيه ، وقيل : إن «أل» خلف عن الضمير ، أى : ناره.

تنبيه حول عدم احتياج بدل الكل إلى رابط

إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط ؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن : معمول الصفه المشبهه ، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير ، إما ملفوظاً به ، نحو : «زيد حسن وجهه» ، أو مقدرأ ، نحو : «زيد حسن وجهاً» أى : منه ، واختلف فى نحو : «زيد حسن الوجه» بالرفع ، فقليل : التقدير : منه ، وقيل : «أل» خلف عن الضمير .

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير ، إما مذكوراً ، نحو : (فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ) (المائدة / ١١٥) ، أو مقدرأ أو منوباً عنه ، نحو : (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) (البقره / ١٩٧) ، أى : منه ، أو الأصل : فى حجه .

العاشر : العاملان فى باب التنازع ، فلا بد من ارتباطهما ، إما بعاطف كما فى : «قاما وقعد أخواك» ، أو عمل أولهما فى ثانيهما ، نحو : (وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا) (الجن / ٤) ، أو كون ثانيهما جواباً للأول ، إما جوابيه الشرط ، نحو : (تَعَالَوْا يَسِّرْ يَتَغَفَّرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ) (المنافقون / ٥) ، أو جوابيه السؤال ، نحو : (يَسِّرْ تَقْتُونَك قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَامِ) (النساء / ١٧٦) ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ، ولا يجوز «قام قعد زيد» .

الحادى عشر : ألفاظ التوكيد الأول ، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به ، نحو : «جاء زيد نفسه ، والزيدان كلاهما ، والقوم كلهم» ، ومن ثم كان مردوداً قول من قال فى قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) (البقره / ٢٩) : إن «جميعاً» توكيد لـ «ما» ، ولو كان كذا لقليل : جميعه ، ثم التوكيد بـ «جميع» قليل ، فلا يحمل عليه التنزيل ، والصواب : أنه حال .

واحترز بذكر «الأول» عن «أجمع» وأخواته ، فإنها إنما تؤكد بعد «كل» ، نحو : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) (الحجر / ٣٠) .

وهي أحد عشر :

أحدها : التعريف ، نحو : غلام زيد.

الثاني : التخصيص ، نحو : «غلام امرأه» والمراد بالتخصيص ، الذي لم يبلغ درجه التعريف ، فإن «غلام رجل» أخص من «غلام» ، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيد».

الثالث : التخفيف ، كـ «ضارب زيد ، وضار با عمرو ، وضاربو بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال ؛ فإن الأصل فيهن : أن يعملن النصب ، ولكن الخفض أخف منه ؛ إذ لاتنوين معه ولا نون ، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك : «الضاربا زيد والضاربو زيد» ولا يجتمع في الاسم تعريفاً ، وقوله تعالى : (هَيِّدِيَا بِالْبَاطِنِ الْكُفْرَ) (المائدة / ٩٥) ، ولا توصف النكرة بالمعرفة ، وقوله تعالى : (ثَانِي عَطْفِهِ) (الحج / ٩) ، ولا تنصب المعرفة على الحال ، وقول جرير :

٣٩٦- يَارُبَّ غَابَطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ *** لَا قَى مَبَاعِدُهُ مِنْكُمْ وَحَرْمَانَا (١)

ولاتدخل «رب» على المعارف وفي «التحفة» : أن ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله : «ولاتفيد إلا تخفيفاً» فقال : بل تفيد أيضاً التخصيص ، فإن «ضارب زيد» أخص من «ضارب». وهذا سهو ؛ فإن «ضارب زيد» أصله «ضارب زيداً» بالنصب ، وليس أصله «ضارباً» فقط ، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضه تفيد التعريف

ص : ٩١

والتخصيص ؛ لأنها ليست فى تقدير الانفصال. وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بـ (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (الفاتحه / ٤).

الرابع : إزاله القبح أو التجوز ، كـ «مررت بالرجل الحسن الوجه» ؛ فإن «الوجه» إن رفع قبح الكلام ، بخلو الصفه لفظاً عن ضمير الموصوف ، وإن نصب حصل التجوز ؛ بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى.

الخامس : تذكير المؤنث كقوله : (١)

٣٩٧- إناره العقل مكسوف بطوع هوى***وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

السادس : تأنيث المذكر ، كقولهم : «قُطِعَتْ بعض أصابعه» ، وقرئ : (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) (يوسف / ١٠).

وشرط هذه المسأله والتى قبلها صلاحيه المضاف للاستغناء عنه ، فلايجوز «أمه زيد جاء» ولا «غلام هند ذهبت».

السابع : الظرفيه ، نحو : (تُوتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ) (إبراهيم / ٢٥).

الثامن : المصدريه ، نحو : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (الشعراء / ٢٢٧) ، فَ «أى» مفعول مطلق ، ناصبه «ينقلبون» و «يعلم» معلقه عن العمل بالاستفهام.

التاسع : وجوب التصدير ، ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو : «غلام من عندك؟» ، والخبر فى نحو : «صبيحه أى يوم سفر ك؟» ، والمفعول فى نحو : «غلام أيهم أكرمت؟» ، و «من» ومجرورها فى نحو : «من غلام أيهم أنت أفضل؟» ووجب الرفع فى نحو : «علمت أبو من زيد؟».

ص: ٩٢

العاشر: الإعراب ، نحو: «هذه خمسة عشر زيد» فيمن أعربه ، والأكثر البناء.

الحادى عشر: البناء ، وذلك فى ثلاثه أبواب :

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ «غير ومثل ودون» ، وقد استدل على ذلك بأمر: منها قوله تعالى: (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ) (سبأ / ٥٤) ، (وَمِنَّا ذُوْنَ ذَلِكِ) (الجن / ١١) ، قاله الأَخفش ، وخولف ، وأجيب عن الأول: بأن نائب الفاعل ضمير المصدر ، أى: وحيل هو ، أى الحول ، وعن الثانى: بأنه على حذف الموصوف ، أى: ومنا قوم دون ذلك ، ومنها قوله تعالى: (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) (الذاريات / ٢٣) ، فيمن فتح «مثلاً».

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون فى «مثل» ؛ لمخالفتها للمبهمات ، فإنها تثنى وتجمع كقوله تعالى: (إِلَّا أُمَّمَ أُمَّتِكُمْ) (الأنعام / ٣٨) ، وقول الشاعر: (١)

٣٩٨- من يفعل الحسنات الله يشكرها***والشر بالشر عند الله مثلان

وزعم أن «حقاً» اسم فاعل من «حق يحق» وأصله: حاق فقصر ، كما قيل: بَرٌّ وسرٌّ ونمٌّ ففيه ضمير مستتر ، و «مثل» حال منه ، ومنها قول أبى قيس بن رفاعه :

٣٩٩- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت***حمامه فى غصون ذات أوقال (٢)

فَ «غير» فاعل لـ «يمنع» وقد جاء مفتوحاً ، ولا يأتى فيه بحث ابن مالك ؛ لأن قولهم: «غيران وأغيار» ليس بعربى .

ولو كان المضاف غير مبهم لم يبين ، وأما قول الجرجانى وموافقيه: إن «غلامى» ونحوه مبنى فمردود ، ويلزمهم بناء «غلامك» ، وغلامه» ولا قائل بذلك.

ص: ٩٣

١- تقدم برقم ١١٧.

٢- تقدم برقم ١٤١.

الباب الثاني : أن يكون المضاف زماناً مبهماً ، والمضاف إليه «إذ» نحو : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) (هود / ٦٦) ، يقرأ بجر «يوم» وفتحه.

الثالث : أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنى ، كقول النابغة الذبياني :

٤٠٠- على حين عاتبت المشيب على الصبا***وقلت : ألما أصح والشيب وازع (١)

روى بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح : جواز البناء ، ومنه قراءة نافع : (هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) (المائدة / ١١٩) بفتح «يوم».

الأمر التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً

وهي عشرون :

أحدها : كونه على «فعل» بالضم كـ «ظرف وشرف» ؛ لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ، ولهذا يتحول المتعدى قاصراً إذا حول وزنه إلى «فعل» ؛ لغرض المبالغة والتعجب ، نحو : «ضرب الرجل وفهم» ، بمعنى ما أضربه وأفهمه! ، وسمع : «رحبتكم الطاعة» و : «إن بشراً طلع اليمن» ولا ثالث لهما ، ووجههما أنهما ضمنا معنى «وسع وبلغ».

ص : ٩٤

الثاني و الثالث : كونه على «فعل» بالفتح أو «فعل» بالكسر ووصفهما على «فعليل» ، نحو : «ذل وقوى».

الرابع : كونه على «أفعل» بمعنى صار ذا كذا ، نحو : «أغدالبعير ، وأحصد الزرع» إذا صارا ذوى غده وحصاد.

الخامس : كونه على «افعلل» ك «اقشعر واشمأز».

السادس : كونه على «افوعل» ك «اكوهد الفرخ» إذا ارتعد.

السابع : كونه على «افعللل» بأصالة اللامين ك «احرنجم» بمعنى «اجتمع».

الثامن : كونه على «افعللل» بزياده أحد اللامين ك «اقعنسس الجمل» إذا أبى أن ينقاد.

التاسع : كونه على «افعللى» ك «احر نبئ الديك» إذا انتفش ، وشذ قوله : (١)

٤٠١- قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرُ نَدِينِي *** أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرُ نَدِينِي

ولا ثالث لهما ، و «يغر نديني» - بالغين المعجمه - يعلوني ويغلبني ، وبمعناه : «يسر نديني».

العاشر : كونه على «استفعل» وهو دال على التحوّل ك «استحجر الطين».

الحادى عشر : كونه على وزن «انفعل» ، نحو : «انطلق وانكسر».

الثانى عشر : كونه مطاوعاً لمتعدّ إلى واحد ، نحو : «كسرتة فانكسر وأزعجته فانزعج».

فإن قلت : قد مضى عدّ «انفعل».

ص : ٩٥

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٥٥ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ١٣١ . لم يسم قائله .

قلنا : نعم ، لكن تلك علامه لفظيه وهذه معنويه ، وأيضاً فالمطاوع لا يلزم وزن «انفعل» ، تقول : ضاعفت الحسنات فتضاعفت ، وعلمته فتعلم ، وثلمته فتثلم ، وأصله : أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجه ك «ألبيسته الثوب فلبسه ، وأقمته فقام» وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدى لا- ثنين ، نحو : «استخبرته الخير فأخبرنى الخير ، واستفهمته الحديث فأفهمنى الحديث ، واستعطيته درهماً فأعطاني درهماً» ، وفى التعدى لواحد ، نحو : «استفتيته فأفتاني ، واستنصحتته فنصحتني» والصواب : ما تقدم ، وهو قول النحويين ، وما ذكره ليس من باب المطاوعه بل من باب الطلب والإجابه ، وإنما حقيقه المطاوعه أن يدل أحد الفعلين على تأثير ، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر : أن يكون رباعياً مزيداً فيه ، نحو : «تد حرج واحر نجم».

الرابع عشر : أن يضمن معنى فعل قاصر ، نحو قوله تعالى : (أذَاعُوا بِهِ) (النساء / ٨٣) ، (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي) (الأحقاف / ١٥) ، وقولهم : «سمع الله لمن حمده» وقول ذى الرمه :

٤٠٢- وإن تعتذر بالْمَحَلِّ من ذى ضروعها*** إلى الضيف يجرح فى عراقبيها نصلى (١)

فإنها ضمنت معنى : «تحدثوا ، وبارك ، واستجاب ، ويعث أو يفسد».

والسته الباقية : أن تدل على سجيّه ، ك «لؤم وجين».

أو على عرض ، ك «فرح وبطر».

أو على نظافه ، ك «طهر ووضؤ».

أو دنس ، ك «نجس ورجس».

ص : ٩٤

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ١٣٣.

أو على لون ، كَ «أدم واخضر».

أو حليه ، كَ «د عَج و كَجَل».

الأمر التي يتعدى بها الفعل القاصر

وهي سبعة :

أحدها : همزة «أفعل» ، نحو : (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ) (الأحقاف / ٢٠) ، وقد ينقل المتعدى إلى واحد بالهمزة إلى التعدى إلى اثنين ، نحو : «ألبرت زيدا ثوباً» ، ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى ثلاثة إلا- في «رأى» ، و «علم» وقاسه الأ-خفش في أخواتهما الثلاثة القلبية ، نحو : «ظن وحسب وزعم» ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي ، وقيل : قياسي في القاصر و المتعدى إلى واحد ، والحق : أنه قياسي في القاصر ، سماعي في غيره ، وهو ظاهر مذهب سيوييه.

الثاني : ألف المفاعله ، تقول في «جلس زيد» : جالست زيدا.

الثالث : صوغه على «فعلت» بالفتح «أفعل» بالضم ، لإفاده الغلبه ، تقول : «كرمت زيدا» بالفتح أي : غلبته في الكرم.

الرابع : صوغه على «استفعل» للطلب أو النسبه إلى الشيء كَ «استخرجت المال ، واستقبحت الظلم» ، وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : «استكثته الكتاب».

الخامس : تضعيف العين ، تقول في «فرح زيد» : «فرحته».

والنقل به سماعي في القاصر كالمثال ، وفي المتعدى لواحد ، نحو : «علمته الحساب» ولم يسمع في المتعدى لاثنين ، وزعم الحريري أنه يجوز في «علم» المتعديه لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ، ولا يشهد له سماع ولا قياس ، وظاهر

قول سيويه : أنه سماعي مطلقاً ، وقيل : قياسي في القاصر والمتعدى إلى واحد.

السادس : التضمين ، فلذلك عدى «رُحِبَ وَطُلِعَ» إلى مفعول لما تضمننا معنى «وسع وبلغ».

ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجه ، ولذلك عدى «ألوت» بقصر الهمزه بمعنى «قصرت» إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً ، وذلك في قولهم : «لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً» ، لما ضمن معنى «لا أمنعك» ومنه قوله تعالى : «لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً» (آل عمران / ١١٨) ، وعدى «أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبأ» إلى ثلاثة ؛ لما ضمن معنى «أعلم وأرى» بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار ، نحو : «أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ» (البقره / ٣٣) ، «تَبَيَّنُونِي بِعِلْمٍ» (الأنعام / ١٤٣).

السابع : إسقاط الجار توسعاً ، نحو : «وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا» (البقره / ٢٣٥) ، أى : على سر ، أى نكاح ، «أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ» (الأعراف / ١٥٠) ، أى : عن أمره.

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع «أَنَّ وَأَنَّ» ، وأهمل النحويون هنا ذكر «كى» مع تجويزهم فى نحو : «جئت كى تكرمنى» أن تكون كى مصدرية واللام مقدره ، والمعنى : لكى تكرمنى ، وأجازوا أيضاً كونها تعليليه و «أَنَّ» مضمره بعدها ، ولا يحذف مع «كى» إلا-لام العله ، لأنها لا-يدخل عليها جار غيرها ، بخلاف أختيها ، قال الله تعالى : «وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ» (البقره / ٢٥) ، أى : بأن لهم.

ومحل «أَنَّ» و «أَنَّ» وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين ؛ حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ، وجوز سيويه أن

يكون المحل جراً ، فقال بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر ، لكان قولاً قوياً ، وله نظائر ، نحو قولهم : «لاه أبوك» ، وأما نقل جماعه منهم ابن مالك : أن الخليل يرى أن الموضع جر ، وأن سيويه يرى أنه نصب ، فسهو .

ومما يشهد لمدعى الجر قوله تعالى : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) (الجن / ١٨) ، أصله : لا تدعوا مع الله أحداً ، لأن المساجد لله . ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أن» وصلتها ، لا تقول : «أنك فاضل عرفت» .

وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون ، وهو تحويل حركة العين ، يقال : كسى زيد ، بوزن «فرح» فيكون قاصراً ، فإذا فتحت السين صار بمعنى «ستر وغطى» وتعدى إلى واحد ، كقول امرئ القيس :

٤٠٣- وأركبُ في الروع خيفانه***كسا وجهها سَعَفٌ منتشر (١)

أو بمعنى «أعطى كسوه» وهو الغالب ، فيتعدى إلى اثنين ، نحو : «كسوت زيدا جبهه» ، قالوا : وكذلك «شترت عينه» ، بكسر التاء قاصر بمعنى «انقلب جفنها» ، و «شتر الله عينه» بفتحها متعد بمعنى «قلبها» ، وهذا عندنا من باب المطاوعه ، يقال : شتره فشتر ، كما يقال : ثرمة فثرم ، وثلمه فثلم ، ومنه : كسوته الثوب فكسيه .

ص : ٩٩

الباب الخامس : فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

إشارة

وهى عشرة :

الجهة الأولى : أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصنعة و لا يراعى المعنى

وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك.

و أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابهة.

فلنذكر هنا أمثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد ، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب ، وسترى ذلك معيناً.

فأحدها : قوله تعالى : (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي) (مريم / ٥) ؛ فإن المتبادر تعلق «من» بـ «خفت» ، وهو فاسد فى المعنى ، والصواب : تعلقه

ص: ١٠١

بِ «الموالى» ؛ لما فيه من معنى الولايه ، أى : خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلافتهم ، أو بمحذوف هو حال من «الموالى» ، أو مضاف إليهم ، أى : كائنين من ورائى ، أو فعل الموالى من ورائى ، وأما من قرأ (خفت) بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فـ «من» متعلقه بالفعل المذكور.

الثانى : قوله تعالى : (وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ) (البقره / ٢٨٢) ؛ فإن المتبادر تعلق «إلى» بـ «تكتبوه» ، وهو فاسد ؛ لاقتضائه استمرار الكتابه إلى أجل الدين ، وإنما هو حال ، أى : مستقراً فى الذمه إلى أجله. ونظيره قوله تعالى : (فَأَمَّا اللَّهُ مِائَةٌ عَامٌ) (البقره / ٢٥٩) ؛ فإن المتبادر انتصاب «مائة» بـ (أماؤه) ، وذلك ممتنع مع بقاءه على معناه الوضعى ؛ لأن الإماتة سلب الحياه وهى لا تمتد ، والصواب : أن يضمن (أماؤه) معنى «ألبته» فكأنه قيل : فألبته الله بالموت مائه عام ، وحيثئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمن ، أى : معنى اللبث لا- معنى الإلباث ؛ لأنه كالإماتة فى عدم الامتداد ، فلوصح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعى ، ويصير هذا التعلق بمنزلته فى قوله تعالى : (قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ) (البقره / ٢٥٩).

وفائده التضمن : أن يدل بكلمه واحده على معنى كلمتين ، يدللك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

الثالث : قوله تعالى : (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ) (البقره / ٢٤٩) ؛ فإن المتبادر تعلق الاستثناء بالجمله الثانیه ، وذلك فاسد ؛ لاقتضائه أن من اعترف غرفه بيده ليس منه ، وليس كذلك ، بل ذلك مباح لهم ، وإنما هو مستثنى من الأولى ، ووهم أبوالبقاء فى تجويزه كونه مستثنى من الثانیه ، وإنما سهل الفصل بالجمله الثانیه ؛ لأنها مفهومه من

الأولى المفصوله ؛ لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن (مَن لم يطعمه) منه ، فكان الفصل به كلا فصل.

الجهة الثانية : أن يراعى المعرب معنى صحيحاً ، و لا ينظر فى صحته فى الصنائه

فلنذكر أمثله من ذلك :

أحدها : قول بعضهم فى (وَتَمُودَ فَمَا أَبْقَى) (النجم / ٥١) : إن «تموداً» مفعول مقدم ، وهذا ممتنع ؛ لأن لـ «ما» النافية الصدر ؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإنما هو معطوف على «عاداً» ، أو هو بتقدير : وأهلك تموداً.

الثانى : تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) (النساء / ٨٣) ، بمحذوف ، أى : كائن عليكم ، وذلك ممتنع عند الجمهور ، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل ؛ لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجب الحذف.

الثالث : قول بعضهم فى (وَمَا هُوَ بِمَرْحُوحٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ) (البقره / ٩٦) : إن «هو» ضمير الشأن ، و «أن يعمر» مبتدأ و «بمزرحة» خبر ، ولو كان كذلك لم يدخل الباء فى الخبر.

الجهة الثالثه : أن يخرج على ما لم يثبت فى العريه

و ذلك إنما يقع عن جهل أو غفله ، نحو قول بعضهم فى (وَمَالْنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فى سَبِيلِ اللَّهِ) (البقره / ٢٤٦) : إن الأصل : ومالنا وأن لا نقاتل أى : مالنا وترك القتال كما تقول : «مالك وزيداً» ، ولم يثبت فى العريه حذف واو المفعول معه.

الجهة الرابعه : أن يخرج على الأمور البعيده و الأوجه الضعيفه و يترك الوجه القريب و القوى

نحو قول جماعه فى (وَقِيلِهِ) (الزخرف / ٨٨) : إنه عطف على لفظ (السَّاعَةِ) (الزخرف / ٨٥) ، فيمن خفض ، وعلى محلها فيمن نصب ، مع ما بينهما من التباعد.

ص: ١٠٣

وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) (فصلت / ٤١) : إن خبره (أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ) (فصلت / ٤٤).

وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى (ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) (ص / ١) ؛ إن جوابه (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ) (ص / ٤٤).
والصواب : خلاف ذلك كله.

فأما (وَقِيلَهُ) (الزخرف / ٨٨) ، فيمن خفض ، فقيل : الواو للقسم وما بعده الجواب ، واختاره الزمخشري ، وأما من نصب ، فقيل : عطف على (سِرَّهُمْ) (الزخرف / ٨٠) ، أو على مفعول محذوف معمول لـ : (يَكْتُبُونَ) (الزخرف / ٨٠) ، أو لـ (يَعْلَمُونَ) (الزخرف / ٨٦) ، أى : يكتبون ذلك ، أو يعلمون الحق ، أو أنه مصدر لـ : «قال» محذوفاً ، أو نصب على إسقاط حرف القسم ، واختاره الزمخشري.

وأما (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) (فصلت / ٤١) ، فقيل : «الذين» بدل من «الذين» فى : (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ) (فصلت / ٤٠) ، والخبر (لا يَخْفُونَ) (فصلت / ٤٠) ، واختاره الزمخشري ، وقيل : مبتدأ ، خبره مذکور ، ولكن حذف رابطه ، ثم اختلف فى تعيينه ، فقيل : هو (ما يُقَالُ لَكَ) (فصلت / ٤٣) ، أى : فى شأنهم ، وقيل : هو (لَمَّا جَاءَهُمْ) (فصلت / ٤١) ، أى : كفروا به ، وقيل : (لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) (فصلت / ٤٢) ، أى لا يأتیه منهم ، وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أن (لا يأتیه) من جملة خبر «إنه».

وأما (ص وَالْقُرْآنِ) (ص / ١) الآيه ، فقيل : الجواب محذوف ، أى : إنه لمعجز ؛ بدليل الشاء عليه بقوله : (ذِي الذِّكْرِ) (ص / ١) ، أو «إنك لمن المرسلين» بدليل : (وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) (ص / ٤) ، أو «ما الأمر كما زعموا» بدليل : (وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ) (ص / ٤) ، وقيل : مذکور ، فقال الأخفش : (إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ) (ص / ١٤) ، وقال الفراء وثعلب : (ص) ؛ لأن معناها :

صدق الله ، ويرده أن الجواب لا يتقدم ، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريب ، وقيل : (كَمْ أَهْلَكْنَا) (ص / ٣) الآية ، وحذفت اللام للطول.

الجهه الخامسة : أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهره

إشاره

فلنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب ، مرتبه الأبواب ؛ ليسهل كشفها.

باب المبتدأ

مسأله يجوز في الاسم المفتوح به وجهان

يجوز في الاسم المفتوح به من نحو قولك : «هذا أكرمته» الابتداء والمفعوليه ، ومثله : «كم رجل لقيته» ، لكن في هذا يقدر الفعل مؤخراً.

مسأله يجوز في المرفوع وجهان

يجوز في المرفوع من نحو : (أَفَى اللَّهِ شَكُّ) (إبراهيم / ١٠) ، و : «ما فى الدار زيد» الابتدائيه والفاعليه ، وهى أرجح ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

ومثله : الاسم التالى للوصف فى نحو : «زيد قائم أبوه» و : «أقائم زيد» ؛ لما ذكرنا ولأن الأب إذا قدر فاعلا كان خبر «زيد» مفرداً ، وهو الأصل فى الخبر ، فإن قلت : «أقائم أنت» فكذلك عند البصريين ، وأوجب الكوفيون فى ذلك الابتدائيه ، وحجتهم أن المضممر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه ، لا يقال : «قام أنا» ، والجواب : أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه ؛ لأنه يكون معه مستتراً ، بخلافه مع الفعل ، فإنه يكون بارزاً ك : «قمت أو قمت» ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل ، فلذلك احتمل معه الفصل ، ولأن المرفوع بالوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر ، بخلاف فاعل الفعل.

ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: (قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ الْهَيْتِ) (مریم / ٤٦) ، وقول الشاعر: (١)

٤٠٤- خليلي ما واف بعهدى أتما***إذا لم تكونا لي على من أقاطع

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي ، والقول بذلك في البيت مؤدّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ، ويجوز في نحو: «ما في الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور ، ونقله عن أكثر البصريين ، وهو أن يكون المرفوع اسماً لـ «ما» الحجازيه ، والظرف في موضع نصب على الخبريه ، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً.

مسألة حول جواز الابتداء والإخبار

يجوز في نحو: (فَصَيَّبُ جَمِيلٌ) (يوسف / ١٨) ، ابتدائيته كل من المقدر والمذكور وخبريه الآخر ، أي: شأنى صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره.

باب «كان» وما جرى مجريها

مسألة حول نقصان كان وتمامها وزيادتها

يجوز في «كان» من نحو: (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) (الشورى / ٥١) ، نقصان «كان» وتمامها وزيادتها ، وهو أضعفها ، قال ابن عصفور : باب زيادتها الشعر ، فعلى الناقصه : الخبر إما «لبشر» و «وحيا» استثناء مفرغ من الأحوال ، فمعناه : موحيا أو موحى. «أو من وراء حجاب» بتقدير : أو موصلاً ذلك من وراء حجاب ، و «أو يرسل» بتقدير :

ص: ١٠٦

أو إرسالا ، أى : أو ذا إرسال.

وإما «وحيّاً» والتفريغ فى الأخبار ، أى : ما كان تكليمهم إلا- إيهاء أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالا ، وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف ، و «لبشر» على هذا تبين ، وعلى التمام والزيادة فالتفريغ فى الأحوال المقدره فى الضمير المستتر فى «لبشر».

مسأله حول نقصان عسى وتامها

يجوز فى نحو : «زيد عسى أن يقوم» نقصان «عسى» فاسمها مستتر ، وتامها ف «أن» والفعل مرفوع المحل بها.

مسأله تشاكل السابقه

يجوز الوجهان فى : «عسى أن يقوم زيد» فعلى النقصان «زيد» اسمها وفى «يقوم» ضميره ، وعلى التمام لا إضمار ، وكل شىء فى محله ، ويتعين التمام فى نحو : «عسى أن يقوم زيد فى الدار» ، و : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) (الإسراء / ٧٩) ؛ لثلا يلزم فصل صله «أن» من معمولها بالأجنبى وهو اسم «عسى».

مسأله حول احتمال ما : الحجازيه و التميميه

(وما ربك بغافل) (الانعام / ١٣٢) ، تحتل «ما» الحجازيه و التميميه ، وأوجب الفارسى و الزمخشري ، الحجازيه ظناً أن المقتضى لزياده الباء نصب الخبر ، وإنما المقتضى نفيه ، لامتناع الباء فى قول الكميت فى مدح أمير المؤمنين عليه السلام :

ص: ١٠٧

٤٠٥- كان أهل العفاف والمجد والخى-***ر ونقض الامور والإبرام (١)

وجوازاها فى قول الشنفرى الأزدى :

٤٠٦- وإن مدّت الأيدى إلى الزادلم أكن***ر بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل (٢)

وفى : «ما إن زيد بقائم».

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية و المفعولية

من ذلك ، نحو : (وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) (النساء / ٤٩) ، (وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا) (النساء / ١٢٤) ، أى : ظلماً ما أو خيراً ما ، أى : لا ينقصونه مثل : (وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا) (الكهف / ٣٣) ، أى : نقصاً أو خيراً ، وأما (وَلَا تُضْرَوُ شَيْئًا) (التوبة / ٣٩) ، فمصدر ؛ لاستيفاء «ضُرَّ» مفعوله.

ما يحتمل المصدرية و الظرفية و الحالية

من ذلك : «سرت طويلاً» ، أى : سيراً طويلاً ، أو زمناً طويلاً ، أو سرته طويلاً.

ما يحتمل المصدرية و الحالية

«جاء زيد ركضاً» ، أى : يركض ركضاً ، أو عامله «جاء» على حد «قعدت جلوساً» ، أو التقدير : جاء راكضاً ، وهو قول سيبويه ، ويؤيده قوله تعالى : (إِنِّي طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا نَارَ غَيْبِئِنَ) (فصلت / ١١) ، فجاءت الحال فى موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدرية و الحالية و المفعول لأجله

من ذلك : (يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا) (الرعد / ١٢) ، أى : فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً ، وابن مالك يمنع

ص: ١٠٨

١- شرح الهاشميات : ٣٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٩٩.

حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثني ، أو خائفين وطامعين ، أو لأجل الخوف والطمع ، فإن قلنا : لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلن - وهو اختيار ابن خروف - فواضح ، وإن قيل : باشرطه فوجهه أن (يريكم) بمعنى : «يجعلكم ترون» والتعليل باعتبار الرؤيه لا الإراءه ، أو الأصل : إخافه وإطماعاً ، وحذفت الزوائد.

ما يحتمل المفعول به و المفعول معه

نحو : «أكرمتك وزيداً» ، يجوز كونه عطفاً على المفعول به و كونه مفعولاً- معه ، ونحو : «أكرمتك وهذا» يحتملها وكونه معطوفاً على الفاعل ؛ لحصول الفصل بالمفعول.

باب الاستثناء

إشارة

يجوز في نحو : «ما ضربت أحداً إلا زيداً» كون «زيد» بدلا من المستثنى منه ، وهو أرجحها ، وكونه منصوباً على الاستثناء ، وكون «إلا» وما بعدها نعتاً ، وهو أضعفها.

مسألة حول حاشا و عدا و خلا

يجوز في نحو : «قام القوم حاشاك ، وحاشاه» كون الضمير منصوباً ، وكونه مجروراً ، فإن قلت : «حاشاي» تعين الجر ، أو : «حاشاني» تعين النصب ، وكذا القول في : «خلا وعدا».

مسألة يجوز فيما بعد إلا في الجملة المنفيه ثلاثة أوجه

يجوز في نحو : «ما أحد يقول ذلك إلا زيد» كون «زيد» بدلا من «أحد» ، وهو المختار ، وكونه بدلا من ضميره ، وأن ينصب على الاستثناء ؛ فارتفاعه من

وجهين ، وانتصابه من وجه ، فإن قلت : «ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد» فبالعكس.

ما يحتمل الحاليه و التمييز

من ذلك : «كرم زيد ضعيفاً» إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محوّل عن الفاعل ، يمتنع أن تدخل عليه «من» ، وإن قدر نفسه احتمال الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال «من».

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل و كونه من المفعول

نحو : «ضربت زيدا ضاحكاً» ، ونحو : (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً) (التوبه / ٣٦) ، وتجويز الزمخشري الوجهين في : (أَدْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَآفَّةً) (البقره / ٢٠٨) وهم ؛ لأن «كافه» مختص بمن يعقل.

من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين

نحو : (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) (هود / ٧٢) ، يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشاره ، وعلى الأول : فيجوز «ها قائماً ذا زيد» ، وعلى الثاني : يمتنع ، وأما التقديم عليهما معاً : فيمتنع على كل تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدد و التداخل

نحو : «جاء زيد راكباً ضاحكاً» ، فالتعدد على أن يكون عاملهما «جاء» وصاحبهما «زيد» ، والتداخل على أن الأولى من «زيد» وعاملها «جاء» ، والثانيه من ضمير الأولى وهى العامل ، وذلك واجب عند منع تعدد الحال ، وأما «لقيته مصعداً منحدرأ» فمن التعدد ، لكن مع اختلاف الصاحب ، ويستحيل التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول والثانيه من الفاعل تقليلاً للفصل ، ولا يحمل على العكس إلا بدليل.

مسألة

«ما تأتينا فتحدثنا» لك رفع «تحدث» على العطف ، فيكون شريكاً فى النفى ، أو الاستئناف فتكون مثبتاً ، أى : فأنت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك ، ونصبه بإضمار «أن» ، وله معنيان : نفى السبب فينتفى المسبب ، ونفى الثانى فقط ، فإن جئت بـ «لن» مكان «ما» فللنصب وجهان : إضمار «أن» والعطف ، وللرفع وجه وهو القطع ، وإن جئت بـ «لم» فللنصب وجه وهو إضمار «أن» ، وللرفع وجه وهو الاستئناف ، ولك الجزم بالعطف ، فإن قلت : «ما أنت آت فتحدثنا» فلا جزم ولارفع بالعطف ؛ لعدم تقدم الفعل ، وإنما هو على القطع.

مسألة

نحو : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا) (يوسف / ١٠٩) يحتمل الجزم بالعطف ، والنصب على الإضمار ، مثل : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ) (الحج / ٤٦) ونحو : (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ) (محمد / ٣٦) يحتمل (تَتَّقُوا) : الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب بإضمار «أن» على حد قوله : (١)

٤٠٧- ومن يقترب منا ويخضع نؤوه***ولا يخش ظمماً ما أقام ولا هضمًا

باب الموصول

مسألة

(فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) (الحجر / ٩٤) «ما» مصدرية ، أى : بالأمر ،

ص: ١١١

أو موصول اسمي ، أي : بالذی تؤمره ، على حد قوله : (١)

٤٠٨- أمرتك الخير فافعل ما أمرت به***فقد تركتك ذا مال وذانشب

وأما من قال : «أمرتك بكذا» وهو الأكثر فيشكل ؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنى ومتعلقاً ، نحو : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) (المؤمنون / ٣٣) أي : منه ، وقد يقال : إن «إصدع» بمعنى : «أمر» ، وأما (فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا) في الأعراف (الآية : ١٠١) فيحتمل أن يكون الأصل : بما كذبوه ، فلا إشكال ، أو : بما كذبوا به ، ويؤيده التصريح به في سورة يونس (الآية / ٧٤) ، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق ؛ لأن (ما كَانُوا لِيُؤْمِنُوا) بمنزله : «كذبوا» في المعنى ، وأما (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ) (الشورى / ٢٣) فقول : «الذی» مصدرية ، أي ذلك تبشير الله ، وقيل : الأصل : يبشر به ، ثم حذف الجار توسعاً فانصبب الضمير ثم حذف.

مسألة

يجوز في نحو : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) (الأنعام / ١٥٤) كون «الذی» موصولا اسمياً ؛ فيحتاج إلى تقدير عائد ، أي : زياده على العلم الذی أحسنه ، وكونه موصولا- حرفياً ؛ فلا يحتاج لعائد ، أي : تماماً على إحسانه ، وكونه نكرة موصوفه ؛ فلا يحتاج إلى صلة ، ويكون (أَحْسَنَ) حينئذ اسم تفضيل ، لا فعلا ماضياً ، وفتحته إعراب لآبناء ، وهي علامه الجر ، وهذان الوجهان كوفيان ، وبعض البصريين يوافق الثاني.

ص : ١١٢

١- نسبه ابن هشام في معنى اللبيب ، مبحث «ما» إلى عمرو بن معد يكرب ، وعزى إلى غيره أيضاً. راجع شرح شواهد المغنى : ٢ / ٧٢٧ و ٧٢٨ وشرح أبيات معنى اللبيب : ٣٠٠ / ٥.

مسألة

نحو: (آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ) (الأعراف / ١٢١ و ١٢٢)

يحتمل بدل الكل من الكل ، وعطف البيان ، ومثله : (نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ) (البقره / ١٣٣).

مسألة

نحو: (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (الأعلى / ١) يجوز فيه كون «الأعلى» صفة للاسم أو صفة للرب ، وأما نحو «جاءني غلام زيد الظريف» : فالصفة للمضاف ، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل ؛ لأن المضاف إليه إنما جرى به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته ، وعكسه :

«وكل فتى يتقى فائز»

فالصفة للمضاف إليه ؛ لأن المضاف إنما جرى به لقصد التعميم ، لا للحكم عليه ، ولذلك ضعف قوله : (١)

٤٠٩- وكل أخ مفارقه أخوه***لعمركم أبيك إلا الفرقدان

باب حروف الجر

مسألة

نحو: «زيد كعمرو» تحتل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار ، وقيل : لا تتعلق ، والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالإضافه ولا تقدير بالاتفاق.

ص: ١١٣

ونحو : «جاء الذى كزید» يتعين الحرفیه ؛ لأن الوصل بالمتضایفین ممتنع.

مسأله

«زید علی السطح» یحتمل «علی» الوجھین ، وعلیھما فھى متعلقه باستقرار محذوف.

الجهه السادسة : ألا یراعى الشروط المختلفه بحسب الأبواب

اشاره

فإن العرب یشرطون فی باب شیئا ویشرطون فی آخر نقیض ذلك الشیء علی ما اقتضته حکمه لغتهم وصحیح أقیستهم ، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت علیه الأبواب والشرائط.

فلنورد أنواعاً من ذلك مشیرین إلى بعض ما وقع فیہ الوهم للمعربین :

النوع الأول : اشتراطهم الجمود لعطف البیان و الاشتقاق للنعته

ومن الوهم فی الأول : قول الزمخشری فی (مَلِكِ النَّاسِ إِلِهَ النَّاسِ) (الناس / ۲ و ۳) : إنهما عطفاً ببيان ، والصواب : أنهما نعتان ، وقد یجاب بأنهما أجریا مجرى الجوامد ؛ إذ يستعملان غیر جاریین علی موصوف وتجرى علیهما الصفات ، نحو قولنا : «إله واحد وملك عظیم».

ومن الخطأ فی الثانی قول كثير من النحویین فی نحو : «مررت بهذا الرجل» : إن «الرجل» نعت ، قال ابن مالک : أكثر المتأخرین یقلد بعضهم بعضاً فی ذلك ، والحامل لهم علیه توهمهم أن عطف البیان لا یكون إلا أخص من متبوعه ، وليس كذلك ؛ فإنه فی الجوامد بمنزله النعت فی المشتق ، ولا یمتنع كون المنعوت أخص من النعت.

النوع الثانی : اشتراطهم التعریف لعطف البیان و نعت المعرفه و التنکیر ...

للحال والتمييز ، وأفعل من ، ونعت النكرة (١).

ومن الوهم فى الأول : قول جماعه فى «صديد» من (مَاءٍ صَدِيدٍ) (إبراهيم / ١٦) وفى «كفاره» : إنهما عطفان بيان ، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم؛ فيجب عندهم فى ذلك أن يكون بدلاً ، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان فى الجوامد كالنعت فى المشتقات؛ فيكون فى المعرف والنكرات ، وقول بعضهم فى «ناقع» من قول النابغه :

٤١٠- فبت كأتى ساورتنى ضئيله***من الرقش فى أنيابها السُمُّ ناقع (٢).

إنه نعت لـ «السم» والصواب : أنه خبر لـ «اسم» ، والظرف متعلق به ، أو خبر ثان.

وليس من ذلك : قول الزمخشري فى (شديد العقاب) (٣) : «إنه يجوز كونه صعه لاسم الله تعالى فى أوائل سورة غافر ، وإن كان من باب الصفة المشبهه وإضافتها لا تكون إلا فى تقدير الانصال ، ألا ترى أن (شديد العقاب) معناه : شديد عقابه؟ ولهذا قالوا : كل شىء إضافته غير محضه فإنه يجوز أن تصير إضافته محضه ، إلا الصفة المشبهه» لأنه جعله على تقدير «أل» ، وجعل سبب حذفها إرادته الأزواج ، وأجاز وصفيته أيضا أبوالبقاء ، لكن على أن «شديداً» بمعنى مشدد كما .

ص: ١١٥

١- قال الشمنى : يعنى أنهم اشتراطوا التعريف الأمور ، منها عطف البيان ونعت المعرفه ، واشتراطوا التنكير لأمر ، منها الحال والتمييز ونعت النكرة وأفعل من. المنصف ٢ / ٢٢٨.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨١٦

٣- تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول لا إله إلا هو إليه المصير. (غافر / ٢ و ٣).

أن «الأذنين» فى معنى المؤذن ، فأخرجه بالتأويل من باب الصفه المشبهه إلى باب اسم الفاعل ، والذى قدمه الزمخشري أنه وجميع ما قبله أبدال ، أما أنه بدل فلتنكيره ، وكذا المضافان قبله وإن كانا من باب اسم الفاعل؛ لأن المراد بهما المستقبل وأما البواقى فللناسب ، ورد على الزداد فى جعله (شديد العقاب) بدلاً ما قبله صفات ، وقال : فى جعله بدلاً وحده من بين الصفات نبوّ ظاهر.

و من الوهم فى الثانى : قول الجاحظ فى بيت الأعشى :

٤١١- و لست بالأكثر منهم حصى***و إنما العزه للكاثر (١)

إنه يبطل قول النحويين : لا- تجتمع «أل» و «من» فى اسم التفضيل ، فجعل كلا- من «أل» و «من» معتداً به جارياً على ظاهره ، والصواب : أن تقدر «أل» زائده ، أو معرفه و «من» متعلقه بـ «أكثر» منكرأ محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها فى قولك : «أنت منهم الفارس البطل» أى : أنت من بينهم ، وقول بعضهم : إنها متعلقه بـ «ليس» قد يردّ بأنها لا تدل على الحدث عند من قال فى أخواتها : إنها تدل عليه ، ولأن فيه فصلاً بين «أفعل» وتمييزه بالأجنبى ، وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم ، وفى «ليس» رائحه قولك : «انتفى» ، وبأن فصل التمييز قد جاء فى الضروره فى قول العباس بن مرداس :

٤١٢- على أننى بعد ماقد مضى*** ثلاثون للهجر حولاً كميلاً (٢)

و «أفعل» ياقوى فى العمل من «ثلاثون».

ومن ذلك : قول الزمخشري فى (إنّما أعظكم بواجده أن تقوموا لله) (سبأ / ٦٦) : إن «أن تقوموا» عطف بيان على (آيات يينات) (آل عمران / ٩٧) مع اتفاق

ص: ١١٦

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٠٢.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٠٨.

النحويين على ان البيان والمبين لا- يتخالفان تعريفاً وتنكيراً وقد يكون عبي عن البدل بعطف البيان لتأخيها ، ويؤيده قوله في (أَسَيِّئُونَ مَنْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ) (الطلاق / ٦) : إن «من وجدكم» عطف بيان لقوله تعالى : «من حيث سكنتم» وبفسير له ، قال : و «من» : تبعيضية حذف بعضها أى : أسكنوهن مكاناً من مساكنكم مما تطيقون ، انتهى. وإنما يريد البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه ، وهذا سيبويه يسمي لتوكيد صفه وعطف البيان صفه.

النوع الثالث : اشتراطهم فى بعض ما التعريف شرطه تعريفاً خاصاً

كمنع الصرف اشتراطوا له تعريف العلميه أو شبهه كما فى «أجمع» وكنعت الإشارة و «أى» فى النداء ، اشتراطوا لهما تعريف اللام الجنسيه ، وكذا تعريف فاعلى «نعم وبئس» لكنها تكون مباشره له أو لما أضيف إليه ، بخلاف ما تقدم فشرطها المباشره له.

ومن الوهم فى ذلك : قول الزمخشري فى قراءه ابن أبى عبله : (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُّمِ أَهْلِ النَّارِ) (ص / ٦٤) ، بنصب «تخاصم» : إنه صفه للإشاره ، وقد اشترط حجماعه من المحققين فى نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه فى غيره من النعوت ، ولا يكون التخصم أيضاً عطف بيان؛ لأن البيان يشبه الصفه ، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه «أل» كذلك ما يعطف عليها.

النوع الرابع : اشتراط الإبهام فى بعض الألفاظ

كظروف المكان ، والاختصاص فى بعضها كالمبتدآت وأصحاب الاحوال.

ومن الوهم فى الأول : قول الزمخشري فى (فَأَسَيِّئُ تَبْقُوا الصَّيْرَاطَ) (يس / ٦٦) ، وفى (سَيُعِيدُهَا سَيَرَتَهَا الْأُولَى) (طه / ٢١) ، وقول جماعه فى «دخلت الدار ، أو المسجد ، أو السوق» : إن هذه المنصوبات ظروف ، وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً ، ويعرف بكونه صالحاً لكل بقعه ك «مكان وناحيه وجهه وجانب

وأمام وخلف».

والصواب : أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً ، والجار المقدر «إلى» فى (سُنْعِيدُهَا سِيرَتَهَا نَأْوَلِي) ، و «فى» أو «إلى» فى الباقى ، ويحتمل أن (إِسْتَبَقُوا) ضمن معنى : «تبادروا» ويحتمل «سيرتها» أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدل اشتغال ، أى : سنعدها طريقته.

و من الوهم فى الثانى : قول الحوفى فى (ظُلْمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) (النور / ٤٠) : إن (بعضها فوق بعض) جملة مخبر بها عن «ظلمات» ، و «ظلمات» غير مختص ، فالصواب : قول الجماعه : إنه خبر لمحذوف ، أى : تلك ظلمات ، نعم إن قدر أن المعنى : ظلمات أى ظلمات ، بمعنى : ظلمات عظام أو متكاثفه ، وتركت الصفه الدلاله المقام عليها ، صح.

النوع الخامس : اشتراطهم الإضمار فى بعض المعمولات و الإظهار فى بعض

فمن الأول : مجرور «لولا» ومجرور «وحد» ، ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره ، تقول : «لو لاي ولولاك ، ولو لاه ، ووحيدين ووحيدك ووحده» ومجرور «لبي وسعدى وحنانى» ويشترط لهن ضمير الخطاب.

ومن ذلك : مرفوع خبر «كاد» وأخواتها إلّا «عسى» فتقول : «كاد زيد يموت» ولاتقول : «يموت أبوه» ويجوز : «عسى زيد أن نقوم ، أو يقوم أبوه» ، فيرفع السببى ، ولايجوز رفعه الأجنبى ، نحو : «عسى زيد أن يقوم عمرو عنده».

ومن ذلك : مرفوع اسم التفضيل فى غير مسأله الكحل ، وهذا شرطه - مع الإضمار - الاستتار ، وكذا مرفوع نحو : «قم وأقوم وتقوم ونقوم».

ومن الثانى : تأكيد الاسم المظهر ، والنعت والمنعوت ، وعطف البيان والمبين.

ومن الوهم فى الأول : قول بعضهم فى «لولاى وموسى» : إن «موسى»

يحتمل الجر ، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الدار ، ولأن «لولا» لا تجر الظاهرن فلو أعيدت لم تعمل الجر ، فكيف ولم تعد؟ وهذه مسأله يحاجى بها ، فيقال : ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور ، أعدت الجار أم لم تعده ، وقولنا : «مجرور»؛ لأنه يصح أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائده والزائد لا يقدح فى كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظيه ، فكذا ما أشبه الزائد.

ومن الوهم فى الثانى : قول الزمخشري فى قوله تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) (المائدہ / ١١٧) - إذا قدرت «أن» مصدرية - : وإنها وصلتها عطف بيان على الهاء.

النوع السادس : اشتراطهم المفرد فى بعض المعمولات و الجملة فى بعض

فمن الأول : الفاعل ونائبه.

و من الثانى : خبر «أن» المفتوحه إذا خفت ، وخبر القول المحكى ، نحو : «قولى لا إله إلا الله» ، وخرج بذكر المحكى قولك : «قولى حق» ، وكذلك خبر ضمير الشأن ، وعلى هذا فقوله تعالى : (وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّه آثِمٌ قَلْبُهُ) (البقره / ٢٨٣) إذا قدر ضمير «إنه» للشأن ، لزم كون «آثم» خبراً مقدماً و «قبله» مبتدأ مؤخرأ ، وإذا قدر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك ، وو أن يكون «آثم» الخبر و «قلبه» فاعل به ، وخبر أعال المقاربه وجواب الشرط وجواب القسم ، ومن الوهم قول بعضهم فى (فَطَفِقَ مَسِيحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) (ص / ٣٣) : إن «مسحاً» خبر «طفق» ، والصواب : أنه مصدر لخبر محذوف ، أى : يمسح مسحاً.

النوع السابع : اشتراط الجملة الفعلية فى بعض المواضع و الاسميه فى بعض

ومن الأول : جملة الشرط غير «لولا» ، وجملة جواب «لو ولولا ولو ما» ،

والجملتان بعد «لما»، والجمل التاليه أحرف التحضيض، وجمله أخبار أفعال المقاربه، وخبر «أن» المفتوحه بعد «لو» عند الزمخشري ومتابعيه، نحو: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) (البقره / ١٠٣).

ومن الثاني: الجملة بعد «إذا» الفجائيه، و«ليتما» على الصحيح فيهما.

ومن الوهم في الأول: أن ينول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو: (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ) (النساء / ١٢٨) (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (التوبه / ٦) و(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (الانشقاق / ١): إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأ؛ لأن هذا مذهبه ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعده. نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسأله، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزبء:

٤١٣- ما للحمال مشيها وثيداً***أجنلاً يحملن أم حديداً (١)

فيمن رفع «مشيها»، وذلك عند الجماعه مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر، أى: مشيها يكون وثيداً أو يوجد وثيداً، ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الطرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من «الجمال»؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهاميه، ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزه الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه. ١٢

ص: ١٢٠

ومن الوهم فى الثانى : تجويز كثير من النحويين الاشتغال فى نحو : «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك فى كافيته مع قوله فىهما فى بحث الظروف : وقد تكون للمفاجأه فىلزم المبتدأ بعدها.

النوع الثامن : اشتراطهم فى بعض الجمل الخبريه و فى بعضها الإنشائيه

فلأول كثير ، كالصله والصفه والحال والحمله الواقعه خبراً لـ «كان» أو خبراً لـ «إن» أو لضمير الشأن ، قيل : أو خبراً للمتبدأ أو جواباً للقسم غير الاستعطافى .

ومن الثانى : جواب القسم الاستعطافى .

و ما ورد على خلاف ما ذكر مؤول . كقوله : (١)

٤١٤- حتى إذا كاد الظلام يختلط***جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

وتخريجه على اضممار القول ، أى : بمذق مقول عند رؤيته ذلك .

وينبغى أن يستثنى من منع ذلك فى خبرى «إن» وضمير الشأن خبر «أن» المفتوحه إذا خفت؛ فإنه يجوز أن يكون جملة دعائيه ، كقوله تعالى : (وَالْخَامِسَهُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) (النور / ٩) ، فى قراء من قرأ «أن» تالتخفيف و «غضب» بالفعل و «الله» فاعل ، وإذا لم نلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم «أن» هذه ضمير شأن فلا- استثناء بالنسبه إلى ضمير الشأن؛ إذ يمكن أن يقدر : «والخامسه أنها» .

ومن الوهم فى هذا الباب : قول بعضهم فى قوله تعالى : (وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا) البقره / ٢٥٩) : إن جملة الاستهام حال من «العظام» ، ونالصواب : أن

ص : ١٢١

١- قال البغدادي : «وهذا قيل للعجاج» . شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥ / ٧ .

«كيف» وحدها حال من مفعول «ممشز» ، وأن الجملة بدل من «العظام» ولا يلزم من جواز كون الحال المفرجه استفهاماً جواز ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو: «كيف زيد؟» ، واختلف في نحو: «زيد كيف هو؟».

النوع التاسع : اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف و لبعضها ألا يوصف

فمن الأمول : مجرور «ربّ» إذا كان ظاهراً ، و «أى» في النداء و «الجماء» في قولهم : «جاؤوا الجماء الغفير» ، وما وطئ به من خبر أو صفة أو حال ، نحو : «زيد رجل صالح» و «مررت بزيد الرجل الصالح» ، (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ (الزمر / ٢٧) ، إلى قوله تعالى : (قرآناً عربياً).

ومن ثم أبطل أبو علي كون الظرف من قول الأعشى :

٤١٥- رَبُّ رَفِدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمِ *** م وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ (١)

متعلقاً بـ «أسرى»؛ لثلاثاً يخلو ما عطف على مجرور «رب» من صفة.

ومن الثانى : فاعلا «نعم وبئس» ، والأسماء المتوغله فى شبه الحرف إلا «من و ما» النكرتين؛ فإنهما يوصفان ، نحو : «مررت بمن معجب لك» وهو عوى فى القياس؛ لأنها معربه ، ومن ذلك الضمير ، وجوز الكسائى نعتة إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح ، نحو : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) (سبأ / ٤٨) ، فقدّر «علام» نعتاً للضمير المستتر فى «يقذف بالحق» ، وأجاز غير الفارسى وابن السراج نعت فاعلى «نعم وبئس» تمسكاً بقول زهير بن أبى سلمى :

ص: ١٢٢

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٣٣ / ٧.

٤١٦- نعم الفتى المُرَى أنت إذاهم***حَضَرُوا لَدَى الْحِجْرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ (١)

وحمله الفارسي وابن السراج على البدل. وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنعته التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد، فأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ؛ لإمكان أن ينوى في النعت ما نوى في المنعوت، وعلى هذا يحمل البيت. انتهى.

وقال الزمخشري وأبو البقاء في (وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن) (مريم / ٧٤): إنَّ الجمله بعد «كم» صفة لها، والصواب أنها صفة لـ (قرن) وجمع الضمير حملاً على معناه كما جمع وصف (جميع) في (وإن كلَّ لما جميع لدينا محضرون) (يس / ٣٢).

النوع العاشر: تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر

كالعامل من وصف ومصدر؛ فإنه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول؛ فإنه لا يوصف قبل تمام صلته ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول: قول بعضهم في قول الحطيئة:

٤١٧- أزمعتُ يأساً مييناً من نوالكم***ولن ترى طارداً للحر كالياس (٢)

: إن من متعلقه بـ يأساً، والصواب: أن تعلقها بـ يئست محذوفاً، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبو البقاء في (وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلاً) (المائدة / ٢): لا يكون «يبتغون» نعتاً لـ «آمين»؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من «آمين»، انتهى. وهذا قول ضعيف، والصحيح: جواز الوصف بعد العمل.

ص: ١٢٣

١- شرح شواهد المغنى: ٢ / ٩١٥.

٢- شرح شواهد المغنى: ٢ / ٩١٦.

النوع الحادى العشر : إجازتهم فى بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ

نحو قول الفضل بن العباس :

٤١٨- وكان وليّ العهد بعد محمد***على وفى كل المواطن صاحبه (١).

ومنع ذلك فى البعض ، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام : «فإن تقوى الله دواء داء قلوبكم» (٢).

ومن الوهم فى هذا قول المبرد فى قولهم : «إن من أفضلهم كان زيدا» : إنه لا يجب أن يحمل على زياده «كان» كما قال سيوييه ، بل يجوز أن تقدر «كان» ناقصه ، واسمها ضمير «زيد» ، لأنه متقدم رتبة؛ إذ هو اسم «إن» و «من أفضلهم» خبر «كان» و «كان» ومعمولاها خبر «إن» فلزمه تعديم خبر «إن» على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً ، وهذا لا يجيزه أحد.

النوع الثانى عشر : إيجابهم لبعض معمولات الفعل و شبهه أن يتقدم

كالاستفهام والشرط و «كم» الخبرية ، نحو : (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنَكِّرُونَ) (غافر / ٨١) ، (أَيِّمًا الْأَجَلِينَ فَضَيْتُ) (القصص / ٢٨) ولبعضها أن يتأخر ، إما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه ، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب ، نحو قول الإمام على بن الحسين عليه السلام : «سبحانك ما أجل شأنك» (٣) ، أو لعارض معنوى أو لفظى وذلك كالمفعول فى نحو : «ضرب موسى عيسى»؛ فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى ضميره ، وكالمفعول الذى هو «أى» الموصول ، نحو : «سأكرم أيهم جاءنى» ، كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أى» الشرطية والاستفهامية ، والمفعول الذى هو «أن» وصلتها ، نحو : «عرفت أنك فاضل» ، كرهوا الابتداء ب «أن»

ص : ١٢٤

١- أدب الطف : ١ / ١٢٩.

٢- نهج البلاغه : ط ١٨٩ / ٦٣٥.

٣- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء السابع والأربعون : ٣٢٨.

المفتوحه؛ لثلاث- يلتبس بـ «أن» التي بمعنى «لعل» وإذا كان المبتدأ الى أصله التقديم يجب تأخره إذا كان «أن» وصلتها ، نحو : (وَأَيُّهُ لَّهُمْ أَنْتَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ) (يس / ٤١) ، فأن يجب تأخر المفعول الذى أصله التأخير ، نحو : (وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ اشْرَكْتُمْ) (الأنعام / ٨١) ، أحق وأولى. وكمقول كامل اعترن بلا-م الابتداء أو القسم ، أو حرف الاستثناء أو «ما» النافية ، أو «لا» فى جواب القسم.

ومن الوهم فى الأول : قول ابن عصفور فى (أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) (السجده / ٢٦) : إن «كم» فاعل «يهد» ، فإن قلت : خرجته على لغه حكاها الأخفش وهى أن بعض العرب لا يلتزم صدرية «كم» الخبرية ، قلنا : قد اعترف برداءتها ، فخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءه. والصواب : أ ، الفاعل مستتر راجع إلى «الله» سبحانه وتعالى ، أى : أولم يبين الله لهم ، أو إلى «الهدى» والأول قول أبى البقاء ، والثانى قول الزجاج ، وقال الزمخشري : الفاعل الجملة ، وقد مر أن الفاعل لا يكون جملة ، و «كم» مفعول (أهلكتنا) والجملة مفعول (يهد) وهو معلق عنها ، و «كم» الخبرية تعلق خلافاً لأكثرهم.

ومن الوهم فى الثانى : قول بعضهم فى قوله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصِيرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (الإسراء / ٣٦) إن «عنه» مرفوع المحل بـ «مسؤولاً» ، والصواب : أن اسم «كان» ضمير المكلف وإن لم يجر له ذكر ، وأن المرفوع بـ «مسؤولاً» مستتر فيه راجع إليه أيضاً ، وأن «عنه» فى موضع نصب.

النوع الثالث عشر : منعه من حذف بعض الكلمات وإيجابهم حذف بعضها

فمن الأول : الفاعل ، ونائبه ، والجار الباقي عمله ، إلا- فى مواضع ، نحو قولهم : «الله لأفعلن» و «بكم درهم اشترت» أى : والله وبكم من درهم.

ومن الثاني : أحد معمولي «لات» ، كقول أمير المؤمنين عليه السلام : «وقد أدبرت الحيله وأقبلت الغيله ولات حين مناص»(١).

ومن الوهم في هذا النوع : قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو : «قاموا ليس زيداً ، ولا- يكون زيداً ، وما خلا زيداً» : إن مرفوعهن محذوف ، وهو كلمه «بعض» مضافه إلى ضمير نم تقدم. والصواب : أنه مضمرة عائد إما على كلمه «بعض» مضافه إى ضمير من تقدم. والصواب : أنه مضمرة عائد إما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل ، أى : لا يكون هو - أى القائم - زيداً ، وإما على المصدر المفهوم من الفعل ، وذلك في غير «ليس» و «لا يكون» تقول : «قاموا خلا زيداً» أى : جانب هو - أى : قيامهم - زيداً.

النوع الرابع عشر : تجويز هم في الشعر ما لا يجوز في النثر

و ذلك كثير ، وقد أفرد بالتصنيف ، وعكبه ، وهو غريب جداً ، وذلك بدلا الغلط والنسيان ، زعم بعض القدماء أنه لا يجوز يفي الشعر؛ لأنه يقع غالباً عن تروّ وفكر.

النوع الخامس عشر : اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع و فقده في بعض

فلأول : قد مضى مشروحاً : والثاني : الجملة المضاف إليها ، نحو قول الإمام على بن الحسين عليه السلام : «ولا تخزنى يوم تبعثنى للعائتك» (٢). فأما قول النابغه الجعدى :

٤١٩- مضت سنه لعام ولدت فيه***وعشر بعد ذاك و حجتان (٣)

فنادر ، وهذا الحكم خفى على أكثر النحويين ، والصواب في مثل قولك : «أعجبنى يوم ولدت فيه» : تنوين اليوم ، وجعل الجملة بعده صفه له ، وكذلك

ص: ١٢٦

١- نهج البلاغه : ط ٢٣٣ / ٧٧١.

٢- الصحيحه الكامله السجديه ، الدعاء السابع والأربعون : ٣٥١.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٠٢.

«أجمع» و ما يتصرف منه فى باب التوكيد ، يجب تجريده من ضمير المؤكد ، وأما قولهم : «جاء القوم بأجمعهم» فهو بضم الميم لا بفتحها ، وهو جمع لقولك : «جمع» على حد قولهم : «فلس وأفلس» والمعنى : جاؤوا بجماعتهم ، ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائده ؛ فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر : اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة

ك «قبل وبعد وغير» ، ولبناء بعضها أن تكون مضافه ، وذلك «أى» الموصوله ؛ فإنها لاتبنى إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) (مريم / ٦٩).

ومن الوهم فى ذلك : قول ابن الطراوه : (هم أشد) مبتدأ وخبر ، و «أى» مبنية مقطوعه عن الإضافة ، وهذا مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين.

الوجه السابع : أن يحمل كلاماً على شىء و يشهد استعمال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه

إشاره

وله أمثله :

الأول : قولهم فى (أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) (القصص / ٦٢) ، إن التقدير : تزعمونهم شركاء ، والأولى أن يقجر : تزعمون أنهم شركاء ؛ بدليل : (وَمَا تَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُفَّ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ) (الأنعام / ٩٤) ، ولأن الغالب على «رعم» ألا يقع على المفعولين صريحاً ، بل على «أن» وصلتها ، ولم تقع فى التنزيل إلا كذلك.

ومثله فى هذا الحكم : «تعلم» ، قال أنس بن زعيم :

٤٢٠- تعلم رسول الله أنك مدركى***وأن وعيداً منك كالأجد باليد (١)

ص: ١٢٧

و عكسهما في ذلك «هب» بمعنى «ظن» فالغالب تعديده إلى صريح المفعولين كقول ابن همام السلولى :

٤٢١- فقلت : أجرنى أبا خالد***وإلا فهبنى امرأ هالكا (١)

و وقوعه على «أن» وصلتها نادر.

الثانى : قولهم فى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (البقره / ٦) : إن (لا يؤمنون) مستأنف ، أو خبر لـ «إن» ، وما بينهما اعتراض ، والأولى الأول ؛ بدليل : (وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (يس / ١٠).

الثالث : قولهم فى نحو : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ) (فصلت / ٤٦) ، (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ) (البقره / ٧٤) : إن المجرور فى موضع نصب أو رفع على الحجازيه والتيمييه ، والصواب : الأول ؛ لأن الخبر بعد «ما» لم يجرى فى التنزيل مجرداً من الباء إلا وهو منصوب ، نحو : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (المجادله / ٢) ، (ما هذا بَشَرًا) (يوسف / ٣١).

تنبیه حول احتمال بعض المواضع أكثر من وجه

وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ، ويوجد ما يرجح كلاً منها ، فينظر فى أولاها ، كقوله تعالى : (فاجعل بيننا وبينك موعداً) (طه / ٥٨) ، فإن الموعد محتمل للمصدر ، ويشهد له : (لا نخلفه نحن ولا أنت) (طه / ٥٨) ، وللزمان ويشهد له : (قال موعدكم يوم الزينه) (طه / ٥٩) ، وللمكان ويشهد له : (مكاناً سوياً) (طه / ٥٨) ، وإذا أعرب مكاناً بدلاً منه لا ظرفاً لـ نخلفه تعين ذلك.

ص: ١٢٨

و هذا أصعب من الذي قبله ، وله أمثله :

أحدها : قول الأخفش وتبعه أبوالبقاء في (ولا الذين يموتون وهم كفار) (١) (النساء / ١٨) : إن اللام للابتداء ، والذين مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، ويدفعه أن الرسم «ولا» ، وذلك يقتضى أنه مجرور بالعطف على (الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ) (النساء / ١٨) لا مرفوع بالابتداء ، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبه له ؛ لفوات زمن التكليف. ويمكن أن يدعى لهما أن الألف في «لا» زائده كالألف في (لَا أَذْبَحْتَهُ) (النمل / ٢١) ؛ فإنها زائده في الرسم ، وكذا في (لَا أَوْضَعُوا) (التوبه / ٤٧) ، والجواب : أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرد بل ليسوى بينها وبين ما قبلها ، أى : إنه لا- فرق في عدم الانتفاع بالتوبه بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر ، وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

الثانى : قول بعضهم في (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) (المطففين / ٣) : إن «هم» الأولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانيه كذلك ، أو مبتدأ وما بعده خبره ، والصواب : أن «هم» مفعول فيهما ؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها ، ولأن الحديث في الفعل لا فى الفاعل ؛ إذالمعنى : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا ، وإذا جعلت الضمير لـ «المطففين» صار معناه : إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر ؛ ٨

ص : ١٢٩

١- (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا
وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْإِيمَانَ وَلَمَّا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ
أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (النساء : ١٧ و ١٨)

لأن الحديث فى الفعل لا فى المباشر.

الثالث : قول كثير من النحويين فى قوله تعالى : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ) (الحجر / ٤٢) : إنه دليل على جواز استثناء الأكثر ، والصواب : أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين ، وأن الاستثناء منقطع ؛ بدليل سقوطه فى آية سبحان : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا) (الإسراء / ٦٥).

الجهه التاسعه : ألا يتأمل عند وجود المشتبهات

و لذلك أمثله :

أحدها : نحو : «زيد أحصى ذهنًا ، وعمرو أحصى مالا» فإن الأول على أن «أحصى» اسم تفضيل ، والمنصوب تمييز ، مثل : «أحسن وجهًا» ، والثانى على أن «أحصى» فعل ماض ، والمنصوب مفعول ، مثل : (وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا) (الجن / ٢٨).

ومن الوهم : قول بعضهم فى (أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا) (الكهف / ١٢) : إنه من الأول ؛ فإن الأمد ليس محصياً بل محصى ، وشرط التمييز المنصوب بعد «أفعل» كونه فاعلاً فى المعنى كـ «زيد أكثر مالا» ، بخلاف «مال زيد أكثر مال».

الثانى : نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «والناس منقوصون مدخولون إلا من عصم الله» (١) ؛ فإن الثانى خبر أو صفة للخبر ، ونحو قولك : «زيد رجل صالح» فإن الثانى صفة لا غير ؛ لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده ؛ لعدم الفائدة ، ومثلهما : «زيد عالم يفعل الخير» و «زيد رجل يفعل الخير».

وزعم الفارسى أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجمله ، فيتعين عنده

ص : ١٣٠

كون الجملة الفعلية صفه فيهما ، والمشهور فيهما الجواز ، كما أن ذلك جائز في الصفات ، وعليه قول بعضهم في (فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ) (النمل / ٤٥) : إن (يختصمون) خبر ثان أو صفه ، ويحتمل الحاليه أيضاً ، أى : فإذا هم مفترقون مختصمين ، وأوجب الفارسي في (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) (البقره / ٦٥) كون «خاسئين» خبراً ثانياً ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفه لما لا يعقل.

الثالث : «رأيتُ زيدا فقيهاً» و «رأيتُ الهلال طالعاً» فإن «رأى» في الأول علميه ، و «فقيهاً» مفعول ثان ، وفي الثاني بصريه ، و «طالعاً» حال ، وتقول : «تركت زيدا عالماً» فإن فسرت «تركت» بـ «صيرت» فـ «عالماً» مفعول ثان ، أو بـ «خلفت» فحال.

الرابع : (اعْتَرَفَ غُرْفَةَ بَيْتِهِ) (البقره / ٢٤٩) إن فتحت الغين فمفعول مطلق ، أو ضممتها فمفعول به ، ومثلهما : «حسوتُ حسوه ، وحسوه».

الوجه العاشره : أن يخرج على خلاف الظاهر لغير مقتضى

كقول مكى في (لا- تُبْطَلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) (البقره / ٢٦٤) : إن الكاف نعت لمصدر محذوف ، أى : إبطالا- كالذى ، ويلزمه أن يقدر إبطالا- كإبطال إنفاق الذى ينفق ، والوجه : أن يكون «كالذى» حالا من الواو ، أى : لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق ، فهذا الوجه لا حذف فيه.

وقول بعضهم فى قول ابن حاجب : «الكلمه لفظ» أصله : الكلمه هى لفظ ، ومثله : قول ابن عصفور فى شرح الجمل : إنه يجوز فى «زيد هو الفاضل» أن يحذف

«هو»، مع قوله وقول غيره: إنه لا يجوز حذف العائد في نحو: «جاء الذى هو فى الدار»؛ لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف، ورده على من قال فى بيت الفرزدق:

٤٢٢- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم*** إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر (١)

إن «بشر» مبتدأ، و «مثلهم» نعت لمكان محذوف، خبره، أى: وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأن «مثلاً» لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ.

خاتمه حول الحذف

شروط الحذف

أشاره

و إذ قد انجر بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجه القول إليه؛ فإنه من المهمات فنقول:

ذكر شروطه، وهى ثمانية:

أحدها: وجود دليل حالى

كقولك لمن رفع سوطاً: «زيداً» بإضمار «إضرب»، أو مقالى كقولك لمن قال: من أضرب؟: «زيداً»، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها، نحو: (قالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) (الذاريات / ٢٥)، أى: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يفيد معنى فيها هى مبنية عليه، نحو: (تَاللَّهِ تَفْتُنُوا) (يوسف / ٨٥)، أى: لا تفتنوا، وأما إذا كان المحذوف فضله فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط ألا يكون فى حذفه ضرر معنوى كما فى قولك: «ما ضربت إلا زيداً» أو صناعى كما فى قولك: «زيد ضربته».

ولاشترط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف فى نحو قول

ص: ١٣٢

أمير المؤمنين عليه السلام: «الفقر الموت الأ-كبر» (١) بخلاف نحو قوله عليه السلام: «ولكنه إله واحد كما وصف نفسه» (٢) وحذف المضاف في نحو جاءني غلام زيد بخلاف نحو: (وَجَاءَ رَبُّكَ) (الفجر / ٢٢)، وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن؛ لأن ما بعده جملة تامه مستغنية عنه، ومن ثم جاز حذفه في باب «إن» نحو: «إن بك زيد مأخوذ»؛ لأن عدم المنصوب دليل عليه.

وقال الجمهور: لا يجوز «لاتدن من الأسد يأكلك» بالجزم؛ لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتاً - أي: فإن تدن - لم يناسب فعل النهى الذى جعل دليلاً عليه، وإن قدر منفياً - أي: فإلاتدن - فسد المعنى، بخلاف «لا تدن من الأسد تسلم»؛ فإن الشرط المقدر منفى، وذلك صحيح فى المعنى والصناعة.

ولك أن تجيب عن الكسائى فى إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ؛ ترجيحاً للقريته المعنوية على القريته اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

تنبيهان

أحدهما: أن دليل الحذف نوعان: الأول: غير صناعى، وينقسم إلى حالى ومقالى كما تقدم، والثانى: صناعى، وهذا يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم فى «قمت وأصك عينه»: إن التقدير: وأنا أصك؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى من «قد»، وفى (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) (الأحزاب / ٤٠): إن التقدير: ولكن كان رسول الله؛ لأن ما بعد «لكن» ليس

ص: ١٣٣

١- نهج البلاغه: ح ١٥٤ / ١١٦٦.

٢- تحف العقول: ٥٥.

معطوفاً بها؛ لدخول الواو عليها ، ولا- بالواو ؛ لأنه مثبت وما قبلها منفى ، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات ، فإذا قدر ما بعد الواو جمله صح تخالفهما كما تقول : «ما قام زيد وقام عمرو».

التنبيه الثانى : شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف؛ فلا يجوز «زيد ضارب وعمرو» أى : ضارب ، وتريد بـ «ضارب» المحذوف معنى يخالف المذكور بأن نقدر أحد هما بمعنى السفر من قوله تعالى : (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) (النساء / ١٠١) ، الآخر بمعنى الإيلام المعروف ، ومن ثم أجمعوا على جواز «زيد قائم وعمرو ، وإنّ زيدا قائم وعمرو» وعلى منع (١) «ليت زيدا قائم وعمرو» وكذا فى «لعل وكأن»؛ لأن الخبر المذكور ومتمى أو مترجى أو مشبه به ، والخبر المحذوف ليس كذلك؛ لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت : فكيف تصنع بقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) (الأحزاب / ٥٦) فى قراءه من رفع ، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلاله الثانى ، أى : إن الله يصلى وملائكته يصلون ، وليس عطفاً على الموضع و (يصلون) خبراً عنهما؛ لثلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، والصلاه المذكوره بمعنى الاستغفار ، والمحذوفه بمعنى الرحمه.

قلنا : الصواب : أن الصلاه لغه بمعنى واحد ، وهو العطف ثم العطف بالنسبه

ص: ١٣٤

١- قال الشمنى : وفى شرح : حكايه الإجماع على منع ذلك فى «ليت ولعل وكأن» أمر غريب لا يحتمل مثله المصنف (ابن هشام)؛ فإن الخلاف فى المسأله مشهور ، مذكور فى التسهيل وغيره. المنصف : ٢ / ٢٤٤.

إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى آدميين دعاء بعضهم لبعض.

وأما قول الجماعه فبعيد من جهات : إحداهما : اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه؛ لما فيه من الإلباس ، حتى إن قوماً نفوه ، ثم المثبتون له يقولون : متى عارضه غيره مما نفالغ الأصل كالمجاز قدم عليه. والثانيه : أنا لا نعرف فى العربيه فعلاً واحداً يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقياً. والثالثه : أن الرحمة فعلها متعد والصلاه فعلها قاصر ، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى. والرابعه : انه لو قيل مكان «صلى عليه» : «دعا عليه» انعكس المعنى ، وحق المترادفين صحه حلول كل منهما محل الآخر.

الشرط الثانى : ألا يكون ما نحذف كالجزم

فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه ، وقد مضى الرد على الن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء.

الثالث : ألا يكون مؤكداً

و هذا الشرط أوّل من ذكره الأخفش ، منع فى نحو : «الذى رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : «نفسه»؛ لأن المؤكد مريد الطول ، والحاذف مرسد للاختصار ، وتبعه الفارسي ، فردّ فى كتاب «الأغفال» قول الزجاج فى (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ) (طه / ٦٣) : إن التقدير : إن هذان لهما ساحران ، فقال : الحذف والتوكيد تاللام متنافيان ، وتبع أبا على أبو الفتح ، فقال فى الحصائص : لا يجوز «الذى ضربت نفسه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو : «إقنسس»؛ لما فىهما جميعاً من نفض الغرض ، وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كـ «ضربت ضرباً»؛ لأن المقصود به تقويه عامله وتقرير معناه ، والحذف مناف

لذلك. وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو: «مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما» كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير: هما صاحباي أنفسهما، وينصب بتقدير: أعنيهما أنفسهما ووافقها على ذلك جماعه، واستدلوا بقول العرب:

٤٢٣- إن محلاً وإن مرتحلاً***[وإن في السفر إذ مضوا مهلاً] (١)

و «إن مالا وإن ولداً» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد ب «إن»، وفيه نظر؛ فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر، وقال الصفار: إنما فرّ الأخص من حذف العائد في نحو: «الذي رأيت نفسه زيد»؛ لأن المقتضى للحذف الطول، ولهذا لا يحذف في نحو: «الذي هو قائم زيد» فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت.

الرابع: ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر

(٢) فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في «زيداً فاقتله»: إن التقدير: عليك زيداً، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير: ألزم زيداً.

الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً

فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قوية فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

السادس: ألا يكون عوضاً عن شيء

فلا تحذف «ما» في «أما أنت منطلقاً انطلقت» ولا كلمة «لا» من قولهم: «افعل هذا إمّالا» ولا التاء من «عده وإقامه

ص: ١٣٦

١- تقدم برقم ٢٠٩.

٢- قال المحقق الرى رحمه الله: وأما الظرف والجار والمجرور: «أمامك ودونك زيداً» بنصب «زيد» كان في الأصل: أمامك وزيد ودونك زيد فحذفه فقد أمكنك، اختصر هذا الكلام الطويل؛ لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة؛ ليبادر المأمور إلى الاتصال قبل أن يتباعد عنه زيد... شرح الكافية: ٢ / ٦٨.

واستقامه» ، فأما قوله تعالى : (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) (النور / ٣٧) فمما يجب الوقوف عنده.

السابع و الثامن : ألا يؤدي حذفه إلى تهيئه العامل للعمل و قطعه عنه

ولا- إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي ، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو : «ضربني وضربته زيد» ؛ لئلا يتسلط على «زيد» ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول ، ولا اجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حذف المفعول في نحو : «زيد ضربته» ؛ لأن في حذفه تسليط «ضربت» على العمل في «زيد» مع قطعه عنه وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل ، ثم حملوا على ذلك : «زيد ما ضربته ، أو هل ضربته» فمنعوا الحذف وإن لم يؤد إلى ذلك.

تنبيه حول مخالفه الشرطين السابع و الثامن من شروط الحذف

ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضروره أو قليل من الكلام.

فالأول : كقول الأسود بن يعفر :

٤٢٤- وخالد يحمد ساداتنا***بالحق لا يحمد بالباطل (١)

وقيل : هو في صيغ العموم أسهل ، ومنه قراءه ابن عامر : (وَكَأَنَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) (الحديد / ١٠).

والثاني : كقول عاتكه بنت عبدالمطلب :

٤٢٥- بَعُكَاطُ يَعِشِي النَّاطِرَى-***ن إذاهم لمحوا شعاعه (٢)

فإن فيه تهيئه «لمحوا» للعمل في «شعاعه» مع قطعه عن ذلك بإعمال «يُعشى»

ص: ١٣٧

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٨٠ / ٧

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٨٣ / ٧

فيه ، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوى.

وذكر ابن مالك في قوله : (١)

٤٢٦- عممتهم بالندی حتى غواتهم***فكنت مالک ذی غی و ذی رشد

إنه يروى «غواتهم» بالأوجه الثلاثة ، فإن ثبتت روايه الرفع فهو من الوارد فى النوع الأول فى الشذوذ ؛ إذ لا ضروره تمنع من الجر والنصب ، وقد رويًا.

بيان : أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف و ليس منه

جرت عاده النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو : (كُلُوا وَاشْرَبُوا) (البقره / ٦٠) ، أى : أو قعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين : «من يسمع يخل» أى : تكن منه خيله.

و التحقيق أن يقال : إنه تاره يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عام ، فيقال : «حصل حريق أو نهب».

وتاره يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ، إذ المنوى كالثابت ، ولا يسمى محذوفاً ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزله مالا مفعول له ، ومنه : (رَبِّى الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ) (البقره / ٢٥٨) ، (هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (الزمر / ٩) ، (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) (الأعراف / ٣١) ، (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ) (الإنسان / ٢٠) ؛ إذ المعنى : ربي الذى يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ،

ص: ١٣٨

وأوقعوا الأكل والشرب ، وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤيه هنالك.

وتاره يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران نحو قوله تعالى : (لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا) (آل عمران / ١٣٠) ، (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى) (الإسراء / ٣٢) ، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وما أصغرها في نعم الآخرة» (١). وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قبل محذوف ، نحو : (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) (الضحى / ٣) ، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) (الفرقان / ٤١).

بيان : مكان المقدر

القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ، لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ، ووضع الشيء في غير محله.

فيجب أن يقدر المفسر في نحو : «زيداً رأيت» مقدماً عليه ، وجوز البيانين تقديره مؤخراً عنه ، وقالوا : لأنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل ، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك.

فالأول : نحو : «أيهم رأيت؟» ؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، ونحو : (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) (فصلت / ١٧) فيمن نصب ؛ إذ لا يلي «أما» فعل ، وقد مضى في نحو : «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن «زيد» ، لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ولكن يحتمل تقديره مقدماً لمعارضه أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن .»

ص : ١٣٩

١- نهج البلاغه : ط ١٠٨ / ٣٢٧. والضمير من «أصغرها» عائد إلى «نعم» من «نعمك».

يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير ؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا.

والثاني : نحو متعلق بـاء البسملة الشريفه ؛ فإن الزمخشري قدره مؤخراً عنها ؛ لأن قريشاً كانت تقول : باسم اللات والعزى نفعل كذا ؛ فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتقديم ؛ فوجب على الموحدين أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى ؛ فإنه الحقيق بذلك ، ثم اعترض بـ (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) (العلق / ١) وأجاب بأنها أول سورة نزلت ، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم ، وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقه بـ (اقْرَأْ) (١) (العلق / ٣) الثاني . واعترضه بعضهم باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد . وهذا سهو منه ؛ إذ لا تأكيد هنا ، بل أمر أولاً بإيجاد القراءة ، وثانياً بقراءة مقيدة ، ونظيره : (الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ) (العلق / ١ و ٢) ومثل هذا لا يسميه أحد تأكيداً ، ثم هذا الإشكال لازم له على قوله : إن الباء متعلقه بـ (اقْرَأْ) الأول ؛ لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه تأكيداً فكذا تقييد الأول ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفة بمعمول الصفه جائز باتفاق ، كـ «مررت برجل عمراً ضارب» فكذا في التوكيد ، وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في (وَلَا يَخْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ) (الأحزاب / ٥١) مع أنهما مفردان ، والجمل أحمل للفصل.

تنبيه حول اجتماع شرطين لهما جواب واحد

ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو : «إن أكلت إن شربت فأنت طالق» فإن الجواب المذكور للسابق منهما ، وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه ، كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط ، ولهذا .

ص : ١٤٠

١- (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ). (العلق / ١ - ٣).

قال بعض فى المثال المذكور : إنها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم ، وذلك لأن التقدير حينئذ : إن شربت فإن أكلت فأنت طالق. وهو حسن.

بيان : مقدار المقدر

ينبغى تقليله ما أمكن لتقل مخالفه الأصل ، ولذلك كان تقدير الأخص فى «ضربى زيدا قائماً» : ضربه قائماً ، أولى من تقدير باقى البصريين : حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً ؛ لأنه قدر اثنين وقدروا خمسه ، ولأن التقدير من اللفظ أولى. وضعف قول بعضهم فى (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) (البقره / ٩٣) : إن التقدير : حب عباده العجل ، والأولى تقدير الحب فقط.

ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدر فى ضربى زيدا قائماً : ضربه قائماً ، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديراً ، دون «إذ كان ، أو إذا كان» ويقدر «إضرب» دون «أهن» فى «زيداً اضربه».

فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعه قدر مالا مانع له.

فالأول : نحو : «زيداً اضرب أخاه» يقدر فيه «أهن» دون «اضرب» فإن قلت : «زيداً أهن أخاه» قدرت «أهن».

والثانى : نحو : «زيداً امر به» تقدر فيه : «جاوز» دون «امر» ؛ لأنه لا يتعدى بنفسه ، نعم إن كان العامل مما يتعدى تاره بنفسه وتاره بالجار نحو : «نصح» فى قولك : «زيداً نصحت له» جاز أن يقدر : «نصحت زيدا» بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟

قال الواسطي: الأولى: كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة وقال العبدى: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز فى أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابن إياز.

ومثال المسألة: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) (يوسف / ١٨) أى: شأنى صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره.

ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به / كما فى «نعم الرجل زيد» على القول بأيهما جملتان؛ إذ لا يحذف الخبر وجوباً إلا إذا سد شئ مسده، ومثله: «حبذا زيد» إذا حمل على الحذف.

وجزم كثير من النحويين فى نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «فلعمري لقد فوّق لكم سهم الوعيد»^(١) و«وأيم الله لأنصفن المظلوم من ظالمه»^(٢) بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يعده فى ما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعيينه عنده لذلك قال فى نحو «أيمن الله لأفعلن»: والتقدير إما: قسمى أيمن الله، أو أيمن الله قسم لى، انتهى.

ولو قدرت: أيمن الله قسمى، لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخره عن معرفه يجب كونها الخبر، على الصحيح.

ص: ١٤٢

١- نهج البلاغه: ط ٢٣٤ / ٧٨١. والضمير من «فوق» عائد إلى «عدو الله».

٢- نهج البلاغه: ط ١٣٦ / ٤١٧.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً و الباقي فاعلاً ...

و كونه مبتدأ و الباقي خبراً ، فالثاني أولى

؛ لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون الحذف كلا حذف فأما الفعل فإنه غير الفاعل.

اللهم إلا أن يعتضد الأول بروايه أخرى في ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يشبهه ، أو بموضع آت على طريقته.

فالأول : كقول نهشل بن حرّى :

٤٢٧- لبيك يزيد ، ضارع لخصومه***و مختبط مما تطيح الطوائح (١)

فيمن رواه مبنياً للمفعول ؛ فإن التقدير : يبكيه ضارع ، ولا يقدر المرفوع مبتدأ حذف خبره ؛ لأنه قد ثبتت فاعليته في روايه من بنى الفعل فيها للفاعل.

والثاني : كقوله تعالى : (وَلَيْسَ سِئَالَتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) (الزخرف / ٨٧) فلا- يقدر : «ليقولن هو الله» بل «خلقهم الله» ؛ لمجى ذلك فى شبه هذا الموضع ، وهو : (وَلَيْسَ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (الزخرف / ٩) وفى مواضع آتیه على طريقته ، نحو : (قَالَتْ : مَنْ أَنْتِ يَا كَ هَذَا قَالَ : نَبَأْنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ) (التحریم / ٣) ، (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ : يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا) (يس / ٧٨ و ٧٩).

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى

وفيه مسائل :

ص: ١٤٣

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٩٦ / ٧.

منها : نحو : «مقول ومبيع» والمحذوف منهما واو مفعول ، والباقي عين الكلمه ، خلافاً للأخفش .

ومنها : نحو : «إقامه واستقامه» والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال ، والباقي عين الكلمه ، خلافاً للأخفش أيضاً .

ومنها : نحو : «زيد وعمرو قائم» ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول ؛ لسلامته من الفصل ، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور ، مع أن مذهبه في نحو قول عبدالله بن رواحه :

٤٢٨- يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَلُ *** تطاول الليل هُدَيْتَ فانزل (١)

أن الحذف من الثاني ، قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايين ؛ لبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب وأما هنا فلو كان «قائم» خبراً عن الأول لوقع في موضعه ؛ إذ لا ضروره تدعو إلى تأخيره إذ كان الخبر يحذف بلا عوض ، نحو : «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك ، انتهى .

وقيل أيضاً : كل من المبتدأين عامل في الخبر ، فالأولى إعمال الثاني ؛ لقربه ، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسأله الإضافه .

تنبيه حول أن الخلاف فيما سبق إنما يقع عند التردد

الخلاف إنما هو عند التردد ، وإلا فلا تردد في أن الحذف من الأول في قول عمرو بن امرئ القيس :

ص : ١٤٤

١- تقدم برقم ٣٧٣ .

٤٢٩- نحن بماعدنا ، وأنت بما عن-***دك راض ، والرأى مختلف (١)

ومن الثانى فى قوله تعالى : (قُلْ لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله) (الإسراء / ٨٨)؛ إذ لو كان الجواب للثانى لجزم ، فقلنا بذلك فى نحو : (فأما إن كان من المَقْرَبِينَ فَرَوْحٌ) (الواقعه / ٨٨ و ٨٩).

وجواب الثانى فى هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه ، كما أن الجواب من حيث المعنى فى «أنت ظالم إن فعلت» ما تقدم على الشرط ، بل قال جماعه : إنه الجواب فى الصنائه أيضاً.

وقد تكلف بعضهم فى البيت ، فرعم أن «نحن» للمعظم نفسه ، وأن «راض» خبر عنه ، ولا يحفظ مثل : «نحن قائم» بل يجب فى الخبر المطابقه ، نحو : (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ، وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ) (الصفات / ١٦٥ و ١٦٦) ، وأما (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ) (المؤمنون / ٩٩) فافرد ثم جمع ؛ فلأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

ذكر أما كن من الحذف يتمرن بها المعرب

حذف الاسم المضاف

اشاره

(وَجَاءَ رَبُّكَ) (الفجر / ٢٢) ، (فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ) (النحل / ٢٦) أى : أمره ؛ لاستحاله الحقيقى.

ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعى إلى ذات ؛ لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال ، نحو (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) (النساء / ٢٣) أى : استمتاعهن.

ومن ذلك : ما علق فيه الطلب بما قد وقع ، نحو : (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (المائدہ / ١)

ص: ١٤٥

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٣٠٠.

وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ (النحل / ٩١) فإنهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء ، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما ، ومنه : فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتَنِي فِيهِ (يوسف / ٣٢) ؛ إذ الذوات لا يتعلق بها لوم ، والتقدير : فى حبه ؛ بدليل (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) (يوسف / ٣٠) ، أو فى مرادوته ؛ بدليل : (تُرَاوِدُ فَتَاهَا) (يوسف / ٣٠) ، وهو أولى ؛ لأنه فعلها بخلاف الحب .

تنبیه إذا أمکن تقدير المضاف قبل أحد جزأین قدر قبل الثانى

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثانى أولى ، نحو : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ) (البقره / ١٩٧) ونحو : (وَلَكِنَّ الْعَبْرَ مَنْ آمَنَ) (البقره / ١٧٧) فيكون التقدير : الحج حج أشهر ، والبر من آمن ، أولى من أن يقدر : أشهر الحج أشهر ، وذا البر من آمن ؛ لأنك فى الأول قدرت عند الحاجه إلى التقدير ، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى .

حذف المضاف إليه

يكثر فى ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى ، نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِي) (الأعراف / ١٥١) وفى الغايات ، نحو : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (الروم / ٤) أى : من قبل الغلب ومن بعده ، وفى «أى وكل وبعض» و «غير» بعد «ليس» وربما جاء فى غير هن ، نحو : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) (المائدة / ٦٩) فيمن ضم ولم ينون ، أى : فلا خوف شىء عليهم .

حذف اسمين مضافين

(فَأِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) (الحج / ٣٢) أى : فإن تعظيمها من أفعال ذوى

تقوى القلوب ، (قَبْضَهُ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ) (طه / ٩٦) أى : من أثر حافر فرس الرسول.

حذف ثلاث متضائفات

(فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ) (النجم / ٩) أى : فكان مقدار مسافه قربه مثل قاب قوسين ، فحذفت ثلاثه من اسم «كان» وواحد من خبرها ، كذا قدره الزمخشري.

تنبيه حول تفسير : قاب قوسين

لقاب معنيان : القدر ، وما بين مقبض القوس وطرفيها وعلى تفسير الذى فى الآيه بالثانى فليل : هى على القلب ، والتقدير : قابى قوس ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس.

حذف الموصول الاسمى

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته ، وتبعهم ابن مالك ، وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ، ومن حجتهم : (آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ) (العنكبوت / ٤٦) ، وقول حسان :

٤٣٠- أمن يهجو رسول الله منكم*** ويمدحه وينصره سواء (١)

أى : «والذى أنزل» ، «ومن يمدحه».

ص: ١٤٧

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣٠٦ / ٧ ، السيره النبويه : ٤ / ٦٦.

حذف الصلة

يجوز قليلاً؛ لدلالة صله أخرى ، كقوله : (١)

٤٣١- وقد الذي واللات عندك إخنه***عليك ، فلا يغرك كيد العوائد

أى : الذى عادك ، أو دلالة غير ها كقول عبيد بن الأبرص :

٤٣٢- نحن الألى فاجمع جمو***عك ثم وجههم إلينا (٢)

أى : نحن الألى عرفوا بالشجاعه.

حذف الموصوف

قوله تعالى : (وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ) (الصفات / ٤٨) أى : حور قاصرات ، (وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ ، أَنْ اِعْمَلْ سَابِغَاتٍ) (سبا / ١٠ و ١١) أى : دروعاً سابغات.

واختلف فى المقدر مع الجملة فى نحو : «منا ظعن ومنا أقام» فبعضهم يقدرون موصوفاً ، أى : فريق ، والكوفيون يقدرون موصولا ، أى : «الذى» أو «من» والأول أقيس ؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته ؛ لتلازمهما.

ص: ١٤٨

١- شرح أبيات معنى اللبيب : ٣١٠ / ٧ . لم تقف على قائله.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢٥٨ / ١ .

(تُدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ) (الأحقاف / ٢٥) أى : سلطت عليه ؛ بدليل (ما تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرِّمِيمِ) (الذاريات / ٤٢) ،
(قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) (البقره / ٧١) أى : الواضح ، وإلا كان مفهومه كفراً.

حذف المعطوف

ويجب أن يتبعه العاطف ، نحو : (لا يَشِيَتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ) (الحديد / ١٠) أى : ومن أنفق من بعده ، دليل
التقدير : أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ، ودليل المقدر : (أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا) (الحديد /
١٠). ونحو : (وَلَهُ مَا سَكَنَ) (الأنعام / ١٣) أى : وما تحرك ، وإذا فسر «سكن» بـ «إستقر» لم يحتج إلى هذا.

حذف المعطوف عليه

(اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) (البقره / ٦٠) أى : «فضرب فانفجرت» وزعم ابن عصفور أن الفاء فى (فَانْفَجَرَتْ) هى فاء
«فضرب» وأن فاء (فَانْفَجَرَتْ) حذف ؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه ، وليس بشىء ؛ لأن لفظ الفاءين واحد ، فكيف
يحصل الدليل؟ وجوز الزمخشري ومن تبعه أن تكون فاء الجواب ، أى : فإن ضربت فقد انفجرت ، ويرده أن ذلك يقتضى تقدم
الانفجار على الضرب مثل : (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) (يوسف / ٧٧) إلا أن قيل : المراد «فقد حكمتنا بترتب الانفجار
على ضربك».

حذف المبدل منه

قيل في (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ) (النحل / ١١٦) ، وفي (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ) (البقره / ١٥١) : إن «الكذب» بدل من مفعول (تصف) المحذوف ، أى : لما تصفه ، وكذلك فى «رسولاً» بناء على أن «ما» فى «كما» موصول اسمى ، ويرده أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أولى العلم ، والظاهر : أن «ما» كافه ، وأظهر منه أنها مصدرية ، لإبقاء الكاف حينئذ على عمل الجر ، وقيل فى «الكذب» : إنه مفعول إما ل (تقولوا) والجملتان بعده بدل منه ، أى : لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة ، وإما لمحذوف ، أى : فتقولون الكذب ، وإما ل (تصف) على أن «ما» مصدرية والجملتان محكيتهما القول ، أى : لا- تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم ، وقرئ بالجر بدلا من «ما» على أنها اسم ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً ل «كذوب» صفه للفاعل. وقيل فى «لا إله إلا الله» : إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف.

حذف حرف العطف

بابه الشعر ، كقول الحطيئة :

٤٣٣- إن امرأ رهطه بالشام ، منزله***برمل يبرين جار شد ما اغتربا (١)

أى : ومنزله برمل يبرين ، كذا قالوا ، ولك أن تقول : الجملة الثانية صفه ثانيه ، لامعطوفه. وحكى أبو زيد : «أكلت خبزاً لحمياً تمرأً» فقيل : على حذف الواو ، وقيل : على بدل الإضراب ، وحكى أبو الحسن : «أعطه در همأ در همين ثلاثه» وخرج على إضمار «أو» ويحتمل البدل المذكور ، وقد خرج على ذلك (وَلَا عَلَى

ص : ١٥٠

الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ (التوبه / ٩٢) أى : وقلت ، وقيل : بل هو الجواب ، و (تَوَلَّوْا) (التوبه / ٩٢) جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل : (تولوا) حال على إضمار «قد» وأجاز الزمخشري أن يكون (قلت) استئنافاً ، أى : إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، ثم قدر أنه قيل : لم تولوا باكين؟ فقيل : (قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ) (التوبه / ٩٢) ثم وسط بين الشرط والجزاء.

حذف «أن» الناصبه

هو مطرد فى مواضع معروفه ، وشاذ فى غيرها ، نحو : «خذ اللص قبل يأخذك» و «مره يحفرها» ولا بد من تتبعها. وإذا رفع الفعل بعد إضمار «أن» سهل الأمر ، ومع ذلك لا ينقاس ، ومنه : (قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) (الزمر / ٦٤).

حذف نون التوكيد

يجوز فى نحو : «لأفعلن» فى الضروره كقول عبدالله بن رواحه :

٤٣٤- فلا وأبى لنأتيها جميعاً***ولو كانت بها عرب وروم (١)

ويجب حذف الخفيه إذا لقيها ساكن ، نحو : «اضرب الغلام» بفتح الباء ، والأصل : اضربن ، وقول الأضبط بن قريع :

٤٣٥- ولا تهين الفقير علك أن***تركع يوماً والدهر قد رفعه (٢)

ص: ١٥١

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٣٢.

٢- تقدم برقم ١٢٥.

وإذا وقف عليها تاليه ضمه أو كسره ، ويعاد حينئذ ما كان حذف لأجلها فيقال في «اضربن يا قوم» : اضربوا ، وفي «اضربن ياهند» : اضربي ، قيل : وحذفها في غير ذلك ضروره كقوله : (١)

٤٣٦- اضرب عنك الهموم طارقها***ضربك بالسيف قونس الفرس

وقيل : ربما جاء في النثر ، وخرج بعضهم عليه قراءه من قرأ (أَلَمْ نَشْرَحْ) (الشرح / ١) بالفتح ، وقيل : إن بعضهم ينصب ب «لم» ويجزم ب «لن» ، ولك أن تقول : لعل المحذوف فيهما الشديده ، فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى.

حذف نونى التشبيه و الجمع

تحذفان للإضافه ، نحو قوله تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) (المسد / ١) وقول حسان في على عليه السلام :

٤٣٧- فيارب انصرناصريه لنصرهم***إمام هدى كالبدر يجلو الدياتجيا (٢)

ولشبهه الإضافه ، نحو : «لا غلامى لزيد» و «لا مكرمى لعمرو» إذا لم تقدر اللام مقحمه ، ولتقصير الصلّه ، نحو : «الضاربا زيدا» ، والضاربوا عمراً». وللام الساكنه قليلا ، نحو : (لَمَذَاتُفُوا الْعِيَذَاب) (الصفات / ٣٨) فيمن قرأه بالنصب ، وللضروره ، نحو قول تأبط شراً :

ص: ١٥٢

١- قال السيوطى : «قيل : قاله طرفه بن العبد ، وقال ابن برى : إنه مصنوع عليه» شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٣٣.

٢- الغدير : ٢ / ٣٩.

٤٣٨- هما خطتا إما إيسار ومنه***وإمادم ، والقتل بالحر أجدر (١)

فيمن رواه برفع «إيسار ومنه» وأما من خفض فبا لإضافه ، وفصل بين المتضايين ب «إما» فلم ينفك البيت عن ضروره.

حذف التنوين

يحذف لزوماً لدخول «أل» ، نحو : «الرجل» وللإضافه ، نحو : «غلامك» ولشبهها ، نحو : «لا مال لزيد» إذا لم تقدر اللام مقحمه ، فإن قدرت فهو مضاف ، ولما نعت الصرف ، نحو : «فاطمه» وللوقوف في غير النصب ، وللاتصال بالضمير ، نحو : «ضاربك» فيمن قال : إنه غير مضاف ، ولكون الاسم علماً موصوفاً بما اتصل به وأضيف إلى علم ، من «ابن وابنه» اتفاقاً ، أو «بنت» عند قوم من العرب.

ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً كقول أبي الأسود الدؤلي :

٤٣٩- وألقيه غير مستعتب***ولا ذاكر الله إلا قليلاً (٢)

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافه لإرادته تماثل المتعاطفين في التنكير.

واختلف لم ترك تنوين «غير» في نحو : «قبضت عشره ليس غير» فقييل : لأنه مبني ك «قبل وبعد» وقيل : لنيه الإضافه وإن الضمه إعراب وغير متعينه ؛ لأنها اسم «ليس» لا محتمله لذلك وللخبريه ، ويرده أن هذا التركيب مطرد ، ولا يحذف تنوين مضاف لغير المذكور باطراد ، إلا إن أشبه في اللفظ المضاف ، نحو : «قطع الله يد ورجل من قالها» فإن الأول مضاف إلى المذكور ، والثاني لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً.

ص: ١٥٣

١- شرح شواهد المغني : ٢ / ٩٧٥.

٢- شرح شواهد المغني : ٢ / ٩٣٤.

تحذف للإضافه المعنويه ، وللنداء ، نحو : «يا رحمن» إلا من اسم الله تعالى ، والجمل المحكيه ، قيل : والاسم المشبه به ، نحو : «يا الخليفه هيبه» وسمع : «سلامٌ عليكم» بغير تنوين ، فقيل : على إضمار «أل» ويحتمل كونه على تقدير المضاف إليه ، والأصل : سلام الله عليكم ، وقال الخليل في «ما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل كذا» : هو على نيه «أل» في «خير». ويرده أنها لا تجماع «من» الجاره للمفضول ، وقال الأخفش : اللام زائده ، وليس هذا بقياس ، والتركيب قياسى ، وقال ابن مالك : «خير» بدل وإبدال المشتق ضعيف والأولى أن يخرج على قوله : (١)

٤٤٠- ولقد أمر على اللئيم يسبنى***فمضيت ثُمَّتَ قلت لايعينى

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثه :

حذف لام جواب «لو» ، نحو قوله تعالى : (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) (الواقعه / ٧٠) ، وقول الإمام على بن الحسين عليه السلام : «ولو دل مخلوق مخلوقاً من يفسه على مثل الذى دلت عليه عبادك منك كان موصوفاً بالإحسان (٢)» وحذف لام «لقد» يحسن مع الطول ، نحو : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) (الشمس / ٩).

وحذف لام «لأفعلن» يختص بالضروره كقول عامر بن الطفيل :

ص : ١٥٤

١- تقدم برقم ٣٥٩.

٢- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء الخامس والأربعون : ٣٠١.

حذف جملة القسم

كثير جداً ، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ، وحيث قيل : «لأفعلن» أو «لقد فعل» أو «لئن فعل» ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدره ، نحو : (لَأَعِدُّنَّهٗ عَذَابًا شَدِيدًا) الآيه (النمل / ٢١) ، (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ) (آل عمران / ١٥٢) ، (لَئِن أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) (الحشر / ١٢) واختلف في نحو : «لزيد قائم» ونحو : «إن زيدا قائم ، أو لقائم» هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا؟

حذف جواب القسم

يجب إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغنى عن الجواب ، فالأول نحو : «زيد قائم والله» ومنه : «إن جاءني زيد والله أكرمه». والثاني نحو : «زيد والله قائم» ، فإن قلت : «زيد والله إنه قائم ، أو لقائم» احتمل كون المتأخر عنه خبراً عن المتقدم عليه ، واحتمل كونه جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر.

ويجوز في غير ذلك ، نحو : (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا) (النازعات / ١) الآيات ، أى : لتبعثن ؛ بدليل ما بعده ، وهذا المقدر هو العامل في (يَوْمَ تَرْجُفُ) (النازعات / ٦) أو عامله «أذكر» وقيل : الجواب (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) (النازعات / ٢٦) وهو بعيد ؛ لبعده.

ص: ١٥٥

حذف جمله الشرط

هو مطرد بعد الطلب ، نحو قوله تعالى : (فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) (آل عمران / ٣١) أى : فإن تتبعونى يحببكم الله ، وقول أمير المؤمنين عليه السلام : «تكلّموا تعرفوا فإن المرء مخبوء تحت لسانه» (١) و «يا كميل لا تأخذ إلا عنا تكن منا» (٢).

وجاء بدونه ، نحو : (إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) (العنكبوت / ٥٦) أى : فإن لم يتأت إخلاص العباده لى فى هذه البلده فإيأى فاعبدون فى غيرها.

وحذف جمله الشرط بدون الأداة كثير كقول الأحوص :

٤٤٢- فطلّقتها فلست لها بكفء***وإلا يعلُ مفركك الحُسام (٣)

أى وإن لا تطلقها.

حذف جمله جواب الشرط

إشاره

وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب ، فالأول نحو : «هو ظالم إن فعل» وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى المرائى : «يحرص فى العمل لله إذا كان عنده أحد ، ويكسل إذا كان وحده» (٤).

والثانى نحو : «هو إن فعل ظالم» (وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ) (البقره / ٧٠) ومنه : «والله إن جاءنى زيد لأكرمنه».

ص: ١٥٦

١- نهج البلاغه : ح ٣٨٤ / ١٢٧٢.

٢- تحف العقول : ١١٩.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٧٦٧.

٤- تحف العقول : ٢٣.

ويجوز حذف الجواب في غير ذلك ، نحو : (فَإِنْ اسْتِطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ) (الأنعام / ٣٥) الآية ، أى : فافعل. (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ) (الرعد / ٣١) الآية ، أى : لما آمنوا به ؛ بدليل : (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ) (الرعد / ٣٠) ، والنحويون يقصدون : لكان هذا القرآن ، وما قدرناه أظهر. (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ) (الأحقاف / ١٠) قال الزمخشري : تقديره أستم ظالمين ؛ بدليل : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (الأحقاف / ١٠) ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخره عن الهمزة ، نحو : «إن جئتكم أفما تحسن إلى» ومقدمه على غيرها ، نحو : «فهل تحسن إلى».

تنبيه حول ما يظن جواب شرط و ليس بجواب

التحقيق : أن من حذف الجواب مثل : (مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ) (العنكبوت / ٥) ؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط ، وأجل الله آت ، سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد ، وإنما الأصل : فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت. ومثله : (وَإِنْ تَجَهَّزُوا بِالْقَوْلِ) (طه / ٧) أى : فاعلم أنه غنى عن جهرك (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) (طه / ٧). (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ) (فاطر / ٤) أى : فتصبر (فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ) (فاطر / ٤).

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطراد في مواضع :

أحدها : بعد حرف الجواب ، يقال : «أقام زيد؟» فتقول : نعم ، و «ألم يقم زيد؟» فتقول : «نعم» إن صدقت النفي و «بلى» إن أبطلته.

الثانى : بعد «نعم وبئس» إذا حذف المخصوص وقيل : إن الكلام جملتان ، نحو : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ) (ص / ٤٤).

الثالث : بعد حروف النداء فى مثل : (يَا أَيُّهَا الْقَوْمُ يَعْلَمُونَ) (يس / ٢٦) إذا قيل : إنه على حذف المنادى ، أى : يا هؤلاء.

الرابع : بعد «إن» الشرطيه كقول ابن الخطاب - لما اعترض عليه بأن فى الدار فاطمه (عليها السلام) - : «وإن» ، (١) أى : وإن كانت فى الدار فاطمه أحرقتنا على من فيها.

الخامس : فى قولهم : «افعل هذا إملاً» أى : إن كنت لا تفعل غيره فافعله.

حذف أكثر من جمله فى غير ما ذكر

إشارة

قالوا فى قوله تعالى : (فَقَلْنَا اضْرِبُوهُ بَعْضِهَا ، كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى) (البقره / ٧٣) : إن التقدير : فضربوه فحيى فقلنا : كذلك يحيى الله. وفى قوله تعالى : (أَنَا أُتْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ) (يوسف / ٤٥) الايه ، : إن التقدير : فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له : يا يوسف. وفى قوله تعالى : (فَقَلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَا هُمْ) (الفرقان / ٣٦) : إن التقدير : فأتيهم فأبلغاهم الرساله فكذبوهما فدمرناهم.

تنبيه حول ما ينظر فيه النحوى و المفسر و البيانى من الحذف

الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصنائه ، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولا بدون عامل ، نحو : (لَيَقُولَنَّ اللَّهُ) (العنكبوت / ٦١) ونحو : «.

ص: ١٥٨

١- فى الإمامه والسياسه فى ص ١٩ : إن أبابكر تفقد قوماً تخلفوا عن بيعته عند على فبعث إليهم عمر فجاء فناداهم وهم فى دار على فأبوا أن يخرجوا فدعا بالحطب وقال : والذى نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقننا على من فيها فقبل له : يا أبا حفص ، إن فيها فاطمه فقال : «وأن».

(قَالُوا خَيْرًا) (النحل / ٣٠) ونحو: «خير عافاك الله»، وأما قولهم في نحو: (سِرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) (النحل / ٨١): إن التقدير: والبرد، ونحو: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (الشعراء / ٢٢): إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل؛ لعظمته وحقاره المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعه البيان، ولم نذكر بعض ذلك في الكتاب جرياً على عادتهم، بل لأن وضعه لإفاده متعاطى التفسير والعرييه جميعاً.

الباب السادس : فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعريين و الصواب خلافها وهى كثيره

منها : قولهم : «بل حرف إضراب» والصواب : حرف استدراك وإضراب؛ فإنها بعد النفى والنهى بميزله «لكن» سواء.

ومنها : قولهم فى نحو : «ائتنى أكرمك» : إن الفعل مجزوم فى جواب الأمر ، والصحيح : أنه جواب لشرط معدر ، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافه على المتعلمين .

ومنها : قولهم فى نحو قوله تعالى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِي وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) (النساء / ٣) : إن ابواو نائبه عن «أو» ولا يعرف ذلك فى اللغة ، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعريين والمفسرين ، وأما الآية فقال حيزه بن الحسين بأن الواو بمعنى «أو» عجز عن درك الحق ، فاعلموا أن الأعداد التى تجمع قسمان : قسم يؤتى به؛ ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد الأصول ، نحو : (لَا تَهْ أَيْامٍ فِي

ص : ١٦١

الْحَجِّ وَسَبِّعِهِ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) (البقره / ١٩٦) وقسم يؤتى به لا- ليضم بعضه إلى بعض ، وإنما يراد به الانفراد ، لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدوله كهذه الآيه ووآيه سوره فاطر(١) ، وقال : أى : منهم ذوو جناحين جناحين وجماعه ذوو ثلاثه ثلاثه وجماعه ذوو أربعه أربعه ، فكل جنس مفرد بعدد ، وقال ساعده بن جؤيه : ذوو ثلاثه ثلاثه وجماعه ذوو أربعه أربعه ، فكل جنس مفرد بعدد ، وقال ساعده بن جؤيه :

٤٦٣- ولكنما أهلى بواد أنيسه***ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد(٢)

ولم يقولوا: ثلاث وخماس ، ويريدون ثمانيه كما قال الله تعالى : (ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ) (البقره / ١٩٦).

وقال الزمخشري : فإن قلت : الذى أطلق للناكح فى الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع ، فما معنى التكرير فى «مثنى وثلاث ورباع»؟ قلت : الخطاب للجمع ، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراه من العدد الذى أطلق له ، كما تقول للجماعه : اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعه أربعه ، ولو أفردت لم يكن له معنى.

فإن قلت : لم جاء العطف بالواو دون «أو»؟ قلت : كما جاء بها فى المثال المذكور ، ولو جئت فيه ب «أو» لأعلمت أنه لا يسوغ له أن يقسومه إلا على أحد أنواع هذه القسمة ، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تشبيه وبعضها على تثليث وبعضها على تربع ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذى دلت عليه الواو ، وتحريره : أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ، إن شأوا مختلفين فى

ص: ١٦٢

١- (الْحَمِيدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مِّثْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ -عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (فاطر / ١).

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٤٢.

تلك الأعداد وإن كانوا متفقين فيها ، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

ومنها : قولهم : «المؤنث المجازى يجوز مقه التذكير والتأنيث» والصواب : تقييده تالمسند إلى المؤنث المجازى ، وبكون المسند فعلاً أو شبهه ، وبكون المؤنث ظاهراً ، وذلك نحو : «طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس» ولا يجوز : «هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا أو هو» ولا يجوز فى غير ضروره : «الشمس طلع» خلافاً لآين كيسان ، واحتج بقول عامر بن جُوَيْن :

٤٤٤- فلا مزنه ودَقَّت ودَقَّهَا***ولا أرض أبقل إبقالها(١)

قال : وليس بضروره؛ لتمكنه من أن يقول «أبقلت إبقالها» بالنقلن ورد بأننا لا نسلم أن هذا الشاعر ممن اغته تخفيف الهمزه بنقل أو غيره.

ومنها : قولهم : «إن النكرة إذا أعيدت نكره كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفه أو أعيدت المعرفه معرفه أو نكره كان الثانى عين الأول» وحملوا فى ذلك ما روى «لن يغلب عسرٌ يسرين» قال الزجاج : ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره ، فصار المعنى إنَّ مع العسر يسرين. انتهى. ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول : «اشتريت فرساً ثم بعت فرساً» فيكون الثانى غير الأول ، ولو قلت : «ثم بعت الفرس» لكان الثانى عين الأول ، وللرابع قول الحماسى : (٢)

٤٤٥- صفحنا عن بنى ذهل***وقلنا : القوم إخوان

عسى الأيام أن يرجع-***ن قوماً كالذى كانوا

ويشكل على ذلك أن فى التنزيل آيات ترد هذه الأحكام الأربعة ، فيشكل على الأول قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ)

ص : ١٦٣

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٤٣.

٢- وهو هنا الفند الؤمانى ، واسمه شهل بن شيبان. راجع شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٤٤ و ٩٤٥.

(الزخرف / ٨٤) والله إله واحد سبحانه وتعالى. وعلى الثانى قوله تعالى: (زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ) (النحل / ٨٨) والشىء لا يكون فوق نفسه. وعلى الثالث قوله تعالى: (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) (الرحمن / ٦٠) فإن الأول العمل والثانى الثواب. وعلى الرابع (يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ) (النساء / ١٥٣)، فإن ادعى أن القاعده فيهن إنما هى مستمره مع عدم القرينه، فأما إن وجدت قرينه فالتعويل عليها، سهل الأمر.

ومنها: قولهم: يغلب المؤنث المذكر فى مسألتين: إحداهما: «ضَبَعَان» فى تشبيه «ضَبَع» للمؤنث و «ضَبَعَان» للمذكر؛ إذ لم يقولوا: «ضَبَعَانان» والثانيه: التاريخ فإنهم أرخوا بالليالى دون الأيام. ذكر ذلك الجرجاني وجماعه، وهو سهو؛ فإن حقيقه التغليب: أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنما أرخت العرب بالليالى؛ لسبقها؛ إذ كانت أشهرهم قمرية والقمر إنما يطلع ليلا، وإنما المسأله الصحيحه قولك: «كتبته لثلاث بين يوم وليله» وضابطها: أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يعقل، وفَصْلًا من العدد بكلمه «بين» قال النابغه الجعدى:

٤٤٦- فطافت ثلاثا بين يوم وليله*** كان النكير وأن تضيف وتجارا(١)

ومنها: قولهم فى «كاد»: إثباتها نفى، ونفيها إثبات، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه: أنه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يكد يفعل» فمعناه: أنه فعله، دليل الأول: (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) (الإسراء / ٧٣) ودليل الثانى: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (البقره / ٧١).

والصواب: أن حكمها حكم سائر الأفعال فى أن نفيها نفى وإثباتها إثبات،

ص: ١٦٤

١- شرح أبيات مغنى اللبيب: ٢٣ / ٨.

وبيانه : أن معناها المقاربه ، ولا شك أن معنى «كاد يفعل» : قارب الفعل ، وأن معنى «ما كاد يفعل» : ما قارب الفعل ، فخبيرها منفى دائماً ، أما إذا كانت منفيه فواضح ؛ لأنه إذا انتفت مقاربه الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ، ودليله : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا) (النور / ٤٠) ولهذا كان أبلغ من أن يقال : «لم يرها» ؛ لأن من لم يرقد يقارب الرؤيه ، وأما إذا كانت المقاربه مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرفاً عدم حصوله ، وإلا كان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربه حصوله : إذ لا يحسن فى العرف أن يقال لمن صلى : «قارب الصلاه» وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاه ، ولا فرق فيما ذكرنا بين «كاد» و «يكاد» فإن أورد على ذلك (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (البقره / ٧١) مع أنهم قد فعلوا ؛ إذ المراد بالفعل : الذبح ، وقد قال تعالى : (فَذَبْحُوهَا) (البقره / ٧١) فالجواب : أنه إخبار عن حالهم فى أول الأمر ؛ فإنهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها ؛ بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرار سؤالهم ، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربه الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن مثل هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه ، وليس كذلك ، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم فى الآيه من قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا).

ومنها : قولهم فى نحو : «جلست أمام زيد» : إن «زيداً» مخفوض بالظرف ، والصواب : أن يقال : مخفوض بالإضافه ؛ فإنه لا مدخل فى الخفض لخصوصيه كون المضاف ظرفاً.

و المخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون

اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفاً واحداً عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك ، فىقال فى المتصل بالفعل من نحو : «ضربت» : التاء فاعل ، أو الضمير فاعل ، ولا يقال : «ت» فاعل ؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا ، فأما الكاف الاسميه فإنها ملازمه للإضافه ، فاعتمدت على المضاف إليه ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها ، فقلت فى نحو قول عمرو بن براقه :

٤٤٧- ولا هداك إلى أرض كعالمها***ولا أعانك فى عزم كعزام(١)

: الكاف فاعل ، ولا-تقول : «ك» فاعل ؛ لزوال ما تعتمد عليه ، ويجوز فى نحو : «مُ الله» و «ق نفسك» و «ش الثوب» و «ل هذا الأمر» أن تنطق بلفظها ؛ فتقول : «م» مبتداً ، وذلك على القول بأنها بعض «أيمن» ، وتقول : «ق» فعل أمر ؛ لأن الحذف

ص: ١٦٧

فيه عارض ، فاعتبر فيهن الأصل ، وتقول : الباء حرف جر ، والواو حرف عطف ، ولا تنطق بلفظهما .

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به ، فقليل : «قد» حرف تحقيق ، و «هل» حرف استفهام ، و «نا» فاعل أو مفعول ، والأحسن : أن تعبر عنه بقولك : الضمير ؛ لثلاث- تنطق بالمتصل مستقلا ، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك ؛ كراهيه الإطالة ، وعلى هذا فقولهم : «أل» أقيس من قولهم : الألف واللام ، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه .

وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً ، فقليل : «سوف» حرف استقبال ، و «ضرب» فعل ماض ، و «ضرب» هذا اسم ، ولهذا أخبر عنها بقولك : فعل ماض ، وإنما فتحت على الحكاية ، يدللك على ما ذكرنا أن الفعل مادل على حدث وزمان ، و «ضرب» هنا لا تدل على ذلك ، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حاله التركيب ، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل .

فإن قلت : فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنه فعل ؟ قلنا : هو نظير الإخبار في قولك : «زيد قائم» ، ألا ترى أنك أخبرت عن «زيد» باعتبار مسماه ، لا باعتبار لفظه ؟ وكذلك أخبرت عن «ضرب» باعتبار مسماه ، وهو «ضرب» الذي يدل على الحدث والزمان ، فهذا في أنه لفظ مسماه لفظ كأسماء السور وأسماء حروف المعجم ، ومن هنا قلت : حرف التعريف «أل» ، فقطعت الهمزة ، وذلك لأنك لما نقلت اللفظ من الحرفيه إلى الاسميه أجريت عليه قياس همزات الأسماء ، كما أنك إذا سميت بـ «إضرب» قطعت همزته .

ولابد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضى وجه إعرابه ، كقولك : مبتدأ ، خبر ، فاعل ، مضاف إليه ، وأما قول كثير من المعربين : مضاف أو موصول أو اسم

إشاره فليس بشيء ؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً فالإقتصار فى الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب.

وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عين نوعه ، ففعل : مفعول مطلق أو مفعول به أو لأجله أو معه أو فيه ، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول وأطلق ، لم يُرد إلا- المفعول به ، لما كان أكثر المفاعيل دوراً فى الكلام خففوا اسمه ، وإنما كان حق ذلك ألا يصدق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيداً بقيد الإطلاق.

وإن عين المفعول فيه - ففعل : ظرف زمان أو مكان - فحسن. ولا بد من بيان متعلقه ، كما فى الجار والمجرور الذى له متعلق.

وإن كان المفعول به متعدداً عينت كل واحد ، فقلت : مفعول أول ، أو ثان ، أو ثالث. وينبغى أن تعين للمبتدئ نوع الفعل ، فتقول : فعل ماض أو فعل مضارع ، أو فعل أمر ، وتقول فى نحو : (تَلْظَى) (الليل / ١٤) : فعل مضارع أصله : تتلظى ، وتقول فى الماضى : مبنى على الفتح ، وفى الأمر مبنى على ما يجزم به مضارعه ، وفى نحو : (يَتَرَبَّصْنَ) (البقره / ٢٢٨) مبنى على السكون ؛ لاتصاله بنون الإناث ، وفى نحو : (لَيْتَبَدَنَّ) (الهمزه / ٤) مبنى على الفتح ؛ لمباشرته لنون التوكيد ، وتقول فى المضارع المعرب : مرفوع ؛ لحلوله محل الاسم ، وتقول : منصوب بكذا ، أو بإضمار «أن» ومجزوم بكذا ، ويبين علامه الرفع والنصب والجزم ، وإن كان الفعل ناقصاً نص عليه ، فقال مثلاً : «كان» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وإن كان المعرب حالاً فى غير محله عين ذلك ، ففعل فى «قائم» مثلاً من نحو : «قائم زيد» : خبر مقدم ؛ ليعلم أنه فارق موضعه الأسمى ، وليتطلب مبتدأه ، وفى نحو : (وَلَوْ تَرَى إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ) (الأنفال / ٥٠) : «الذين» مفعول مقدم ؛ ليتطلب

فاعله ، وإن كان الخبر مثلاً- غير مقصود لذاته ، قيل : خبر موطن ؛ ليعلم أن المقصود ما بعده ، كقوله تعالى : (يَلِئَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) (النمل / ٥٥) ولهذا أعيد الضمير بعد «قوم» إلى ما قبله لا إليه ، ومثله : الحال الموطئه في نحو : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) (يوسف / ٢).

وإن كان المبحوث فيه حرفاً بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملاً ، فقال مثلاً : «إنَّ» حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر. ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل ، ألها محل أم لا؟

فصل فيما يجب على المبتدئ في صناعه الإعراب أن يحترز منه

وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعه الإعراب ثلاثه أمور :

أحدها : أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد ، ومثاله : أنه إذا سمع أن «أل» من علامات الاسم ، وأن أحرف «نأيت» من علامات المضارع ، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي ، وأن الواو والفاء من أحرف العطف ، وأن الباء واللام من أحرف الجر ، وأن فعل مالم يسم فاعله مضموم الأول سبق وهمه إلى أن «ألفيت وألهبت» اسمان ، وأن «أكرمت وتعلمت» مضارعان ، وأن «وعظ وفسخ» عاطفان ومعطوفان ، وأن نحو : «بيت وبين ولهو ولعب» كل منها جار ومجرور ، وأن نحو : «أُدْحِرْجُ» مبنى لمالم يسم فاعله.

ومما يلتبس على المبتدئ : أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو : «غلامي أكرمني» و«غلامك أكرمك» ، و«غلامه أكرمه» إعراباً واحداً ، أو بعكس الصواب ، فليعلم أنهم إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات ، وإن اتصلن بالاسم كن مضافاً إليهن.

ويستثنى من الأول نحو : «أرأيتك زيدا ما صنع» ، و«أبصرتك زيدا» فإن

الكاف فيهما حرف خطاب. ومن الثانى نوعان : نوع لامحل فيه لهذه الألفاظ ، وذلك نحو قولهم : «ذلك وتلك وإيأى وإيأك وإيآه» فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغييه ، ونوع هـ فى محل نصب وذلك نحو : «الضاربك والضاربه» على قول سيويه ؛ لأنه لا يضاف الوصف الذى بـ «أل» إلى عار منها ، ونحو قولهم : «لاعهد لى بالأم قفأ منه ولا أوضعه» بفتح العين ، فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى «الضاربه» إلا- أن ذلك مفعول ، وهذا مشبه بالمفعول ، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعاً ، وليست مضافاً إليها وإلا-خفض «أوضع» بالكسره ، وعلى ذلك فإذا قلت : «مررت برجل أبيض الوجه لأحمره» فإن فتحت الراء فالهاء منصوبه المحل ، وإن كسرتها فهى مجرورته.

تنبيه حول : «رويدك»

إذا قلت : «رويدك زيذاً» فإن قدرت «رويداً» اسم فعل فالكاف حرف خطاب ، وإن قدرته مصدرأ فهو اسم مضاف إليه ، ومحلّه الرفع ، لأنه فاعل.

والثانى : أن يجرى لسانه إلى عبارته اعتادها فيستعملها فى غير محلها ، كأن يقول فى «كنت وكانوا» فى الناقصه : فعل وفاعل ، لما ألف من قول ذلك فى نحو : «فعلت وفعلوا» ، وأما تسميه الأقدمين الاسم فاعلا ووالخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف ، وهو مجاز ، والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط ، فلذلك يعاب عليه.

والثالث : أن يعرب شيئاً طالباً لشيء ، ويهمل النظر فى ذلك المطلوب ، كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله ، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره ، بل ربما مزبه فأعربه بما لا يستحقه ونسى ما تقدم له. ومن ذلك : ما قيل فى إعراب «أحق ما سأل العبد مولاه» : «إن مولاه مفعول» فيبقى المبتدأ بلا-خبر. والصواب : أنه الخبر ، والمفعول العائد المحذوف ، أى : سألته ، وعلى هذا فيقال : أحق ما سأل العبد ربّه ، بالرفع.

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده ، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه ، فينبغي التحرز في ذلك.

من ذلك : «ما أنت؟» و «ما شأنك؟» فإنهما مبتدأ وخبر ، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك : «وزيداً» ، فإن جئت به فـ «أنت» مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : «ما تصنع؟ أو ما تكون؟» فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعة بالفاعليه ، أو على أنه اسم لـ «كان» ، و «شأنك» بتقدير : ما يكون؟ و «ما» فيهما في موضع نصب خبراً لـ «يكون» ، أو مفعولاً لـ «تصنع». ومثل ذلك : «كيف أنت وزيداً؟» إلا أنك إذا قدرت «تصنع» كان «كيف» حالاً ، إذ لا تقع مفعولاً به.

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه. وسَيُثَلَّ طالب ما حقيقه «كان» إذا ذكرت في قولك : «ما أحسن زيداً» فقال : زائده ، بناء منه على أن المثال المسؤول عنه : «ما كان أحسن زيداً» ، وليس في السؤال تعيين ذلك والصواب : الاستفصال ، فإنها في هذا الموضع زائده ، كما ذكر ، وليس لها اسم ولا خبر ، لأنها قد جرت مجرى الحروف ، كما أن «قل» في «قلما يقوم زيد» لما استعملت استعمال «ما» النافية لم تحتج لفاعل ، هذا قول الفارسي والمحققين ، وعند أبي سعيد هي تامه ، وفاعلها ضمير الكون ، وعند بعضهم هي ناقصه ، واسمها ضمير «ما» والجمله بعدها خبرها.

وإن ذكرت بعد فعل التعجب وجب الإتيان قبلها بـ «ما» المصدرية ، وقيل : «ما أحسن ما كان زيد» و «كان» تامه ، وأجاز بعضهم : أنها ناقصه على تقدير «ما» اسماً موصولاً ، وأن ينصب «زيد» على أنه الخبر ، أي «ما أحسن الذي كان زيداً» ، وردّ بأن «ما أحسن زيداً» مغن عنه.

الباب الثامن : فى ذكر امور كليه يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيه

اشاره

و هى إحدى عشره قاعده

القاعده الأولى : قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه فى معناه أو فى لفظه أو فيهما

اشاره

قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه فى معناه أو فى لفظه ، فأما الأول فله صور كثيره :

منها : دخول الباء فى خبر «أن» فى قوله تعالى : (أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيَّرْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ) (الأحقاف / ٣٣)؛ لأنه فى معنى «أوليس الله بقادر» والذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ، ولهذا لم تدخل فى (أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ) (الإسراء / ٩٩).

ومنها : جواز حذف خبر المبتدأ فى نحو : «إن زيدا قائم وعمرو» اكتفاء بخبر

ص: ١٧٣

«إن» لما كان «إن زيدا قائم» فى معنى «زيد قائم» ولهذا لم يجز (١) «ليت زيدا قائم وعمرو».

ومنها : جواز «أنا زيدا غير ضارب» ن لما كان فى معنى «أنا زيدا لا أضرب» ولولا ذلك لم يجز ، إذا لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ن فكذا لا- يتقدم معمولهن لا- تقول : «أنا زيدا أول ضارب ، أو مثل ضارب» ودليل المسألة قوله تعالى : (وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) (الزخرف / ١٨) وقول الشاعر (٢) :

٤٤٨- فتى هو حقاً غير ملغ توله***ولا تتخذ يوماً سواه خليلاً

ولو قلت : «جاءنى غير ضارب زيدا» لم يجز التقديم ؛ لأن النافى هنا لا يحل مكان «غير».

ومنها : جواز «غير قائم الزيدان» ؛ لما كان فى معنى «ما قائم الزيدان» ، ولو لا ذلك لم يجز ؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يعنى عن الخبر ، ودليل المسألة قوله : (٣)

٤٤٩- غير لاه عداك فاطرح الله-***وولا تغترر بعارض سلم

ومنها : وقوع الاستثناء المفرغ فى الإيجاب فى نحو : (وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ) (البقره / ٤٥) (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) (التوبه / ٣٢) ؛ لما كان المعنى : وإنها لاتسهل إلا على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

ومنها : تذكير الإشاره فى قوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) (القصص / ٣٢) مع أن

ص: ١٧٤

- ١- فيه بحث تقدم فى هامش ص ١٣٤ من المجلد الثانى.
- ٢- شرح أبيات معنى اللبيب : ٤٢ / ٨. لم تقف على قائله.
- ٣- شرح أبيات معنى اللبيب : ٤٤ / ٨. لم نقف على قائله.

المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى ، والبرهان مذكر ، ومثله : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (الأنعام / ٢٣) فىمن نصب الفتنه وأنث الفعل.

ومنها : قولهم : «إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ» فأوقع أحداً فى الإثبات ؛ لأنه نفس الضمير المستتر فى «يقول» ، والضمير فى سياق النفى فكأن «أحداً» كذلك.

تنبيهان

الأول : أنه وقع فى كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزله لفظ آخر؛ لكونه تمعناه ، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزله الموجود كما فى قول زهير بن أبى سلمى :

٤٥٠- بدالى أنى لست مدرك ما مضى***ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً(١)

وقد مضى ذلك.

والثانى : أیه لیس بلازم أن يعطى الشىء حكم ما هو فى معناه ، ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم «أن أو أن» وصلتهما ، وبالعكس؟ دليل الأول : أنهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار ، ولا فى سدّها مسد جزأى الإسناد ، ثم ما إنهم شرّكوا بين «أنّ وأن» فى هذه المسأله فى باب «ظن» و«خصّوا» «أن» الخفيفه وصلتها بسدّها مسدّهما فى باب «عسى» و«خصّوا الشديده بذلك فى باب «لو». ودليل الثانى : أنهما لا يعطيان حكمه فى النيايه عن ظرف الزمان ، تقول : «عدبت من قيامك» و«عجبت أن تقوم ، وأنك قائم» ولا يجوز : «عجبت قيامك» وشذ قول الفضل بن عبدالرحمن القرشى :

ص: ١٧٥

٤٥١- وإياك إياك المرء فإنه***إلى الشر دعاء وللشر جلب (١)

فأجى المصدر مجرى «أن يفعل»، فى حذف الجار، وتقول: «حسبت أنه قائم، أو أن قام» ولا تقول: «حسبت قيامك» حتى تذكر الخبر. وتقول: «عسى أن تقوم» ويمتنع: «عسى أنك قائم»، ومثلها فى ذلك: «لعل» وتقول: «لو أنك تقوم» ول اتقول: «لو أن تقوم»، وتقول: «جئتك صلاه العصر» ولا يجوز: «جئتك أن تصلى العصر» خلافاً لابن جنى والزمخشري.

والثانى: وهو ما أعطى حكم الشئ المشبه له فى لفظه دون معناه، له صور كثيره أيضاً.

منها: زياده «إن» بعد «ما» المصدريه الظرفيه، وبعد «ما» التى بمعنى «الذى»؛ لأنهما بلفظ «ما» النافيه كقول المعلوط القريعى:

٤٥٢- ورج الفتى للخير ما إن رأيتة***على اسن خيراً لا يزال يزيد (٢)

وقوله: (٣)

٤٥٣- يرجى المرء ما إن لا يراه***ويعرض دون أدناه الخطوب

فهذان محمولان على نحو قول عبيد الله بن الحر الجعفى:

٤٥٤- ما إن رأى الراؤون أفضل منهم***لدى الموت سادات وزهر قماقمه (٤)

ص: ١٧٦

١- شرح أبيات مغنى اللبيب: ٥٠ / ٨.

٢- تقدم برقم ٥٧.

٣- قال السيوطى: «قال ابن الأعرابى: هو لجابر بن دالان (رألان) الطائى، ويقال: لأياس بن الأرت». شرح شواهد المغنى: ١ /

٥٨. وروى أبو حاتم: «ملا إن يلاقى» راجع شرح أبيات مغنى اللبيب: ١٠٨ / ١.

ومنها : دخول لام الابتداء على «ما» النافية ، حملاً لها فى اللفظ على «ما» الموصوله الواقعه مبتدأ كقول النابغه الذبياني :

٤٥٥- لما أغفلتُ شكرك فاصطنعنى***فكيف ومن عطائك جل مالى (١)؟

فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك : «لما تصنعه حسن».

ومنها : توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية حملاً لها فى اللفظ على «لا» الناهيهن نحو : (وَأَتَّقُوا فَتَنَهُ لَّا تُصَيِّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) (الأنفال / ٢٥) فهذا محمول فى اللفظ على نحو : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) (إبراهيم / ٤٢) ومن أولها على النهى لم يحتج إلى هذا.

ومنها : حذف الفاعل فى نحو قوله تعالى : (سَمِعَ بِهِمْ وَأَبْصَرَ) (مريم / ٣٨)؛ لما كان «أحين يزيد» مشبهاً فى اللفظ لقولك : «أمرر يزيد».

ومنها : قولهم : «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» بضم «أيه» ورفع صفتها كما يقال : «يا أيتها العصابة» وإنما كان حقهما وجوب النصب كقولهم : «نحن العرب أقرى الناس للضيف» ولكنها لما كانت فى اللفظ بمنزلة المستعمله فى النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء وأما «نحن العرب» فى المثال فإنه لا يكون منادى؛ لكونه بـ «أل» ، فأعطى الحكم الذى يستحقه فى نفسه ، وأما نحو قول أميرالمؤمنين عليه السلام : «وعندنا - اهل البيت - أبواب الحكم وضيء الأمر» (٢) فوجب النصب ، سواء اعتبر حاله أو ما يشبهه وهو المنادى.

والثالث : وهو ما أعطى حكم الشىء؛ لمشابهته له لفظاً ومعنى ، نحو اسم

ص : ١٧٧

١- شرح أبيات معنى اللبيب : ٥٦ / ٨ .

٢- نهج البلاغه : ط ١١٩ / ٣٧٠ .

التفضيل و «أفعل» في التعجب؛ فإنهم منعوا «أفعل» التفضيل أن يرفع الظاهر؛ لشبهه بـ «أفعل» في التعجب وزناً وأصلاً وإفاده للمبالغه ، وأجازوا تصغير «أفعل» في التعجب؛ لشبهه بـ «أفعل» التفضيل فيما ذكرنا ، قال : (١)

٤٥٦- يا ما أمليح غزلاًناً شدناً لنا***من هؤلئائكن الضال والسمر

ولم يسمع ذلك إلا في «أحسن وأملح» ذكره الجوهري ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك ، قال أبو بكر بن الأنباري : ولا يقال إلا لمن صغر سنه.

القاعده الثانيه : أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره

اشاره

كقول بعضهم : «هذا جحر ضب خرب» بالجر ، والأكثر الرفع ، وقال امرؤ القيس :

٤٥٧- كأن ثبيراً في عرانيين وبيله***كبير أناس في بجاد مزمل (٢)

وقيل به في (وحيور عين) (الواقعه / ٢٢) فيمن جرهما ؛ فإن العطف على (ولدان مخلدون) (الواقعه / ١٧) لا- على (أكواب وأباريق) (الواقعه / ١٨) ؛ إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالبحور ، وقيل : العطف على «جنات» وكأنه قيل :

ص : ١٧٨

١- نسب البيت جماعه منهم : العرجي والحسين بن عبد الرحمن العريني. قال البغدادي : وقال السخاوي في شرح المفصل : والنحاه ينشدون : يا ما امليح غزلاًناً ... البيت ظناً منهم أنه شعر قديم ، وإنما هو لعلی بن محمد العريني وهو متأخر ... راجع شرح أبيات مغنى اللبيب : ٨ / ٧٢ و ٧٣ وشرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٦٢.

٢- شرح شواهد المغنى ٢ / ٨٨٣.

المقربون فى جنات وفاكهه ولحم طير وهور ، وقيل : على «أكواب» باعتبار المعنى ؛ إذ معنى (يطوف عليهم ولدانٌ مخلدون بأكواب) (الواقعه / ١٧ و ١٨) : ينعمون بأكواب.

والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا- وفى التوكيد نادراً. ولا-يكون فى النسق ؛ لأن العاطف يمنع من التجاور.

تنبيه حول من أنكر الخفض على الجوار

أنكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار ، وتأولا قولهم : «خَرِب» بالجر على أنه صفة لـ «ضَب».

ثم قال السيرافى : الأصل : خَرِب الجُحر منه ، بتنوين «خَرِب» ورفع «الجحر» ثم حذف الضمير ؛ للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض «الجحر» كما تقول : «مررت برجل حسن الوجه» بالإضافه ، والأصل : حسن الوجهُ منه ، ثم أتى بضمير «الجحر» مكانه ؛ لتقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنى : الأصل : خرب جحرُه ، ثم أئيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هى له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس ، وقول السيرافى إن هذا مثل : «مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين» مردود ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى الوصف الثانى دون الأول.

ومن ذلك قولهم : «هنأنى ومرأنى» والأصل : أمرأنى. وقولهم : «وأخذ ما قدم وما حدث» بضم دال «حدث» وقراءه جماعه : (سلاسلًا وأغلالا)

القاعدة الثالثة : قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه و يسمى ذلك تضميناً

وفائدته : أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، قال الزمخشري : ألا- ترى كيف رجع معنى : (وَلَا تَعِدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) (الكهف / ٢٨) إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم ، (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) (النساء / ٢) أى : ولا تضموها إليها آكلين ، انتهى.

ومن مثل ذلك أيضاً قولهم : «سمع الله لمن حمده» أى : استجاب ، فعدى «سمع» باللام ، وإنما أصله : أن يتعدى بنفسه مثل : (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ) (ق / ٤٢) وهو كثير ، قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أحسب لو جمع ماجاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً.

القاعدة الرابعة : أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره ، لتناسب بينهما ، أو اختلاط

فلهذا قالوا : «الأبوين» فى الأب والام ، ومنه : (وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) (النساء / ١١) و «القمرين» فى الشمس والقمر و «المروتين» فى الصفا والمروه. ولأجل الاختلاط أطلقت «من» على مالا يعقل فى نحو : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشَى عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشَى عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشَى عَلَى أَرْبَعٍ) (النور / ٤٥) فإن الاختلاط حاصل فى العموم السابق فى قوله تعالى : (كُلُّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) (النور / ٤٥) ، وفى (مَنْ يَمْشَى عَلَى رِجْلَيْنِ) اختلاط آخر فى عبارته

التفصيل ؛ فإنه يعم الإنسان والطائر ، واسم الملائكة على «إبليس» حتى استثنى منهم فى (فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ) (البقره / ٣٤) قال الزمخشري : والاستثناء متصل ؛ لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة فغلبوا عليه فى (فسجدوا) ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ، ثم قال : ويجوز أن يكون منقطعاً.

القاعده الخامسه : أنهم يعبرون بالفعل عن أمور

أحدها : وقوعه ، وهو الأصل .

والثانى : مشارفته ، نحو : (وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّهَ لِأَزْوَاجِهِمْ) (البقره / ٢٤٠) أى : والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصيه.

والثالث : إرادته ، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداء الشرط ، نحو : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) (النحل / ٩٨) (وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ) (المائدہ / ٤٢) ومنه : فى غيره (فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) (الذاريات / ٣٥ و ٣٦) أى : فأردنا الإخراج.

وفى كلامهم عكس هذا ، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده ، نحو : (وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ) (النساء / ١٥٠) ؛ بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه وتعالى : (وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ) (النساء / ١٥٢).

والرابع : القدره عليه ، نحو : (وَعِيداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ) (الأنبياء / ١٠٤) أى : قادرين على الإيعاده ، وأصل ذلك : أن الفعل يتسبب عن الإراده والقدره ، وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس ، فالأول نحو : (وَنَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ)

(محمّد / ٣١) أى : ونعلم أخباركم ؛ لأن الابتلاء الاختبار ، وبالاختبار يحصل العلم. ومن الثانى : (فَاتَّقُوا النَّارَ) (البقره / ٢٤) أى : فاتقوا العناد الموجب للنار.

القاعده السادسة : أنهم يعبرون عن الماضى و الآتى كما يعبرون عن الشىء الحاضر

قصداً لإحضاره فى الذهن حتى كأنه مشاهد حاله الإخبار ، نحو : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (النحل / ١٢٤) ؛ لأن لام الابتداء للحال. ونحو : (هَذَا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) (١) (القصص / ١٥) ؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ، كما تقول : هذا كتابك فخذ ، وإنما الإشاره كانت إليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت.

ومنه عند الجمهور : (وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ) (الكهف / ١٨) أى : يبسط ذراعيه ؛ بدليل (وَنَقَلَبَهُمْ) (الكهف / ١٨) ولم يقل وقلبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام : إن اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ، ومثله (وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ) (البقره / ٧٢) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبله وقت التدارؤ ، وفى الآيه الاولى حكيت الحال الماضيه.

القاعده السابعه : إن اللفظ قد يكون على تقدير و ذلك المقدر على تقدير آخر

نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ) (يونس / ٣٧) ف «أن يفترى» ..

ص : ١٨٢

١- ودخل المدينه على حين غفله من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه ...

مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بـ «مفتري». وقال : (١)

٤٥٨- ولعمرك ما الفتیان أن تثبت اللحي***ولكنما الفتیان كل فتی ند

وقالوا : «عسى زيد أن يقوم» فقيل : هو على ذلك ، وقيل : على حذف مضاف ، أى : «عسى امر زيد أو عسى زيد صاحب القيام» قيل : «أن» زائده ، ويرده عدم صلاحيتها للسقوط فى الأكثر ، وأنها قد عملت ، والزائده لا تعمل خلافاً لأبى الحسن. وقيل فى (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) (المجادله / ٣) : إن «ماقالوا» بمعنى القول ، والقول بتأويل المقول ، أى : يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات.

القاعده الثامنه : كثيراً ما يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل

فمن ذلك : «كل شاه وسخلتها بدرهم» وقوله (٢)

٤٥٩- وأى فتى هيجاء أنت وجارها***إذا ما رجال بالرجال استقلت

و «رب رجل وأخيه» و (إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ) (الشعراء / ٤) ولا يجوز : كل سخلتها ، ولا أى جارها ، ولا رب أخيه ، ولا يجوز ، إن يقيم زيد قام عمرو فى الأصح إلا فى الشعر كقول قعب بن أم صاحب :

٤٦٠- إن يسمعوا سُبّه طاروا بها فرحاً***عنى وما سمعوا من صالح دفنوا (٣)

ص : ١٨٣

١- قال البغدادي : والبيت ملفق من مصراعين من أبيات لابن بيض. راجع شرح أبيات مغنى اللبيب : ٨ / ٩٧ ، شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٦٤.

٢- لم يسم قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٨ / ١٠٠.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٦٥.

؛ إذ لاتضاف «كل وأى» إلى معرفه مفرده ، كما أن اسم التفضيل كذلك ، ولاتجر «رب» إلا النكرات ، ولا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً.

القاعده التاسعه : أنهم يتسعون فى الظرف و المجرور ما لا يتسعون فى غيرهما

فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله ، محو : «كان فى الدار أو عندك زيد جالساً» وفعل التعجب من المتعجب منه ، نحو قول الإمام على بن الحسين عليه السلام : «ما أفشى فىنا نعمتك وأسبغ علينا منتك»^(١) ، وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله : ^(٢)

٤٦١- أبعد تُعدّ تقول الدار جامعه***شملى بهم أم تقول التعد محتوما

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما ، وبين «إذن ولن» ومنصوبهما ، نحو : «هذا غلام والله زيد ، واشتريته بالله درهم» وقوله : ^(٣)

٤٦٢- إذن والله نزميهم بحرب***يشيب الطفل من قبل المشيب

وقوله : ^(٤)

٤٦٣- لما رأيت أبا يزيد مقاتلا ، ***أدع القتال وأشهد الهيجاء

ص : ١٨٤

١- الصحيحه الكامله السجديه ، الدعاء الخامس والأربعون : ٣٠١.

٢- لم يسم قائله شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٦٩ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٨ / ١٠٧.

٣- قال السيوطى : «قيل إنه لحسان». شرح شواهد المغنى اللبيب : ٢ / ٩٧٠.

٤- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٦٨٣ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥ / ١٥٤.

القاعدة العاشرة : من فنون كلامهم القلب

و أكثر وقوعه فى الشعر كقول رؤبه :

٤٦٤- ومهمه مغيره أرجاؤ*** كأن لون أرضه سماؤه (١)

أى : كأن لون سمائه ؛ لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغه ، وحذف المضاف ، وقال النمر بن تولب :

٤٦٥- فإن أنت لا قيت فى نجده*** فلاتتهيبك أن تُقدما (٢)

أى : تتهيبها.

ومنه فى الكلام : «أدخلت القلنسوه فى رأسى» و «عرضت الناقه على الحوض» و «عرضتها على الماء» قاله الجوهري وجماعه منهم السكاكى والزمخشري ، وجعل منه : (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ) (الأحقاف / ٢٠) وفى كتاب التوسعه ليعقوب بن إسحاق السكيت : إن «عرضت الحوض على الناقه» مقلوب ، وقال آخر : لا قلب فى واحد منهما ، واختاره أبو حيان ، ورد على قول الزمخشري فى الآية.

القاعدة الحادية عشره : من مَلَحَ كلامهم تقارُضُ اللفظين فى الأحكام

و لذلك أمثله :

منها : إعطاء «لم» حكم «لن» فى عمل النصب ، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءه تبضهم : (أَلَمْ نَشْرَحْ) (الانشراح / ١) بفتح الحاء ، وفيه نظر؛ إذ لا تحل «لن»

ص: ١٨٥

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٧١.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٨ / ١١٣.

هنا ، وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا ، وقيل : أصله : «نشرَحَنُ» ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها ، وفي هذا شذوذان : توكيد المنفى بـ «لم» مع أنه كالفعل الماضي فى المعنى ، وحذفت النون الغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف . وإعطاء «لن» حكم «لم» فى الجزم كقول أعرابى يمدح الإمام الحسين عليه السلام :

٤٦٦- لن يَخْبَ الآن من رجائك من ***حرك من جون بابك الحلقة (١)

الروايه بكسر الباء.

ومنها : اعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم : «خرق الثوب المسمارَ ، وكسر الزجاج الحجر» وميع ايضاً نسبهما كقوله : (٢)

٤٦٧- قد سال مالحيات منه القداما***الأفْعوان والشجاق الشجعما

فى روايه من نصب «الحيات» وقيل : «القداما» تنبيه حذفت نونه؛ للضرورة كقول تأبط شراً :

٤٦٨- هما خُطِّتا إما إسار ومنه***وإمادم والقتل بالحر أجدر (٣)

فيمن رواه برفع «إسار ومنه» ، وسمع أيضاً رفعهما كقوله : (٤)

٤٦٩- ان من صاد عُقْعَقاً لمشوم***كيف من صاد عقعقان ويوم

ص: ١٨٦

١- تقدم برقم ٢٣٥.

٢- قال السيوطى : «هو من أرجوزه لأبى حيان الفقعى» وقيل لغيره. راجع شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٧٣.

٣- تقدم برقم ٤٣٧.

٤- قال البغدادى : «وهو هذا البيت لم أف على قائله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ١٢٨.

ومنها : إعطاء «أفعل» ، فى التعجب حكم «أفعل» التفضيل فى جواز التصغير ، وإعطاء «أفعل» التفصيل حكم «أفعل» فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر ، وقد مر ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاى من ذلك أمثله كثره.

هذا آخر ما أوردناه بعون الله وتوفيقه ، والحمد لله على إتمامه وإكماله ، وأشرف صلواته وأزكى تحياته على محمد خاتم النبیین ، وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين ولا سيما بقيه الله فى الأرضين ، ولعنه الله على أعدائهم أجمعين ، ونسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبل منا ويتجاوز عنا إن أخطأنا أو نسينا إنه هو السميع العليم.

ص: ١٨٧

- ١- الإتيان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، بتحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، قم ، ١٣٦٧ هـ - ش ، مطبعة الرضى - بيدار - عزيزي.
- ٢- الاحتجاج ، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات.
- ٣- أدب الطف ، جواد شبر ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - - ١٩٨٠ م ، دارالمرتضى.
- ٤- الإرشاد ، محمّد بن محمّد بن النعمان الملقب بالمفيد مع ترجمه المحلاتي ، العلميه الإسلاميه.
- ٥- أعيان الشيعة ، السيّد محسن الأمين ، بتحقيق حسن الأمين ، لبنان ، دارالتعارف للمطبوعات.
- ٦- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبدالرحمان السيوطي ، بتحقيق الدكتور أحمد محمّد قاسم ، قم ، نشر أدب الحوزه.
- ٧- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات عبدالرحمان بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري ، الطبعة الرابعه ، ١٣٨٠ هـ - - ١٩٦١ م.
- ٨- أوضح المسالك ، أبو محمّد عبدالله جمال الدين بن هشام ، بتحقيق محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة السادسة ، بيروت ، ١٩٨٠ م ، دار إحياء التراث العربى.

٩- الإيضاح ، أبو محمد الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري ، بتحقيق السيد جلال الدين الحسيني الأرموي ، الطبعة الأولى ، طهران.

١٠- بحار الأنوار ، المولى محمد باقر المجلسي ، المطبعة الإسلامية ، إيران ، قم ، ١٣٨٤ هـ - ق.

١١- البدايه والنهايه ، أبو الفداء الحافظ ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان.

١٢- بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد (عليهم السلام) ابن الحسن بن فروخ الصفار ، بتحقيق الحاج ميرزا محسن كوجه باغي ، الطبعة الثانية ، مؤسسه الأعلمي ، طهران.

١٣- بلاغات النساء ، أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر المعروف بابن طيفور ، مكتبه بصيرتي ، إيران ، قم.

١٤- البيان في تفسير القرآن ، سماحه آيه الله العظمى السيد أبي القاسم الموسوي الخوئي (قدس سره) ، منشورات أنوار الهدى ، ١٤٠١ هـ - ق - ١٩٨١ م.

١٥- تاريخ الخلفاء جلال الدين عبدالرحمان بن أبي بكر السيوطي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٧١ هـ - ق - ١٩٥٢ م.

١٦- تاريخ الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار التراث ، لبنان ، بيروت.

١٧- تحفه الغريب ، محمد بن أبي بكر الدماميني ، في هامش المنصف من الكلام ، نشر أدب الحوزه ، إيران ، قم.

١٨- تحف العقول ، حسن بن علي بن الحسين بن شعبه الحرّاني ، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الخامسة ، لبنان ، بيروت ١٣٩٤ هـ - ق - ١٩٧٤ م.

١٩- تذكره الخواص ، سبط ابن الجوزي ، مكتبه نينوي الحديثه ، طهران.

٢٠- التصريح على التوضيح ، خالد بن عبدالله الأزهرى ، ومعه حاشيه الحمصي ، دارالفكر.

- ٢١- تفسير فرات الكوفى ، فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفى ، مكتبه داورى ، إيران ، قم.
- ٢٢- التفسير الكبير ، الفخر الرازى ، الطبعة الثالثه ، دارإحياء التراث العربى ، لبنان ، بيروت.
- ٢٣- تنبيه الخواطر ونزهه النواظر (مجموعه ورام) ، أبوالحسين ورام بن أبى فراس ، الطبعة الثانيه ، دارالكتب الإسلاميه ، إيران ، طهران.
- ٢٤- التوحيد ، أبوجعفر محمّد بن على بن الحسين بن بابويه القمى ، بتصحیح السيّد هاشم الحسينى الطهرانى ، مؤسسه النشر الإسلامى ، إيران ، قم.
- ٢٥- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبدالله محمّد بن أحمد الأنصارى القرطبى ، دارالتراث العربى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٥ م.
- ٢٦- حاشيه الأمير ، محمّد الأمير الأزهرى ، دارالكتاب اللبنانى ، دارالكتاب المصرى ، بيروت ، لبنان.
- ٢٧- حاشيه الدسوقى ، محمّد عرفه الدسوقى ، مصر ، قاهره.
- ٢٨- حاشيه الصبان على شرح الأشمونى ، محمّد بن على الصبان ، الطبعة الثانيه ، منشورات الرضى - زاهدى ، قم ، إيران ، ١٣٦٣ هـ - ش.
- ٢٩- الخلاف ، أبوجعفر الطوسى ، دارالكتب العلميه ، قم.
- ٣٠- الدر المثلثور فى التفسير بالمأثور ، جلال الدين عبدالرحمان السيوطى ، منشورات مكتبه آيه الله العظمى المرعشى النجفى (رحمه الله) ، إيران ، قم ، ١٤٠٤ هـ - ق.
- ٣١- ديوان حسان بن ثابت ، حسان بن ثابت ، المكتبه العربيه ، بتحقيق الدكتور الحنفى حسنين ، جمهوريه مصر العربيه ، القاهره ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٣٢- شيخ الأباطح أبى طالب ، مكتبه نينوى الحديثه ، طهران ، إيران.

٣٣- سنن ابن ماجه ، الحافظ أبى عبدالله محمّد بن يزيد القزوينى ، بتحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربى ، ١٣٩٥ هـ - - ١٩٧٥ م .

٣٤- سنن الترمذى ، محمّد بن عيسى بن سوره الترمذى ، الطبعة الثانية ، دارالفكر ، لبنان ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ - - ١٩٨٣ م .

٣٥- سنن الدارقطنى ، على بن عمر الدارقطنى ، بتصحيح السيّد عبدالله هاشم يمانى المدنى ، دارالمحاسن للطباعة ، القايره ، ١٣٨٦ هـ - - ١٩٦٦ م .

٣٦- السيره النبويه ، ابن هشام ، بتحقيق مصطفى السقا - إبراهيم الأبيارى - عبدالحفيظ شلبى ، مطبعة مصطفى البانى الحلبى وأولاده ، ١٣٥٥ هـ - - ١٩٣٦ م .

٣٧- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل ، ومعه كتاب منحه الجليل ، مؤسسه نشر ناصر خسرو ، [انتشارات ناصر خسرو] طهران .

٣٨- شرح أبيات مغنى اللبيب ، عبدالقادر عمر البغدادى ، بتحقيق عبدالعزيز رباح أحمد يوسف دقاق ، الطبعة الأولى ، دارالمأمون للتراث ، ١٣٩٦ هـ - - ١٩٧٤ م .

٣٩- شرح ديوان المتنبى ، عبدالرحمان البرقوقى ، دارالكتاب العربى بيروت ، لبنان ١٤٠٧ هـ - - ١٩٨٦ م .

٤٠- شرح شذور الذهب ، أبو محمّد عبدالله جمال الدين ابن هشام ، بتحقيق محمّد محيى الدين عبدالحميد .

٤١- شرح الشواهد ، العينى ، فى ذيل حاشيه الصبان على شرح الأشمونى ، الطبعة الثانية ، مطبعة الرضى - زاهدى ، ايران - قم .

٤٢- شرح شواهد المغنى ، جلال الدين عبدالرحمان بن أبى بكر السيوطى ، نشر أدب الحوزه ، ايران ، قم .

٤٣- شرح قطر الندى ، أبو محمّد عبدالله جمال الدين بن هشام ، بتحقيق محمّد محيى الدين عبدالحميد ، الطبعة الحاديه عشره ، المكتبه السعاده ، مصر ١٣٨٣ هـ - - ١٩٦٣ م .

- ٤٤- شرح الكافي ، المحقق الرضى ، ومعه حاشيه السيّد شريف الجرجاني ، دارالكتب العلميه ، بيروت ، لبنان.
- ٤٥- شرح الهاشميات ، محمّد محمود الرافعي ، الطبعة الثانيه ، مطبعه شركه التمدن الصناعيه بمصر.
- ٤٦- شرح مختارات أشعار العرب ، محمّد محمود الرافعي ومعه شرح الهاشميات ، الطبعة الثانيه ، مطبعه التمدن الصناعيه بمصر.
- ٤٧- صحيح البخارى ، أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل البخارى الجعفي ، دارالجيل ، لبنان ، بيروت ، ١٣١٣ هـ.
- ٤٨- صحيح سنن المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، دارالكتاب العربى بيروت ، لبنان.
- ٤٩- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، الطبعة الأولى ، دارإحياء التراث العربى ، ١٣٧٥ هـ.
- ٥٠- الصحيفه السجديه الجامعه ، الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) ، الطبعة الأولى مؤسسه الإمام المهدي ، قم ، ١٤١١ هـ - ق.
- ٥١- الصحيفه السجديه الكامله ، الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) مع ترجمه فيض الإسلام ، ١٣٧٥ هـ - ق.
- ٥٢- الطبقات الكبرى ، محمّد بن سعد البصرى المعروف بابن سعد ، داربيروت للطباعه والنشر ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٥٣- عده الداعى ونجاح الساعى ، أحمد بن الفهد الحلبي ، بتصحیح أحمد الموحدي القمي ، مكتبه الوجدانى ، ايران ، قم.
- ٥٤- عوالم العلوم ، عبدالله البحرانى الإصفهانى ، الطبعة الأولى ، مكتبه الزهراء (عليها السلام) الطبعة الثانيه ، ١٤١١ هـ - ق.

- ٥٥- عيون الأخبار ، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق الطبعة الثانية ، مكتبة الطوس ، ١٣٦٣ هـ - ش .
- ٥٦- غايه المرام في حجه الخصام عن طريق الخاص والعام ، هاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسيني البحراني ، نشر المعارف الإسلاميه ، ايران ، طهران .
- ٥٧- الغدير ، عبدالحسين أحمد الأميني ، دارالكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعه ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٥٨- غرر الحكم ، عبدالواحد الآمدي التميمي ، المترجم محمّد علي الأنصاري ، الطبعة العاشره .
- ٥٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دارالمعرفه ، بيروت ، لبنان .
- ٦٠- الكامل في التاريخ ، ابن الاثير ، دارصار - داربيروت ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ٦١- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، نشر أدب الحوزه ، ايران ، قم .
- ٦٢- الكشاف ، جارالله محمود بن عمر الزمخشري ، وبذيله أربعة كتب ، الطبعة الثالثه ، دارالكتب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٦٣- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ، العلامة الحلبي ، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرّسين بقم المشرفه ، قم ، ايران .
- ٦٤- كمال الدين وتمام النعمه ، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي ، دارالكتب الإسلاميه .
- ٦٥- كنز العمال ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الهندي ، مؤسسه الرساله ، لبنان ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٦٦- لسان العرب ، ابن منظور ، بتعليق علي شيري ، دارإحياء التراث العربي الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٦٧- اللباب ، عبدالوهاب الصابوني ، مكتبه دارالشرق ، بيروت.

٦٨- مجمع البيان ، أبوعلی الفضل بن الحسن الطبرسی ، مكتبه آیه الله العظمی المرعشی النجفی ، ایران ، قم ، ١٤٠٣.

٦٩- المحججه البيضاء ، المولى محسن الكاشاني ، الطبعة الثانية ، مؤسسه النشر الإسلامی.

٧٠- مروج الذهب ومعادن الجوهر ، أبوحسن علی بن الحسين بن علی المسعودی ، الطبعة الأولى ، دارالكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٧١- المستدرک علی الصحیحین فی الحدیث ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاکم النیسابوری ، دارالفکر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٧٢- مسند أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب كنز العمال ، دارالفکر.

٧٣- المصباح ، الشيخ تقی الدین إبراهيم بن علی الحسن بن محمد بن صالح العاملي الكفعمی ، الطبعة الثالثة ، منشورات مؤسسه الأعلمی للمطبوعات ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٧٤- معانی الأخبار ، أبو جعفر محمد بن علی بن الحسين بن بابويه القمي ، منشورات فی الحوزه العلمیه فی قم المقدسه ، قم ، ایران ، ١٣٦١ هـ - ش.

٧٥- معنی القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج ، بتحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبيين الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، لبنان ، بيروت.

٧٦- المعجم المفهرس لألفاظ الحدیث النبوی ، الدكتور أ. ی ، ونسنگ. مكتبه بریل ، ١٩٣٦ م.

٧٧. مناقب آل أبي طالب ، أبو جعفر محمد بن علی بن شهر آشوب ، دارالأضواء ،

٧٨. مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام أبو الحسن علي بن محمّد الواسطي الجلالى الشافعى الشهير بابن المغازلى ، المكتبة الإسلاميه ، ايران ، طهران ، ١٤٠٣ هـ - ق.

٧٩. مناهل الصفا ، حمزاوى ، ١٢٧٦ هـ.

٨٠. المنصف من الكلام ، أحمد بن محمّد الشمنى ، ومعه تحفه الغريب ، نشر أدب الحوزه ، ايران ، قم.

٨١. منهاج البراعه فى شرح نهج البلاغه ، العلامة حبيب الله الهاشمى الخوئى ، الطبعة الرابعه ، منشورات مركز الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه - الثقافى (بنیاد فرهنگى إمام مهدى) ، طهران ، ايران.

٨٢. موسوعه أطراف الحديث النبوى الشريف ، أبو هاجر محمّد السعيد بن بسكونين الطبعة الأولى ، عالم التراث ، بيروت ، لبنان.

٨٣. الموطأ ، مالك بن أنس ، بتصحيح محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار التراث العربى.

٨٥. نهج البلاغه ، علي بن أبي طالب عليه السلام المؤلف السيد الرضى ، المترجم فيض الإسلام ، مركز نشر آثار فيض الإسلام.

٨٦. وسائل الشيعه إلى تحصيل مسائل الشريعة ، محمّد بن الحسن الحر العاملى ، بتحقيق عبدالرحيم الربانى الشيرازى ، المكتبة الإسلاميه ، ايران ، طهران ، ١٣٩٨ هـ - ق.

الباب الثاني

فى تفسير الجملة وذكر أقسامها أحكامها

٣ شرح الجملة وبيان أن الكلا مأخص منها لا مرادف لها

٣ انقسام الجملة إلى اسميه وفعلية وظرفية

٤ تنبيه حول صدر الجملة

٥ ما يجب على المسؤول أن يفصل فيه

٦ انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى

٧ تنبيهان حول تفسير الكبرى وما يحتملها وغيرها

٨ انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين

٨ الجمل التي لا محل لها من الإعراب

٨ المستأنفه

٩ تنبيه حول ما يخفى من الاستئناف

- ١٠ تنبيه حول ما نحتمل الاستئناف وغيره.
- ١٠ تنبيه حول ما اختلفوا فيه.
- ١٠ الجمله المعترضه.
- ١١ مسأله حول اشتباه المعترضه بالحاليه.
- ١٤ الجمله التفسيريه.
- ١٨ تنبيه حول أقسام الجمله المفسره.
- ١٧ مسأله حول من قال : للمفسره محل.
- ١٨ الجمله المجاب بها القسم.
- ١٨ تنبيه حول ما يخفى من جواب القسم.
- ١٩ مسأله حول من قال : لاتقع جمله القسم خبراً.
- ٢٠ الجمله الواقعه جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا.
- ٢٠ الجمله الواقعه صلّه لاسم أو حرف.
- ٢١ الجمله التابعه لما لامحل له.
- ٢١ الجمل التي لها محل من الإعراب.
- ٢١ الجمله الواقعه خبراً.
- ٢١ الجمله الواقعه حالاً.
- ٢٢ الجمله الواقعه مفعولاً.
- ٢٣ تنبيه حول ما يخفى من الجمل المحكيه.
- ٢٣ تنبيه حول ما يحتمل الحكايه وغيرها.
- ٢٤ تنبيه حول الجمله المحكيه بعد القول.

٢٤تنبيه حول وصل غير المحكى بالمحكى

٢٧تنبيه حول فائده الحكم على محل الجملة

٢٧الجملة المضاف إليها

٣١الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم

٣١الجملة التابعة لمفرد

٣٢الجملة التابعة لجملة لها محل

٣٣تنبيه حول الجملتين : المستثناه والمسند إليها

٣٣حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

الباب الثالث

فى ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

٣٧ذكر حكمهما فى التعلق

٣٩هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

٣٩هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

٤٠هل يتعلقان بأحرف المعانى؟

٤١ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

٤٣حكمهما بعد المعارف والنكرات

٤٤حكم المرفوع بعدهما

٤٥تنبيه على أن الضمير لا يعود إلى متأخر لفظاً

٤٥ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟ ٤٧

كيفية تقديره باعتبار المعنى ٤٨

تعيين موضع التقدير ٤٩

تنبيه على خطأ من قدر فعلاً بعد إذا الفجائية وأما ٥٠

الباب الرابع

فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها

وعدم معرفتها على وجهها

ما يعرف به المبتدأ من الخبر ٥١

ما يعرف به الاسم من الخبر ٥٣

ما يعرف به الفاعل من المفعول ٥٤

فرعان حول ما يتعيين فيه الفاعل والمفعول ٥٥

ما افترق فيه عطف البيان والبدل ٥٥

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ٥٨

ما لفترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه ٦١

أقسام الحال ٦٣

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها ٦٥

تنبيه حول اختلافهم فى خبر اسم الشرط ٦٦

مسوغات الابتداء بالنكرة ٦٧

- أقسام العطف..... ٧٠
- تنبيه حول العطف على المعنى..... ٧٥
- تنبيه حول «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً»..... ٧٦
- عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس..... ٧٧
- عطف الاسميه على الفعلية وبالعكس..... ٧٨
- العطف على معمولي عاملين..... ٧٨
- المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبه..... ٧٩
- شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً..... ٨٢
- روابط الجمله بما هي خبر عنه..... ٨٥
- الأشياء التي تحتاج إلى الرابط..... ٨٧
- تنبيه حول عدم احتياج بدل الكل إلى رابط..... ٨٩
- الأمر التي يكتسبها الاسم بالإضافه..... ٩١
- الأمر التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً..... ٩٤
- الأمر التي يتعدى بها الفعل القاصر..... ٩٧

الباب الخامس

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

- الجهة الأولى أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصنائه ولا يراعى المعنى..... ١٠١
- الجهة الثانيه أن يراعى المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصنائه..... ١٠٣

الوجه الثالث أن نخرج على ما لم نثبت في العربية..... ١٠٣

الوجه الرابع أن يخرج على الأمور البعيده والأوجه الضعيفه ويترك الوجه القريب والقوى ١٠٣

الوجه الخمسه أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهره..... ١٠٥

باب المبتدأ..... ١٠٥

مسألة : يجوز في الاسم المفتوح به وجهان..... ١٠٥

مسألة : يجوز في المرفوع وجهان..... ١٠٥

مسألة حول جواز الابتداء والإخبار..... ١٠٦

باب كان وما جرى مجراها..... ١٠٦

مسألة حول نقصان كان وتامها وزيادتها..... ١٠٦

مسألة حول نقصان عسى وتامها..... ١٠٧

مسألة تشاكل السابقه..... ١٠٧

مسألة حول احتمال ما : الحجازيه والتميميه..... ١٠٧

باب المنصوبات المتشابهه..... ١٠٨

ما يحتمل المصدريه والمفعوليه..... ١٠٨

ما يحتمل المصدريه والظرفيه والحاليه..... ١٠٨

ما يحتمل المصدريه والحاليه..... ١٠٨

ما يحتمل المصدريه والحاليه والمفعول لأجله..... ١٠٨

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه..... ١٠٩

باب الاستثناء..... ١٠٩

- مسأله حول حاشا وعدا وخلا..... ١٠٩
- مسأله : يجوز فيما بعد إلّا فى الجملة المنفيه ثلاثه أوجه..... ١٠٩
- ما يحتمل الحاليه والتمييز..... ١١٠
- من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل والمفعول..... ١١٠
- من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين..... ١١٠
- من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل..... ١١٠
- باب إعراب الفعل..... ١١١
- مسأله : حول الفاء السببيه والعاطفه..... ١١١
- باب الموصول..... ١١١
- مسأله حول ما المصدريه والموصوله..... ١١١
- باب التوابع..... ١١٣
- سأله حول البدل وعطف البيان..... ١١٣
- مسأله حول وصف المضاف والمضاف إليه..... ١١٣
- باب حروف الجر..... ١١٣
- مسأله حول الكاف الحرفيه والاسميه..... ١١٣
- مسأله حول على الحرفيه والاسميه..... ١١٤
- الجهه السادسه ألا يراعى الشروط لامخفته بحسب الأبواب..... ١١٤
- الجهه السابعه أن يحمل كلاماً على شىء ويشهد استعمال آخر بخلافه..... ١٢٧

- ١٢٨ تنبيه حول احتمال بعض المواضع أكثر من وجهه
- ١٢٩ الجبهه الثامنه أن يحمل المعرب على شىء وفى ذلك الموضوع ما يدفعه
- ١٣٠ الجبهه التاسعه ألا يتأمل عند وجود المشتبهات
- ١٣١ الجبهه العاشره أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض ١٣١
- ١٣٢ خاتمه حول الحذف
- ١٣٢ شروط الحذف ثمانية
- ١٣٣ تنبيه حول دليلى الحذف : الصناعى وغير الصناعى
- ١٣٤ تنبيه حول الدليل اللفظى
- ١٣٧ تنبيه حول مخالفه الشرطين السابع والثامن من شروط الحذف
- ١٣٨ بيان أنه قديظن أن الشىء من باب الحذف وليس منه
- ١٣٩ بيان مكان المقدر
- ١٤٠ تنبيه حول اجتماع شرطين لهما جواب واحد
- ١٤١ بيان مقدار المقدر
- ١٤١ بيىغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
- ١٤٢ إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟
- ١٤٣ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقى فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقى خبراً فالثانى أولى
- ١٤٣ إذا دار الامر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى
- ١٤٤ تنبيه حول أن الخلاف فيما سبق إنما يقع عند التردد
- ١٤٥ ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

حذف الاسم المضاف ١٤٥

١٤٦ تبيته إذا أمكن تقدير المضاف قبل أحد جزأني قدر قبل الثاني

حذف المضاف إليه ١٤٦

حذف اسمين مضافين ١٤٦

حذف ثلاث متضائفات ١٤٧

١٤٧ تنبيه حول تفسير : قاب قوسين

حذف الموصول الاسمي ١٤٧

حذف الصلة ١٤٨

حذف الموصوف ١٤٨

حذف الصفة ١٤٩

حذف المعطوف ١٤٩

حذف العطف عليه ١٤٩

حذف المبدل منه ١٥٠

حذف حرف العطف ١٥٠

حذف أن الناصبه ١٥١

حذف نون التوكيد ١٥١

حذف نوني التثنيه والجمع ١٥٢

حذف التنوين ١٥٣

حذف أل ١٥٤

حذف لام الجواب ١٥٤

حذف جمله القسم..... ١٥٥

حذف جواب القسم..... ١٥٥

حذف جمله الشرط..... ١٥٦

حذف جمله جواب الشرط..... ١٥٦

تنبيه حول ما يظن جواب شرط وليس بجواب..... ١٥٧

حذف الكلام بجملته..... ١٥٧

حذف أكثر من جمله..... ١٥٨

تنبيه حولما ينظر فيه النحوى والمفسر والبيانى من الحذف..... ١٥٨

الباب اسادس

فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

..... ١٦١

الباب السابع

فى كيفية الإعراب

..... ١٦٧

فصل فيما يجب على المبتدئ فى صنافه الإعراب أن نحترز منه..... ١٧٠

تنبيه حول : رويدك..... ١٧١

تنبيه حول تغير الإعراب بتغير التركيب..... ١٧٢

فى ذكر أمور كليه يتخرج عليه ما لا ينحصر من الصور الجزئيه

القاعده الاولى : قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه فى معناه أو فى لفظها أو فيهما..... ١٧٣

تنبيه : حول تنزيلهم اللفظ المعدوم ماالصالح للوجود بمنزله الموجود..... ١٧٥

تنبيه : أنه ليس لازم أن يعطى الشئ حكم ما هو فى معناه..... ١٧٥

القاعده الثانيه : أن الشئ يعطى حكم الشئ إذا جاوره..... ١٧٨

تنبيه حول من أنكر الخفض على الجوار..... ١٧٩

القاعده الثالثه : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً..... ١٨٠

القاعده الرابعه : أنهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط..... ١٨٠

القاعده الخامسه : أنهم يعبرون بالفعل عن أمور..... ١٨١

القاعده السادسه : أنهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشئ الحاضر.... ١٨٢

القاعده السابعه : أن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر..... ١٨٢

القاعده الثامنه : كثيراً ما يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل..... ١٨٣

القاعده التاسعه : أنهم يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما..... ١٨٤

القاعده العاشره : من فنون كلامهم القلب..... ١٨٥

القاعده الحاديه عشره : من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام..... ١٨٥

المآخذ ١٨٩

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریانات اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البیت علیهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفا ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه

بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتا های خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می
نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آواده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه
اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹



مرکز تحقیقات رایانگی

اصفهان

گامی

WWW



برای داشتن کتابخانه های تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

